



بسم الله الرحمن الرحيم
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا



آليات وسياسات تخفيض الفقر وأثرها في البطالة في السودان

Poverty Reduction Mechanism and Policies and their Impact On Unemployment in Sudan

بحث مقدم لنيل درجة دكتوراة الفلسفة في الاقتصاد

الطالبة:

أولفا حسن محمد صالح

إشراف الدكتور:

عبد العظيم سليمان المهل

سبتمبر 2016م

الآية

قال تعالى:

﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾

صدق الله العظيم
[التوبة: 28]

الإهداء

إلى روح امي وروح أبي

إلى زوجي

وإلى أبنائي

إلى إخوتي

أهدي إليكم رسالتي

الشكر والعرفان

قال تعالى "وَلَا تَسْوَأُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ" (البقرة 237)، وفي حديثٍ لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "يا عائشة، إذا حَشَرَ اللهُ الخلائقَ يومَ القيامةِ، قالَ لعبيدٍ من عباده اضْطَنعَ إليه عبدٌ من عباده معروفاً: هل شكَّرْتَهُ؟ فيقول: يَا رَبِّ، عَلِمْتُ أَنَّ ذَلِكَ مِنْكَ فَشَكَرْتُكَ عَلَيْهِ، فيقول: لَمْ تَشْكُرْنِي إِذْ لَمْ تَشْكُرْ مَنْ أَجْرَيْتَ ذَلِكَ عَلَى يَدَيْهِ". (رواه ذاكر بن شَيْبَةَ العسقلاني، المعجم الأوسط).

وأخذاً بهذه القاعدة، وعملاً بمبدئها، يلزمني أن أرددَّ الفضل والشكر إلى أهلهما؛ أولاً: إلى كُلية الدراسات العليا بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا التي أتاحت لي هذه الفُرصةَ للتَّخْصِيرِ لدرجة الدكتوراة، وإلى الأستاذ الدكتور/ عبد العظيم سليمان المهل الذي أحاطني باحترامه وتقديره ونصحه، وقد جاء في الحديث: (مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافَتْوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ، فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنْكُمْ قَدْ كَفَّيْتُمُوهُ". (السنن لأبي داود).

اللهمَّ اجْزِهِ عني خَيْرَ الجزاء، واهْدِهِ لأَحْسَنِ الأَعْمَالِ؛ فإنه لا يَهْدِي لأَحْسَنِهَا إِلَّا أَنْتَ، وَأَصْرِفْ عَنْهُ سَيِّئَهَا؛ فإنه لا يَصْرِفُ عَنْهُ سَيِّئَهَا إِلَّا أَنْتَ، اللهمَّ وَاَبْسُطْ وَيَارِكْ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَأَعْنِهِ وَلَا تُعَنَّ عَلَيْهِ، وَأَثَرِهِ وَلَا تُؤَثِّرْ عَلَيْهِ، واجعله ذكراً لك، شكاراً لك، مطواعاً لك؛ إنك سميع الدعاء. والشكرُ أَوْفَرُهُ كذلك لكِ كُلية بورتسودان الاهلية التي ابْتَعَيْتَنِي للتَّخْصِيرِ لدرجة الدكتوراة. وأسألُ اللهَ أنْ أكونَ عند حُسْنِ ظَنِّهِمْ، وأنْ أَبْدُلَ كلَّ ما لدي من وقتٍ وجُهدٍ لما فيه رِفْعَةٌ وَعُلُوٌّ شَأْنِ الكُليةِ وَقِسْمِ الاقتصاد والعلوم الادارية.

والشكر كذلك للبروفسيور احمد عبد العزيز والدكتور فخر الدين الفاضل لما قدماه لي من عون حتى رأت هذه الرسالة النور والشكر لمفوضية العون الانساني المركزية والولائية ومدير معهد علوم الزكاة بولاية الخرطوم وديوان الزكاة بولاية البحر الاحمر وجمعية ابوهديّة لتنمية المجتمع والمرأة ومؤسسة البحر الاحمر للتمويل الاصغر ومناديب المؤسسة بالمحليات ونقابة التاكسي والمصائد البحرية وجمعية تطوير الاعمال الصغيرة وكذلك الشكر للاح خالد محمد سليمان واسرته الكريمة والشكرُ أيضاً لِكُلِّ مَنْ أَعَانَنِي فِي هَذَا البَحْثِ، وَأُخِّصُ مِنْهُمْ زملائي بالكُلية.

مستخلص الدراسة

تسعى الدراسة لمعرفة أثر آليات وسياسات تخفيض الفقر في البطالة بولاية البحر الأحمر، فالفقر ظاهرة قديمة له انعكاسات عديدة على مناحي الحياة ولعل البطالة أبرز إنعكاساته فالبطالة تؤدي الى عدم الاستغلال الامثل للموارد البشرية والاقتصادية ولها ابعاد اجتماعية عديدة، لذلك تسعى الحكومات للحد من ظاهرة الفقر وتوظيف المتعطلين. تتمثل مشكلة الدراسة في معرفة إلى أي مدى تؤثر آليات وسياسات تخفيض الفقر الحكومية وآليات المنظمات غير الحكومية المتبعة بولاية البحر الاحمر في خفض معدل البطالة. حيث هدفت الدراسة للوقوف على أهم الآليات المتبعة من قبل الحكومة والجهات غير الحكومية، وكذلك الوقوف على أوضاع المستفيدين من هذه الآليات لمعرفة التحسن الذي طرأ على أحوالهم فقامت الدراسة على افتراض ان هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الآليات الحكومية لتخفيض الفقر وخفض معدل البطالة بالولاية وكذلك هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين آليات المنظمات غير الحكومية العاملة بالولاية لتخفيض الفقر وخفض معدل البطالة وهنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين السياسات الحكومية المتخذة لتخفيض الفقر وخفض معدل البطالة. وقد اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة لعدد من النتائج كان أبرزها ان اثر الآليات الحكومية لتخفيض حدة الفقر في البطالة كان ضعيفاً وكذلك أثر آليات المنظمات غير الحكومية والسياسات الحكومية لتخفيض الفقر كان ضعيفاً في خفض معدل البطالة بولاية البحر الاحمر.

أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات اهمها ضرورة تنوع آليات الحكومة الهادفة لتخفيض الفقر لزيادة فاعليتها في خفض البطالة بالولاية وكذلك تنوع آليات المنظمات غير الحكومية الهادفة لتخفيض الفقر لزيادة فاعليتها لخفض البطالة، والعمل على منح المتعطلين عن العمل اولوية في الاستفادة من المشروعات الانتاجية بالولاية.

Abstract

The reasearch investigates Poverty Reduction Mechanisms and Policies and thier Impact On Unemployment in the Red sea State.

Poverty is an old phenomenon with implications on different aspects of life. Some of the major aspects of unemployment are inefficient use of human resources, poor management of economic resources. These factors have far-reaching social impacts. For these reasons and other governments aspire to reduce poverty and unemployment. The objectives of the study were to know to what extent the mechanisms and policies used by the government and the non-governmental organization (NGOs) affect in reduction of poverty and unemployment in the red sea state.

The hypothesis of the study are that there is a positive significant relation between poverty reduction mechanisms and policies and unemployment rate reduction. The research used the statistical package for social sciences (SPSS). The study reached to many results. Major ones are the mechanisms and policies of government for poverty reduction had no significant impact in reducing unemployment, NGOs mechanisms for poverty reduction had also had no significant impact in reducing unemployment.

The study offers several important recommendations to improve the effectiveness of poverty reduction mechanisms in reducing unemployment rate. Among these recommendations diversification of poverty reduction mechanisms by both the government and the NGOs And giving the oppertunities of employment to those who are unemployed in the area.

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوعات
أ	الآية
ب	الإهداء
ج	الشكر والعرفان
د	مستخلص الدراسة
هـ	Abstract
و	فهرس الموضوعات
ك	فهرس الجداول
ل	فهرس الأشكال
الفصل الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة	
1	المبحث الأول: الإطار المنهجي
6	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
الفصل الثاني: الفقر	
19	المبحث الأول: مفهوم الفقر وأسبابه
48	المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالفقر
الفصل الثالث: البطالة	
76	المبحث الأول: مفهوم البطالة وأنواعها وطرق قياسها
86	المبحث الثاني: أسباب وأبعاد وعلاج مشكلة البطالة
الفصل الرابع: مشكلة الفقر في السودان	
93	المبحث الأول: أسباب مشكلة الفقر وآليات الحد منه
110	المبحث الثاني: العمل الطوعي ومنظماته العاملة في السودان
الفصل الخامس: الفقر في ولاية البحر الاحمر	
118	المبحث الأول: خلفية تاريخية عن الولاية
135	المبحث الثاني: العمل الطوعي ومنظماته العاملة بولاية البحر الاحمر
الفصل السادس: إجراءات الدراسة الميدانية	
147	المبحث الأول: منهجية إجراء الدراسة الميدانية
156	المبحث الثاني: تحليل بيانات الدراسة الأساسية
190	المبحث الثالث: اختبار ومناقشة فروض الدراسة
الخاتمة: النتائج والتوصيات	
207	أولاً: النتائج
209	ثانياً: التوصيات
210	المصادر المراجع
الملاحق	

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
120	التقسيم الإداري لولاية البحر الأحمر	(5/1)
132	العاطلين بالمحليات	(5/2)
133	معدل البطالة في الولاية للعام (2009م - 2013م)	(5/3)
133	العمالة في القطاع الحكومي	(5/4)
146	المشروعات المنفذة خلال الفترة من 1/1/2013 - 30/9/2015	(5/5)
148	الاستبيانات الموزعة والمعادة	(6/1)
149	مقياس درجة الموافقة	(6/2)
151	نتائج اختبار الصدق لمقياس محاور الدراسة	(6/3)
153	توزيع محاور الدراسة	(6/4)
154	نتائج اختبار ألفا كرنباخ لعبارات الدراسة	(6/5)
156	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير النوع	(6/ 6)
157	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المحلية	(7/ 6)
158	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير العمر	(6/8)
159	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	(6/9)
160	توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية	(6/10)
161	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير عدد أفراد الأسرة	(6/11)
162	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المهنة	(6/12)
163	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المهنة	(6/13)
164	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير السكن	(14/ 6)
166	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة بممارسة العمل الخاص	(6/15)
167	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة المتعلقة بممارسة العمل العام	(6/16)
168	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة المتعلقة بمجال العمل	(6/17)
169	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة المتعلقة بتقييم مستوى فاعلية التمويل الأصغر	(6/18)
170	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة الحصول على تمويل أصغر من الجهات الحكومية	(6/19)
171	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة المتعلقة بتحديد نوع المشروع	(6/20)
172	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة المتعلقة بعدد العاملين بالمشروع	(6/21)
173	الآليات الحكومية لتخفيض الفقر وانخفاض معدلات البطالة	(6/22)
176	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة المتعلقة بفعالية المنظمات غير الحكومية العاملة بالمنطقة	(6/23)
177	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة المتعلقة بمساهمة المنظمات غير الحكومية في توفير فرص عمل	(6/24)
178	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة المتعلقة بمساعدة المنظمات غير الحكومية في التوظيف عبر القروض الحسنة	(6/25)

179	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة المتعلقة بمساعدة المنظمات غير الحكومية في تخفيض حدة الفقر وإيجاد فرص عمل	(6/26)
180	آليات المنظمات غير الحكومية لتخفيض الفقر وأثرها على البطالة	(6/27)
183	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة للمعايير والمؤهلات الأكاديمية والكفاءات للتوظيف في المحلية	(6/28)
184	يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة عن تفضيل العمل الخاص على العمل في القطاع العام	(6/29)
185	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة عن دور الحكومة في توفير فرص العمل لتخفيف حدة الفقر بالمنطقة	(6/30)
186	يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة حول الوسائل والإجراءات الحكومية لزيادة فرص العمل	(6/31)
187	السياسات الحكومية لتخفيض الفقر والبطالة بولاية البحر الأحمر	(6/32)
191	الإحصاء الوصفي لعبارات محور الفرضية الأولى	(4/33)
192	اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور فرضية الدراسة الأولى	(4/34)
196	الإحصاء الوصفي لعبارات محور الفرضية الثانية	(6/35)
198	اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور فرضية الدراسة الثانية	(6/36)
202	الإحصاء الوصفي لعبارات محور الفرضية الثالثة	(6/37)
203	اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور فرضية الدراسة الثالثة	(6/38)

فهرس الأشكال عنوان الشكل

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
119	توزيع السكان حسب النوع	(5/1)
119	توزيع السكان حسب الكثافة السكانية	(5/2)
133	البطالة في الولاية للأعوام من (2009 - 2013)	(5/3)
134	نسبة الباحثين عن عمل في القطاع الحكومي	(5/4)
156	التوزيع التكراري لمتغير النوع	(6/1)
157	التوزيع التكراري لمتغير المحلية	(6/2)
158	التوزيع التكراري لمتغير العمر	(6/3)
159	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المؤهل العلمي	(6/4)
160	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير الحالة الاجتماعية	(6/5)
161	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير عدد أفراد الأسرة	(6/6)
162	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المهنة	(6/7)
163	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير السكن	(6/8)
164	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير نوع السكن	(6/9)
166	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة بممارسة العمل الخاص	(6/10)
167	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة المتعلقة بممارسة العمل العام	(6/11)
168	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة المتعلقة بمجال العمل	(6/12)
169	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة المتعلقة بتقييم مستوى فاعلية التمويل الأصغر	(6/13)
170	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة الحصول على تمويل أصغر من الجهات الحكومية	(6/14)
171	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة المتعلقة بتحديد نوع المشروع	(6/15)
172	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة المتعلقة بعدد العاملين بالمشروع	(6/16)
176	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة المتعلقة بفعالية المنظمات غير الحكومية العاملة بالمنطقة	(6/17)
177	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة المتعلقة بمساهمة المنظمات غير الحكومية في توفير فرص عمل	(6/18)
178	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة المتعلقة بمساعدة المنظمات غير الحكومية في التوظيف عبر القروض الحسنة	(6/19)
179	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة المتعلقة بمساعدة المنظمات غير الحكومية في تخفيض حدة الفقر وإيجاد فرص عمل	(6/20)
183	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة للمعايير والمؤهلات الأكاديمية والكفاءات للتوظيف في المحلية	(6/21)
184	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة عن تفضيل العمل الخاص على العمل في القطاع العام	(6/22)
185	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة عن دور الحكومة في توفير فرص العمل لتخفيف حدة الفقر بالمنطقة	(6/23)

186	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة حول الوسائل والإجراءات الحكومية لزيادة فرص العمل	(6/31)
-----	--	--------

**الفصل الأول: الإطار المنهجي والدراسات
السابقة**
المبحث الأول: الإطار المنهجي
المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار المنهجي: مقدمة:

1.1.1.

الفقر وضع إنساني قوامه الحرمان المستمر أو المزمّن من الموارد، والامكانيات، والخيارات والأمن والقدرة على التمتع بمستوى معيشي لائق. ولاية البحر الأحمر من الولايات الأقل نمواً والأكثر فقراً في السودان (بعد ولايات دار فور)، حيث يلاحظ أن معدل الفقر يقدر بحوالي 46.5%، يتراوح بين 26.6% و 57.6% للحضر والريف على الترتيب على المستوى القومي وتقدر ذات المعدلات بولاية البحر الاحمر بحوالي 57.7% و 39.2% و 80.3% على الترتيب ويلاحظ ان معدلات الفقر في حضر وريف ولاية البحر الاحمر أعلى من المعدلات القومية ويستمر ذات النمط لمقاييس الفقر الاخرى (الفجوة والشدة) حيث تبلغ فجوة الفقر 16.2% وشدة الفقر 7.8% على المستوى القومي أما في ولاية البحر الاحمر قدرت تلك النسب بحوالي 24.9% و 13.7% على الترتيب¹. يعزى إرتفاع نسبة الفقر في الولاية إلى مجموعة من التحديات التي واجهتها الولاية مثل موجات الجفاف والتصحر المتكررة وندرة مصادر المياه العذبة وعدم ملاءمة الظروف المناخية التي أدت إلى تدمير القطاع الرعوي وتدهور الموارد الطبيعية ونقص إنتاج الغذاء مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة والضغط على المناطق الحضرية. كل هذه العوامل زادت من حدة الفقر بالولاية وبالتالي أصبح الفقر بمثابة العائق الأساسي للتنمية البشرية بصفة خاصة. الأمر الذي جعل مكافحة الفقر وتخفيض معدلات البطالة الناتجة عنه من أولويات الحكومات المتعاقبة وكذلك للمنظمات غير الحكومية.

2.1.1. مشكلة الدراسة:

تتبع مشكلة الدراسة من تفاقم أعداد الفقراء في السودان وما نتج من الفقر من تدني معدلات التوظيف وإنتشار البطالة بمعدلات كبيرة حيث بلغت 16.3% و 16.3% و 16.2% و 17.1% و 20.2% و 16.8% و 17.3% و 17.8% و 18.8% و 19.1% و 19.6% في الاعوام 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014 على التوالي²؛ حيث مضت سنوات عديدة منذ بداية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان وبالرغم مما اتاحته هذه التنمية من تحسن فى الخدمات إلا أنها ما تزال قاصرة على الإرتقاء بالغالبية العظمى من أفراد الشعب.

تتلخص مشكلة الدراسة في الاجابة على السؤال الرئيس السعي لمعرفة إلى أي مدى تؤثر آليات وسياسات تخفيض الفقر المنفذة من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية على تخفيض معدلات البطالة خلال فترة الدراسة بولاية البحر الأحمر.

تسعى الدراسة للإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية:

1 الفقر في ولاية البحر الاحمر، 2009، تقديرات من المسح القومي للبيانات الاساسية للاسر، الجهاز 1 المركزي للاحصاء.

2.وزارة تنمية الموارد البشرية والعمل، 2014م

1. ما هي الآليات الحكومية وغير الحكومية التي طبقت للحد من ظاهرة الفقر والبطالة بالولاية.
2. ما هو أثر الآليات الحكومية وغير الحكومية في تخفيض الفقر بالولاية ومن ثم تخفيض معدلات البطالة.
3. ما هو أثر السياسات الحكومية في تخفيض الفقر بالولاية وخفض معدل البطالة.

4.1.1. أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع الفقر وآثاره:
الأهمية العلمية:

- إفادة الدارسين بمعلومات عن آليات الحكومة والمنظمات غير الحكومية لتخفيض الفقر وتأثيرها على خفض البطالة بالولاية، كما يمكن أن تكون هذه الدراسة مؤشراً لدراسات أخرى في تقييم الأداء الحكومي وأداء المنظمات غير الحكومية.
- ان تنير الدراسة الطريق للباحثين في محاولات تقييم جهودات لتخفيض الفقر وخفض البطالة بالولاية.
- توفير البيانات والمعلومات عن الآليات والسياسات الاجتماعية والاقتصادية التي أتبعته خلال فترة الدراسة ومعرفة مدى فعاليتها في إحداث تغييرات إيجابية على أوضاع الفقراء والمتعطلين بالولاية.

الأهمية العملية:

- إن إنخفاض الأجر الحقيقي لمعظم أفراد المجتمع وفقدهم وتعطلهم عن العمل أدى لقيام الحكومة والمنظمات غير الحكومية لاتباع العديد من الآليات لمعالجة مشكلتي الفقر والبطالة ولهذا كان من الضروري الوقوف على تلك الآليات لمعرفة تأثيرها في خفض البطالة بالولاية.

5.1.1. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لل:

- الوقوف على الفقر في الولاية وأنواعه.
- التعرف بالآليات الحكومية المتبعة لتخفيض الفقر والوقوف على آثار تلك الآليات في البطالة بولاية البحر الأحمر.
- التعرف بالآليات المنظمات غير الحكومية المتبعة لتخفيض الفقر بولاية البحر الأحمر.
- التعرف بالسياسات الحكومية المتخذة لتخفيض الفقر والوقوف على آثار السياسات في البطالة بولاية البحر الأحمر.

6.1.1. فروض الدراسة:

- (1) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الآليات الحكومية لتخفيض الفقر وإنخفاض معدل البطالة بولاية البحر الأحمر.
- (2) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات المنظمات غير الحكومية لتخفيض الفقر وإنخفاض معدل البطالة بولاية البحر الأحمر.

(3) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات الحكومية لتخفيض الفقر وإنخفاض معدل البطالة بولاية البحر الأحمر.

7.1.1. منهج الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على استخدام منهجين من مناهج البحث العلمي:
أ/ المنهج الوصفي التحليلي: لإستعراض أهم الأدبيات ذات الصلة والعلاقة بين الفقر والبطالة وكذلك الدراسات السابقة.

8.1.1. مصادر جمع المعلومات:

المصادر الأولية: الإستبيان - المقابلة
المصادر الثانوية: الكتب والمراجع - التقارير وأوراق العمل.

9.1.1. أداة جمع البيانات:

تم اعتماد إستبانة خاصة كأداة أساسية في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة، والتي ساعدت بتوفير أكبر قدر من المعلومات، وتم التدقيق على الإستتماره من قبل الباحثين والمحكمين ومن ثم تم إستخدام الحاسب الآلي لإدخال المعلومات وتصنيفها وترتيبها وتحليلها وجدولتها بما يتلاءم مع أهداف الدراسة.

10.1.1. مجتمع وعينة الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج، يتكون مجتمع الدراسة من الأشخاص المستفيدين من الآليات الحكومية وغير الحكومية المتبعة لتخفيض الفقر في محليات بورتسودان (النشاط الحرفي، والانتاجي) - سواكن (السمكي) - سنكات (الرعي) وطوكر (الزراعي). كما تمَّ اختيار مفردات عينة البحث من مجتمع الدراسة الموضح في الفقرة السابقة عن طريق العينة العشوائية وهي إحدى العينات الاحتمالية والتي تتيح فرص متساوية لمفردات المجتمع في الاختيار. وتم تطبيق معادلة ريتشارد جيجر لتقدير حجم العينة المناسبة لمجتمع الدراسة وذلك على النحو التالي:

$$n = \frac{\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2}{1 + \frac{1}{N} \left[\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2 - 1 \right]}$$

				N
0.95	الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة	0.06	حجم المجتمع	Z
			نسبة الخطأ	D

وتطبيق المعادل فإن حجم العينة المناسب لتمثل مجتمع الدراسة (400) مفردة

12.1.1. مصطلحات الدراسة:

1/ الفقر: هو عدم القدرة على الوفاء بالحد الأدنى من الضروريات الاساسية للحياة الفردية والجماعية التي تحفظ الدين والنفس والنسل والمال والعقل

2/ البطالة: هي وجود أشخاص قادرين على العمل وبيحثون عنه ولا يجدونه رغم خبراتهم ومؤهلاتهم ويمثلون المستفيدين من آليات تخفيض الفقر بولاية البحر الاحمر.

3/ العمل الطوعي: هو مجموعة الجهود والدعومات المادية والمعنوية التي تقدم للأفراد أو الجماعات أو المؤسسات وتتركز على الدوافع الانسانية البحتة ويبرز دور العمل الطوعي في فترات حدوث الكوارث الطبيعية والحروب.

4/ المنظمات غير الحكومية: هي هيئات أهليه تطوعية تعمل على إرساء دعائم الرعاية الاجتماعية في المجتمعات المحلية وتحاول رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الذي تعمل في نطاقه.

13.1.1. هيكل الدراسة:

تشتمل الدراسة على ستة فصول الفصل الأول الاطار المنهجي والدراسات السابقة المبحث الاول يمثل الاطار المنهجي (اساسيات الدراسة) المقدمة - مشكلة الدراسة - أهداف الدراسة - أهمية الدراسة - فرضيات الدراسة - منهجية الدراسة. أم المبحث الثاني فيتناول الدراسات السابقة. يتناول الفصل الثاني ظاهرة الفقر حيث يتناول في مبحثه الأول التعريف بمفهوم الفقر وأسباب الفقر وطرق قياسه، أما المبحث الثاني فيتناول نظريات التنمية الاقتصادية القديمة والحديثة وعلاقتها بالفقر.

اما الفصل الثالث يناقش قضية البطالة فيتفرد في مبحثه الأول لإستعراض مفهوم البطالة وأنواعها وطرق قياسها، اما المبحث الثاني فيتناول أسباب البطالة وطرق علاجها.

اما الفصل الرابع فقد تطرق الباحث لمشكلة الفقر والبطالة في السودان وآليات الحد والتخفيف من الفقر في المبحث الأول، وكذلك تناول الباحث العمل الطوعي في السودان من حيث النشأة ومنظّماته العاملة بالدولة تركزت دراسة الباحث في جزء من السودان وهي ولاية البحر الأحمر ذات المحليات العشر وقد أفرد الباحث مساحة مقدرة للتعريف بالولاية ومحلياتها وقد خصصت الدراسة اربع محليات لإجراء الدراسة الميدانية فتناول الباحث في الفصل الخامس اجراءات الدراسة الميدانية ففي المبحث الأول تناول ظاهرتي الفقر والبطالة في ولاية البحر الأحمر ومحاولات الحكومة للحد والتخفيف منهما، اما المبحث الثاني فقد إستعرض الباحث العمل الطوعي في الولاية والمنظمات العاملة بها.

وقد استعان الباحث بأحد المصادر الأولية (الاستبيان) لمعرفة وتقصي آراء المبحوثين حول محاولات الحكومة والجهات غير الحكومية الهادفة لتخفيف الفقر بالولاية ومحاولة الإجابة على السؤال الرئيس مدي أثر الآليات المتنوعة المستخدمة بالولاية ونجاحها في الحد والتخفيف من معدلات البطالة بالولاية؟

وفي الفصل السادس كانت إجراءات الدراسة الميدانية والتي فيها تم إختبار وإثبات الفروض واختتمت الدراسة بتدوين لأهم النتائج التي توصل لها الباحث وكذلك أهم التوصيات المتحصل عليها من واقع النتائج.

المبحث الثاني:

1.2.1. الدراسات السابقة:

تناولت الكثير من الدراسات ظاهرة الفقر لما تمثله هذه الظاهرة من مشكلة حقيقية تؤرق المجتمع الانساني عامة، ودول العالم الثالث خاصة، حيث اوضحت ظاهرة تستوجب العلاج والمكافحة ولذا حاولت الدراسات السابقة توضيح مسبباته أو محاولة تقييم الجهود التي بذلتها الدول في هذا المجال، وعليه سنحاول في هذه الدراسة إلقاء الضوء على أهم الدراسات التي اطلع عليها الباحث والتي تتعلق بموضوع الدراسة لتوضيح نقاط التقارب والاختلاف فيما بينها والدراسة الحالية، ولما تحدثه الدراسات السابقة في إنارة الطريق للدراسة الحالية فيما يختص بالمنهج ونقطة الإنطلاق.

(1) دراسة النسيم شوقار آدم محمد (2015م)¹ هدفت الدراسة للوقوف على دور المشروعات الصغيرة الممولة عبر الزكاة في تخفيض حدة الفقر بولاية النيل الأزرق ومعرفة فعالية الزكاة في التخفيف من حدة الفقر بالولاية، قامت الدراسة على اختبار الفرضيات التالية: دور استخدام الزكاة في تمويل المشروعات الصغيرة لتخفيف حدة الفقر عبر تمويل المشروعات الصغيرة بالولاية.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها إن دور استخدام الزكاة في تمويل المشروعات الصغيرة لتخفيف الفقر بولاية النيل الأزرق ضعيف وإن كثيراً من المشاريع الممولة من الديوان لم تخضع لدراسات جدوى سليمة، وتوصي الدراسة بزيادة تمويل المشروع مع مراعاة تناسب حجم الأسرة المستفيدة وحجم المشروع وتدريب المستفيدين بتنظيم دورات تدريبية مصاحبة لرفع مهاراتهم حتى يستطيع المشروع أن يرفع نسبة نجاحه.

(2) دراسة عمر محمد عبد الرحمن أحمد (2014)² تناولت الدراسة بعض العوامل المؤثرة على معدل البطالة في السودان خلال الفترة 1981 - 2012 حيث هدفت الى معرفة مدى تأثير كلاً من معدل النمو الاقتصادي، إجمالي السكان، معدل التضخم والإنفاق الحكومي على معدل البطالة. قامت الدراسة على الإفتراضات التالية: إن معدل النمو الاقتصادي يؤثر سلباً على معدل البطالة في السودان، وإن زيادة حجم السكان يؤدي الى زيادة معدل البطالة في السودان، وإن الزيادة في معدل التضخم تؤدي الى زيادة معدل البطالة في السودان، وأن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي الى تخفيض معدل البطالة في السودان.

النسيم شوقار آدم محمد، (2015م): استخدام الزكاة في تمويل المشروعات الصغيرة ودوره في 1 تخفيض حدة الفقر في السودان دراسة على ولاية النيل الأزرق (2005- 2012)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

عمر محمد عبد الرحمن أحمد، 2014، العوامل المؤثرة على معدل البطالة في السودان خلال الفترة (2012 - 1981)، رسالة دكتوراه، جامعة النيلين

وقد توصلت الدراسة الى العديد من النتائج كان أبرزها: ان معدل النمو الاقتصادي يؤثر سلباً على معدل البطالة في السودان، أثر حجم السكان أدى الى زيادة معدلات البطالة في السودان، يؤثر التضخم ايجاباً على معدل البطالة، أن الزيادة المستمرة في معدلات التضخم تؤدي الى زيادة معدلات البطالة في السودان.

وقد أوصت الدراسة: تشجيع الإستثمار في الزراعة والقطاعات الصناعية لتحقيق الإستقرار الاقتصادي، العمل على خلق مشاريع جديدة، وتشجيع تمويل المشروعات في الأعمال الحرفية والصناعات الصغيرة لإمتصاص الزيادة في السكان، تكريس الإنفاق الحكومي نحو المشاريع الإنتاجية، مع التركيز على المناطق الريفية لخلق المزيد من فرص العمل وإستيعاب قدر أكبر من العمالة.

(3) دراسة عبد المنعم محمد الطيب (2011)¹ - تحاول الدراسة الإجابة على بعض التساؤلات التي تمثلت في هل قامت الدولة بإتباع آليات أدت إلى تخفيف حدة الفقر في السودان وهل قامت مؤسسات الدولة الرسمية بالإشراف والمساهمة في الوصول إلى الشرائح المستهدفة؟ وما هو دور بنك السودان المركزي في إصدار آليات تعنى بالتمويل الأصغر؟ وما مدى استجابة المصارف لتطبيق آليات التمويل الأصغر؟ وقد اعتمد البحث على المنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة وتوصل إلى عدة نتائج أهمها قيام الدولة بالإشراف والدعم للشرائح المستهدفة إلا انه على الرغم من ذلك فهناك غياب لمعايير القياس في السودان مع تباين الجهود، كما أن نسبة التمويل الأصغر الممنوحة كانت منخفضة جداً وقد أوصى البحث بضرورة تطوير خدمات التمويل الأصغر من خلال تفعيل جهود الدولة على مستوى الصناديق والمؤسسات الاجتماعية مع الدعوة لقيام وزارة خاصة بالمشروعات الصغيرة.

(4) دراسة سامية علي أحمد ابراهيم (2010م)¹: هدفت الدراسة لقياس أثر التعليم والتدريب وبناء قدرات المرأة على تخفيف حدة فقر الأسرة وزيادة دخلها بولاية الخرطوم، قامت الدراسة بإختبار الفرضيات التالية:
بناء قدرات المرأة عن طريق التعليم - التدريب - التوظيف يؤدي إلى زيادة دخل الأسرة وتخفيف معدل الفقر وسط الاسرة، بناء قدرات المرأة عن طريق التمويل - الأدوات المعينة يؤدي إلى زيادة دخل الأسرة.
وأهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة: أن فقر الأسرة يعكس الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية السالبة التي تؤدي الى عدم توفر الامن والسلام الاقتصادي والاجتماعي والنفسي في الأسرة. أن الزيادة في نسبة تعليم البنات وتوفير فرص التدريب يحسن من دخل الاسرة ويقلل من حدة فقرها بولاية الخرطوم، أهم التوصيات زيادة المؤسسات المتخصصة التي تعمل في اجتثاث الفقر من جذوره،

1 عبد المنعم محمد الطيب، 2011، ورقة بحثية تفويم تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان خلال الفترة (2000 - 2010)، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي دولة قطر، الدوحة.

محمد أدهم علي، 2010م، بناء قدرات المرأة وأثرها في تخفيف حدة فقر الأسرة، رسالة دكتوراه،¹ جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

تفعيل دور المؤسسات التي تعمل فى إستئصال الفقر لتقليل المعاناة عن الأسر الفقيرة.

(5) دراسة هبه عوض الله على حسين (2010م)²: تناولت الدراسة تقييم آليات تخفيض الفقر فى السودان بالتطبيق على ولاية نهر النيل وقياس مدى تأثير البرامج الاجتماعية المنفذة بواسطة مؤسسات الضمان الاجتماعي فى تخفيض الفقر، تمثلت فرضيات الدراسة فى مساهمات مؤسسات الضمان الاجتماعي فى ولاية نهر النيل لا تتكافأ ومتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مشاريع الإنتاجية الممنوحة من قبل مؤسسات الضمان الاجتماعي وتخفيض حدة الفقر، إن التأمين الصحى كمؤسسة من مؤسسات الضمان الاجتماعي بولاية نهر النيل يلعب دوراً رئيسياً فى تخفيف حدة الفقر وهنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة فرص العمل بالولاية وتخفيف حدة الفقر وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها ضعف دور مؤسسات الضمان الاجتماعي فى تخفيف نفقات العلاج وبالتالي خفض من حدة الفقر، تخفيف الفقر عن طريق المنظمات غير الحكومية مازال عاجزاً عن مواجهة الفقر، زيادة فرص العمل ساعدت على تخفيف الفقر وقد أوصت الدراسة بتوفير الإمكانيات المادية لمؤسسات الضمان الاجتماعي حتى تؤدي الدور المنوط بها، تنسيق عمل هذه المؤسسات فيما بينها وتوسيع دائرة عملها ليشمل الريف والحضر.

(6) دراسة الرضى بله الرضى، (2010)¹: جاءت الدراسة للبحث فى كيفية مكافحة الفقر فى السودان كهدف اساسي والصعوبات التي تواجه الجهود بالتركيز على دور ديوان الزكاة وقد تلخصت فروض البحث فى ضعف جهود ديوان الزكاة كنموذج لمحاربة الفقر فى السودان مقارنة مع حجم الظاهرة وان زيادة الصرف الاداري يؤثر على مصرف الفقراء والمساكين وتوصلت الدراسة الى ضعف جهود الدولة المبدولة لمحاربة الفقر وان ما يقوم به ديوان الزكاة بولاية الخرطوم جهد مقدر ولكن حجم الظاهرة اكبر وتوجد زيادة فى الصرف الاداري يؤثر على مصرف الفقراء واوصت الدراسة بدعم المؤسسات العاملة فى المجال الانساني، وان يتم التركيز على الصرف الراسي وذلك بتملك وسائل الانتاج ومشاريع الاعاشة على حساب الصرف الافقي اى الدعم المباشر.

(7) دراسة فاطمة محمد نور الصديق (2009)²: تناولت الدراسة بنك الكفاية بمنظمة الدعوة الاسلامية ودوره فى تخفيف حدة الفقر وسط الأسر الأشد فقراً حيث قدم البنك قروض حسنة لهذه الفئات للقيام بمشروعات صغيرة تدر لها دخلاً يساعدها فى توفير الإحتياجات الأساسية.

هبه عوض الله على حسين، (2010م): (تقويم سياسات تخفيض الفقر فى السودان دراسة تحليلية ² لمؤسسات الضمان الاجتماعي بولاية نهر النيل (1970 - 2008م)، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

الرضي بله الرضى، 2010، دور ديوان الزكاة فى مكافحة الفقر فى السودان ولاية الخرطوم، جامعة السودان 1

فاطمة محمد نور الصديق، 2009، دور بنك الكفاية فى تخفيف حدة الفقر بولاية الخرطوم، رسالة ² دكتوراة غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية- جامعة الخرطوم.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن تمويل المشروعات الصغيرة وتمكين الأسر المستهدفة وتحسين مستوى المعيشة وتقليل البطالة وتعزيز الإعتماد على الذات، العمل اليومي هو المصدر الأساسي للدخل لأغلب المستفيدين قبل المشروع.

أهم التوصيات: تنويع المشروعات في المجالات الإنتاجية والحرفية والخدمية، التدريب المستمر للفئات المستهدفة لتقليل نسبة الأمية العالية، تكوين الجمعيات والمجموعات في الأحياء لتفعيل دور المجتمع المحلي للمشاركة في تخفيف الادارة، الإهتمام بالدراسة للأسر ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات لضمان نجاحها.

(8) دراسة مريم على أونور عبد الله (2008م)¹: هدفت الدراسة لمعرفة دور المشروعات الصغيرة فى تنمية دخل المرأة كآلية للتقليل من حدة الفقر، وقامت الدراسة لاختبار الفرضيات الآتية: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مجال عمل المشروعات الصغيرة ومستوى العائد منها. وتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشكلات التى تواجه تسويق منتجات المشروعات الصغيرة والتنمية الصغيرة ومستوى العائد منها.

توصلت الدراسة للعديد من النتائج منها: ان هنالك تزايد مستمر فى عدد النساء المستفيدات من جمعية تنمية المشروعات الصغيرة، ولا توجد برامج توعوية مصاحبة للمشروعات الصغيرة من قبل جمعية تنمية المشروعات الصغيرة وإن معظم الذين يعملون فى مجال المشروعات الصغيرة يفضلون التعامل مع المنظمات مما يدل على ضعف الوعى المصرفي فى هذا القطاع.

أوصت الدراسة بـ: الإهتمام بخلق مصادر تمويلية مختلفة لجمعية تنمية المشروعات الصغيرة والتركيز على المجال الانتاجى للمشروعات الصغيرة والعمل على حل مشكلة تسويق منتجات المشروعات النسوية الصغيرة وايضاً العمل على زيادة الوعى المصرفي بين النساء.

(9) دراسة آدم أحمد تيراب آدم (2009م)²: تناولت الدراسة ظاهرة الفقر وطرق محاربه فى السودان مستخدماً نموذج الزكاة فى محاربة الفقر. قامت الدراسة باختبار الفرضيات: تلعب الزكاة دوراً إقتصادياً مهماً فى محاربة الفقر فى السودان، توجد علاقة طردية بين الناتج المحلى الإجمالى وإيرادات الزكاة مما يساهم فى محاربة الفقر، تساهم الزكاة فى زيادة الدخل القومى فى السودان مما يساهم فى تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: تساهم الزكاة فى السودان مساهمة كبيرة فى محاربة البطالة من خلال فرص العمل التى تقدمها إذ تقوم بتوفير فرص العمالة الموسمية والمستديمة على مستوى الولايات الشمالية،

مريم على أونور عبد الله، 2008م، دور المشروعات الصغيرة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ¹ رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

آدم أحمد تيراب آدم، 2009م، أساليب محاربة الفقر فى السودان بين النظرية والتطبيق دراسة ² تطبيقية على ديوان الزكاة، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

فقدان الثقة لدى العاملين بالديوان فى قدرته على محاربة الفقر يعكس أثراً سالباً على اداء الديوان ويلجأ ديوان الزكاة أحياناً لدرء آثار الفقر وليس محاربه بتقديمه الدعم فى شكل معونات لسد الحاجات الآنية، وأوصت الدراسة أن تتم محاربة الفقر تدريجية بحيث يتم إستهداف عدد محدد سنوياً وتوفيق أوضاعهم، على ديوان الزكاة اجراء دراسات منتظمة لقياس مستوى الفقر بالبلاذ حتى يقف على النتائج المترتبة على أدائه بصورة عامة وأن ينسق ديوان الزكاة تنسيقاً كاملاً مع كل الجهات العاملة فى مكافحة الفقر كي يتم تقديم الدعم والتمويل على أساس العدالة الاقتصادية.

(10) دراسة حسين سليمان محمد أحمد (2007) ¹: قامت الدراسة على وصف وتحليل حالة الفقر والتنمية الريفية فى مجتمع القطاع الزراعي التقليدي بالسودان من خلال دراسة حالة مشروع التنمية الريفية لشمال كردفان (إيقاد) - الابيض، وهدفت الدراسة للتحقيق من مدى تخفيف حدة الفقر وإحداث التنمية الريفية المستدامة من خلال تطبيق الحزم التقنية بغرض زيادة الإنتاج والإنتاجية وتشجيع الادارة الجماعية للموارد الطبيعية.

فروض البحث: نتيجة لتوفير مشروع التنمية الريفية لشمال كردفان يتوقع أن تنخفض نسبة الفقر وسط المستفيدين من المشروع ومن ثم تحقيق التنمية الريفية المستدامة، إنطلاقاً من التجربة الطويلة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيقاد) يتوقع وجود أعداد كبيرة من المستفيدين المدربين فى مجال التخطيط الإداري والتنفيذي والتقييم.

وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج منها: ثبت من الدراسة الميدانية أن حدة الفقر قد إنخفضت بمنطقة المشروع تمثل فى (إمتلاك أعداد كبيرة من المستفيدين لقطعان المواشي من التمويل الذي منح لهم، خدمات الصحة، التعليم، المياه والتدريب)، وجود 166 صندوق تمويل ريفي، اصبحت بمثابة بنوك تمويل تعمل على تقديم الخدمات الإئتمانية وتشجيع المدخرات المحلية.

وقد أوصت الدراسة ب: التركيز على تقديم الخدمات الأساسية (الصحة والتعليم والمياه) (الفقر البشري) لأنها هي التي تستنزف دخول أهل الريف وتؤثر على ممتلكاتهم ومدخراتهم، توفير الادارة السياسية بالمركز، الولاية والمحليات التي تبني تشجيع ودعم وإيجاد تمويل مستمر للمؤسسات القاعدية حتى تحقق التنمية الريفية المستدامة مع الإبقاء على الكوادر الإدارية بالمشروع .

(11) دراسة نادره مصطفى الحاج موسى (2005) ¹: تناولت الدراسة دور برامج الاسر الفقيرة فى مكافحة الفقر فى محلية الفاشر وإظهار المشكلات التي تعترض نمو هذه البرامج وازدهارها. وتوصلت الدراسة الى ان غالبية المواطنين من الفقراء خارج دائرة حماية الدولة وان الصناديق الاجتماعية التي

حسين سليمان محمد أحمد، 2007، الفقر والتنمية الريفية دراسة ميدانية فى مشروع التنمية الريفية ¹ لشمال كردفان، رسالة دكتوراة، جامعة النيلين

نادره مصطفى الحاج موسى، (2005): (دور برامج الاسر الفقيرة فى مكافحة الفقر ودراسة ميدانية 1 محلية الفاشر (1993م - 2003م))

تنشأها الدولة لمحاربة الفقر لم تنجح فى أداء دورها على الوجه المطلوب ولا يوجد نظام اجتماعى واحد لهذه المؤسسات وانما توجد عدة أنظمة وكم هائل من التشريعات المتضاربة مما ادى إلى الازدواجية وعدم التنسيق. وأوصت الدراسة بإنشاء قاعدة معلومات كاملة عن الفقر لكل ولاية وتنسيق الجهد الرسمى والطوعى حتى لا يحدث ازدواج فى العمل، وأن يرقى القضاء على الفقر إلى مرتبة تحدٍ قومى لكل قطاعات المجتمع ثم الإهتمام بإنشاء الصناديق لتمويل المرأة ومراجعة آليات التمويل فى البنوك وتسهيل إجراءات السداد.

(12) دراسة سليمان شعبان القدسي (2004م)¹: تهدف هذه الدراسة إلى استجلاء العلاقة بين النمو والتوزيع والفقر فى الاقتصاد العربى، وإلى تحديد نمط توزيع معونات منظومة التكافل الاجتماعى على فئات المجتمع وعلاقته بمتغيرات الفقر والبطالة والدخل، ويستخدم إطاراً تحليلياً يستند على معلومات وبيانات كليه وأخرى ذات طابع جزئى. وباستخدام هذا الاطار تستنبط الدراسة اتجاه العلاقة بين النمو من ناحية والبطالة والفقر من ناحية أخرى وخلصت الدراسة إلى ان ارتفاع مستوى الدخل فى الاقتصاد العربى اقترن بتحسن درجة عدالة توزيعه، كما أن الفقر والبطالة مترابطان ويقع ضحيتها من قل حظه فى التعليم وانخفض اجره وتوطن فى ارياف الوطن العربى، الامر الذى يوجب تفعيل منظومة التكافل الاجتماعى، كما خلصت الدراسة الى ان شبكات التكافل الاهلية اكثر كفاءة من الشبكات الرسمية فى توصيل المعونات الى مستحقيها.

(13) دراسة سليمان الشين الوالى (2003م)²: تناولت الدراسة مفهوم الفقر وعمدت لتقييم جهود منظمة البر الدولية فى ولاية جنوب كردفان لتخفيض حدة الفقر بالولاية، قامت الدراسة بإختبار الفرضيات التالية:

معظم أنشطة المنظمة تهدف لمحاربة الفقر بطرق غير مباشرة بالرغم من أن هنالك المجالات التي لها صلة مباشرة بالفقر، قامت المنظمة بخطوات إيجابية لتحقيق أهدافها بالرغم من قصر فترة عملها، تركز المنظمة فى عملها على التنمية الريفية البشرية باعتبارها أساس التنمية وذلك لما للعنصر البشري من دور كبير فى تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال التنمية بالمشاركة الشعبية فى تنفيذ عمل المنظمة.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان منها: إن منظمة البر الدولية تعمل فى أنشطة مختلفة وهذه الأنشطة لها علاقة مباشرة بالفقراء مثل: الإغاثة والتعليم والصحة والمشردين وغيرها، ان الحرب التى اندلعت فى المنطقة والتى شردت آلاف الأسر من مناطقها، وُهب آلاف البهائم من أصحابها بالإضافة إلى السياسة الزراعية التى تنتهجها الدولة هى من أهم أسباب الفقر فى ولاية جنوب

سليمان شعبان القدسي، 2004م، الكفاءة التوزيعية لشبكات التكافل الاجتماعى فى الاقتصاد العربى، 1، معهد التخطيط العربى الكويت.

سليمان الشين الوالى، 2003م، تقييم جهود منظمة البر الدولية ولاية جنوب كردفان، رسالة ماجستير 2، غير منشورة، جامعة الخرطوم.

كردفان، قامت المنظمة الدولية بعمل كبير جداً ودفع عجلة التنمية بالمنطقة وذلك بتبنيها لمشروع إدارة مستشفى كادقلى والذي كان يعاني من تردى واضح من الناحية العمرانية فكان المستشفى يفتقر لأبسط الأشياء قامت المنظمة بتأهيل كامل للمستشفى وأحضرت معامل حديثة من أجهزة فحص الايدز والسكري والقاوت وغيرها بالاضافة إلى توفير الكادر الطبي.

(14) دراسة صلاح مصرى محمد مهدي (2002م)¹: تناولت الدراسة ظاهرة الفقر كظاهرة اجتماعية وهدفت لمعرفة دور ديوان الزكاة فى الحد من الفقر بولاية غرب كردفان وقامت الدراسة باختبار الفرضيات التالية: برامج ديوان الزكاة فى الحد من آثار الفقر ليست ذات جدوى بمعنى ما يقوم به الديوان لا يسهم فى الحد من آثار الفقر بشكل كبير وإن ما يصرف فى برامج الحد من آثار الفقر فى ولاية غرب كردفان لا يتناسب مع حجم الفقر، رغباً عن الإيرادات التي يتمتع بها الديوان هناك. توصلت الدراسة لعدد من النتائج منها: تتحكم العوامل الطبيعية فى حجم إيرادات الزكاة وبالتالي تؤثر على برامج مكافحة الفقر التي يتبناها الديوان وأنها تعتمد على متغيرات يصعب السيطرة عليها، هنالك إهمال لأوعية المال المستعاد، والمهن الحرة وزكاة المراتب وبالتالي الاهتمام بها يزيد حجم الإيرادات بالولاية، وعاء الزروع يمثل أكبر وعاء فى الولاية ويساهم بحوالى 70% من جملة الإيرادات ولكنه يعاني من مشكلات التهرب من دفع الزكاة والكتبة الموقتين الذين لا يولون أمر الجباية الإهتمام اللازم، ونقص وسائل الحركة بالمحليات يؤثر على حجم الجباية، حجم الجباية من الزروع يعتمد على نجاح الموسم الزراعى وأسعار المحاصيل فى فترة الجباية، وأوصت الدراسة بضرورة إشراك الجهد الشعبى فى عمليات الجباية كما تشارك لجان الزكاة فى الصرف على الفقراء والمساكين لابد من الاهتمام بأوعية المهن الحرة، المال المستفاد وزكاة المراتب حتى تزيد نسبة الإيرادات منها كما توصى الدراسة بالاهتمام بتملك وسائل الانتاج الجماعية بعد النجاح الذى حققته وكذلك الاهتمام بدراسة جباية زكاة الزروع ومشكلاتها ودراسة جباية الانعام بالولاية.

(15) دراسة سلوى محمد أحمد على الجمى (2002)¹: الدراسة عبارة عن مقارنة لدور البنوك الاسلامية من جهة والمنظمات الخيرية من جهة أخرى فى معالجة الفقر. وإعتمدت الدراسة على إختيار بنكين إسلاميين من جملة 29 بنكاً إسلامياً فى البلاد هما البنك الإسلامى وبنك الإدخار للتنمية الاجتماعية، ومنظمة المدعوة الاسلامية ومنظمة أوكسفام البريطانية من جملة المنظمات العاملة بالبلاد، استعرضت الدراسة مفاهيم البنك التجارى والإسلامى ثم تعريف الفقر كل على حده كمعلومات أساسية عن النشأة والأهداف والبرامج المنفذة. إعتمدت الدراسة فى تقصى المعلومات لمعرفة دور البنوك الاسلامية والمنظمات فى

صلاح مصرى محمد مهدي، 2002م، دور ديوان الزكاة فى الحد من آثار الفقر دراسة حالة ولاية غرب 1 كردفان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم.

سلوى محمد أحمد على الجمى، 2002، دور البنوك الإسلامية والمنظمات الطوعية في معالجة الفقر¹ في السودان (1995م - 2000م)، بحث غير منشور لنيل دة الماجستير في الإقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

معالجة الفقر، ارتكزت الاستبانة على شريحة من المواطنين إختيرت عشوائياً بولاية الخرطوم وبعد تحليل البيانات إتضح ان دور المنظمات أكبر من دور البنوك فى معالجة الفقر، بل أن المنظمات تركز على العمل الخيرى كهدف أساسى، أما البنوك فدورها الأساسى هو الربحية المادية وتأتي الربحية الاجتماعية فى المرتبة الثانية (الثانوية) وذلك يعتمد على إختلاف طبيعة البنوك الاسلامية وطبيعة المنظمات الطوعية.

(16) دراسة خالد محمد يس (1999م)²: تناولت هذه الدراسة موضوع الضمان الاجتماعى من حيث إنه آلية تعول عليها الدولة كسياسة اجتماعية لمحاربة الفقر فى السودان فى الفترة (1985م - 1995م) وقد شهدت هذه الفترة تزايداً ملحوظاً فى معدل نسبة الفقر فى السودان نتيجة لاسباب تتصل بالجفاف والتصحر والتدهور البيئى وأزمات الغذاء والظروف الأمنية التى أفرزتها الحرب الأهلية فى الجنوب، ولقد قامت الدولة فى السودان فى اطار آلياتها الاجتماعية بإنشاء الصناديق الاجتماعية لمحاربة الفقر، ولقد اتجهت الدراسة لإستكشاف مدى نجاح الدولة فى معالجة مشكلة الفقر من خلال تبنى نظام الضمان الاجتماعى، قامت الدراسة لاختبار الفرضيات التالية: أن الجهود التى بذلتها الدولة فى السودان لمعالجة مشكلة الفقر عن طريق آلياتها الاجتماعية التى نفذتها من خلال برنامج الضمان الاجتماعى فى الفترة (1985م - 1995م) لم تؤد إلى علاج تلك المشكلة، لقد أدى ضعف المعاشات وعدم كفايتها لنفقات المعيشة الى فشل الضمان الاجتماعى فى تمويل الضمان الاجتماعى وتراكم مديونيات الصناديق الاجتماعية وإرتفاع تكلفتها الإدارية إلى عجزها وإضعاف دورها فى محاربة الفقر.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها: تقتصر الحماية الاجتماعية التى توفرها تلك النظم على العاملين فقط سواء فى القطاع العام أو الخاص ويبقى أغلبية المواطنين من الفقراء والمساكين خارج دائرة حماية تلك النظم، أن الصناديق الاجتماعية التى أنشأتها الدولة لمحاربة الفقر لم تنجح فى أداء دورها على الوجه المطلوب وهناك ضعف فى هذا الدور إن لم يكن فشل ولا بد من وجود آلية جديدة للدولة فى السودان تجسد دورها فى محاربة الفقر وهى إنشاء نظام شامل للضمان الاجتماعى. أوصت الدراسة بأن تقام وزارة متخصصة للضمان الاجتماعى تأكيداً لدور الدولة ومسئوليتها عن الضمان الاجتماعى كحق لجميع المواطنين. ضرورة مساهمة الدولة فى تمويل نظام الضمان الاجتماعى وحل مشاكل تمويل الصناديق الاجتماعية القائمة حالياً بإعتبار أن نظام الضمان الاجتماعى من مسئولية الدولة وهو تجسيد لدورها فى توفير الحماية الاجتماعية للمواطنين. ربط الحد الأدنى للمعاش بنفقات المعيشة تفادياً لمشاكل التضخم التى تؤدي الى فقدان القيمة الحقيقية للمعاش وبالتالي عجزها عن مواجهة نفقات المعيشة.

خالد محمد يس (1999م): (الضمان الاجتماعى فى السودان تجسيد لدور الدولة لمحاربة الفقر (2) 1985م - 1995م).²

الدراسات العربية والاجنبية:

Poverty reduction and the World Bank, Progress in Fiscal, 1996 & 1997 (1)

¹the World Bank, Washington, D.c

ركزت هذه الدراسة على رسم آليات اقتصادية واجتماعية لتخفيف حدة الفقر في الدول النامية، حيث أوضحت الدراسة أنه كان لآليات البنك الدولي أثر على تخفيض حجم الفقر في هذه الدول، كما بحثت في دور المساعدات المالية التي يقدمها البنك الدولي لهذه الدول ودورها في تخفيف حدة الفقر، حيث أشارت الدراسة الى أن استثمار هذه المساعدات كان في مشاريع موجهة لصالح الفقراء وقد إقترحت هذه الدراسة عدة آليات من أبرزها وجود شبكة حماية اجتماعية توجه للفقراء مثل التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية والتعليم وانظمة التقاعد لما لها من دور في تخفيض معاناة الفقراء.

(2) دراسة فواز رطروط (1997)² هدفت الدراسة لتحديد معدلات الفقر والبطالة في الاردن في الفترة من (1989م - 2002م) لمعرفة ارتباطهما بالتخطيط لبرامج مشاريع توليد الدخل. وقد قامت الدراسة لإختبار الفرضيات الآتية: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين معدلات الفقر والبطالة خلال فترة الدراسة، وهناك علاقة ذات دلالة احصائية بين معدلات الفقر المدقع ومعدلات البطالة.

توصلت الدراسة للعديد من النتائج كان أبرزها: عدم وجود علاقة إرتباطية بين معدلات الفقر والبطالة في الاردن خلال فترة الدراسة وعدم وجود علاقة ارتباطية بين معدلات الفقر المدقع والبطالة في الاردن خلال فترة الدراسة وخلو الاطر الاستراتيجية لمؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة في الاردن وحقيقة إستقلال معدلات الفقر والبطالة عن بعضهما.

ترتب على النتائج العديد من التوصيات تأتي في مقدمتها إعادة التخطيط لبرامج مشاريع توليد الدخل في ضوء إستقلال معدلات الفقر والبطالة عن بعضهما، وإعتبار أن مشاريع تدعيم الدخل ومشاريع الأعمال الصغيرة تناسب فئة الفقراء العاملين الذين يعانون من مشكلة فقر الدخل، المشاريع الصغيرة تناسب فئة العاطلين عن العمل والذين يملكون القدرة التعليمية والتدريبية والتأهيلية.

¹ Poverty reduction and the World Bank, Progress in Fiscal, (1997) 1996 & 1997 the World Bank, Washington, D.c

فواز رطروط، 1989، مستوى الارتباط بين معدلات الفقر والبطالة في الاردن في الفترة من 1987م - 2002م.²

(3) دراسة محمد أحمد مقبل العذري (2007)¹ : هدفت الدراسة

لتوضيح مشكلة الفقر في اليمن وإظهار حجم المعاناة وسوء الأوضاع الحياتية والمعيشية لغالبية أبناء اليمن بفئاته المختلفة كما هدفت لإظهار الأسباب الحقيقية والمباشرة لظاهرة الفقر ومعرفة مدى جدية و مصداقية الخطط والبرامج التي رسمت لمعالجة الفقر أو التحقق من آثاره.

قامت الدراسة لإختبار الإفتراضات الآتية: هل تعتبر مشكلة الفقر في اليمن قديمة, ام أنها ظهرت كمشكلة اقتصادية واجتماعية خطيرة ومتزايدة في فترات لاحقة, ومعنى ذلك تعتبر حديثة نسبياً إذا ما قورنت بالفترات السابقة؟ هل ما قامت به الدولة تكوين شبكة الأمان وضع خطة استراتيجية للتخفيف من الفقر إضافة الى مؤسسات المجتمع المدني المحلي والدولي هل أدى الى إستئصال الفقر المدقع (الغذائي) وتقليل نسبة الفقر المكلف الى النصف؟. وقد توصلت الدراسة الى العديد من النتائج منها: توصلت الدراسة الى وجود ثلاثة قطاعات تعمل في الميدان من أجل مكافحة الفقر والتخفيف من آثاره وهي قطاع مؤسسات الدولة, قطاع مؤسسات المجتمع المدني المحلي, قطاع مؤسسات المجتمع المدني الإقليمي والدولي. وكل هذه المؤسسات لها دور في مكافحة الفقر ولها أهميتها إلا أن الدراسة أظهرت أن الأداء ضعيف وهامشي وخاصة برامج المجموعة الثانية والتي تهدف الى تخفيف المعاناة من الآثار المباشرة من البرنامج الاقتصادي.

وأوصت الدراسة ب: ضرورة قيام الدولة بدورها ومسئوليتها في تحقيق النمو الاقتصادي, إحياء دور مؤسسة الزكاة والأوقاف, تفعيل دور شبكة الأمان الاجتماعي وفق الأهداف التي رسمت لها وتوسيع مظلتها ومعالجة جوانب القصور والخلل.

(4) دراسة زياد أبو الفحام (2009)²: تناولت الدراسة الدور الذي يمكن أن تلعبه المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي, حاول الكاتب شرح مفهومي الفقر والبطالة وماهو موقف الدين الحنيف من الفقراء ومعالجة اوضاعهم. وقد إستدل الباحث ببعض النماذج التي طبقت لمعالجة الفقر والبطالة مثل تجربة بنك جراميين في بنغلاديش (بنك الفقراء) كما تناول تجربة المملكة العربية السعودية وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم الإنمائية وتجربة العراق في التمويل الأصغر وغيرها.

(5) دراسة وديع أحمد كايلي (2013م)¹: تناول التقرير بالبحث والتحليل ظاهرة البطالة فى المملكة العربية السعودية بإعتبارها من كبريات المشاكل الاقتصادية التى تواجهها الدول حيث تؤدي الى إنعكاسات سلبية على الاقتصاد

محمد أحمد مقبل لعذري, 2007م, الفقر في اليمن اسبابه وطرق معالجته , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة النيلين .¹

زياد أبو الفحام, (2009), دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي.²

وديع أحمد كايلي, 2013م: إشكالية البطالة فى السعودية الأسباب والحلول 1

الوطني والى عدم الإستقرار السياسي والآثار الاجتماعية السلبية الناتجة عنها والتي تنعكس على سلوك الأفراد وقد ركز تقرير الباحث على تسليط الضوء على تطورات سوق العمل المحلية ودور نظام التعليم وقطاعى العقارات والقطاع الخاص فى تخفيض معدلات البطالة فى المملكة العربية السعودية.

وقد توصل الباحث لعدد من النتائج كان من أبرزها: ضرورة تحسين أوضاع المواطنين وزيادة رواتبهم.

(1) الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (2015)¹: إهتمت الشبكة العربية من

خلال التقرير السنوي الثالث بدراسة دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر والإسهام في التنمية البشرية. وهو نتاج عمل مدعم بالأرقام والبيانات عن دور المنظمات الأهلية العربية في مكافحة الفقر في (14) دولة عربية (الأردن، البحرين، تونس، الجزائر، فلسطين، السودان، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، قطر، سوريا، الإمارات واليمن) لقد إستطاع التقرير أن يقف على ابعاد الدور الذي تؤديه المنظمات الأهلية العربية لمكافحة الفقر، لتقييم الأسهام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لهذه المنظمات.

وتوصلت الى نتائج مهمة: غلبة الأنشطة الخيرية والرعاية على نشاط المنظمات الأهلية العربية مقارنة بالأنشطة التنموية، محدودية الدور الذي تؤديه المنظمات الأهلية العربية في مكافحة الفقر والذي يظهر من خلال المشروعات الصغيرة والقروض التي إستفاد منها ملايين الفقراء في الدول العربية، إهتمام المنظمات الأهلية العربية بمساعدة ودعم النساء الفقيرات المعيلات لاسر، رصد التقرير عدم إقتصار بعض المنظمات الأهلية العربية على التوجه الخيري والرعايى وإنما ظهر توجه تنموي حديث للمنظمات تمثل في بعض المظاهر مثل الإهتمام بالتنمية الريفية، إستمرار التوجه الإغاثي في بعض الدول (السودان، فلسطين)، تصاعد الإهتمام بالفقر النسبي في بعض الدول.

خلص التقرير الى عدد من التوصيات أهمها: ضرورة إجراء تعديلات في بعض القوانين بالدول العربية التي تؤثر سلباً على فعالية جهود المنظمات الأهلية، أولوية التوجه التنموي التمكيني وعدم الإقتصار على التوجه الخيري الرعايى، تطوير مؤشرات دقيقة لقياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية العربية في مجال التنمية البشرية، تطوير شراكة فعالة مع المؤسسات والمنظمات المختلفة الحكومية وغير الحكومية.

أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

يتمثل الشبه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في موضوع الفقر حيث تناولت الدراسات السابقة موضوع الفقر كظاهرة قديمة في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء.

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تناولها لآثار الآليات المتبعة من قبل الدولة والمنظمات غير الحكومية في تخفيض الفقر على تخفيض معدلات

1. الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (2015)، التقرير السنوي الثالث، الفقر، 2003 م 1

البطالة بمنطقة الدراسة والى أي مدى نجحت هذه الآليات في رفع مستويات التوظيف.

الفجوة البحثية:

- تناولت الدراسات السابقة آليات تخفيض حدة الفقر في السودان منها آلية الزكاة وآلية التمويل الأصغر والمشروعات الصغيرة.
- اختلفت هذه الدراسة في أنها تسد الفجوة للدراسات السابقة في تناولها لمدى تأثير هذه الآليات والسياسات المتبعة لتخفيف الفقر على البطالة، وقد قامت هذه الدراسة على التطرق للمشروعات والآليات المنفذة لمعرفة مدى أثرها في حل مشكلتي الفقر والبطالة بولاية البحر الأحمر.

الفصل الثاني: الفقر

المبحث الاول: مفهوم الفقر وأسبابه

**المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية
وعلاقتها بالفقر**

المبحث الاول: مفهوم الفقر وأسبابه:

1.1.2 مقدمة:

الفقر ظاهرة قديمة ومألوفة في التاريخ الانساني وليس هو من الظواهر التي تختص بها أمة من الأمم أو عصر من العصور، وعلى الرغم من إنتشاره وتزايدده في كافة دول العالم المتقدم منها والنامي إلا أن تزايدده وإنتشاره أصبح أمراً مخيفاً في مناطق معينة من العالم مثل بعض الدول الافريقية واجزاء كثيرة من أمريكا اللاتينية ومناطق اخرى من آسيا بحيث أصبحت مشكلة الفقر تؤثر بشكل ملحوظ على إستنزاف مصادر الثروات المتنوعة والمتوافرة في هذه البلاد منها الثروات البشرية والمادية والبيئية ... الخ ويؤثر ذلك ليس فقط على الدول التي تعاني من قضية الفقر ولكنه يؤثر وبشكل غير مباشر على الدول الاخرى والتي لا تعاني بنفس الدرجة من الفقر¹.

ليس هناك إتفاق على معنى واحد لمفهوم الفقر (Poverty) وإنما هناك إجتهادات كثيرة تتداخل في اكثر من نقطة ويرجع ذلك الى عوامل مختلفة من أهمها إختلاف المواقف المبدئية للباحثين المختلفون من الفقر وتصورهم له. عرف رجال الاقتصاد الوضعي الفقر بأنه الحالة التي لا يملك فيها الشخص وسائل المعيشة، أو الحصول على الحاجيات المعيشية الضرورية، لوجوده المادي وسلامة بقاءه، كالمأكل والمشرب، والمسكن، مما يضطره الى طلب المساعدة العامة والخاصة النقدية والعينية التي تقدم للمحتاجين، وبناء على ذلك فإن الفرد يعرف فقيراً اذا كان لأزال في حاجة الى العناصر المعيشية الأساسية اللازمة لوجوده المادي وسلامة بقاءه².

يحدد معنى الفقر بأنه المستوى الأدنى من المعيشة، ويميز بخط وهمي يسمى احياناً بخط الفقر، ويدرج تحت هذا الخط كافة الأشخاص الذين لايمكنهم دخلهم المتواضع من الوصول الى المستوى الأدنى من المعيشة.

كما يعرف كذلك بأنه النقص في الحاجات العامة مثل الطعام والملبس والمأوى والمياه الصالحة للشرب، وكل الاشياء التي تحقق المستوى الأدنى لحياة الانسان وقد تشمل النقص في الفرص المتاحة كالتعليم، والعمل، والتي تؤدي الى دمج الانسان في دائرة الفقر، أو تؤدي الى عدم اكتسابه احترام المجتمع.

في عام 1978م قدم روبرت مكنمارا، رئيس البنك الدولي في ذلك الحين، وصفاً نموذجياً للفقر بأنه تلك الأحوال المعيشية التي تكون نتيجة سوء التغذية والجهل والمرض والقذارة وإرتفاع وفيات الاطفال وقصر العمر الافتراضي هو ما يجعلها أدنى من المستوى المعهود للحياة اللائقة¹. وتوحي كلمات مكنمارا بأن الفقر اكثر من مجرد وضع إقتصادي.

سوزان أحمد ابوريه، 2007م، مشكلات اجتماعية مذكرات، غير منشورة، كلية الآداب جامعة حلوان، 1 ص 35

مختار عثمان الصديق، 2011، الفقر نظرة تأصيلية لحالة العون وجهد الدولة في المعالجة منشورات 2² المعهد العالي لعلوم الزكاة، ديوان الزكاة الأمانة العامة.

قدم الاغريق للفكر الانساني إسهامات جليلة وبالغة الاهمية في الفلسفة والاخلاق والسياسة والرياضيات والعلوم الطبيعية والاقتصاد، وتناول الاغريق لظاهرة الفقر حيث تناول افلاطون (427 - 347 ق. م) الفقر وذلك في كتابيه المشهورين الجمهورية والقوانين واللذان ضمما أهم افكاره في المجال الاقتصادي، حيث رأى افلاطون في كتابه القوانين أن الفقر الحقيقي يكمن اساساً في الازدياد المضطرد وغير المحدود في حاجات الفرد وليس في قلة ممتلكاته وأعتبر أن التفاوت الاقتصادي بين الأفراد أمر لا مفر منه غير أنه أكد أنه لا مجال للفقر المدقع أو الغنى الفاحش في مدينته الفاضلة.

ويرى ارسطو (384- 322 ق. م) أن الملكية الخاصة حق مطلق لكل أفراد المجتمع دون إستثناء، ولكل فرد حرية تملك المال والتصرف والإستعمال والإستغلال واعتبر الملكية حقاً طبيعياً للفرد، ولكن ارسطو أحاط نظام الملكية بالعديد من الإعتبارات الأخلاقية والابعاد الاجتماعية كمساعدة المحتاجين والفقراء وتحقيق القدر الاكبر من التكافل الاجتماعي وعدالة توزيع الدخل. وبشكل عام فإن ارسطو سلم تماماً بمقولة افلاطون في الحيلولة دون وقوع الثراء الفاحش والفقر المدقع.

كما إرتفعت اصوات الأديان السماوية كلها بالبدعوة إلى البر بالفقراء والضعفاء ورعاية ذوي الحاجة والمضطرين وليس هناك دعوى لنبي من الأنبياء خلت من هذا الجانب الانساني الذي يهدف لخلق نوع من التكافل الاجتماعي بين الغنى والفقير ومن ثم إرساء دعائم السلام الاجتماعي بين البشر كافة هذا المنهج الإلهي تُرجم الى نصوص حية فى كتب الرسالات السماوية الثلاثة، حيث إشتملت على كثير من الوصايا والتوجيهات التى تحت على بر الفقراء والارامل واليتامى والضعفاء.

قال تعالى: (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله) هذا وإن كانت الزكاة حقاً معلوماً ومقدراً شرعاً في القرآن والسنة بنسبة محددة في أموال الغارمين، ولكن الفكر الاسلامي يمكن التمثيل له بآبن حزم الاندلسي لم يكتف بذلك فقرراً مبدأً اجتماعياً هاماً في نطاق الشريعة هو مبدأ مسئولية المجتمع عن ضمان تحقيق مستوى معين من العيش لكل عاجز وكل محتاج فيه، حتى وإن تجاوزت تكاليف ذلك حدود الزكاة المفروضة حيث فرض على الاغنياء من اهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ويجبرهم السلطان على ذلك، إن لم نقم الزكوات بهم، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك وبمسكن يكفهم من المطر والصيف والشمس وعيون المارة.

وكذلك ما قاله الرسول صلوات الله عليه: عن ابن عمر أن رسول الله (ص) قال المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ومن تركه يجوع ويعرى وهو قادر على إطعامه وكسوته فقد اسلمه - يعني خزله.

محمد صابر، 1995م، الفقر والبيئة الحد من دوامة الفقر، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ص 11.

وبذلك يقرر ابن حزم المبادئ العامة الآتية: وهو ما يؤيده قواعد المذاهب الاجتهادية وقواعد الشريعة العامة.

- (1) ان حق الفقراء في الأموال الخاصة بالأغنياء غير محدود بحدود الزكاة.
 - (2) انه اذا لم تكف الزكاة لسد حاجات الفقراء فإن للسلطة العامة ان تأخذ منهم بعد الزكاة مايمكنها من هذه الحاجات.
 - (3) يحدد ابن حزم مستوى معيناً من الحياة للفقراء اذ يجعله حقاً لهم في عنق المجتمع وأوجب على الدولة ضمان تحقيقه.
- بهذا نجد ان الشريعة الاسلامية - قرآن وسنة وماتواتر على السلف الصالح من أفعال قد كفلن للفقير كل مايلزمه للحفاظ على كرامته الانسانية ومايجعله يتحلل من فقره ويشعره بالرضا وبالتكافل والتضامن الاجتماعي¹.

2.1.2. ماهية الفقر طبقاً لرؤى المنظمات الدولية:

يرجع إنتباه العالم في محاولته لإحتواء مشكلة الفقر الى بداية الخمسينيات من القرن الماضي، حيث شرعت الكثير من دول العالم في وضع برامج وخطط للتنمية تعتمد على ماتوافر للبشرية من إنجازات علمية وتقدم تكنولوجي وكان الهدف الرئيسي لهذه الدول من خلال الخطط الاجتماعية والاقتصادية التي وضعها العمل على تصنيف الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية وفي نفس الوقت توفير الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمحتاجين داخل كل بلد، كما أن هذه المحاولات لم تكن تهدف فقط الى محاربة الفقر ولكنها ايضاً كانت محاولات لمزيد من إحتتمالات الديمقراطية بين الشعوب، من خلال رفع الاحساس باليأس بين المحرومين من الفقراء بسبب مايقع عليهم من قمع الاقوياء سواء من الداخل أو الخارج في كل دولة، ومع تطور الانتباه العالمي لإحتواء مشكلة الفقر بهدف تحديد ماهية تلك المشكلة وتوفير الطرق المناسبة لعلاجها، ومن تلك الجهات التي قامت بتحديد ماهية الفقر تقرير تنمية الانسان والتي اصدرته الأمم المتحدة عام 1977م تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي عام 1992م ومنتدى العالم الثالث عام 1994م وتقرير التنمية البشرية لعام 1974 الصادر لحساب برنامج الامم المتحدة الانمائي وكذلك تقرير التنمية البشرية لعام 1998م - وتقرير التنمية البشرية لعام 2004م ... الخ.

وعليه فانه لبيان تلك الأطروحات والمقاييس تنقسم المقاييس لعنصرين الأول يتضمن منهج البنك الدولي في تحديد ماهية الفقر بالاضافة لموقف منتدى العالم الثالث لعام 1994م ويتضمن العنصر الثاني منهج تقارير التنمية البشرية.

1.2.1.2 منهج البنك الدولي في تحديد ماهية الفقر:

ذهب البنك الدولي الى ان الفقر من أكثر المفاهيم التي عرفت في أوجه مختلفة ومتعددة، ولعل أكثر تلك التعاريف شيوعاً هو أنه الحالة الاقتصادية التي يفتقر فيها الفرد الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم وكل مايعد من الإحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لأثق في الحياة وعلى المستوى العام: كثيراً ما يكون الفقر ناتجاً عن

مصطفى أحمد حامد رضوان، 2011، الفقر في ظل العولمة الدار الجامعية، الاسكندرية، ص ص 1-23

¹ 29

المستوى المنخفض للتنمية الاقتصادية أو البطالة المنتشرة والأفراد الذين لا يملكون القدرة الاقل من المتوسطة للحصول على دخل لأي سبب كان غالباً ما يكونون فقراء¹.

والتعريف السابق للفقير يحمل بين طياته إحدى التعريفات الثلاثة التي يعرف بها الفقراء، والتي حُددت في منتدى العام الثالث 1994م².
أولها: وهو التعريف الموضوعي: الذي يركز على كونهم غير القادرين على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة. ويعتبر كل من دخل الاسرة ومتوسط نفقات الفرد مقياسين كافيين لمستوى المعيشة، وهنا يكمن الفرق بين الفقر وعدم المساواة، فكما ذكر البنك الدولي في تقرير التنمية للعام (1995م) ان الفقر يعبر عن المستوى المطلق لمعيشة جزء من السكان وهم الفقراء، بينما يعبر عدم المساواة عن المستوى النسبي للمعيشة في المجتمع ككل.

أما التعريفان الآخران للفقير فهما: التعريف الذاتي للفقراء، والتعريف السوسولوجي للفقراء أما التعريف الذاتي: يعرف فيه الفقراء من وجهة نظر الفرد ذاته فاذا شعر بأنه لا يحصل عما يحتاج اليه بصرف النظر عن احتياجاته الأساسية - يعد فقيراً.

أما التعريف السوسولوجي: فيعرفهم بكونهم من يحصلون من المجتمع على مساعدة اجتماعية، ويعتبر الحد الفاصل للفقير هو الحد الأدنى الرسمي للدخل الذي يحصل عليه الفرد عندما يعتمد في معاشه على المعونة الاجتماعية.

ومن التعريفات التي تأتي مصاحبه لتعريف الفقير هو تعريف حد الفقر وهو الحد الأدنى من الدخل اللازم لتلبية النفقات الضرورية للغذاء والبنود غير الغذائية لأفراد الاسرة، بحيث يعتبر هذا المستوى من الدخل أو الإنفاق هو الحد الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء، فمن يقعون عند هذا الحد الفاصل هم غير فقراء، وقد حدده البنك الدولي في تقريره عن التنمية 1992م بأنه 400 دولار للفرد 1995م وما يوازيها من دولارات في 2000م. ومن كل ماسبق يتضح لنا ان البنك الدولي لاستبيان حجم الفقر في دول العالم ما هو الا للمقارنات الدولية ويستند الى حجم الاستهلاك في دول العالم ومن ثم فهو غير معبر عن حجم الفقر الحقيقي في دول العالم. وهناك خطوط الفقر الوطنية في البلدان النامية تقوم عموماً باستخدام طريقة الفقر الغذائي. وتبين هذه الخطوط عدم كفاية الموارد الاقتصادية لتلبية الاحتياجات الغذائية الاساسية الدنيا¹.

2.2.1.2 منهج تقارير التنمية البشرية في تحديد ماهية الفقر:

عرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية الفقر والفقراء ببعده إنساني أعمق وهو إنكار ورفض للعديد من الإختبارات والفرص الأساسية لتنمية الانسان ويتضمن

¹ http://www.albankaldawli.org موقع اخبار واعلام الخاص بالبنك الدولي اغسطس 2006 (موضوع الفقر)

² كريمه كريم ، يونيو 1994م، الفقر وتوزيع الدخل في مصر صادر عن منتدى العالم الثالث مكتب الشرق الأوسط القاهرة ، مطابع نجد المصرية السعودية، ص ص 201

تقرير التنمية البشرية في العالم لعام 1997م، الصادر لحساب برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ص 12¹

ذلك القدرة على العيش حياة طويلة مبدعة وصعبة وعلى إكتساب المعرفة ونيل الكرامة وإحترام الذات وإحترام الآخرين والتوصل الى المصادر المطلوبة لمستوى معيشة كريم.

وفي تقرير تنمية الانسان الذي أصدرته الأمم المتحدة 1977 قدم مقياس للفقر الانساني تحت اسم دليل الفقر الانساني ويقيس هذا الدليل الحرمان والفقر بالنظر لخمسة خصائص للفقر من واقع الحياة وهي - الجهل وسوء التغذية والوفاة المبكرة وفقر الرعاية الصحية وعدم القدرة على الوصول الى المياه الآمنة.

وما سبق هو ما أكدت عليه تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة بداية من صدور تقرير التنمية البشرية 1995م مروراً بتقريبي 1997-1998م وكذلك تقرير عام 2004م وحتى الآن، التي ذهبت جميعاً في تعريفها لماهية الفقر من منظور التنمية البشرية الى أنه إنعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الاساسية للتنمية البشرية، وهي العيش حياة طويلة في صحة وإبداع، والتمتع بمستوى معيشي لائق، وبالحرية، وبالكرامة، وإحترام الذات، وكذلك إحترام الآخرين.²

تقرير التنمية البشرية في العالم 1997م، الصادر لحساب برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ص 13 2²

3.1.2.

التعريف الوطني للفقير في السودان:

هو عدم القدرة على الوفاء بالحد الأدنى من الضروريات الأساسية للحياة الفردية¹. والجماعية التي تحفظ الدين والنفس والنسل والمال والعقل.

4.1.2. تعريف الفقر في ما جاء في الشبكة الدولية للمعلومات:

(1) Absolute poverty thresholds versus relative poverty thresholds. As explained by the Naive al Academy of science panel Absolute thresholds are fixed at appoint in time and updated sadly for price changes in contrast relative thresholds , as commonly defined , are developed by reference, to exact and actual expenditure (or income) of the population.

(2) Furthermore: Annual poverty percent of people who were poverty in a calendar year.

(3) Poverty is an economic condition of lacking both monies and basic necessities need to successfully live such as food, water, education and shelter.

(4) The economic condition of lacking predictable and stable meansof meeting basic life needs.

أن تقارير التنمية البشرية قد إهتمت في سياق تحليلها لظاهرة الفقر بمقياسها المتبع في تحديد الفقر البشري بمدى التنمية البشرية المتاحة أو الممكنة لمواجهة هذا الفقر البشري ومكافحته وذلك من خلال إتباع اسلوبين مختلفين في قياس حجم الفقر وحجم التنمية البشرية.

وأحد هذين الاسلوبين هو المنظور الاندماجي وهو يركز على أوجه التقدم التي تحققها كل الجماعات في كل مجتمع محلي من الاغنياء الى الفقراء. ويقابل هذا الاسلوب وجهة نظر بديله ستمثل في المنظور الحرمانى الذي يتم بموجبه الحكم على التنمية من منظور الطريقة التي يحيا بها الفقراء والمحرومون في كل مجتمع محلي. وليس من سكان أوجه التقدم الكبيره - ايأاً كان حجمها - التي يحققها الموسرون في مجتمع ما ان تُزيح جانباً عدم احراز تقدم في التقليل من اوجه الحرمان التي تتعرض لها الفئات المحرومة.

ومن هنا فقد اهتمت تقارير التنمية البشرية المتعلقة بكل من الاسلوبين في تحديد كل من حجم الفقر البشري والتنمية البشرية في العالم.

أما فيما يتعلق بالمعايير التي ارتكزت عليها تقارير التنمية البشرية في تحديدها لمعدلات الفقر البشري عالمياً فتتمثل في:-

• بداية فيما يتعلق بالبلدان النامية:

(1) فيما يتعلق بالعمر الإحتمال عند الولادة بعدم العيش الى سن الاربعين.

(2) فيما يتعلق بالمعرفة: معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة.

وزارة الرعاية الاجتماعية وشئون المرأة والطفل، 2014م، ورشة تعريف وقياس الفقر والجهود الوطنية 1
المبدولة لمكافحته.

(3) فيما يتعلق بمستوى معيشي لائق: الحرمان في توفير الحاجات الاقتصادية يُقاس.

• بالنسبة المئوية للمحرومين من فرصة مستدامة للوصول الى مصدر مياه مُحسن.

• وكذلك بالنسبة المئوية للأطفال دون الخامسة الناقصي الوزن المعتاد لأعمارهم.

أما فيما يتعلق بدليل الفقر البشري في البلدان المرتفعة الدخل ومنه بلدان منظمة التعاون

(1) فيما يتعلق بالعمر الاحتمال عند الولادة بعدم العيش الى سن الستين.

(2) أما فيما يتعلق بالمعرفة: فيقاس بالنسبة المئوية للبالغين المفتقدين الى المهارات الوظيفية في القراءة والكتابة.

(3) وفيما يتعلق بمستوى معيشي لائق: النسبة المئوية للذين يعيشون تحت خط فقر الدخل (50% من المتوسط المعدل في الدخل المتاح للأسرة).

جدير بالذكر أن كلاً من الفقر البشري وفقر الدخل كمقياسين لتحديد معدل الفقر وقياسه ليس مترابطين من حيث النتائج فقد تنجح دولة ما في إحراز تقدم في مجال فقر الدخل وتفشل في المقابل في تحقيق اي تقدم ملموس تبعاً لمقاييس الفقر البشري والعكس بالعكس والدليل لذلك.

(1) ماورد في تقرير التنمية البشرية لعام 1997 م الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي¹ (انه كان ماحققته بعض البلدان في مجال تخفيض فقر الدخل افضل

مماحققته في تخفيض الفقر البشري. ففي كون ديفوار ومصر اقل من نسبة 35% أو أكثر يعانون من الفقر البشري ويمكن لهذين البلدين أن يوليا مزيداً من الإهتمام للحد من أوجه الحرمان الاساسية في الخيارات والفرص لاسيما عن طريق التوسع في فرص الحصول على التعليم الاساسي والخدمات الصحية).

(2) وحققت بلدان اخرى تقدماً في التقليل من الفقر البشري افضل مما حققته في التقليل من فقر الدخل وفي الصين وكوستاريكا وكينيا وبيرو والفلبين وزيمبابوي وقد إستثمرت هذه البلدان إستثماراً كثيفاً في التقليل من أوجه الحرمان في القدرات البشرية الاساسية².

(3) ما أكده دليل التنمية البشرية في العالم لعام 2004م³ من أن يظهر دليل التنمية البشرية بوضوح الفارق بين الدخل ورفاهية الانسان، اذاً من خلال قياس معدل الانجازات في الصحة والتعليم والدخل يُعطي دليل التنمية البشرية صورة عن وضع التنمية في بلداً أكثر اكتمالاً من الصورة التي يعطيها الدخل وحده. فقد سجلت بوليفيا جواتيمالا نسبة اعلى في التنمية البشرية، لأنها بذلت جهداً أكبر لترجمة ذلك الدخل الى تنمية بشرية ودليل التنمية البشرية في تنزانيا، التي هي

تقرير التنمية البشرية في العالم لعام، 1997م، ص 21¹

دليل التنمية البشرية في العام - الصادر لحساب برنامج الأمم المتحدة الانمائي لعام، 1997م، ص 222²

تقرير التنمية البشرية - الصادر لحساب برنامج الأمم المتحدة الانمائي لعام، 2004 النسخة 3³

http://www.unorgarbic/esa/hdr/2004 الاللكترونية، ص 28

من أفقر بلدان العالم، مثابة لدليل التنمية البشرية في غينيا علماً بأن هذه الأخيرة اغنى من الأولى بنحو أربع مرات، في المقابل هناك بلدان لديها مستوى الدخل نفسه لكن دليل التنمية البشرية يختلف كثيراً فيما بينها. ففيتنام لديها معدل دخل يساوي تقريباً معدل الدخل في باكستان، لكن دليل التنمية فيها أعلى بكثير لأنها تفوق باكستان من حيث متوسط العمر المتواضع ونسبة الإلمام بالقراءة والكتابة.

وعليه نخلص مما سبق الى أن التقدم في الحد من فقر الدخل من ناحية، والتقدم في الحد من الفقر في مجال الخيارات والفرص أمام الانسان، من ناحية اخرى لايسيران دائماً جنباً الى جنب، وهو ما تؤكد الأمثلة السابقة من ضعف العلاقة بين الرقم القياسي الفردي لفقر الدخل والرقم القياسي للفقر البشري. ولذا فانه عند رصد حجم الفقر لا ينبغي التركيز على فقر الدخل فقط، ولكن على مؤشرات الفقر البشري أيضاً¹.

5.1.2 اسباب الفقر:

هنالك العديد من الاسباب التي تؤدي الى نشوء وتفشي الفقر في مختلف دول العالم المتقدم منها والنامي وهي أسباب وعوامل بيئية واقتصادية واجتماعية وسياسية فيما يتعلق بالأسباب البيئية يمكن مناقشتها من خلال التطرق الى ظاهرتين رئيسيتين هما:

(1) التصحر

(2) الجفاف وفقر المياه

وفما يتعلق بالأسباب والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سنتناولها من خلال:

(1) التركيز على أثر الزيادة السكانية والأمية والبطالة

(2) الكساد والتضخم

(3) الأسباب الناتجة عن آليات وأداء الدولة الاقتصادي

(4) الأسباب الناتجة عن آليات وبرامج المنظمات الدولية.

1. التصحر كأحد الاسباب المؤدية لظهور الفقر:

التصحر هو عملية تؤدي الى كل أشكال التدهور الطبيعي أو الإصطناعي لموارد الارض الطبيعية المعرضة لتأثير الجفاف الشديد في المناخ والتربة التي تؤدي بدورها الى تدمير النظام الحياتي الكامن للأرض وإنخفاض المستوى المعيشي وإنعدام الانتاجية وسيطرة العوامل الصحراوية وتحول البيئة الى مايشبه الصحراء¹. وقد عرفت إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والتي عقدت في 1994م التصحر بأنه تدهور الارض في المناطق القاحلة وشبه القاحلة وفي المناطق الجافة وشبه الرطبة الذي ينتج من عوامل مختلفة تشمل التغيرات المناخية والنشاطات البشرية مما يؤدي الى فقدان الحياة النباتية والتنوع الحيوي

مصطفى احمد حامد، الفقر في ظل العولمة، مرجع سابق، ص ص 39-43¹

اليوم العالمي للبيئة (التصحر)، 2006م، برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوابة التنمية المجتمعة كنانة أون 1 . لأين موقع تابع للبرنامج الثاني مصر

مما يؤدي الى فقدان التربة الفوقية ثم فقدان قدرة الارض على الإنتاج الزراعي وعدم الحياة الحيوانية والبشرية¹.

يعتبر التصحر أحد أهم أسباب الفقر حيث يؤدي الى سوء إستخدام الاراضي الزراعية من أجل إنتاج اكبر كمية ممكنة من المحصول مما يؤدي الى تدهور التربة وينتج عنه هجرة اصحاب الاراضي المتصحرة مما يزيد من الضغوط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ويؤدي حتماً الى إنتشار وتفشي الفقر كنتيجة للتصحّر².

جدير بالذكر أن التصحر يخلف جواً ملائماً لنكتشف حرائق الغابات وإثارة الرياح، مما يزيد من الضغوط الواقعة على أكثر موارد الارض أهمية الا وهو الماء، وحسب التقرير العالمي للطبيعة فقدت الارض حوالي 30% من مواردها الطبيعية ما بين عامي 1970 و 1995 م بسبب التصحر³.

2. الجفاف:

اقترحت المنظمة العالمية للإرصاد الجوية تعريفين للجفاف⁴:
الأول: تخلف المطر عن السقوط أو سوء توزيعه لفترة طويلة.
الثاني: فترة يسودها طقس جاف بدرجة غير عادية وتطول بما يكفي لكي يتسبب نقص المطر في إختلال هيدرولوجي خطير.

لعل ظاهرة الجفاف واحدة من أخطر الظواهر البيئية خطورة على البشرية والكائنات الحية في الكرة الارضية، وذلك لما يصاحبها من مخاطر تتمثل في كون الجفاف يؤثر تأثيراً مباشراً على سبل العيش لدى السكان لأنه ينقص الإنتاج الغذائي ويهلك الحيوانات الزراعية ويخفض القوة الشرائية وقد يؤدي الى الصراعات الاهلية ويزيد بسرعة من عدد المعدمين ويؤدي الجفاف وتدهور الاراضي في النهاية الى التصحر ثم حدوث أزمات مثل الفقر والمجاعة والاضطرابات الاجتماعية⁵.

يلاحظ ان المنظمات الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) والمحلية المعنية بقضية مكافحة الفقر تحاول تحليل ظاهرة الفقر كظاهرة اجتماعية اقتصادية لبيان الأسباب التي تؤدي الى ظهور وتفشي تلك الظاهرة من خلال متابعة عجلة النمو الاقتصادي في الدول التي ترتفع فيها معدلات إنتشار الفقر (دول العالم الثالث على وجه الخصوص) ومن خلال التحليل اتضح تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي واثره على إحتتمالات تحقيق الرفاهية مما دعا تلك المنظمات

ناديه العوضي التصحر الخطر المحدق بالعالم 2/12/2006م- موقع اسلام أون لاين نت علوم وتكنولوجيا 1

وهيب السعيد 2007 مقال التصحر مشكلة العصر موقع ناشطو مناهضة العولمة في سوريا ص 2327

3http://www.dhadh.com/ page ph p2 id - 9058 - المجلة الالكترونية بتاريخ

42002 26 الجفاف وتجزؤ الأراضي في الشرق الأوسط والمؤتمر الاقليمي الـ 26

5 النتائج العامة للجفاف - الخطط طويلة الاجل بشأن ادارة ظاهرة الجفاف 2002م طهران ايران

للعمل على رصد الأسباب والعوامل التي تؤدي الى إنتشار الفقر وقد كانت تلك الأسباب كما يلي:-

1/ النمو السكاني المتزايد كأحد الأسباب التي تؤدي إلى نشوء وتفشي الفقر:

إعتادت أدبيات الفقر على إدراج النمو السكاني المتزايد كأحد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور وتفشي الفقر وخصوصاً فى الدول النامية، وذلك لما يترتب عليه من ضعف معدلات النمو الاقتصادي ومن ثم إنخفاض معدل دخل الفرد، وإنخفاض المستوى التعليمي وإنتشار الأمية وكذلك إنخفاض مستويات الرعاية الصحية وغيرها من الآثار السلبية التي تضر بالبيئة ومن ثم تفشي الفقر لظاهرة اجتماعية اقتصادية.

- إن النمو السكاني المتزايد يمكن أن يترتب عليه العديد من الآثار السلبية أهمها:
- (1) يُخفف النمو السكاني السريع من معدلات النمو فى معدل دخل الفرد عن طريق تخفيض الإستثمار فى رأس المال البشري.
 - (2) لمعدلات النمو السكاني المرتفعة آثار سلبية على البيئة.
 - (3) يترتب على النمو السكاني المتزايد إنخفاض دخل بعض المجموعات وبخاصة الفقراء مقارنة بالمجموعات الأخرى وبالتالي يؤدي إلى تفاقم مشاكل الفقر واللامساواة فى الدخل فى الدول النامية، ذلك أن النمو السكاني السريع يزيد من إتاحة العمالة فى إقتصاد ما بالنسبة للأراضى ورأس المال المادى، مما يؤدي إلى تخفيض الاجور الذى يترتب عليه إرتفاع معدلات الفقر خصوصاً بين الفئات الأكثر إعتماًداً على الدخل من العمل¹.

2/ إنخفاض مستويات التعليم وإرتفاع نسبة الأمية:

على مدى الثلاثين عاماً الأخيرة أصبحت الأمية تمثل عائقاً أمام الإرتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي ومن ثم كانت أحد الأسباب الرئيسية فى إنتشار وتفشى الفقر لأن كلا من القراءة والكتابة يمثل عاملاً حاسماً ومؤثراً فيما يتعلق بمستوى وفاعلية رأس المال البشري بوصف كونها أحد العوامل الفاعلة فى الإرتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي. ومن ثم فإن إنخفاض مستويات التعليم وإرتفاع نسبة الأمية يسهم فى الحد من الإرتفاع بمستوى وقدر إسهام رأس المال البشري فى الإرتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي، مما يمثل عائقاً لقدرة الدول على المضى قدماً فى مسيرة التنمية ومن ثم إضعاف قدرتها على الحد من معدلات إنتشار الفقر².

3/ البطالة:

تعتبر البطالة أحد مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية بشكل عام وذلك لما تفرزه من مشكلات اجتماعية وأخلاقية وأمنية. تعرف البطالة على أنها (حالة عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه فى مهنة تتفق مع استعداداته وقدراته وذلك نظراً لحالة سوق العمل)³.

تتمثل أسباب مشكلة البطالة فى:

نانسي بيرد صول (2004)، الحكومات والسكان والفقر كتاب السكان والتنمية ، ص ص 346 - 1348

- 1- تفاقم آثار الثورة العلمية والتكنولوجية على العماله حيث حلت الفنون الإنتاجية المكثفة لرأس المال محل العمل الانساني فى كثير من قطاعات الاقتصاد القومي ومن ثم إنخفاض الطلب على عنصر العمل البشري.
 - 2- إنتقال عدد من الصناعات الموجودة بالبلاد الرأسمالية المتقدمة إلى الدول النامية من خلال الشركات الدولية النشاط للإستفادة من العمالة الرخيصة فى البلاد مما أثر على أوضاع العمالة المحلية فى هذه الصناعات فى البلاد الرأسمالية المتقدمة.
 - 3- الإندماج بين الشركات العالمية فى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها من الدول المتقدمة أدى إلى الإعتماد على تكنولوجيا عالية ومتطورة فى مقابل الإستغناء عن عدد كبير من العاملين فيها بهدف تخفيض النفقات وزيادة الأرباح مما يساعد ذلك على زيادة معدل البطالة فى هذه الدول.
 - 4- لجوء الكثير من الحكومات الرأسمالية إلى إنتهاج آليات إنكماشية فكان طبيعياً أن يتم تحجيم الإنفاق العام الجارى الإستثمارى فى مختلف المجالات، وكان من نتيجة هذه الآليات إنخفاض الطلب على العمالة.
 - 5- فشل برامج التنمية فى الدول النامية فى العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب، وتراجع الاداء الاقتصادي وتراجع قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار فى توليد فرص عمل بالقدر الكافئ، إضافة إلى تراجع دور الدولة فى إيجاد فرص عمل بالحكومة، والمرافق العامة وإنسحابها تدريجياً من ميدان الإنتاج، والاستغناء عن خدمات بعض العاملين فى ظل برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي التى تستجيب لمتطلبات صندوق النقد الدولي فى هذا الخصوص.
 - 6- عدم ملاءمة مخرجات التعليم فى الدول النامية مع إحتياجات سوق العمل الفعلية، هذا على الرغم من آليات التوسع الكمي فى التعليم بجميع مستوياته.
 - 7- إختلال التوازن بين الإنتاج والإستهلاك ومن ثم إرتفاع معدلات التضخم.
- يلاحظ أن البطالة تمثل أحد الآليات الاجتماعية لإنتشار وتفشى الفقر خصوصاً مع ما يصاحبها من إنخفاض فى معدلات الاجور الحقيقية نتيجة لإختلال التوازن بين كل من العرض والطلب على العمل مما يؤدي إلى قبول العامل العاطل للعمل عند ادنى مستوى للأجور، إضافة إلى أن البطالة تؤدي إلى إهدار فى قيمة العمل البشرى بوصفه أحد الثروات المتاحة¹.

3/ أسباب الفقر الناتجة عن آليات وبرامج المنظمات الدولية:

- تتعدد آليات وبرامج المنظمات الدولية والتي يترتب عليها العجز عن الحد من المعدلات المتزايدة للفقر، بل والمساهمة فى إنتاج الفقر، ومن نماذج البرامج والآليات المسببه للفقر:
- (1) برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي المدعومه من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
 - (2) قصور جهود المنظمات الدولية فى مكافحة الفقر.

محمد علاء الدين عبد القادر، 2005 ، أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والامن القومي فى ظل 3 الجات، ص 1

أولاً: برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي المدعومه من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي:

تستند برامج التثبيت الاقتصادي التي صممها صندوق النقد الدولي على النظرية النيو كلاسيكية لميزان المدفوعات إنطلاقاً من تحليل الصلة القائمة بين تراكم الديون ومشكلاتها والتكيفات الضرورية التي يتعين تنفيذها داخل الاقتصاد الوطنى لتصحيح عدم التوازن فى ميزان المدفوعات، وذلك فى الأجل القصير، أما البنك الدولي فقد إنطلق من النظرية النيو كلاسيكية فى تخصيص الموارد فى تصميمه لبرامج التكيف الهيكلي مستخدماً آليات السوق وعدم التدخل الحكومى لتبرير وجهة نظره فى التكيفات المطلوبة فى مجال الآليات الكلية التى يتعين الأخذ بها لرفع كفاءة الموارد وتخصيصها، فهو معنى أساساً بمشكلات الاجل المتوسط والطويل والترابط الواضح والمتين بين متطلبات كلٍ من الصندوق والبنك الدوليين، فهما ينطلقان من رؤية موحدة فحواها أن مآزق المديونية الخارجية والركود الاقتصادي الذى تواجهه البلدان المدينة، إنما يعود فى التحليل الأخير إلى أخطاء الآليات الاقتصادية الكلية الداخلية، وعليه فإن الخروج من هذا المآزق ومن حالة الركود يتعين على البلد المعنى أن يقوم بإحداث تغييرات فى هذه الآليات حتى ولم تم ذلك بتكلفة مرتفعة وعلى حساب الأهداف الاجتماعية ومما تجدر ملاحظته أن كلاً من الصندوق والبنك الدوليين يهملان تماماً العوامل الخارجية ويعتبرانها غير موجودة أصلاً، ويشخصان المشكلة على أنها مجرد أخطاء إرتكبتها البلدان المدينة ولهذا تنصب الوصفة المفروضة من قبلهما على برامج الإستقرار والتكيف وعلى المسائل الداخلية فقط.

أما أهم الآليات الاقتصادية المالية التى يفترض إنتهاجها من خلال آليات التثبيت الاقتصادي التى تفرضها وصفة الصندوق الدولى بأنها تتبنى وجهة نظر النقوديين التى ترى ان الإختلال فى ميزان المدفوعات، وما يترتب عليه من مديونية خارجية، إنما يعكس الإفراط الداخلى فى كل من الإستهلاك او الإستثمار، أو بكليهما. مما يعنى أن هناك فائضاً فى الطلب المحلى، وبالتالى فإن برامج التثبيت تنطلق من السعى إلى خفض الطلب الكلى من خلال المحاور التالية:

(1) المحور الأول: خاص بالموازنة العامة للدولة:

تنطلق آلياته بإجراء تخفيض كبير فى بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعى، وخاصة فيما يتعلق بالدعم التموينى وزيادة أسعار المحروقات، وعدم الإلتزام بتعيين الخريجين الجدد، وتخفيض الإنفاق الإستثمارى بالكف عن المدخول فى مجالات الإستثمار التى يمكن للقطاع الخاص (الاستثمار الاجنبى) أن يقوم بها. وإلى جانب ذلك تعظيم إيرادات الدولة من الضرائب غير المباشرة وتجميد الاجور، والتخلص من القطاع العام من خلال تصفيته أو بيعه للقطاع الخاص، أو ادارته من قبل شركات خاصة (أجنبية فى الغالب) على أسس اقتصادية وتجارية وكى يحقق ربحاً من خلال زيادة أسعار منتجاته.

إن هذا المحور يركز على فكرة تحجيم الإنفاق العام وزيادة الضرائب. ولما كان الصندوق لا يتوقع أن يقضى على العجز فى الموازنة مباشرة، فإنه يشترط أن يسدد ما يتبقى من عجز عن طريق موارد حقيقية، وان تمتنع الدولة عن طبع

الاوراق النقدية او الاقتراض من المصارف، وان تستبدل ذلك باللجوء للسوق النقدي والمالى بأوعيته الادخارية المختلفة للإقتراض منه شأنها فى ذلك شأن القطاع الخاص عن طريق اذون الخزانة.

(2) المحور الثاني: خاص بميزان المدفوعات:

وهو مجموعة من الإجراءات والآليات تهدف إلى زيادة قدرة الدولة فى الحصول على النقد الاجنبى من خلال:

- (1) زيادة الصادرات.
- (2) تقليل الواردات وذلك فى إطار سياسة تحرير التجارة الخارجية، أي إلغاء القيود النوعية والكمية على الواردات والإكتفاء بالرسوم الجمركية مع تخفيضها وإلغاء الرقابة على الصرف، والسماح بدخول وخروج النقد الاجنبى، وإلغاء اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية، وإعطاء حوافز للإستثمارات الاجنبية.

(3) المحور الثالث: المحور المتعلق بالآليات النقدية:

التي تعطى أهمية إرتكازية لضبط نمو عرض النقود ضبطاً محكماً، لأن فائض الطلب المسبب للتضخم يرافقه إفراط فى السيولة المحلية ولهذا فإن برامج التثبيت تتضمن آليات نقدية صارمة أهمها زيادة أسعار الفائدة المدينة والدائنة بهدف زيادة الإدخار المحلى وترشيد إستخدام رأس المال بزيادة كلفة الإقتراض ووضع حدود عليا للإئتمان المصرفى وتنمية اسواق رأس المال وتحرير التعامل فى الاسواق المالية.

اما وصفة البنك الدولى المتعلقة ببرنامج التكيف الهيكلى، فهى لا تختلف فى جوهرها ومراميها عن وصفة صندوق النقد الدولى، إلى حد يصعب التمييز بينهما، فالآليات قصيرة المدى المطلوبة من صندوق النقد الدولى تتكيف عضواً مع آليات التكيف طويلة المدى التى يقدمها البنك الدولى الذى يضع إطاراً زمنياً (3-5 سنوات) للأهداف التى يتعين تحقيقها. والإجراءات التى يشملها برنامج البنك الدولى تغطى الآليات الاقتصادية الكلية والقطاعية، إضافة إلى ما يدعوه البنك بإجراءات الإصلاح المؤسسى التى تشمل قطاعات واسعة من القضايا التكنولوجية والإدارية والمالية المتعلقة بالمشروعات، إلى جانب القضايا الكبيرة المتعلقة بالإدخار والإستثمار والموازنة العامة، يشترط البنك الدولى تحقيق ثلاثة أهداف هي:

- (1) تحرير الأسعار، بما فى ذلك إلغاء الدعم للسلع التموينية.
- (2) نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص (الخصخصة) التى تعتبر ركناً أساسياً من مكونات الإصلاح الاقتصادي.
- (3) حرية التجارة والتحول نحو التصدير ويتفرع عن ذلك مجموعة من الآليات الهامة مثل:

- تخفيض سعر صرف العملة المحلية وإلغاء القيود على المدفوعات.
- إحلال الرسوم الجمركية مكان القيود الكمية.
- خفض الرسوم على الواردات.
- التخلّى عن حماية الصناعات المحلية.
- إلغاء اتفاقيات الدفع والتجارة الثنائية.

- السماح بتمثيل الوكالات الأجنبية.¹
لقد كان الهدف المعلن من آليات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، التحول إلى اقتصاد السوق مما يؤدي إلى رفع الكفاءة الاقتصادية وتشجيع النمو الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، غير أن تلك الآليات والمعروفة ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتي تم إعمالها في الدول النامية. والتي هي في طور التحول إلى اقتصاد السوق والمستندة إلى الآليات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، إلى جانب عوامل أخرى، رتبت العديد من الآثار السلبية على الدول النامية أسفرت عن زيادة آليات التهميش الاجتماعي للفقراء في الدول النامية المطبقة لبرامج الإصلاح الاقتصادي حيث تراجعت معدلات النمو الاقتصادي العالمي، وزادت معدلات البطالة، واتسعت رقعة الفقر، وتزايدت الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وبين الأغنياء والفقراء في البلد الواحد. كما كانت تلك الآليات (آليات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي) عاملاً رئيسياً في تفشي المزيد من الإضطرابات الاجتماعية والتوترات السياسية في الدول النامية وإلى فقدان عدد من هذه البلدان درجة كبيرة من إستقلاليتها الاقتصادية.¹

6.1.2. قصور جهود المنظمات الدولية في مكافحة الفقر:

تمثل قضية الفقر ومساعدة الدول الأقل نمواً إحدى القضايا البارزة التي تحتل مكاناً متقدماً في جدول أعمال عدد كبير من المؤتمرات الدولية المعنية بقضايا التنمية المستدامة والتجارة في إطار التحرير الاقتصادي ومنظومة العولمة. وذلك لما يمثله الفقر من كونه أحد المهددات الحقيقية للإستقرار الاقتصادي والامن والاجتماعي في العالم وتبرز تلك المشكلة بوضوح إذا ما علمنا أن أعضاء نادي الفقر الدولي في تزايد مستمر، فالدول الأقل نمواً أو ما يسمى بنادي الفقر إرتفع عددها من 25 دولة سنة 1971م إلى 48 دولة سنة 1999م، ليصل إلى أكثر من 86 دولة في السنوات الأخيرة، وخلال أكثر من ثلاثين عاماً من الحلول الدولية التي طرحها هذا النادي من عمره لم تخرج غير دولة بتسوانا في أفريقيا حيث صعدت إلى قمة الدول النامية.²

هذا وعلى الرغم من سعي الدول المتقدمة لمكافحة قضية الفقر من خلال المساعدات التي تقدمها لدول العالم النامي وما سترتبه تلك المساعدات من أثر فاعل في تخفيض الآثار السيئة للفقر المدقع وتمثل أحد الأركان الأساسية في مواجهة تفشي الفقر في أنحاء المعمورة غير أنها سيشوبها العديد من أوجه القصور تقلل من فاعليتها ومن النتائج المرجوة منها، ومن ذلك:

¹منير الحمشي الجوانب الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي، منشورات جمعية العلوم الاقتصادية السورية، النسخة الإلكترونية <http://www.mafhoum.com/syr/articles2/hamsh.html>

مصطفى أحمد حامد رضوان، الفقر في ظل العولمة، مرجع سابق، ص (134 140)1

نبيل شيب (بدون تاريخ)، قمة جنيف الاجتماعية: استمرار احتكار الاغنياء موقع إسلام أون لاين نماء 2².
قضايا اقتصادية إقتصادية إقتصاديات عالمية.

فيما يتعلق بالمساعدات الإنمائية فهي في الغالب الأعم ما تكون مشروطة بتطبيق برامج الإصلاح الهيكلي تلك البرامج التي فشلت في تحقيق أي تنمية اقتصادية وعجزت عن رفع معدلات النمو الاقتصادي في البلدان التي لجأت إليها بل أوصلت الفقر في هذه البلدان التي قامت بتطبيقها وكبلت الدول المتلقية لتلك القروض بالديون المركبة والمتراكمة، والأمر غير قاصر على برامج الإصلاح الهيكلي فقط، غير أنه في التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية يوم 5/4/2000م بعنوان (تقرير عن الفقر عام 2000) أكد على أن المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول المانحة تضخها تلك الدول في المشروعات التي تفضلها هي دون أن تكون موضوعة في استراتيجية الحكومات المتلقية للمعونة والتي تهدف في الأساس لمكافحة الفقر غير أن المشروعات التي تقرها الدول المانحة تخدم أهدافها في الدول المتلقية للمعونة¹ وحتى هذه القروض الإنمائية تمتنع دول الشمال عن تنفيذ إلزامها الرسمي منذ أربعين عاماً تقريباً، بأن تزيد إلى معدل سبعة في الألف من الناتج الاجتماعي، وقد رفضت في جنيف أيضاً إدراج هذا الهدف في الوثيقة الختامية، وعلى النقيض من ذلك ذكرت التقارير الحديثة أثناء مؤتمر جنيف أن مستوى القروض الإنمائية هبط إلى ما كان عليه في خمسينيات القرن الماضي.

وعليه ومما سبق يتضح أن جهود المنظمات الدولية في مكافحة الفقر تتسم بالقصور والعجز عن تحقيق جل أهدافها فمن عجز عن تمويل عمليات المساعدات الإنسانية العينية إلى قروض مشروطة ببرامج إصلاح هيكلي وفرض مشروعات تخدم مصالحها ولا تتسق مع برنامج مكافحة الفقر في الدول المتلقية للمعونات مما يسهم في تأصيل الفقر وزيادة حدته، إلى عجز عن تنفيذ قرارات المؤتمرات الدولية بداية من كونهاجن المعروفة بقمة الفقر والفقراء، مروراً بقمة جنيف (مؤتمر الأمم المتحدة الاستثنائي الدولي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في 30/6/2000م).

في أفريقيا تقوضت الجهود الرامية إلى الحد من الفقر نتيجة لتدني النمو الاقتصادي بشكل مزمن ولما يسببه فيروس نقص المناعة البشرية (الايذز) من دمار، وما تؤدي إليه النزاعات الداخلية من خراب. وفي بلدان شرق أوروبا ووسط آسيا إنهارت نظم الضمان الاجتماعي الشامل، بل حتى في البلدان المتقدمة النمو لم يحقق الشيء الكثير في مجال الحد من الفقر بسبب ارتفاع معدلات البطالة والتفاوت الكبير في توزيع الدخل والتغيرات في آليات الرعاية الاجتماعية².

1. نيل شيب، قمة جنيف الاجتماعية، مصدر سابق1

حسن القمحاوي، 2000، الأمم المتحدة فشلتنا في علاج الفقر والبطالة، موقع إسلام أون لاين دوت نت، باب 2 الحديث. <http://www.islamonline.net/id-arabic/dowlia/alhadath2000-june-26/alhadath12.asp>

7.1.2. أنواع الفقر:

يتسم الفقر بكونه ظاهرة اجتماعية اقتصادية ذات طبيعة نسبية متعددة الجوانب، تتمثل تلك الجوانب فى عدد من الأنواع والاشكال التى تحمل فى مضمونها وتعبر عن ظاهرة الفقر، حيث نجد أن الفقر يُقسم بحسب طبيعته الى (فقر نسبي، ومتناهي) ويُقسم بحسب فترته الزمنية الى (فقر مزمن وفقر عابر) ويُقسم الفقر بحسب طبيعة المكان الى (فقر حضري وفقر ريفي).

أولاً: أنواع الفقر بحسب طبيعته:¹

النوع الأول: الفقر النسبي:

يشير الفقر النسبي إلى التخلف وراء معظم الآخرين فى المجتمع المحلى، بحيث يعتبر الشخص فقيراً فقراً نسبياً إذا كان ينتمي الى واحدة من أدنى فئات الدخل فى المجتمع (مثل أفقر نسبة 10%).

النوع الثاني: الفقر المتناهي:

ويكون الفقر متناهيًا حينما لا تتمكن أى أسرة من تلبية 80% من الإحتياجات الدنيا من الأسعار الحرارية التى حددتها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، حتى وإن استخدمت 80% من دخلها لشراء التغذية. ومثال لذلك حالة الفقر المدقع والتى تعاني منها دولة أسوية مثل بنجلاديش حيث أظهرت دراسة اجراها معهد بنجلاديش للدراسات التنموية بالإشتراك مع مركز أبحاث الفقر بالمملكة المتحدة (ان نحو ربع سكان بنجلاديش يعيشون فى فقر مدقع وان حوالى خمس سكان القرى لا يستطيعون تحمل تكاليف لتناول ثلاث وجبات يومياً) وقالت الدراسة انه على الرغم من ان بنجلاديش نجت من براثن المجاعة إلا أن مشكلة الجوع مازالت قائمة فحوالى 24% من إجمالي السكان يعيشون حالة فقر شديد فى الدخل قدره الاقتصاديون بأن يعيش الفرد بأقل من دولار يومياً.²

ثانياً: أنواع الفقر بحسب فترته الزمنية:

تواجه الشعوب موجات من الفقر هذه الموجات قد تجعل من الفقر أحد نوعين:

النوع الأول: الفقر العابر:

ويشير الفقر العابر الى الفقر لأجل قصير أو مؤقت أو موسمي. مثلاً فى ذلك الفقر المائى والذي يصيب مناطق معينة من العالم قد تدفع تلك المناطق الى الإفتقار فى الإنتاج الزراعى مما يؤدي لإنتشار الفقر فى تلك المناطق خاصة منها التى مازالت معتمدة بشكل كبير فى ميزانيتها على الزراعة كدول العالم الثالث.

النوع الثاني: الفقر المزمّن:

يشير الفقر المزمّن الى الفقر طويل الاجل أو الفقر الهيكلي.

ثالثاً: أنواع الفقر بحسب نوع الجنس البشري:

تقرير التنمية البشرية فى العالم، 1997، الصادر لحساب برنامج الامم المتحدة الانمائى، ص 112

شبكة النبا المعلوماتية الثلاثاء 10 تشرين الاول 2006، ربع سكان بنجلاديش يعيشون فى فقر مدقع2

بدأ الاهتمام بظاهرة الفقر القائمة على أساس نوع الجنس البشري عالمياً وذلك من خلال منظمات الامم المتحدة بداية من تقرير التنمية البشرية لعام 1995م والصادر عن البرنامج الإنمائي للامم المتحدة حيث لاحظ هذا التقرير ان دليل التنمية البشرية يهتم بقياس معدل الإنجازات. ففي بلدين لديهما المعدل نفسه من إلمام البالغين بالقراءة والكتابة قد يكون هناك تفاوتاً فى النسب بين الرجال والنساء (يمكن أن تكون النسبة 28% للنساء و 32% للرجال مقابل 20%)¹

خلاصة القول أن المقصود بأنواع الفقر على أساس الجنس البشري هو رصد لحجم ومدى إنتشار الفقر البشري بين كلاً من عنصري تكون المجتمع النساء والرجال.

رابعاً: أنواع الفقر بحسب طبيعة المكان: (1) الفقر الحضري:

هو فقر وثيق الصلة بالقصور فى عملية التنمية البشرية ويعرف بأنه (الفقر الناتج عن الإزدحام فى المناطق الحضرية وإحتمال التعرض للأمراض المعدية خاصة بين الفقراء نسبياً فى المناطق الحضرية مما يقلل من مزايا الحياة فى الحضر من خدمات أفضل ودخول أعلى بشكل عام) ويتم قياس الفقر الحضري من خلال فحص بيانات المسح الصحى والديموجرافى لتقديرات أثر الفقر الحضري على تغذية الاطفال، وبقاء الاطفال على قيد الحياة والصحة الإنجابية للنساء.²

(2) الفقر الريفي:

يتحد كلا من الفقر الريفي والفقر الحضري فى إنهما نتاج قصور عملية التنمية البشرية المتبعة فى كثير من دول العالم الثالث عن مواجهة متطلبات تلك المناطق من الاغذية وتكوين رؤوس الاموال، كما يرجع الى قصور الإستثمار فى الموارد البشرية فى المناطق الريفية. بل أن المناطق الريفية أشد فقراً من المناطق الحضرية المهمشة ذلك أن هناك تفاوتاً كبيراً فى مستوى نصيب الفرد من الخدمات العامة وفى البيئة المعيشية بين سكان الريف وسكان الحضر. يقسم تقرير البنك الدولى حول استراتيجية التنمية الريفية الفقراء الى مجموعات حسب درجة فقرهم فهناك فقر كلى ومعناه ان يبلغ دخل الفرد سنوياً ما يعادل 50 دولاراً أمريكياً فأقل، وفقر نسبي وهو الفرد الذى يقل دخله السنوي عن نصف متوسط دخل الفرد على المستوى القومى، وبناء على هذا التقسيم³ يتضح ما يلي:

1 دليل التنمية البشرية فى العالم، 2004 ، الصادر لحساب برنامج الامم المتحدة الانمائي، النسخة 1 الالكترونية، ص ص 128 – 129

2 سلمان خان، الفقر مع التنمية الكل أصبح فقيراً، موقع اسلام اون لاين، باب مفاهيم ومصطلحات <http://www.islamonline.net/id>

3.موقع البنك الدولي على شبكة الانترنت، (2004)، اخبار وإعلام

- (1) أن ما يقرب من 85% من جميع الذين يعانون من فقر كلى يعيشون فى مناطق ريفية.
- (2) تحتفظ الدول النامية بآسيا بنصيب الأسد من نسبة عدد الفقراء، إذا تبلغ نسبتهم الى جملة عددهم فى العالم 70% تليها أفريقيا بنسبة 17% ثم أمريكا اللاتينية والكاريبى 13%.

8.1.2. قياس الفقر:

تعتمد دراسة قياس وتحديد ظاهرة الفقر على قضيتين رئيسيتين: تتعلق الاولى منها بالمقياس الذي يستخدم لتقدير مستويات المعيشة وتحديد من هو الفقير وغير الفقير والثانية تحدد خط الفقر الذي هو بمثابة مستوى المعيشة الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء ومن ثم تقدير عدد الأفراد والاسر من ذوى الدخل التي تقل عن خط الفقر.

معيار مستوى المعيشة:

بما أن الفقر بمفهومه العام المبسط يعني إنخفاض مستوى المعيشة فإن اولى المحاولات التي جرت لقياسه قد اعتمدت على مؤشرات قياس مستوى المعيشة ويأتي دخل الاسرة في مقدمة تلك المؤشرات بإعتبار أنه يعبر عن قدرتها على الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية التي تعد المحدد الأساسي لمستوى معيشتها. غير أن إستخدام مؤشر الدخل لقياس الفقر يثير عدة مشاكل نظرية وعملية، ففي الجانب النظري تبرز مشكلة تحديد المستوى الذي يمثل الحد الفاصل بين الاسر الفقيرة والاسر غير الفقيرة. كما أن تباين الاسر في حجمها وفي تركيبها من حيث العمر ونوع الجنس لابد من أخذه في الإعتبار سواء عند تقدير مستوى المعيشة أو عند تحديد الحد الفاصل المذكور. وفي الجانب العملي يصعب الحصول على بيانات دقيقة عن الدخل. إما بسبب الميل الى إعطاء بيانات مغلوطة عنه، تفادياً للضرائب ولعوامل اجتماعية او غيرها، او بسبب تعقد مكونات الدخل وصعوبة قياس تلك المكونات.

الجدير بالملاحظة ان قياس مستوى المعيشة وقياس الفقر بها نقطة ضعف مشتركة حيث انها تأخذ في الحسبان ما تحصل عليه الاسرة من دخل أو إستهلاك مباشر فقط، وتهمل الدخل أو الإستهلاك الذي تحصل عليه بشكل غير مباشر ويساهم في مستوى معيشتها. ويقصد بذلك ما تحصل عليه الاسرة من خدمات صحية وتعليمية ودعم في الاسعار.

9.1.2. خط الفقر:

خط الفقر تبعاً للتعريف المعتمد للفقر، والفقر يمكن ان يعرف بالمعنى المطلق الذي لايتغير بتغير الزمان والمكان، وإنما يستند الى معيار الحد الادنى المطلوب من مستويات الإستهلاك لسد الإحتياجات الأساسية. وعلى اساس ذلك يحدد مايعرف بخط الفقر المطلق والذي يساوي إجمالي تكلفة سلة السلع المطلوبة لسد الإحتياجات الإستهلاكية الاساسية. وعند قياس خط الفقر المطلق الإعتيادي تدخل السلع الغذائية والسلع غير الغذائية الضرورية، وتشمل السلع الأساسية الملابس والسكن والتعليم والصحة ضمن الإحتياجات الأساسية، أما المستوى

الأدنى للإحتياجات الأساسية فيعبر عنه بما يطلق عليه خط الفقر المدقع الذي يساوي التكلفة الدنيا من السلع الغذائية الأساسية التي لا يمكن دونها البقاء على قيد الحياة إلا لفترة قصيرة.

ومقارنة بتعريف الفقر بالمعنى المطلق فإنه يمكن تعريفه بالمعنى النسبي تبعاً للموقع النسبي للفرد أو الأسرة ضمن المجتمع المعني. وطبقاً لذلك يحدد الفقر النسبي بنسبة معينة من الدخل المتوسط وبهذا فإن خط الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل، من بلد لآخر أو من وقت لآخر بالنسبة لنفس البلد.

وبالإضافة الى خط الفقر المطلق وخط الفقر النسبي، فهناك ما يعرف بخط الفقر الإجتهادي الذي يستند فكرته على أن مسألة تحديد خط الفقر هي مسألة تعتمد على ما يجتهد به الأفراد في مجتمع ما من تقدير للحد الأدنى لمستوى المعيشة. وبهذا فإن خط الفقر الإجتهادي لا يتغير بتغير الزمان والمكان.

ويعد خط الفقر المطلق وما يشتق منه من مؤشرات هو الأنسب بالنسبة للدول المنخفضة الدخل، فتلك الدول تسعى الي توفير الحد الأدنى من الإحتياجات الأساسية للسكان. اما بالنسبة للدول المرتفعة الدخل فإن خط الفقر النسبي، وما يشتق منه من مؤشرات هو الأنسب لها، لأن تلك الدول عادة تمتلك شبكات امان تضمن حصول كافة السكان تقريباً على الحد الأدنى من الإحتياجات الأساسية ولهذا فإن مشكلة الفقر فيها هي مسألة عدالة التوزيع اكثر مما هي مسألة توفير الحد الأدنى¹.

10.1.2. قياس الفقر حسب المفهوم الإسلامي:

إختلف الفقهاء والمفسرون في تحديد مفهوم الفقير والمسكين، والفرق بينهما، أيهما أسوأ حالاً؟ والراجح أن الفقير أسوأ حالاً من المسكين. وحدده بعضهم بقوله: الفقير من لا يملك شيئاً، أو يملك دون نصف الكفاية لنفسه ولمن يعوله. والمسكين من يملك نصف الكفاية أو معظمها، ولكن لا يملك تمام الكفاية. قال النووي- في تحديد الكفاية التي بدونها يصبح الإنسان فقيراً- فضلاً عن المسكين الذي هو عنده احسن حالاً من الفقير- قال: المعتبر- المطعم والملبس والمسكن، وسائر ما لا بد له منه علي ما يليق بحاله، بغير إسراف ولا إقتار، لنفس الشخص وللمن هو في نفقته. وقد ذكر الفقهاء في بحث الحاجات الأصلية للفرد المسلم إن منها، دفع الجهل عنه فإنه موت ادبي، وهلاك معنوي، وتيسير العلاج له ولأفراد أسرته. إن هدف الإسلام من الزكاة بالنسبة للفقير والمسكين الذي لا يحسن حرفه ولا يقدر علي عمل هو كفالة مستوي معيشي ملائم له ولعائلته، وان يعطي تمام كفايته لمدة سنة كاملة.

عرف بعض فقهاء المسلمين إن الفقير من لا يملك قوت يومه وهذا هو المستوي الأدنى في الفقر في الإسلام ويتبع هذا المستوي مستوي آخر في الفقر وهو عدم إمتلاك قوت العام وهذا هو وضع المسكين علي ضوء الفقه الإسلامي الذي يقول إن المسكين من لا يملك قوت عامه.

خالد محمد يس، 1999، الضمان الإجتماعي في السودان تجسيد لدور الدولة لمحاربة الفقر رسالة 1 دكتوراه غير منشوره، جامعة الخرطوم.

والذي ينبغي الإلتفات إليه أن مستوى المعيشة للشخص لا يمكن تحديده تحديداً جامداً صارماً، لأنه يختلف باختلاف العصور والبيئات، وبإختلاف ثروة كل أمه، ومقدار دخلها القومي. ورب شيئاً يكون كمالياً في عصر أو أمه، يصبح حاجياً أو ضرورياً في عصر آخر أو أمه أخرى. إن الحاجه الضرورية الاساسية تختلف باختلاف الثقافات. تعتبر حاجات ضرورية في مجتمع ما تعتبر كمالية في مجتمع آخر لإختلاف مفهوم الفقر في هاتين الثقافتين. كما يمكن ان تتحول الحاجات الكمالية إلي ضرورية في نفس المجتمع بعد جيل أو عقد الزمان لإختلاف درجة الغني. كما يصعب تحديد الفقر في المجتمعات التي يعيش جزء كبير من مواطنيها خارج النظام الاقتصادي الحديث كمجتمعات الرعاه والجمع والصيد الذي يوفر أفرادها الكثير من حاجاتهم الأساسية بأنفسهم او بالتبادل¹.

مقاييس الفقر:

تركز دراسات الفقر علي مقاييسه. وقد إختلفت المقاييس بإختلاف المناهج العلمية التي إتبعها الباحثون. وهناك مقاييس تتعلق بخط الفقر وهي المؤشرات النقدية للفقر، وهناك مقاييس غير نقدية للفقر مركبة من عدة عوامل مثل الصحة والتعليم، والعمل.

المؤشرات النقدية للفقر:

تدني الدخل مقارنة بالإحتياجات الاساسية للفرد وفي هذا الإطار فإن اغلبية الدراسات التي تناولت فقر الدخل مقارنة بالإحتياجات الاساسية ركزت علي خط الفقر.

خطوط الفقر:

هناك خطوط عالمية واخري إقليمية للفقر حُددت بواسطة مؤسسات دولية أو إقليمية فهناك خط الفقر المحدد بمبلغ دولار امريكي واحد يومياً للشخص وهو خاص بالدول النامية ويستخدمه البنك الدولي للمقارنة الدولية ويستند هذا الخط إلي الإستهلاك. وهناك خط مقترح بمبلغ دولارين يومياً للشخص لمنطقة امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وبالنسبة لبلدان اوربا الشرقية ورابطة الدول المستقلة يستخدم خط فقر يعادل 4 دولارات ولأغراض المقارنة بين الدول الصناعية يستخدم خط فقر يعادل خط الفقر في الولايات المتحدة الامريكية والبالغ 14.40 دولار للشخص الواحد في اليوم².

خطوط الفقر الوطنية:

يوسف القرصاوي، 1994، مشكلة الفقر وكيف عالجه الإسلام مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة 1 العاشرة، ص (100_86)

برنامج الامم المتحدة الإنمائي 1997، ص (24) 2

حددت العديد من البلدان النامية خطوطاً وطنيه للفقر تقوم بإستخدام طريقه الفقر الغذائي وتبين هذه الخطوط عدم كفاية الموارد الاقتصادية لتلبية الإحتياجات الغذائية الأساسية. وهناك ثلاث طرق لقياس الفقر الغذائي وهي:

(1) طريقة تكلفة الإحتياجات الأساسية:

ويحدد خط الفقر علي اساس تكلفة النظام الغذائي الأساسي للفئات الرئيسية حسب العمر والجنس والنوع والنشاط: إضافة إلي بعض المواد غير الغذائية. ويتألف النظام الغذائي من اقل الأغذية تكلفة وتحدد نسبة السكان داخل الاسر المعيشية التي يكون إستهلاكها أو دخلها دون خط الفقر.

(2) طريقة الطاقة الغذائية:

وتركز هذه الطريقه علي نفقة الإستهلاك التي يكون عندها المستوعب العادي للشخص من طاقة الاغذية كافيًا بالكاد لتلبية الإحتياجات الأساسية التي سبق تحديدها من طاقة

الاغذية ويتحدد مستوعب الطاقه الغذائيه مقابل مايعادل إستهلاك الاسره المعيشيه لكل فرد بالغ ثم يحدد خط الفقر علي مستوي مجموع الإستهلاك لكل شخص عند النقطة التي يتوقع إحصائياً ان يلتقي مستوعب الطاقة تماماً مع متوسط الإحتياجات من الطاقه الغذائية.

(3) طريقة حصة الاغذية:

تستخلص هذه الطريقة تكلفة خطة الإستهلاك للحصول علي مجرد المواد الغذائية الكافية فإذا كانت تكلفة المواد الغذائية الأساسية هي ثلث مجموع الإستهلاك يحدد خط الفقر بثلاثة اضعاف التكلفة.

مؤشر عدد الرؤوس:

يقيس هذا المؤشر عدد الفقراء كنسبة من جملة السكان فمثلاً إذا كان هذا المؤشر 8, فهذا يعني ان 80% من جملة السكان فقراء ويقيس هذا المؤشر مدي إنتشار الفقر، ويستخدم في تقييم الآليات التي تهدف لإزالة الفقر. ومن عيوب هذا المؤشر لا يقيس عمق الفقر ويُعد دخل أو إنفاق الفقير عن خط الفقر، وبظل ثابتاً إذا ساءت أو تحسنت احوال الفقراء أو ما لم يعبر أحدهم خط الفقر، كما يتجاهل التباين في توزيع الدخل بين الفقراء.

مؤشر فجوة الدخل:

يقيس هذا المؤشر عمق الفقر، وهو الفجوة بين الدخل والإنفاق كنسبة من خط الفقر فإذا كانت قيمة هذا المؤشر 60% فهذا يعني أن دخل أو إنفاق الشخص الفقير يفي بحوالي 40% من حاجياته الأساسية، ويعجز دخلة او إنفاقه عن الإيفاء

بحوالي 60% من حاجياته الأساسية ومن عيوب هذا المؤشر يقيس عمق الفقر، ويتجاهل عدد الفقراء وتوزيع الدخل بينهم. وعادة ما يستخدم في آليات إزالة الفقر عن طريق تجسيد الفجوة بين الدخل والفقر.

مؤشر سن/SEN:

هذا المؤشر يقيس إنتشار وعمق الفقر إضافة إلي التباين في توزيع الدخل او الإنفاق بين الفقراء، أي يقيس الفقر النسبي والمطلق. وهناك مؤشرات غير نقدية للفقر تتلأفي بعض قصور المؤشرات النقدية مثل مؤشر التنمية البشرية (H.D.I) Human Development Index . ومؤشر الفقر البشري (P.H.I) Poverty Human Index وهي مؤشرات مركبة من عدة عوامل مثل الصحة والتعليم والعمل وهي تعكس القدرات البشرية¹.

11.1.2. آليات تخفيض الفقر:

إن دول العالم ولاسيما تلك التي تنتمي إلى مجموعة الدول النامية كلاً متجانساً من حيث مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي، بل هي مزيج من الدول المختلفة والمتباينة في قدراتها وإمكانياتها وفي مواردها وفي آلياتها الاقتصادية والاجتماعية وبرامجها وأهدافها التي تريد الوصول إليها. فضلاً عن إختلاف مستوى الفقر وحدته من بلد إلى آخر، وإلى أي مدى وصلت في معالجته للقضاء عليه. بناءً على كل ذلك لايمكن أن توضع حزمه واحده مجتمعة من الآليات والبرامج ويقال عنها: إنها إستراتيجية للقضاء على الفقر، فالإختلاف بين دول العالم يفرض على كل مجتمع أن يرسم توجهاته الإستراتيجية بما يناسب حالته، ولكن يمكن في الحد الأدنى التأكيد انه يمكن صياغة إستراتيجية ويمكن صياغة مجموعة آليات وإجراءات لابد من التفسير لها وعدم تجاهلها للحد من الفقر ومكافحته، ومن هذه الآليات ما يلي²:-

➤ إختيار نموذج تنمية اقتصادية اجتماعية مناسب:

وذلك عن طريق تبني إستراتيجيات نمو مناصره للفقراء من خلال تبني آليات مالية متمحورة حول الاستثمار، تتسم بمزيد من التوسعية فضلاً عن آليات نقدية أكثر مرونة، وتطوير الإدخار المحلي والإستثمار، إن فشل إستراتيجيات التنمية التي إتبعها أغلب دول العالم المتخلف في العقود السابقة ومستويات التنمية المنخفضة ترافقت مع معدلات مستمره في الإنخفاض للإجور الحقيقية وهذا الإنخفاض مع عدم وجود سياسة أجور فعالة (ولاسيما إذا كان هناك وضع تضخمى يعرض الاجور للتآكل ولايجد حلاً لغلاء المعيشة) سيفاقم وضع الفقر. فضلاً عن إن عدم وجود سياسة أجور عادلة لايمكن من التوفيق بين متطلبات النمو الاقتصادي

عبد العزيز الامين الشيخ، 2002، الهشاشة والفقر في المجتمعات الريفية رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الخرطوم، ص ص(44_45)

صابر بلول، 2009م ، السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25 العدد الاول

والحفاظ على مستوى المعيشة، فالفجوة بين الدخل والأسعار وعدم القدرة على ردمها أو التخفيف منها سيزيد لشدة الفقر ومعدلاته. إن علاج الفقر هو مسؤولية عملية التنمية، أن من أصعب المهام في الوقت الراهن أن يتم إختيار طريق تنموى مستقل. لذلك لابد من خيار تنموى تدعمه الدولة بكل قواها وثقلها لتحقيق النمو الاقتصادي الذي يصب في مصلحة الفقراء، النمو الاقتصادي المستدام الذي يرفع الإنتاجية لعناصر الإنتاج ويخلق فرص العمل بإستمرار ويحسن من الكفاءة .

➤ توسيع الإستثمار العام وتعبئة الموارد المحلية:

إن التأكيد على أهمية توسيع الإستثمار العام يستند إلى أنه قادر على مزاحمة تدفق الإستثمار الخاص، حينها يتم توجيهه لدعم النمو بطريقة مناسبة كجزء من إستراتيجية تستند إلى القناة بدعم النمو والفقراء، والإستثمار العام يمكن أن يؤدي دوراً مهماً في إعادة تخصيص الموارد العامة للحد من معدلات الفقر.

➤ هيكله القطاعات الاقتصادية والعمل على خلق فرص عمل

جديدة بإستمرار:

فضلاً عن قطاع الزراعة لابد من دعم قطاعات اقتصادية أخرى كالصناعة والتجارة والبناء والتشييد وقطاعات إنتاجية أخرى لإمتصاص البطالة وخلق فرص عمل واسعة للتقليل من حدة الفقر، إن معدلات البطالة المرتفعة جداً تترك آثارها السلبية ولاسيما بسبب ولوج المزيد من النساء وصغار السن إلى سوق العمل، إذ يعدّ تأنيث الفقر إحدى الآليات الاجتماعية لتعميق البطالة في البلدان النامية وتأنيث الفقر هو النتاج الطبيعي لتأنيث البطالة، فالدراسات تؤكد الارتباط بين معدلات البطالة عند النساء وزيادة نسبة الفقر عند النساء، وعموماً الرجال يستفيدون من التنمية بنسب أفضل من النساء، فعلى الآليات التنموية الفعالة أن توجد السياسة الصناعية أو الزراعة التي يكون مؤداها خلق فرص عمل جديدة بإستمرار. ومن الطبيعي أن يكون هاجس السياسة التنموية تحقيق زيادة حقيقية في الإنتاجية، لأن ذلك هو الطريق المناسب لزيادة الاجور الحقيقية والتقليل من التفاوت في توزيع الدخل والثروات. ولابد من الإهتمام بسياسة التشغيل وعدم تركها عفوية تتحكم بها آليات السوق، لأن ترك الأمور تسير بتلقائية دون إستراتيجية واضحة، يؤدي إلى هروب المزارعين والفقراء ولاسيما من الريف بإتجاه البحث عن تحسين مستوى معيشتهم، وعندما لاتوفرها القطاعات الأخرى، سيعملون في الأعمال غير النظامية والهامشية وستزداد معدلات البطالة ومعدلات الفقر وهذا يؤكد أن هناك إرتباطاً وثيقاً بين البطالة والفقر، كل منهما يمكن أن يكون سبباً ويؤدي إلى الآخر، ولكن البطالة بأنواعها تؤدي دوراً أساسياً في معظم الأحيان في إنخفاض الدخل أو إنعدامه، ثم إلى زيادة حدة الفقر¹.

معتز سلامة، 2005م: الآليات الاجتماعية لنشوء الفقر ومعدلاته في الدول العربية الفقر في الوطن العربي، تحرير احمد السيد النجار مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية بالاهرام، ص 100

➤ هيكلة السياسة الضريبية:

بما يضمن خفض الضرائب التي تطال الفقراء إلى أقصى حد ممكن، وخلق مطارح ضريبية جديدة وتوسيع القاعدة الضريبية، وزيادة الضرائب المفروضة على السلع الكمالية مع تخفيضها على قطاعات حيوية تؤدي دوراً أساسياً في النمو وتراكم رأس المال فالسياسة الضريبية تؤدي دوراً مهماً كسبب ومحدد للفقير، إذ إن خفض الضريبة على الدخل والأرباح وزيادة الضرائب غير المباشرة، وزيادة الرسوم على الحاجات الأساسية يؤدي إلى زيادة العبء على الطبقات الفقيرة من جانب، وتحرم السلطات المالية والحكومية من موارد مالية مهمة من جانب آخر.

➤ الترشيد الحذر في آليات الإنفاق الحكومي:

يجب العمل على كل ما من شأنه أن لا يهدر المال الحكومي، ولكن هذا الترشيد يجب أن يتم بحذر، لأنه قد يأخذ الطابع السلبي تجاه السكان ذوي الدخل المنخفض بالدرجة الأولى، فترشيد الإنفاق يجب أن يشمل السلع والخدمات الكمالية وليست الأساسية التي يحتاجها الفقراء.

➤ تبنى سياسة لإصلاح القطاع المالي:

فالإصلاح المالي المستند إلى سياسية مالية قوية يساعد على النمو الاقتصادي وعلى الحد من معدلات الفقر، والمطلوب في هذا المجال هيكله المصارف العامة وإختيار آليات فعالة في مجال التضخم وإستقرار سعر الصرف والنظام التجارى بشكل عام. ويجب الحذر من إنخفاض التضخم، فيقدر ما أن إرتفاع معدلاته تؤدي الاقتصاد، أيضاً إنخفاضه قد يسبب آثاراً تزعزع الإستقرار الاقتصادي، فقد يحدث إنكماش في الأسعار وإنخفاض الدخل والغرق في فخ السيولة. يوصى العديد من الاقتصاديين أن يكون معدل التضخم بين صفر - 5% فهناك أمثلة دولية عن معدلات تضخم أكبر من ذلك ولم تؤثر سلباً في النمو وإنما ترافقت مع مراحل نمو والتقليل من حدوث الفقر¹.

➤ دعم المشروعات الصغيرة وإنشاء المزيد منها:

لأنها قد تكون الأمل الذي يساعد على الحد من الفقر والقضاء عليه، لأن هذه المشروعات عادة تستقطب عماله كثيرة في العدد وتخفف البطالة، وتقدم الاجور للعماله العاطلة عن العمل أو قد تدعم الاجور الموجودة أصلاً. لكن لابد من تأمين البيئة الاقتصادية المناسبة لنجاح مثل تلك المشروعات.

➤ إصلاح نظام التعليم والتدريب:

إن عصر الثورة المعرفية المعلوماتية وإقتصاد السوق واقتصاد المعلومات بشكل عام يحتاج لمستويات تعليمية راقية ذات مهارات عالية ونتاجية مرتفعة تجلب الاجور المرتفعة، لذلك من المهم جداً العمل على رفع مستوى التحصيل التعليمي وتحسين كبير من نوعية التعليم ليواكب عصر الاقتصاد المعلوماتي، بما يؤمن إحتياجات سوق العمل. ولأن التعليم فى أغلب الأحيان لايقدم مدخلات سوق

معتز سلامة، الآليات الاجتماعية لنشؤ الفقر، المرجع السابق، ص 99¹

العمل المطلوبه، لابد من التركيز على التدريب وإعادة التأهيل بشكل دائم بما يتناسب ويلائم متطلبات سوق العمل العصرية، والمطلوب هو سد العجز في القصور في مجال التعليم والتدريب والتأهيل، كطريقة ناجحة للقضاء على البطالة وسبباً لمواجهة الفقر وزيادة قدرة الفقراء على رفع مستوى معيشتهم، فدراسات برنامج الامم المتحدة الإنمائي تعد حرمان الفقراء من الأصول الإنتاجية ومنها التعليم والمهارات أحد الأسباب الرئيسية للفقر¹.

العدالة في توزيع الدخل :

يعد تحقيق هدف العدالة من أهم الأهداف الاقتصادية التي ينشدها معظم الاقتصاديين إلى جانب الكفاءة والنمو والإستقرار الاقتصادي وعلى الرغم من نسبية مفهوم المجتمعات للعدالة، فهي من الشروط الأساسية للتقليل من الفقر

➤ دعم السلع الغذائية الأساسية وتوفير الأمن الغذائي:

إن الأثر السيئ لإرتفاع أسعار السلع الغذائية أول ما يصاب الفقراء، لذلك أن دعم السلع الغذائية الأساسية وتأمينها للفقراء بأسعار منطقية هي خطوة في الإتجاه الصحيح لدعم هذه الشريحة التي لا بد من تأمين الأساسيات الغذائية لها لكي تتمكن من الإنخراط في عملية التنمية، والأفضل أن يترافق ذلك مع دعم الأساسيات الأخرى كالكهرباء وغيرها، كما يجب دعم المناطق الريفية والقطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي وزيادة الصادرات الزراعية لرفع الناتج المحلي الإجمالي ليسهم في النمو بشكل عام والمحافظة على تكاليف المعيشة عند مستوى منخفض لدعم الفقراء .

➤ دعم فقراء الريف:

وذلك بتطوير البنية الأساسية في الريف والتمويل الجيد للتنمية الريفية، فقطاع الزراعة في البلدان النامية هو قطاع إقتصادي بالغ الأهمية، إذ أن معظم سكان البلدان النامية هم ريفيون، وقطاع الزراعة عادة قطاع واسع يستقطب كثيراً من الفقراء، في مجال التوظيف، لأنه يتطلب أعمالاً متنوعة كثيرة، ومن ثم فإن ذلك يساعد على الحد من الفقر. إن العمل على البنية التحتية والأساسية والخدمات الاجتماعية لا بد منه مترافقاً مع العمل بكل السبل لزيادة الدخل الزراعي، وهناك أمثله مهمه على أن دعم القطاع الزراعي أسهم بتحسين أحوال الفقراء ورفع مستوى معيشتهم كما حصل في الصين وإندونيسيا².

إن عدم توافر الخدمات الأساسية وضعف البنية التحتية في الريف يزيد من حالات تركيز الفقر في الريف ويعمق فجوته، ودراسات البنك الدولي تؤكد ذلك في معظم بلدان العالم، فشدة الفقر في الريف أعلى مما عليه في الحضر. أن تدني الإنتاجية في القطاع الزراعي وضعف التقنية المستعملة والبنى الأساسية فيه يؤدي دوراً أساسياً كمسبب للفقر.

برنامج الامم المتحدة الانمائي، 1997 ، ادارة دعم التنمية والخدمات الادارية بالامم المتحدة المكتب¹ الإقليمي للدول العربية مكافحة وإزالة الفقر نيويورك، ص 21

تقرير الفقر في سوريا، 1996م - 2004م برنامج الامم المتحدة، مصدر سابق، ص 102.²

انشاء هيئات ومؤسسات لمكافحة البطالة:

فهذه المؤسسات تعمل على تنمية المشروعات الصغيرة والأسرية وتسهم في التدريب والتنمية المجتمعية ومن ثم من خلال مشروعاتها تساعد على خلق فرص عمل جديدة وتخفيض معدلات البطالة والحد من الفقر¹.

➤ دعم صناديق التنمية الاجتماعية:

الصناديق يتم التركيز عليها عادة في البلدان التي تطبق برامج التكيف الهيكلي، على إعتبار أن هنالك مرحلة إنتقالية في أثناء تطبيق تلك البرامج تبرز فيها الآثار السلبية لهذه البرامج بسرعة وتحتاج إلى تخفيف حدتها، وقد تطول أحياناً هذه المرحلة الإنتقالية حسب طبيعة وظروف كل دولة لذلك تؤدي هذه الصناديق دور المخفف من تلك الآثار الاقتصادية الاجتماعية للتكيف إلى حد ما - على الفقراء. على الرغم من ذلك فالتجارب التي تمت في هذا الصدد في كثير من البلدان أكدت أن أثرها الإيجابي لم يكن كبيراً ولكنها تقدم شيئاً للأشخاص الذين تأثروا ببرامج الإصلاح وبرامج التكيف الهيكلي نتيجة بقاء النمو الاقتصادي في تلك المرحلة ولا يمكن إعتبارها حلاً جذرياً للقضاء على الفقر².

➤ العمل على تنمية الموارد البشرية:

وهذه تتم من خلال رفع مستوى قوة العمل وزيادة الإنتاجية وصولاً لتنمية الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يتطلب دعماً حقيقياً للتعليم والصحة لأنهما يرتبطان ارتباطاً عكسياً بالفقر، إن تحسين مستوى التعليم والصحة هو استثمار فعّال يحقق تنمية الموارد البشرية و يتيح للفقراء فرصاً أكبر للمشاركة في عملية النمو الاقتصادي وتحسين الدخل³.

بيان حرب، 2006م، البطالة ومكافحتها في إطار الخطة الخمسية العاشرة، ندوة الثلاثاء الإقتصادية 1¹، التاسعة عشر.

ناصر عبيد، 2001، سياسات الاصلاح وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي "حاله مصر العربي، منشورات 2² (اتحاد الكتاب العرب دمشق)

صابر بلول، السياسات الإقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر، مرجع سابق ص 582 3³

العلاقة بين الفقر والبطالة:

هنالك علاقة وثيقة بين الفقر والبطالة، وفي أغلب الأحيان يتكلم الكثيرون عن هذه العلاقة مقتنعين أن إزالة البطالة ستزيل الفقر، على الرغم من أن هناك تقارير للبنك الدولي لتقييم الفقر في بعض البلدان تؤكد أن مشكلة الفقر والفقراء ليست دائماً مشكلة بطالة وإنما في أغلب الأحيان هي مشكلة انخفاض في الاجور بالدرجة الأولى، وهناك تأكيد في تقرير البنك الدولي أن هناك علاقة ترابطية بين معدلات الفقر والبطالة¹. أن أحد الوسائل الهامة في علاج الفقر هي توفير فرص العمالة المنتجة بالعائد الكافي لفئات الفقراء. ولكن تحقيق العماله لن يكون إلا أحد أركان إستراتيجية متكاملة للتنمية تولى إهتمامها لمشاكل الفقر والتفاوت في الدخل. يلاحظ أن مشكلة الفقر ومشكلة البطالة مواضيع منفصله ويجب عدم الخلط بينهما وهذه بعض الأمثلة الدالة على ذلك².

- (1) أن مجرد توفير فرص العمل لا يكفل تلقائياً علاج مشاكل الفقر، فمن الشائع في الدول النامية أن يحصل رب الاسرة على عمل، ولكنه يعيش هو وأسرته في حالة من الإحتياج. ففي باكستان مثلاً نجد أن من صنفوا فقراء يعمل منهم 98% وبالتالي فإن فئة العاطلين لا تشكل إلا 2% من الفقراء، أما 98% منهم يندمجون في عداد العاملين، وهذه هي حال رب الأسرة العامل الذي لا يملك أي مهارات أو أي أصول مالية أو عينية يعول أسرته كبيرة .
- (2) لا يكفي مجرد خلق فرص العمل في التأثير تأثيراً كبيراً على توزيع الدخل، فأحد الأسباب الرئيسية للتفاوت في توزيع الدخل هو التركيز الكبير في توزيع الثروات. وإذا ساهمت زيادة فرص العمالة إلى التساوي في توزيع الدخل في العمل، فإنها لن تفعل كثيراً في التساوي في توزيع الدخل من الثروة .
- (3) تخفيف الفقر والتفاوت في الدخل يمكن أن يحدث بوسائل لا تتبعها أي أثر على العمالة، فإعانات البطالة التي تدفعها الدول الصناعية المتقدمة للمتعطلين ووسائل إعادة توزيع الدخل عن طريق الضرائب التصاعدية والتحويلات كلها وسائل تؤدي إلى تخفيف الفقر والتفاوت التوزيعي دون أن تؤدي إلى خلق فرص للعمالة .

حسين شخاتره وآخرون، 2000، البطالة والفقر واقع وتحديات: الاردن المغرب مصر، مؤسسة عبد¹ الحميد شومان، ص 66 الاردن

المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالفقر: 1.2.2. مقدمة:

تزايد إهتمام جميع دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية بدراسة اقتصاديات التنمية الاقتصادية حيث حاولت جميع دول العالم تحقيق تقدم ونمو فى اقتصادياتها وقد تم تقسيم دول العالم الى مجموعتين من الدول هما دول متقدمه ودول ناميه متخلفه وذلك وفقاً لعدد من المؤشرات عن مستوى التقدم أو التخلف.

تتباين الظروف الاقتصادية والثقافية والهياكل السياسية للدول النامية حيث تتفاوت فيما بينها تفاوتاً واضحاً فى حجم الموارد الاقتصادية المتاحة وفى خصائص البنيان الاقتصادي والاجتماعي وفى المستوى الاقتصادي السائد ورغم هذه الاختلافات تشترك الدول النامية فى عدة مظاهر للتخلف فمعظم هذه الدول حصلت على إستقلالها السياسى خلال العقود الماضيه ومازال يعانى الكثير منها من التخلف والتبعية التى ورثتها من الإستعمار كذلك تعانى معظم هذه الدول من انخفاض مستويات الدخل وكثافه سكانيه عاليه مع إرتفاع معدل النمو السكاني كما تتسم بإنخفاض مستوى إنتاجية العامل وبارتفاع معدل البطالة وضعف رأس المال المستثمر والإعتماد الزائد على الزراعة, فضلاً عن إزدواجية وبدائية التكنولوجيا المستخدمة وإنخفاض المستوى الصحى والتعليمى وقله اعداد المنظمين الاداريين¹

سوف نستعرض مظاهر التخلف الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والسياسية.

2.2.2. اولاً: المظاهر الاقتصادية للتخلف:

1/ انخفاض متوسط دخل الفرد:

من أهم المظاهر الاقتصادية للتخلف التى حظيت بإهتمام كبير من قبل علماء الاقتصاد: هو إنخفاض متوسط دخل الفرد فى البلاد النامية مقارنة بالمستوى السائد فى البلاد المتقدمة, الامر الذى دفع الكثير الى إعتبار متوسط دخل الفرد المؤشر الأهم والجامع الذى يتم على اساسه تحديد ما اذا كان بلد ما ينتمى الى مجموعة البلاد المتقدمة او مجموعة البلاد النامية وقد صنف البنك الدولى فى تقريره السنوى عام 1999 بلاد العالم الى اربعة اقسام وفقاً لمتوسط دخل الفرد وهى:

أ / بلاد ذات دخل منخفض يتراوح بين 133 دولار فى موزنبيق و 860 دولار فى الصين سنوياً

ب/ بلاد ذات دخل متوسط منخفض يتراوح بين 950 دولار فى بوليفيا و 4680 دولار فى ماليزيا سنوياً

ج/ بلاد ذات دخل متوسط مرتفع يتراوح بين 4720 دولار فى البرازيل و 10350 دولار فى جمهورية كوريا سنوياً.

محمود يونس وآخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي، الدار الجامعية الإسكندرية، ص 281 1

د/ بلاد ذات دخل مرتفع يتراوح بين 10450 دولار فى البرتغال و 44320 دولار فى سويسرا ولقد انتقد استخدام متوسط دخل الفرد كمقياس للتقدم أو التخلف الاقتصادي للأسباب التالية:

* يعتمد هذا المقياس على متوسط للقيم وبالتالي لا يأخذ فى الاعتبار هيكل توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، وتتسم معظم البلاد النامية بتفاوت كبير فى دخول أفرادها بما يقلل من دلالة هذا المؤشر على الرفاهية الاقتصادية الفعلية للأفراد فى المجتمع.

* عدم دقة القيم المحسوبة لمتوسط دخل الفرد فى البلاد النامية نظراً لعدم دقة تقديرات الناتج القومى بسبب عدم دقة البيانات الإحصائية لإرتفاع الأهمية النسبية للقطاع غير الرسمى الحرفى فى النشاط الاقتصادي، وتحايل الكثير من اصحاب الأنشطة الرسمية فى الإدلاء ببيانات غير صحيحة عن حجم نشاطهم للتهرب الضريبي كذلك وجود قدر يعتد به فى النشاط الاقتصادي يتم بعيداً عن نطاق السوق من خلال عمليات المقايضة والإستهلاك الذاتى.

* تضخم قيمة بعض الخدمات التى لا تتعلق بالتنمية أو الرفاهية فى الناتج القومى بما يؤدى الى إنحراف معيار متوسط نصيب الفرد من الناتج. ومن هذه الخدمات العامة خدمات الجيش والشرطة والقضاء والسجون والتى تعتبر خدمات نهائية ويتم تقديرها بمقدار المخصصات لها فى ميزانية الدولة. ولا تعبر الزيادة فى قيمة هذه الخدمات إلا عن مزيد من التخلف وليس العكس كما تصورة الإحصائيات

* عناصر عدم الدقة فى تقدير القيمة الحقيقية وتحويلها الى عملة واحده مشتركة: تعترض دقة هذا المعيار مشكلة عملية تقدير للقيم الحقيقيه للناتج على مدى السنوات المتتالية حيث يجب حذف أثر التغيرات فى الاسعار لأجل معرفة التغيرات الحقيقيه التى يهتم بها فى تتبع عملية التنمية والمشكلة تتعلق بتكوين الرقم القياسى للأسعار فى كل عام داخل كل دولة وهى مشكلة خاصة بالمدول النامية تزداد حدتها كلما إزداد تخلف الأجهزة الرسمية المسئولة عن الإحصاء؛ كذلك مشكلة تحويل الارقام الخاصة بمتوسط دخل الفرد فى مختلف دول العالم والتى هى بعملات هذه الدول اصلا الى عملة واحده مشتركة لأجل المقارنه الدولية.

ولكن بالرغم من هذه الإنتقادات لمتوسط نصيب الفرد من الناتج إلا انه مازال افضل مؤشر لقياس درجة التقدم او التخلف الاقتصادي¹.

المصدر السابق، ص ص 286 1

2/ ضعف رأس المال المتاح:

قد إعتبر الاقتصاديون إنخفاض متوسط نصيب الفرد من رأس المال المستثمر فى البلاد النامية من اهم المظاهر الاقتصادية للتخلف، وينقسم رأس المال الى قسمين رئيسيين: رأس المال المادى ورأس المال البشرى، ويتكون رأس المال المادى من رأس المال الإنتاجى ورأس المال الاجتماعى.

ويعرف رأس المال الإنتاجى بأنه عبارة عن المعدات والآلات والمعامل والمواد الخام التى تدخل فى عملية إنتاج السلع والخدمات.

اما رأس المال الاجتماعى فهو عبارة عن التجهيزات الجماعية المتوفرة للاقتصاد القومى من طرق وكبارى وسكك حديدية ومطارات وموانى ومستشفيات ومدارس.... الخ. وعلى الرغم من ان رأس المال الاجتماعى لا يدخل مباشرة فى عملية الإنتاج إلا أن مساهمته غير المباشرة والطويلة المدى تعد ذات اهمية بالغة نظراً لإتاحته الاستفادة من رأس المال الإنتاجى بشكل افضل. اما رأس المال البشرى فيقصد به المخزون المتاح لبلد ما من كفاءات تنظيمية وثقافية وطاقية على البحث العلمى وقدراته القيادية وقيم معنوية معينة.

وتوجد علاقة تأثير متبادل بين رأس المال المادى والبشرى، فرأس المال المادى بشقيه الإنتاجى والاجتماعى يؤثر فى رأس المال البشرى، كذلك فالأخير يؤثر بدرجة أكبر فى رأس المال المادى. وفى فترة الثوره الصناعيه كان لرأس المال المادى الدور الرئيسى فى عملية دفع التنمية فى البلاد المتقدمة، ولكن بعد الحرب العالميه الثانيه برز الدور الهام والرئيسى لرأس المال البشرى، والذى اصبح المحرك الرئيسى لعملية التنمية الاقتصادية والنموذج الواضح فى هذا المجال هو تجربة اليابان.

3/ إنخفاض مستوى إنتاجية العامل:

تعانى البلاد النامية من إنخفاض كبير فى مستوى إنتاجية عنصر العمل مقاسة بمتوسط نصيب العامل من الإنتاج مقارنة بالمستويات السائدة فى البلاد المتقدمة ويرجع ذلك الى العوامل التالية:

* إنخفاض مستوى المعيشة ويؤدى الى إنخفاض مستوى التغذية وإنخفاض مستوى صحة العامل، وبالتالي إنخفاض قدرته الجسمانية بشكل لا يستطيع معه تأدية مهامه الإنتاجية بكفاءه، الامر الذى إنعكس فى إنخفاض مستوى إنتاجية العامل فى البلاد النامية.

* ضعف القدرات الذهنيه للعاملين. والذى يؤدى الى عدم قدرتهم على التكيف مع تغير ظروف الإنتاج واساليبه الفنيه، مما يسبب إنخفاض مستوى إنتاجية العامل، فضلاً عن عدم رغبتهم العامة فى التجديد وتمسكهم بالعوادات والتقاليد، مما يجعل مستوى إنتاجيتهم تقليدى وغير متطور.

* عدم كفاءة الغذاء وإنتشار بعض العادات السيئه. فإنخفاض مستوى التغذية فى العديد من الدول النامية ينعكس فى إنخفاض مستويات الصحة العامة فى السنوات التاليه، ومن ثم تسبب تدهوراً فى مستوى صحة العامل وإضعافاً لرغبته فى العمل والإنتظام فيه، الامر الذى ينعكس فى إنخفاض مستوى إنتاجية العامل فى البلاد النامية.

*إنخفاض المستوى التعليمى والثقافى بسبب إنخفاض متوسط دخل الفرد وإتجاهه نحو الحصول على دخل فى مرحلة مبكرة، لذا تزيد نسبة التسرب من التعليم فى العديد من البلاد النامية مما يسبب إنتشار الجهل وتفشى الامية. ولذا تضعف إمكانيات إستيعاب برامج التدريب والتأهيل للعاملين، ويتضح ذلك من خلال إنخفاض طرقهم ومعرفتهم الفنية بالوسائل الإنتاجية الحديثة، مما يؤدي الى إنخفاض مستوى إنتاجية العامل.

*الندرة النسبية الكبيرة فى عناصر الإنتاج المكملة لعنصر العمل فى العمليات الإنتاجية كالاراضى ورأس المال والتعليم فقصور رأس المال المتاح وندرة المنظمين الإداريين الكفاء يؤدي الى إختلال فى علاقة التناسب بين عنصر العمل وعناصر الإنتاج المكملة له، مما يؤدي الى إنخفاض الانتاجية الحدية والمتوسطه لعنصر العمل.

4/ إرتفاع معدل البطالة المقنعة:

تتخذ البطالة المقنعة فى البلاد النامية شكل وجود عدد من العمال أو المواطنين فى أنشطة إنتاجية ولكنهم يزيدون عن إحتياجات هذه الأنشطة. ومن ثم يمكن الاستغناء عن هذه الزيادة دون أن يتأثر مستوى الإنتاج. وتتركز البطالة المقنعة فى البلاد النامية فى القطاع الزراعى، وهو مايعنى وجود فائض فى عنصر العمل على الارض مقارنة بما تسمح بإستيعابه التكنولوجيا المستخدمة. ويؤدي هذا الى إنخفاض الإنتاجية الحديه للعمل والتي قد تصل فى بعض الاحيان الى الصفر وقد تصبح سالبه. ويترتب على ذلك انه يمكن الإستغناء عن العمال الزراعيين ذوى الانتاجية المنخفضة دون أن يتسبب ذلك فى إنخفاض يذكر فى الإنتاج الزراعى. وبتقليل عدد العمال الزراعيين ترتفع إنتاجية العمالة القائمة على الارض، وكذلك يمكن تحويل العمال الزراعيين الى قطاعات اخرى. وذلك ضمن استراتيجيه متكاملة للتنمية.

هنالك عدة اسباب لإرتفاع معدل البطالة المقنعة فى القطاع الزراعى فى البلاد النامية¹.

يمكن تقسيم الاسباب الى مجموعتين:

خديجه محمد الإيسر، 1993، مبادئ الإقتصاد الزراعى، دار جامعة القاهرة للنشر، ص ص 54-58 1

1. العوامل المادية:

وتشمل هذه العناصر مايلي:

1. إنخفاض عرض عناصر الإنتاج الاخرى المتعاونة مع عنصر العمل فى الزراعة.
2. إختلال الهيكل الزراعى متمثلاً فى إنتشار المزارع العائلية الصغيرة حيث تعتبر العائلة هى وحدة الإنتاج ويتم فيها الإعتماد أساساً على العمل العائلى دون الإستعانة بالعمل الاجرى خارج الزراعة. وتوجد ايضا المزارع الرأسمالية الكبيره التى يسير فيها العمل طبقا للإسلوب الرأسمالية فى الإنتاج ولكنها تحتل نسبة اقل من المساحة التى تحتلها المزارع العائلية.
3. طبيعة العمل المزرعى حيث يتضمن وجود فجوة زمنية بين العمليات المزرعية المختلفة ويقصد بها وجود فجوة زمنية بين العمليات المزرعية للمحصول الواحد وهى عمليات تحضير الارض للزراعة، الري، التسميد، والترقيع..... وغيرها.
4. إنعدام فرص العمل البديلة خارج المزرعة نتيجة لبطء نمو القطاع الصناعى.

2. العوامل الاجتماعية:

* إنتشار العائلة فى المجتمعات الريفية فى الدول المتخلفة كوحدة للإنتاج والإستهلاك وتسمح التقاليد والعادات السائدة بإستيعاب القوة العاملة بصرف النظر عن مدى إحتياج الإنتاج إليهم ولذا يعتبر الاجر فى المزارع العائلية (وهو فى هذه الحالة إستهلاك العامل) من قبيل النفقات الثابتة يأخذه العامل بصرف النظر عن مدى مساهمته فى الإنتاج.

* التقسيم غير المنتج للعمل والذى تحكّمه العادات والتقاليد والقيم وليست الظروف الفنية أو الاقتصادية للإنتاج حيث جرى العرف على أن تقسيم العمل حسب الجنس اى يقوم الرجال ببعض العمليات الزراعية ويقوم النساء والاطفال ببعض الآخر وهذه العمليات تعتبر وفقاً على جنسها ومن ثم فإن من المتوقع أن فائض القوة العاملة فى فئة لا يقوم بتعويض النقص فى فئة أخرى. وهذا يعتبر إستخداماً غير امثل لعنصر العمل¹.

5/ الإعتماد الزائد على الزراعة:

إن النشاط الاقتصادى الرئيسى فى معظم البلاد النامية هو الزراعة، فغالبية السكان ما بين 70% الى 80% يعملون فى القطاع الزراعى. وهذا الإعتماد الزائد على النشاط الزراعى يرجع الى أن الأنشطة الاخرى غير الزراعية لم تنمو بمعدل متناسب مع الزيادة السكانية بسبب قصور الإستثمارات فيها. وبالتالي فإن الزيادة فى القوة العاملة تم إمتصاصها فى النشاط الزراعى فمع الزيادة السريعة فى النمو السكانى خلال السنوات الماضيه زاد الضغط على الاراضى الزراعية، لذا إرتفعت نسبة (العمل/الارض) كذلك حدث تفتيت فى الملكيات الزراعية، الامر الذى لايسمح بإستخدام الوسائل الحديثة فى الإنتاج الزراعى.

ويسهم القطاع الزراعى فى البلاد النامية بنسبه محدودة من الناتج القومى بالمقارنة بعدد العمالة فى القطاع الزراعى، مما يعكس إنخفاض فى إنتاجية العامل الزراعى

1 خديجة محمد الاعيسر، المرجع السابق، ص 54-56

6/ التبعية الاقتصادية للخارج:

تعد من أهم مظاهر التخلف الاقتصادي فى البلاد النامية وينظر إليها بعض الاقتصاديون كسبب رئيسى للتخلف وتأخذ ثلاثة اشكال هى: التبعية التجارية والتبعية المالية والتبعية التكنولوجية.

(أ) التبعية التجارية:

ترجع جذورها التاريخية الى الإستعمار الغربى الذى ربط البلاد النامية سياسياً وإقتصادياً، حيث وجه النشاط الإنتاجى للمستعمرات فى البلاد النامية للإنتاج الاولى الذى مد صناعات البلاد الصناعية بالمواد الخام ذات التكلفة المنخفضة لرخص الايدى العاملة حيث يتم تصنيعها وإعادة تصديرها الى المستعمرات. وهكذا تعمقت التبعية التجارية بالإعتماد الشديد على تصدير عدد قليل من سلع الإنتاج الاولى الى اسواق البلاد المتقدمة مقابل ما تنتجه من منتجاتها الصناعية. وبالرغم من الاستقلال السياسى للبلاد النامية تبرز الإحصائيات زيادة تبعيتها التجارية للعالم المتقدم.

ويقاس الاقتصاديون درجة التبعية التجارية بثلاثة مؤشرات تؤكد معاً وجود علاقة التبعية التجارية وهى: مؤشر الإنكشاف الاقتصادى الذى يوضح الأهمية النسبية للتجارة الخارجية لبلد ما فى إنتاجها القومى. وحسب تعبير آرثر لويس فإن مجرد الزيادة النسبية للتجارة الخارجية لا يعد دليلاً قاطعاً على تبعية البلد للخارج، بل يجب أن يؤكد زيادتها مؤشرات اخرى وهى مؤشر التركيز السلعى والذى يبين الأهمية النسبية لما تصدره بلد ما من سلعتين رئيسيتين الى إجمالى صادراتها، ثم مؤشر التركيز الجغرافى ويوضح الأهمية النسبية لأهم شريكين لهذا البلد فى سوق صادراته.

(ب) التبعية المالية:

فهى تمثل الوجه النقدى للتبعية التجارية والنتيجة الطبيعية لإختلال الهيكل الإنتاجى للاقتصاد القومى. ولقد إتضحت ظاهرة التبعية المالية فى السنوات الاخيره كنتيجة لتزايد إعتماد البلاد النامية على الموارد الاجنبية لتمويل العجز المستمر والمتزايد فى موازين مدفوعاتها الجارية، الامر الذى زاد من ضخامة المديونية الخارجية لهذه الدول.

(ج) التبعية التكنولوجية:

فهى اخطر اشكال التبعية الاقتصادية للبلاد النامية لأن عنصر التكنولوجيا اصبح هو الفيصل والحاسم فى تحديد التقدم الاقتصادى. ولشدة إعتماد البلاد النامية على إستيراد التكنولوجيا المجسدة فى شكل سلع راسمالية لازمه لتنميتها، فضلاً عن إحتكار البلاد المتقدمة إنتاج وتصدير التكنولوجيا عن طريق شركاتها العملاقه متعددة الجنسيات، وبالتالى تستطيع أن تفرض شروط مجحفة فى بيعها التكنولوجيا المجسدة فى صورة سلع راسمالية، وايضا مقابل حق إستخدامها خدمات خبراءها اللازمة للإشراف على استخدام هذه السلع الراسمالية المستوردة. وتظهر خطورة التبعية التكنولوجية فى تزايد الإعتماد شبه الكامل على عناصر التكنولوجيا المستوردة وإتساع الفجوة التكنولوجية بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة.

3.2.2. ثانياً: المظاهر التكنولوجية للتخلف: بدائية وثائية التكنولوجية:

وتشكل بدائية وثائية التكنولوجية المستخدمة اهم خصائص التخلف التكنولوجية. وتتمثل ثنائية التكنولوجية المستخدمة فى أن القطاع الاولى الزراعى (إستخراجى) يتكون من قطاعين إحداهما متقدم والآخر متخلف ولا يرتبط كل منهما إلا بأوهن الصلات، فالقطاع الاولى المتقدم يتوافر له رأس المال ويستخدم احدث وسائل التكنولوجيا وسيطر عليه المستثمر الاجنبى، والذي يتجه الى تصدير إنتاجه للأسواق الخارجية، وترتفع فيه الانتاجية ويحقق ارباحاً عالية. بجانب ذلك يوجد قطاع آخر متخلف يعانى من نقص شديد فى رأس المال ويستخدم اساليب إنتاجية بدائية، ويتركز نشاطه اساساً فى تلبية إحتياجات السوق المحلى والإكتفاء الذاتى وسيطر على هذا القطاع المزارعين الوطنيين. ويمثل وجود ظاهرة ثنائية التكنولوجية مشكلة خطيرة للبلاد النامية، وبصفة خاصة عند قيام الحكومة بتطبيق آليات اقتصادية تهدف لرفع مستوى الإنتاجية فى القطاع الزراعى، فإزدواجية التكنولوجية تؤدى الى إنفصام العلاقة بين قطاعى الزراعة، وبالتالي تكون إستجابة القطاع المتقدم اسرع وافضل من نظيره المتخلف.

اما بدائية التكنولوجية المستخدمة فى القطاع الزراعى المتخلف فترجع لأسباب عديدة اهمها: قلة مستوى ثقافة المزارعين وقلة إطلاعها على العالم الخارجى، كذلك إرتباطهم بالعادات والتقاليد، فضلاً عن حالة الفقر التى لاتسمح بتوفير الأموال المطلوبه لتحسين وتطوير التكنولوجيا المستخدمة علاوة على رسوخ النظام الإقطاعى فى بعض البلاد النامية وبصفة خاصة فى امريكا اللاتينية، حيث يمتلك الإقطاعيون معظمهم الاراضى الزراعية، ويتم العمل فيها بنظام الإجاره للمزارعين. وفى ظل هذه الظروف لا يوجد اى حافز على تطوير التكنولوجيا المستخدمة فى الزراعة ومن ناحية اخرى أدى تطبيق قانون الإصلاح الزراعى فى بعض الدول النامية كمصر الى تفتيت الملكيه الزراعيه مما أدى الى إبتعاد حجم المزرعة عن الحجم الامثل، مما صعب من تطبيق تكنولوجيا حديثة على نطاق واسع.

وقد إمتدت الإزدواجية التكنولوجية الى القطاع الصناعى عن طريق قيام حكومات البلاد النامية بتطبيق برامج تنمية فى المجال الصناعى إعتمدت على إستيراد التكنولوجيا من البلاد المتقدمة دون السعى لتطوير التكنولوجيا الوطنية.

4.2.2. ثالثاً: المظاهر الاجتماعية والسياسية للتخلف:

النقص الشديد فى فئة المنظمين والإداريين الأكفاء:

(1)

يرى شومبيتر أن عنصر الادارة الكفو والتنظيم من أهم العناصر اللازمة لنجاح عملية التنمية الاقتصادية، فالمنظم لايمثل أحد عناصر الإنتاج فقط بل هو المحرك الرئيسى لعملية التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق إبتكاره اساليب جديدة للإنتاج تسمح بإنتاج سلع جديده وتوفر السلع الموجوده بأسعار اقل، ويفتح الاسواق الجديده للسلع المنتجة. وهذا المنظم يمثل تواجد عنصر شديد الندرة فى البلاد النامية التى ينتشر فيها الجهل والفقر وقيم اجتماعية بالية، وتتسم الأنظمة السياسية فيها بالجمود وعدم الإستقرار. كما تفتقر البلاد النامية الى البنية العلمية

المناسبة بسبب نقص المدارس المتخصصة ومراكز التدريب اللازمة مع غياب التوجيه التربوي، وعدم وجود نظام مستقر للجزاءات يوفر الحوافز المناسبة للمجد ويعاقب المترأخي.

(2) إرتفاع معدل النمو السكاني:

تعانى معظم البلاد النامية من وجود معدل نمو مرتفع للسكان مقارنة بمعدل نمو الموارد فيها. ويقاس معدل النمو الطبيعي لبلد ما بالفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات خلال فترة زمنية معينة عادة سنة. ومن ابرز ما يميز البلاد النامية عن البلاد المتقدمة هو الإرتفاع الكبير فى معدل المواليد فى البلاد النامية بالمقارنة بالبلاد المتقدمة.

ان زيادة معدل المواليد الأحياء فى البلاد النامية اثر فى هيكل التركيب العمرى للسكان ومن ناحية اخرى يؤدي إنخفاض متوسط العمر المتوقع فى البلاد النامية الى إنخفاض نسبة كبار السن فوق الخمسة والستون عاماً فى البلاد النامية عنها فى البلاد المتقدمة. ولذلك فإن عبء الإعالة فى البلاد النامية اكبر منه فى البلاد المتقدمة. ويقاس عبء الإعالة بمجموع الأفراد اقل من 15 سنة + مجموع الأفراد فوق 65 سنة مقسوماً على مجموع القوة العاملة من 15 الى 65 سنة.

(3) انخفاض مستوى التعليم:

تعانى البلاد النامية من انخفاض مستوى التعليم فيها ويتضح ذلك من انخفاض نسبة المقيدىن فى كل من التعليم الإبتدائى والثانوى بالمقارنة بالبلاد المتقدمة. وأدى ذلك الى إنتشار الجهل وتفشى الامية. وبعد إرتفاع نسبة الامية من المشاكل الاجتماعية التى تعانى منها البلاد النامية، وخاصة فى طبقة الفلاحين وبين فئة النساء.

(4) انخفاض مستوى الصحة:

تعانى العديد من الدول النامية من احوال صحية سيئة متمثلة فى إنتشار الامراض والابوئة وضعف مستوى الصحة العامة، وينعكس ذلك فى إرتفاع معدل الوفيات وإنخفاض متوسط العمر المتوقع للمولود. وتستخدم عدة مؤشرات لقياس مستوى الصحة منها:

أ/ معدل الوفيات دون الخامسة لكل ألف من المواليد الاحياء، وإرتفاع هذا المعدل يعنى عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية، وكل ذلك من صفات البلاد النامية.

ب/ معدل الوفيات للأطفال الرضع لكل ألف من المواليد الاحياء، وإرتفاع هذا المعدل يعنى عدم كفاية الخدمات الصحية وبصفه خاصة للاطفال.

ج/ العمر المتوقع عند المولد، اى متوسط عمر الفرد المتوقع ان يعيشه، فكلما زاد دل على التقدم والعكس صحيح.

د/ مؤشرات اخرى منها عدد الأفراد لكل طبيب، وعدد الأفراد لكل ممرض او ممرضة.

(5) سوء الوضع السكني:

مشكلة اجتماعية خطيرة تواجه جانب كبير من البلاد النامية، فمحصلة تواجد الفقر مع الكثافة السكانية العالية، وسوء إستغلال الموارد البشرية والاقتصادية المتاحة، هو مانجده فى بعض البلاد الافريقية والآسيوية الفقيرة، حيث يعيش ثلاثة اشخاص أو اكثر فى الغرفة الواحدة وذلك فى حوالى 60% من الوحدات السكنية. لذا كيف للعنصر البشري ان ترتفع إنتاجيته ومستواه الصحى والنفسي، إذا كان المواطن يتقاسم الغرفة الواحدة مع ثلاثة اشخاص أو اكثر؟ وكيف لعملية التنمية أن تنطلق والمواطن بهذا الوضع السكني؟

(6) إنعدام الإستقرار السياسي:

من الخصائص الاجتماعية والسياسية للتخلف فى معظم البلاد النامية نلاحظ ان الأنظمة القانونية لا تلقى الدعم الشعبى القوى والثابت الذى تحتاجه لكى تتفرغ لعملية التنمية، بل نجدها تـكـرس معظم وقتها للسهر على حماية نفسها من المشككين فى شرعيتها والطامعين فى الحلول مكانها. ويشهد على ذلك الانقلابات العسكرية المتواصلة فى بلدان امريكا اللاتينية والشرق الاوسط وافريقيا. ويرى البعض ان السبب الرئيسى والمباشر

لإنعدام الإستقرار السياسي فى الدول النامية يرجع الى ضعف الطبقة المتوسطة فى هذه الدول¹.

يتضح مما سبق ان ظاهرة التخلف الاقتصادي لابد ان ينظر إليها من المنظورين الدولى والمحلى فالمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها معظم الأقطار النامية لها جذورها المحلية والاجنبية. كذلك بالنسبة للآليات والإجراءات الهادفة لإيجاد الحلول المناسبة لها.

اما على الصعيد الدولى، فيمكن إرجاع حالة التخلف الى فترة الإستعمار (حيث تعرضت شعوب المستعمرات فى آسيا وافريقيا الى اشنع أنواع الإستغلال الاقتصادي من قبل الدول المستعمرة وبصورة خاصة بريطانيا وفرنسا. فقد كانت سياسة إفقار المستعمرات نتيجة حتمية لتطبيق الفلسفة الاقتصادية التجارية الداعية الى ضرورة تحقيق فائض فى الميزان التجاري من اجل زيادة ثروة الدولة الإستعمارية المتمثلة فى تراكم المعادن النفيسة (الذهب والفضة) كما كان الهدف الرئيسى من إنشاء بعض المرافق التحتية فى المستعمرات كالطرق وخطوط السكك الحديدية والموانىء وغيرها، هو دمج إقتصاديات المستعمرات بإقتصاديات الدول الإستعمارية من اجل مصالحها الذاتية وليس بالضرورة خدمة المصالح الاقتصادية للمستعمرات.

اما على الصعيد المحلى فالواقع انه بالرغم من حصول غالبية المستعمرات فى آسيا وافريقيا على إستقلالها السياسى منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عقد الستينات فإنها لم تستطع الى الآن ان تتحرر كلياً من اشكال النفوذ الإستعماري السابق. ويتمثل هذا النفوذ فى إستمرار التبادل التجاري بصورة رئيسية مع الدول المستعمرة سابقاً وإعطاء الاولوية فى تنفيذ المشروعات الاقتصادية الى شركات هذه الدول، رغم إرتفاع تكاليفها بالمقارنة مع اسعار مثيلاتها فى الاقطار الاخرى، وهيمنة نظم ومناهج التعليم الغربية على الآليات التعليمية للأقطار الفقيرة.

ومع ذلك يبقى الدور المحلى فى مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو الأكثر أهمية وفاعلية فى تحريك الطاقات المحلية الكامنه. وتوجيهها لتحقيق أهدافها وذلك من خلال الإستخدام العقلانى للموارد الاقتصادية النادرة المتمثلة فى الموارد البشرية الماهرة والموارد المالية والطبيعية وتبني استراتيجية إنمائية منسجمة مع توجهات التنمية الشاملة.

5.2.2. ماهية التنمية الاقتصادية:

عادة ما يستخدم مصطلح النمو الاقتصادي كمرادف لمصطلح التنمية الاقتصادية. وذلك لأن المفهوم العام لكل منهما يتمثل فى حدوث زياده مستمرة وسريعة فى الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة زمنية معينة عادة سنة، فمفهوم النمو الاقتصادي يختلف عن مفهوم

السيد محمد السريتي واحمد محمد مندور، 2002م، مبادئ الإقتصاد الكليالدار الجامعيةالإسكندرية، ص 1
ص 290-298

التنمية الاقتصادية من حيث طبيعة التغير الذي يشير اليه ومن حيث نطاق ذلك التغير.

6.2.2. مفهوم النمو الاقتصادي:

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، او إجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وبالتعمق في هذا المفهوم فإنه يتعين التأكيد علي:

أ- ان النمو الاقتصادي لايعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد وان يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد وأن يفوق معدل النمو السكاني. وكثيراً ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما، إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد. فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلا أنه لم يحقق نمواً إقتصادياً. ووفقاً لذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل - معدل النمو السكاني ولذا، فإن الدول التي يزيد عدد سكانها بمعدلات كبيرة تعاني من التخلف - ومعظمها من قبيل الدول النامية وعلى الأخص الشديدة الفقر- وهذا لا يحدث في الدول الصناعية المتقدمة، ولذلك يتعين على الدول النامية التي تسعى الى تحسين أوضاعها الإهتمام بمعالجة قضية تزايد السكان وإلا فإن مجهوداتها لن تسفر عن تقدم يذكر.

ب- إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون زياده حقيقيه فقد يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي النقدي من 100 دولار مثلاً في سنة ما الى 120 دولار في العام التالي اي بمعدل 20% فهل يعني هذا أن دخل الفرد زاد بمقدار 20%؟ للإجابة على هذا السؤال يتعين التعرف على إتجاه متوسطات الأسعار (اسعار الجملة او نفقة المعيشة). فإذا علمنا أن الزيادة في اسعار السلع والخدمات (الزيادة في الرقم القياسى لنفقة المعيشة) بلغت اكثر من 20% لأدركنا أن متوسط دخله الحقيقي لم يزد بل إنخفض، وعلى ذلك لابد من إستبعاد اثر التغير في قيمة النقود، اي لابد من إستبعاد معدل التضخم، وعلى ذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي - معدل التضخم ج- إن الزيادة التي تتحقق في الدخل لابد أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ماتزول اسبابها. فإذا تتبعنا متوسط نصيب الفرد من الدخل في دولة مثل الولايات الامريكية نجد إتجاهه المستمر نحو الزيادة، حتى بعد إستبعاد اثر التضخم.

لكل هذا فإن النمو الاقتصادي يعني:

1/ تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.

2/ ان تكون الزيادة حقيقيه وليست نقدية.

3/ أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

النمو الاقتصادي يركز على الكم الذى يحصل عليه الفرد من الدخل فى المتوسط اى على كم السلع والخدمات التى يحصل عليها ولايهم نوعية تلك السلع والخدمات من ناحيه او بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية اخرى. إضافة الى أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائياً دون تدخل من قبل السلطات الحكومية.

7.2.2. مفهوم التنمية الاقتصادية:

تتعدد تعريفات التنمية الاقتصادية، فيعرفها البعض بأنها العملية التى يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم. هذا الانتقال يقتضى إحداث عديد من التغيرات الجذرية والجوهرية فى البنيان والهيكل الاقتصادي. ويعرفها آخرون بأنها العملية التى يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الإنطلاق نحو النمو الذاتى. وعلى العموم فإن التنمية الاقتصادية هى العملية التى من خلالها تتحقق زياده فى متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، وتحدث من خلال تغييرات فى كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجه، إضافة الى إحداث تغيير فى هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.

العناصر التى تنطوى عليها عملية التنمية هى: تغيرات :

1/ جميع ما إنطوت عليه عملية النمو الاقتصادي.

2/ عوامل اخرى تنفرد بها عملية التنمية وتتمثل فى:

1/ تغيرات فى الهيكل والبنيان الاقتصادي:

لقد كان قطاع الإنتاج الاولى - الذى يعتمد اساساً على الطبيعة- يستأثر بالعملية الإنتاجية وتوليد الدخل فى كل دول العالم فى الماضى. فكانت معظم دول العالم ومازال عديد من الدول النامية تتخصص فى إنتاج المنتجات الأولية وخاصة الزراعية، وتصدرها بحالتها او بعد إجراء إضافات قليلة إليها ولا تولي الإنتاج الصناعى أهمية تذكر. ويربط الاقتصاديون فى الوقت الحالى بين حالة التخلف وبين التخصص فى الإنتاج الاولى، ولذلك فإن عملية التنمية تهدف من بين مآلها من أهداف الى تصحيح هذا الوضع اى تصحيح الإختلالات الهيكلية او القضاء عليها، وذلك بالإهتمام بالصناعة وإعطائها دفعة قوية مبتدئة بالصناعات التى تتوافر مستلزمات إنتاجها- من عمل ومنتجات اولية وزراعية ومعدنية- وكذلك لتلبية حاجات السوق المحلية بالعديد من المنتجات.

فالتنمية الاقتصادية تهدف الى توسيع نطاق الطاقة الانتاجية، فبالإضافة الى ضرورة الإهتمام بالزراعة يتعين الإهتمام بالصناعة، وبذلك يزيد الناتج المحلى ويتنوع الإنتاج فى المجتمع، وتزداد فرص العمل وتحرر الدولة من تبعيتها للعالم الخارجى.

ولاشك أن التقدم فى المجال الصناعى يساعد على زيادة طاقته الإنتاجية بصورة ذاتية وذلك بما يقدمه من اساليب وأدوات ومعدات ومستلزمات إنتاج تؤدى الى زيادة الطاقات الإنتاجية، ليست فقط فى الصناعة وإنما كذلك فى الزراعة، لأن هناك تبادلاً للمنافع مشتركاً بينهما، فالزراعة تزود الصناعة بعناصر عديده، كما أن الصناعة بدورها تزود الزراعة بعديد من العناصر. يترتب على ذلك زيادة كبيرة فى إنتاجيتهما.

2/ تحقيق عدالة أكبر فى توزيع الدخل:

تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، وهذا كثيراً ما لا يتحقق فى ظل النمو الاقتصادي، حيث بالرغم من أن عديد من الدول قد تنجح فى تحقيق معدلات عالية للنمو وما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة فى إجمالى الناتج المحلى، إلا أن معظم تلك الزيادة كثيراً ما تستأثر بها الطبقة الغنية، فى الوقت الذى لا تحصل فيه الطبقات الفقيرة إلا على زيادات متواضعة. أما فى حالة التنمية الاقتصادية فإن من اولوياتها أن يصاحب النمو الاقتصادي إعادة فى توزيع الدخل لصالح الفقراء.

3/ الإهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة:

حيث تهتم التنمية الاقتصادية بنوعية السلع والخدمات المنتجة وتعطى اولويات اكبر للأساسيات وعلى الأخص التى تحتاج إليها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية والملابس الشعبية والمساكن الاقتصادية، فضلاً عن الخدمات الأساسية من تعليمية وصحية واجتماعية. كل هذا يتطلب ضرورة التدخل المباشر وغير المباشر من قبل السلطات الحكومية المركزية والمحليات¹.

8.2.2. إستراتيجيات التنمية الاقتصادية:

يقصد بإستراتيجية التنمية الاقتصادية الإسلوب الذى تتبعه الدولة فى رسم السياسة الإئتمانية التى تمكن المجتمع من الإنتقال من حالة التخلف الى مرحلة التقدم والنمو الذاتى. وتختلف إستراتيجية التنمية الاقتصادية من دولة الى أخرى نظراً لإختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة.

ومن أهم إستراتيجيات التنمية الاقتصادية التى تركز على التنمية الصناعية إستراتيجية النمو المتوازن لنيركسه وإستراتيجية النمو غير المتوازن لهيرشمان. وتتفق الإستراتيجيتان فى ان التصنيع هو السبيل الوحيد لتنمية البلاد النامية ولكن الخلاف بين هاتين الإستراتيجيتين ينحصر فى تحديد الصناعات التى يلزم ان تتجه إليها الإستثمارات المادية فى القطاع الصناعى.

أولاً: إستراتيجية الدفعة القوية:

يعارض عديد من الاقتصاديين فكرة التنمية الاقتصادية فى سلسلة من الدفعات المتقطعة. ويوصى هؤلاء الاقتصاديين بضرورة القيام بتنفيذ حجم ضخم من الإستثمارات حتى يمكن التغلب على الركود الاقتصادى للمجتمع المتخلف، ويجب أن لا ينخفض هذا الحجم من الإستثمار القومى عن حد معين، وإلا لن تنجح التنمية فى كسر الحواجز وعوامل المقاومة الداخلية للتقدم فى إقتصاد البلد المتخلف.

وإن التنمية بدفعات صغيرة لا تكفى للتغلب على عوامل التخلف والركود. يتحصل تطبيق مبدأ الدفعة القوية فى إغراق حجم ضخم من الإستثمارات فى بناء مرافق رأس المال الاجتماعى، من طرق ومواصلات ووسائل نقل وقوى محركه تدريب القوى العاملة وهى مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة بطبيعتها، والتى سوف تخلق وفورات اقتصادية خارجية تتمثل فى توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة ضرورية لقيام مشروعات صناعية ما كانت تنشأ دون توافر هذه الخدمات الإنتاجية بتكلفة منخفضة، وايضا إغراق حجم ضخم من الإستثمار فى إنشاء جبهة عريضة من الصناعات تتكامل مشروعاتها رأسياً وافقياً. فالوفورات الخارجية فى جانب الطلب تنبع من حقيقة تكامل دالة الطلب الكلى على إنتاج المشروعات الصناعية فى مجموعها أو عدم قابليتها للتجزئة، وذلك لتنوع وتعدد وتكامل حاجات المستهلكين، مما يؤدى الى إتساع السوق امام كل مشروع صناعى، والوفورات الخارجية فى جانب عرض الإنتاج تنبع من خاصية تكامل أو

1 محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، 2006م، التنمية الإقتصادية الإسكندرية الدار الجامعية، ص 73-81

عدم قابلية دالة عرض إنتاج المشروعات فى مجموعها للتجزئة وذلك للتعامل والتشابك بين مستلزمات وخدمات عناصر الإنتاج لمشروعات صناعية معينة مع الصناعات الأخرى افقياً ورأسياً الأمر الذى يستدعى إنشاء جبهة عريضة من الصناعات فى آن واحد كى تتوافر مستلزمات وخدمات عناصر الإنتاج لكل صناعة مما يخفض من تكاليف إنتاج كل منها.

روزنشتين- رودان قدم فكرته عن الدفعة القوية فى صدد إهتمامه بوضع خطة لتصنيع شرق وجنوب اوروبا قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، وإن كان عدداً من الاقتصاديين - حاولوا تعميمها على المناطق المختلفة الأخرى فى العالم. بعد ان يرفض روزنشتين - رودان الإسلوب التدريجى للتنمية ينطلق من فرض اساسى أن التصنيع هو السبيل الوحيد لتنمية البلاد المتخلفة والمجال الممكن والفعال لإستيعاب فائض القوة العاملة المتعطلة جزئياً وكلياً فى قطاعها الزراعى، وعلى أن تبدأ عملية التصنيع فى شكل دفعة قوية. ولقد فاضل روزنشتين - رودان بين إسلوبين للتصنيع، بين النموذج الروسى للتصنيع وبين نموذج الذى يقترحه للمناطق المتخلفة.

يتضمن النموذج الروسى للتصنيع بناء جميع مراحل الصناعات بشكل متكامل - صناعة ثقيلة -صناعات لإنتاج الآلات، صناعات خفيفة... الخ ويستهدف الإكتفاء الذاتى معتمداً إعتماً كلياً على الموارد المحلية ويرفض روزنشتين - رودان هذا الإسلوب للبلاد المتخلفة لأنه يستلزم قدراً هائلاً من الموارد، يلزم لتحقيقها الضغط الشديد على الإستهلاك المنخفض اصلاً، كما أنه بإتجاهه لعزل الاقتصاد القومى عن الاقتصاد العالمى يحرمه من فوائد ومزايا تقسيم العمل الدولى وبيعه عن التوزيع الأمثل لموارده الإقتصادية، أما الأسلوب الذى يقترحه لتصنيع المناطق المتخلفة يتمثل فيما يلى:

- توجيه حجماً كبيراً من الإستثمار فى جبهه عريضة من الصناعات الإستهلاكية الخفيفة تدعم بعضها البعض بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية فى إقامتها فى آن واحد فى حين أن إقامتها على إنفراد لم يكن يحقق تلك الجدوى.
- فى البلاد المتخلفة التى ينقصها مستوى معقول من البنية التحتية ورأس المال الاجتماعى يتعين القيام بها ايضا لضرورتها لقيام الصناعات الاستهلاكية. وعليه يتعين إقامة توازن ليس فقط بين مجموعات الصناعات الإستهلاكية التى يتضمنها برنامج الإستثمارى، بل أيضاً بينها وبين مشروعات رأس المال الاجتماعى، هذا الى جانب الاستفادة من تقسيم العمل الدولى متمثلاً فى إجتذاب رؤوس اموال اجنبية وإستيراد السلع الإنتاجية المتاحة من البلاد المتقدمة.
- أن يكون للدولة دوراً بارزاً فى عملية تخطيط وتنفيذ مشاريع التصنيع التى يتطلبها تطبيق مبدأ الدفعة القوية. فالسوق المحلية الضيقة فى البلاد المتخلفة لاتحفز المستثمر الخاص على القيام بإنشاء مشروعات صناعية تستخدم أساليب تكنولوجيه حديثة ذات طاقة إنتاجية كبرى. فالمستثمر يبنى قرارة بالإستثمار على أساس الاستفادة الخاصة private benefit وليس على

أساس الإستفادة الاجتماعية social benefit فقد يكون المشروع ذا جدوى اقتصادية اجتماعية مرتفعة ولكن ذي جدوى اقتصادية خاصة منخفضة. فعلى سبيل المثال، لا يجد المستثمر الخاص من مصلحته تدريب وتأهيل العمال وإكسابهم المهارات التى تتطلبها الصناعة الحديثة لأنه لا يستطيع أن يضمن بقاءهم فى مشروعه بعد حصولهم على التأهيل المطلوب. وعليه فقيام الدولة بتخطيط وتنفيذ برنامج إستثمارى ضخم لإنشاء مرافق رأس المال الاجتماعى ومجموعة متكاملة من الصناعات الإستهلاكية يوفر الخدمات الإنتاجية المطلوبة للمشروعات الصناعية الجديدة التى يتقرر القيام بها لجدواها الاقتصادية والاجتماعية، كما ان تدخل الدولة ضرورى لضمان توفير الموارد التمويلية ولا سيما لضمان حركة رؤوس الاموال الاجنبية وبشكل يكفل لها اداء مهمتها الاقتصادية. وكمثال فى الدفاع عن مبدأ الدفعة القوية والتغلب على عقبة ضيق السوق امام الإستثمار الصناعى على نطاق ضيق قد ساق روزنشتين/ رودان المثال التالى: لو فرضنا ان عدداً من العمال سحبوا من القطاع الزراعى للعمل فى مصنع جديد ووحيد للاحذية فى المجتمع، فإن هذا المصنع سوف يواجه مشكلة ضيق السوق فى تصريف إنتاجه ولا يحل مشكلة هذا المصنع إلا إذا انفق العمال كل ما يحصلون عليه من دخول على شراء إنتاج هذا المصنع. وهذا غير ممكن عقلاً، اما إذا تم بناء عدداً من المصانع لإنتاج العديد من السلع الإستهلاكية فى آن واحد فهذا يتسع السوق امام كل المصانع حيث ان كل مصنع يخلق طلباً على إنتاج المصانع الأخرى. فالدخول التى يحصل عليها العمال فى كل مصنع تخلق طلباً ليس فقط على إنتاج مصنعهم بل على السلع التى تنتجها المصانع الأخرى وذلك لتنوع وتكامل الحاجات الى العديد من السلع والذى يعنى أن الطلب على إنتاج المصانع فى مجموعها يتميز بالتكامل، وبالتالي فإن دالة الطلب لاتقبل التجزئه. وهكذا يرى روزنشتين/ رودان أن إتساع السوق بهذا الشكل يخلق نوعاً خاصاً من الوفورات الخارجية يمكن ان تترجم الى نقص فى النفقات. إن تكامل دالة الطلب على السلع التى يطلبها المستهلكون ينبع من حقيقة تنوع الحاجات الانسانية وتعددتها وعدم قابليتها للتجزئه وعليه فإن إنتاج مجموعه من السلع الاستهلاكية التى تشبع الحاجات الإستهلاكية المتعدده والمتكاملة تؤدى الى إتساع السوق. اما إنشاء الصناعات الإستهلاكية واحده تلو الأخرى على فترات زمنية متلاحقة اى إتباع أسلوب التدرج فى التصنيع سيجعل كل واحدة من هذه الصناعات تواجه مشكلة تصريف إنتاجها. وإضافة الى ذلك فإن نوع آخر من الوفورات الخارجية يظهر خلال عملية التصنيع على نطاق واسع. ويؤكد رودان عدم تصوره لنجاح صناعة جديدة وحيدة فى بيئة غير صناعية، كما يضيف ايضا الاستفادة من تكامل دالة الإدخار القومى فى ظل تنفيذ برنامج إستثمارى ضخم قد يثير مشكلة تمويل خاصة فى المراحل الاولى للتنمية ولكنه يجادل بأن دفع عجلة التنمية بقوة على اساس تكامل دالتى الطلب والعرض ستحقق نمو الدخل القومى بمعدلات مرتفعة يرتفع معه المعدل الحدى للإدخار وبالتالي يتزايد اعتماد البلد النامى على موارده الذاتية فى تمويل عمليات التنمية.

ثانياً: استراتيجية النمو المتوازن:

ترجع هذه الاستراتيجية الى نيركسه الذى تبنى الافكار الرئيسيه التى قدمها روزنشتاين- رودان عن فكرة الدفعه القوية، والتى تدعو الى ضرورة قيام عدد كبير من الصناعات الاستهلاكية فى آن واحد والتى تتكامل مع بعضها البعض بما يكسبها الجدوي الاقتصادية فى إقامتها وتساعد على الإنتقال بالمجتمع المتخلف الى مرحلة النمو الاقتصادي الذاتي. ويركز نيركسه على الحلقة المفرغة التى يخلقها ضيق السوق أمام الإستثمار الصناعي، مؤكداً أن كسر الحلقة لايتحقق إلا بتوسيع حجم السوق، والذي لايتحقق إلا بإنشاء جبهه عريضه من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينهما التوازن معاً، مع التأكيد على ضرورة تحقيق قدر من التوازن بين قطاعي الزراعة والصناعة بحيث لايجول تخلف القطاع الزراعي من نمو القطاع الصناعي.

ولايقصد بالنمو المتوازن ان تنمو الصناعات بمعدل واحد بل من المؤكد ان تنمو بمعدلات مختلفة تتحدد بمرونة الطلب المدخليه للمستهلكين على السلع المختلفة التى تنتجها الصناعات الاستهلاكية. ويرى نيركسه إن القيام بعدد كبير من الصناعات الاستهلاكية يجب أن يستهدف التركيز على إنتاج السلع الإستهلاكية اللازمة لإشباع حاجات السوق المحلي ليس بغرض التصدير على الأقل فى المراحل الأولى للتنمية، اى ان يستهدف تحقيق الإكتفاء الذاتي نظراً للعقبات التى تواجه التصنيع للسوق الخارجى فى البلاد النامية، والصناعات التى يشملها البرنامج الإستثماري للتنمية يجب ان ينصب على الصناعات الإستهلاكية الخفيفة مثل صناعة الملابس والصناعات الغذائية، اما الصناعات الثقيلة يجب تأجيلها فى المراحل الاولى للتنمية، ويتم إستيرادها من البلاد المتقدمة لأن ظروف البلاد النامية لاتسمح بإقامة مثل هذه الصناعات.

ويدعو نيركسه الى ضرورة الإعتماد على الموارد المحلية فى المحل الاول لتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ البرنامج الإستثماري الضخم فى إستراتيجية النمو المتوازن، وعدم الثقة فى جدوى الإعتماد على الإستثمارات الاجنبية والتجارة الخارجية للدول النامية التى مازالت شروط التبادل الدولية فى غير صالحها وإن توفير الموارد المالية يأتي من القطاع الزراعي وتوجيه فائض العمالة وتوظيفها فى بناء مرافق الإستثمار الاجتماعي، وهذا سوف يرفع بدوره فى إنتاجية القطاع الزراعي نتيجة إكتظاظه بالعمالة.

وقد وجهت عدة إنتقادات الى إستراتيجية النمو المتوازن وأهمها مايلي:

1/ يرى هيرشمان ان تنفيذ إستراتيجية النمو المتوازن سوف يؤدي الى خلق قطاع صناعى حديث على قمة قطاع زراعى تقليدي راكد لايرتبط احدهما بآخر إلا بأوهن الصلات، وتكون النتيجة إحياء ظاهرة الاقتصاد الثنائي الذى اورثها الإستعمار الاجنبي فى الماضى فى البلاد النامية مايرتب عليه من نتائج وخيمة.

2/ عدم واقعية إستراتيجية النمو المتوازن لأنها تتطلب ضرورة توفير موارد مالية ضخمة لازمة لتنفيذ برنامجها الإستثماري كى تتحقق أهداف التنمية الاقتصادية المنشوده، وهو الامر الذى تعجز عن توفيره العديد من الدول النامية.

3/ إنتقد البعض إستراتيجية النمو المتوازن فى أنها تؤدي الى عزل الدول النامية عن الاقتصاد الدولي لتركيزها على التنمية من اجل السوق المحلي، إلا ان هذا الإنتقاد ضئيل لأن نيركسه يحرص على المحافظه على النظام الدولي وتقسيم العمل.

4/ لا يترتب على إستراتيجية النمو المتوازن تحقيق معدل سريع للتراكم الرأسمالى فى البلاد النامية، وتأجيل إنتاج صناعات السلع الانتاجية لحساب دفعه قويه فى إقامة الصناعات الاستهلاكية. ولكن هذا ليس بالإسلوب الافضل فى الاجل الطويل لأنه سوف يظهر قصوره فى تنمية المدخرات الحقيقية فى الاجل الطويل لزيادة الإستهلاك على حساب الإدخار.

5/ إن تطبيق إستراتيجية النمو المتوازن يشجع على التضخم، لأنها تحتاج الى موارد مالية اكبر مما هو متاح لغالبية الدول النامية، الامر الذى يدفع بالدول النامية الى اللجوء الى إسلوب التمويل التضخمي بدرجة كبيره عن طريق زيادة كمية النقود وزيادة حجم الإئتمان، مما يعرض تلك الدول الى موجات تضخيمه كبيره أثرت بطريقه عكسيه على معدلات النمو الاقتصادي بها.

6/ تسعى إستراتيجية النمو المتوازن الى إنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية المتزامنة، ويؤدي ذلك الى احد امرين: اولهما ان إنشاء هذه المشروعات بأحجام صغيره تقل عن الحجم الامثل للوحده الانتاجية، ومن ثم تنخفض الكفاءه الانتاجية لأغلب هذه المشروعات نظراً لعدم الإستفادة من وفورات الحجم الكبير. ثانيهما ان تنشأ هذه المشروعات بحجم كبير يقارب الحجم الامثل ومن ثم لاتعمل بكامل طاقتها الانتاجية نظراً لإنخفاض مستوى الدخل الفردي فى البلاد النامية وتركز إنتاجها للسوق المحلي، ومن ثم عدم الاستفادة من وفورات الحجم الكبير بدرجة كافية.

خلاصة ماسبق: ان إستراتيجية النمو المتوازن تتطلب قدراً كبيراً من الموارد المالية التى لاتتوفر للعديد من البلاد النامية، وتحت على تركز الإنتاج بغرض الإكتفاء الذاتى ولاتشجع على تحقيق معدل سريع لتراكم رأس المال، مما يسبب تعثر وإبطاء عملية التنمية الاقتصادية فى الدول النامية. ومن اشد المنتقدين لهذه الإستراتيجية هيرشمان الذى يرى ان هذه الإستراتيجية قد اخفقت فى تحقيق هدفها الاول وهو كسر حواجز التخلف والإنتقال بإقتصاديات الدول النامية الى مرحلة النمو الاقتصادي الذاتى، فضلاً عن انه لا يمكن أن تتحقق التنمية فى ظل هذه الإستراتيجية لأن القيام بعدد كبير من الصناعات الصناعية فى آن واحد فكرة خيالية بالنسبة لإمكانيات الدول النامية لاتناسب ظروفها. لذلك يقترح هيرشمان إستراتيجية أخرى قد يمكن عن طريقها إخراج الدول النامية من التخلف والركود الى مرحلة التقدم والنمو الذاتى من خلال إستراتيجية النمو غير المتوازن.

ثالثاً : استراتيجية النمو غير المتوازن:

ويقصد بهذه الإستراتيجية أن التنمية الاقتصادية تتحقق فى صورة إنطلاق بعض قطاعات الاقتصاد القومى أو عدد من القطاعات القائمة والتى يؤدي نموها الى

إحداث آثار تدفع إلى نمو باقى قطاعات الاقتصاد القومى الأخرى. ويستدل على ذلك بما تحقق من تحقق تقدم للدول الصناعية المتقدمة وقد إرتبطت هذه الإستراتيجية بالاقتصادى الأمريكى هيرشمان. وقد إتفق هيرشمان مع أصحاب إستراتيجية النمو المتوازن فى:

- (1) أهمية فكرة التكامل بين الإستثمارات والصناعات المختلفة، ولكن يرى أهمية وجود تكامل رأسى بجانب التكامل الأفقى بين الإستثمارات إسوة بالوضع فى الدول المتقدمة.
- (2) أن المقدرة على الإستثمار فى البلاد النامية منخفضة بسبب ضعف المتاح من رأس المال الإنتاجى وإنخفاض إنتاجية الإستثمارات.
- (3) ضرورة توجيه دفعه قوية من الإستثمارات فى المجال الصناعى، ولكنه يرى ضرورة تركز هذه الإستثمارات فى عدد قليل من الصناعات القائمة تدفع عملية التقدم فى باقى قطاعات الاقتصاد القومى.

والنمط المثالى للتنمية الاقتصادية عند هيرشمان المستمد من إستراتيجية النمو المتوازن يتمثل فى حصر الجهود الإنمائية فى عدد محدود من القطاعات والصناعات الرائدة، والتى تتميز عن غيرها فى إحداث آثار لدفع الإستثمار فى قطاعات الاقتصاد القومى الأخرى، حيث يؤدى نمو القطاعات الرائدة الى دفع نمو قطاعات الاقتصاد القومى الأخرى سواء بطريق مباشر او غير مباشر. اما الطريق المباشر فيكون عن طريق زيادة طلب القطاعات الرائدة على المواد الاولية والسلع الوسيطة والخدمات التى تنتجها القطاعات السابقة عليها فى مراحل الإنتاج، اى خلق فائض طلب على تلك المنتجات يحفز على الإستثمارات فى إنشاء المشروعات التى تنتج المواد الاولية والسلع الوسيطة والخدمات التى يحتاجها إنتاج القطاعات الرائدة، وهذا ما أسماه هيرشمان بالترابطات الى الخلف. اما الطريق غير المباشر فيتمثل فى زيادة دخول الأفراد نتيجة الإستثمار فى عدد من الصناعات، وبالتالي زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، كما يتمثل ايضا فى زيادة إنتاج القطاعات الرائدة سواء للمستهك النهائى أو للمشروعات اللاحقة لها فى مراحل الإنتاج، وبالتالي يخلق فائض عرض بالنسبة للمشروعات التى تقوم بإنتاج السلع النهائيه، وهذا ما اطلق عليه هيرشمان بالترابطات الى الامام. الامر الذى يساعد على إقامة العديد من المشروعات التى يعتمد إنتاجها على فائض العرض الناتج من عمليات الإنتاج فى القطاعات الرائدة نتيجة علاقة التكامل بين العمليات الإنتاجية التى تقوم عليها المشروعات الصناعية.

وبناءً على ما سبق، يؤدى الإستثمار فى القطاعات الرائدة الى حدوث إختلال فى التوازن بين قطاعات الاقتصاد القومى سواء للخلف فى شكل فائض طلب على المنتجات الاولية او السلع الوسيطة والخدمات التى تنتجها القطاعات الرائدة، او للامام فى شكل فائض عرض بالنسبة للمشروعات والصناعات التى تتخصص فى إنتاج السلع النهائية. وهذا الإختلال فى التوازن سوف يشجع الإستثمار فى العديد من الصناعات الاخرى التى من شأنها أن تعمل على إستعادة التوازن الذى إختل ولكن عند مستوى اعلى من التشغيل والدخل، وتؤدى بدورها الى حدوث إختلال جديد فى التوازن وإقامة مشروعات جديده، ثم يصحح نفسه عند مستوى اعلى مرة اخرى من الدخل والتشغيل.

وعليه فإن عملية التنمية وفقاً لإستراتيجية النمو غير المتوازن فى الدول النامية تحدث على شكل مراحل متعاقبة من الإستثمار وتنقل الاقتصاد القومى الى حالة من عدم التوازن، ولكن عند مستوى اعلى من التشغيل والدخل القومى. فكل مرحلة من هذه المراحل يترتب عليها إختلال فى التوازن سابق عليها وتؤدى بدورها الى إختلال جديد فى التوازن يدفع الاقتصاد القومى الى مرحلة اخرى للامام. وتتحقق هذه المراحل من النمو نتيجة لحدوث وفورات خارجية تولدت عن الإستثمارات السابقة.

ويرى مؤيدو هذه الاستراتيجية أنها تعد واقعية فى سياستها الإئتمائية للأسباب التالية :

(1) توافق برنامجها الإستثمارى مع الموارد المالية المتاحة لدى غالبية الدول النامية.

(2) تعد اكثر فاعلية فى التغلب على العجز فى الكفاءات الإدارية المتاحة لدى الدول النامية.

(3) تقتصد فى حجم الإستثمارات اللازمة لتحقيق برامجها الإستثمارية، حيث أنها تتطلب فقط توفير الموارد المالية اللازمة للقيام بالإستثمار فى القطاعات الرائدة والتي تدفع بدورها نمو باقى قطاعات الاقتصاد القومى.

وبالرغم من واقعية هذه الإستراتيجية إلا انه يوجه إليها الإنتقاد التالى: أنها تتم بصفة اساسية عن طريق المبادأة الفردية إقامة المشروعات التى تصحح إختلال توازن سابق، وتؤدى بدورها الى إختلال مرحلى جديد. وهذا الإنتقاد يمكن تفاديه عن طريق تخطيط عملية التنمية الاقتصادية.

واخيراً، فإن الإستراتيجية الملائمة لعملية التنمية الاقتصادية التى تختارها الدول النامية، هى الإستراتيجية التى تساعد على كسر حواجز التخلف والإنتقال باقتصاديات تلك الدول الى مرحلة النمو الاقتصادي الذاتى، بما يحقق زيادة مستمره فى الناتج القومى الحقيقي وفى متوسط نصيب الفرد منه مع تحقيق أكبر قدر من عدالة التوزيع.

رابعاً: استراتيجية تلبية الحاجات الأساسية

بدأت اوساط ودوائر التنمية فى السبعينات تهتم بخدمات الصحة والتعليم والإسكان والمياه النقية والصرف وغيرها، وإعتبرتها مؤشراً لدرجة النمو الاقتصادي والاجتماعي، وأطلق على ذلك مدخل الحاجات الاساسية للتنمية الاقتصادية.

لاقى هذا المدخل قبولاً متزايداً لأن تزويد المجتمع بهذه السلع والخدمات التى تشكل الحاجات الاساسية لا بد وأن يخفف ويحد من الفقر المطلق. ويفضل البعض هذا المدخل على الإستراتيجيات البديله التى تسعى الى تعجيل النمو او التى تعمل على زيادة دخل وانتاجية الفقراء.

ويرى أنصار هذا المدخل أن إستراتيجيات النمو كثيراً ما تفشل فى إفادة الطبقات المحتاجة، كذلك فإن زيادة المدخل يحتاج الى فترة أطول حتى تستطيع تلك الطبقات تحمل أعباء الحصول على الحاجات الاساسية. إضافة الى ذلك، فحتى فى حالة نجاح عملية التنمية فى زيادة الدخل، فإن طبقة الفقراء قلما تحسن توجيه تلك الدخل على الحاجات المختلفة بطريقة رشيدة، لذلك يرون ضرورة

إسهام الدولة وتدخلها بطريقة تضمن للطبقات الفقيرة الحصول على حاجاتها من الضروريات من سلع وخدمات وعلى الرغم من وجهة تلك الحجج والاسانيد نجد ان عديد من الدول النامية لا تتحمس لهذا المدخل، وتضيف الى ذلك المساندة الدولية لهذا المبدأ الجديد تمثل هجوماً على سيادة الدول النامية وتشكل محاولة وضع صعوبات وعقبات امام محاولاتها لتحقيق تغييرات هيكلية وبنائية تؤدي الى التعجيل بعملية التنمية ذلك لأنها توجه مساعداتها من منح ومعونات وخبرات فنية نحو إستراتيجية تلبية الحاجات الاساسية، وبذلك تحد من المساعدات فى المشروعات التى تعمل على تحول الهيكل والبنيان الاقتصادي، اى تجعل عملية التحول الصناعى صعبة. ويضيفون الى ذلك ان توفير الحاجات الاساسية هو من صور التمويل الإستهلاكى وعلى ذلك فإن عملية النمو الاقتصادي بدورها ستتأخر، مما يعرض قضية توفير الحاجات الاساسية نفسها مستقبلاً الى التوقف.

وفى رأينا ان قضية توفير الحاجات الاساسية من بين الامور التى يتعين إعطاؤها المزيد من الرعاية والعناية، إذ انها تعتبر لونهاً من الوان الإستثمار فى رأس المال البشرى، والذي يعتبر بالإجماع عملاً منتجاً شأنه شأن الإستثمارات فى الصناعة وغيرها من ضروب الإنتاج.

وعلى الرغم من إختلاف وجهات النظر، فإن هناك من يرى ((singh إمكانية الجمع بين إستراتيجية الحاجات الاساسية وإستراتيجية التصنيع جنياً الى جنب، وعلى الاخص وأن إستراتيجية تلبية الحاجات الاساسية على المدى الطويل تتطلب تحويل الهيكل والبنيان الإنتاجى فى صالح الصناعة، كما أن إستراتيجية تلبية الحاجات الاساسية والتى تؤدي الى تحسن فى توزيع الدخل تعمل بدورها على دفع عملية التصنيع¹.

9.2.2. النظريات الحديثة المفسرة للفقير:

مشكلة الفقر تنبع من صعوبة الإتفاق على منهج علمي لدراسته ومن ثم إيجاد حل علمي له، تباينت طرق النظر الى الفقر لذلك يجب الحديث عن النظريات المفسرة للفقير².

1. النظرية الاسلامية.
2. النظرية الإشتراكية.
3. النظرية الرأسمالية.

اولاً: النظرية الاسلامية

نجد أن الإسلام حاول محاربة الفقر ليحرر الإنسان من براثن الفقر وليتهيأ له مستوى كريم من المعيشة ليضمن للإنسان حياة طيبة ويشعر بنعمته ويقبل على عبادة الله فى خشوع ولا ينشغل بطلب العيش والتُّعد عن معرفة الله. والإسلام يرى الفقر فى بعض الأحيان إبتلاءً وعقاب من عند الله إذ قال الله تعالى: (ولنبلونكم بشى من الخوف ونقص فى الاموال والانفس والثمرات وبشر

1 محمد عبد العزيز وآخرون، المرجع سابق، ص ص 164-180

التجاني عبد القادر حامد، 1994م، مشكلة الفقر دار هایل للطباعة والنشر، ص 1-3

الصابرين)¹ ولكنه يدعو الى الصبر على الفقر وكذلك يعتبر الفقر مصيبة يرهب الشيطان بها الإنسان والله يعده بالفضل والخير والمغفرة ويأمره بالتعفف. ويرى الإسلام إن هناك معاملات اقتصادية مثل الربا قال تعالى: (واحل الله البيع وحرم الربا)² وغيره قال الله تعالى (ويل للمطففين الذين إذا إكتالو على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون)³ كلها تؤدى الى سوء التوزيع وتقسيم الثروة بين الناس وبالتالي إنتشار الفقر.

وينظر الإسلام للفقر كمشكلة اجتماعية خطيرة وتتسبب فى فتنة الإنسان فى أخلاقه وكرامته ودينه وهو خطر على إستمرار وأمن المجتمعات لأن المجتمع الذى ينتشر فيه الفقر تحقيق مقاصد الشريعة فى حفظ النفس والمال والعقل. لأن تحقيق مقاصد الشريعة يتطلب ان يتوفر له الحاجات الاساسية {مأكل, ملابس, مسكن} حتى يستقر الإنسان. لذلك إهتم الإسلام بمعالجة ظاهرة الفقر وإبتكر الإسلام وسائل عديدة للمعالجة ومنها ما هو خاص بالمجتمع ومنها ما هو خاص بالدولة. مثل الزكاة والتكافل الاجتماعى يمثل دور المجتمع فى محاربة الفقر لأن التكافل ينشئ مجتمعاً موحداً وجعل الله إطعام المساكين والفقراء كفارة لبعض الذنوب كالعجز عن اداء بعض الواجبات كعجز الشيخ الكبير والمرضى والحامل.⁴

ثانياً: النظرية الإشتراكية:

نجد ان العالم تالكوت بارسونز (بدون تاريخ) تحدث عن الخصائص البنائية للنظام الحضري او الريفى فى نظريته تحديث الادوار فى المجتمعات الحديثة التى تتسم بالحيادة والتخصص الوظيفى، اما المجتمعات التقليدية التى تسودها العمومية وروح التضامن الاجتماعى هى من السمات البارزة فى المجتمعات التقليدية.⁵

اما فى النظرية البنائية يذكر ماركس إن الفقر يرجع الى إقتصاديات السوق التى تتسم بالفردية ويرى ماركس فى هذه النظرية أن خصائص النظام الرأسمالى تؤدى الى ظهور الطبقات الاجتماعية فى المدن والريف وكذلك ظهور طبقة تسيطر على وسائل الإنتاج واخرى تمثل العمل هى البروليتاريا او الطبقة العمالية وخصائص هذا النظام تتمثل فى الإحتكار وغياب التخطيط المركزى الذى يزيد الإنتاج فى البعض الآخر مما يؤدى لظهور الأزمات الاقتصادية والتقدم التكنولوجى الذى يؤدى للإعتماد على الآلة وقلة الإعتماد على الايدى العاملة مما يقلل من الطلب على العمالة ويؤدى لظاهرة البطالة ويزيد من الفقر.

1 القرآن الكريم سورة البقرة، الآية 155

2 القرآن الكريم سورة البقرة، الآية 275

3 القرآن الكريم سورة المطففين، الآية 1-3

4 إسماعيل حسن عبد الباري، 1984م أبعاد التنمية دار المعارف، ص 10

5 المصدر السابق، ص 11

ونظرية ماركس ترى ان تخفيف الفقر يتحقق نتيجة لتطبيق النظام الإشتراكي بدلاً عن النظام الرأسمالي الذي يحمل نهايته بتكوين طبقة البروليتاريا الطبقة العمالية مما يؤدي لظهور النظام الإشتراكي ويتم ذلك فى مرحلتين:

المرحلة الاولى: الشيوعية الاولى وذلك يؤدي الى الثورة العمالية.

المرحلة الثانية: الشيوعية الثانية وهى تتيح للطبقة العمالية فرصة لإنتاج السلع الكافية لإشباع حاجاتهم¹ وسمات هذا النظام الإشتراكي هدم النظام الرأسمالي وتشيد نظام جديد على إنقضاة يضمن توزيع الثروة توزيعاً عادلاً بين الأفراد وإلغاء الملكيات الخاصة على ان تستولى الدولة على هذه الملكيات الخاصة جميعاً وتحويلها الى ملكيات عامه تديرها الدولة لصالح المصلحة العامة. بحيث يعمل الأفراد بإجور متساوية حسب الجهد الذى يبذل لإنتاج كل منهم من منتجات. كما يتميز هذا النظام بإشباع إحتياجات المواطنين المادية. كما للنظام الماركسى من محاسن كذلك له مساوى، ان الازمات الاقتصادية لم تحدث فى الدول الغربية كانجلترا وفرنسا والمانيا كما تنبأ ماركس وإن الطبقة البرجوازية هى تمثل جماعة مقارنة بالطبقة العاملة الفقيرة.

نجد أن الدول الغربية تطبق النظام الرأسمالي وهى اغنى الدول اليوم، كما يزيد متوسط دخل الفرد ويحظى بدراية كافية من المعرفة والعلم والتكنولوجيا.

اما الأزمات التى تحدث فى الدول النامية تتقارب مع رأى ماركس لأن هذه الدول تتميز بقيم وموروث ثقافى يؤدي الى تكوين الرأسمالية الهامشية دون ان يقابلها زيادة فى الإنتاج بحيث تعجز فى إحداث تنمية حقيقية لإستيعاب العدد الكبير من السكان للمشاريع التنموية والصناعية مما يؤدي لإنتشار الفقر وإرتفاع معدلات التضخم فيزيد من زحف الهجرات الريفية الحضرية وتراكم طبقة تحت طبقة مما يؤدي الى تكوين الاحياء الفقيرة والسكن العشوائى بالقرب من اطراف المدن².

وعلاج الفقر من وجهة نظر ماركس ونظريته هى النظام الإشتراكي لكن نجد ان النظام الإشتراكي هو احد الايدولوجيات التى تطبق فى العالم اليوم ولكن لم يضع فى الإعتبار الموروث الثقافى فى المجتمعات حيث تكون عامل مهم لإحداث التغيير كما انها قد تقف حجر عثرة امامه فركز على عامل واحد فقط هو العامل الاقتصادي وتجاهل ان عملية التنمية والرفاهية تتحقق لعدة عوامل متداخلة ومترابطة. فنجد ان الكثير من الدول التى تطبق النظام الإشتراكي تعرضت الى ضمور فى إقتصادها والتاريخ شاهد على ذلك. كما ان بعض الدول خلقت توليفة من النظامين الإشتراكي والرأسمالي واطلق عليه الاقتصاد المزدوج وهى ترك الاقتصاد حر مع وضع إعتبار الرعاية الاجتماعية حيث يستطيع الإنسان إشباع كل حاجاته.

المصدر السابق، ص 12 1

يوسف القرضاوي، 1980 ، مشكلة الفقر وكيف عالجه الإسلام، مكتبة وهبه دار غريب للطباعة 2 والنشر، الطبعة الرابعة ، ص 35

يرى ماركس وانصاره إن القضاء على الفقراء وإنصافهم لا يمكن أن يتم إلا بالقضاء على طبقة الأغنياء ومصادرة اموالهم وحرمانهم من ثروتهم، وفى سبيل ذلك يجب تأليب الطبقات الاخرى فى المجتمع عليهم وتأجيج نيران الصراع بين هذه الطبقات بعضها ببعض حتى ينتصر فى النهايه اكثرها عدداً وهى الطبقة العاملة التى تسمى (البروليتاريا)¹.

لم يكتف دعاة هذا المذهب بتحطيم طبقة الأغنياء ومصادرة ماملوكوا فذهبوا الى محاربة مبدأ الملكية الخاصة وتحريم التملك على الناس اياً كان مصدره وبخاصة الأرض والمصانع والآلات ونحوها ومايسمى (ثروات الإنتاج) هؤلاء هم الشيوعية-الإشتراكية- الثورية- فهناك قدر متفق عليه بين النزاعات الإشتراكية كلها متطرفة ومعتدله هو إنكار مبدأ الملكية الفردية ومحاربتها وإعتباره مصدر كل شر وان إختلفت وسائلها فى محاربتها فبعضها يتخذ الطريق الدستورى الديمقراطى وبعضها يتخذ طريق التغيير الثورى، وقد إختلفت الآراء² حول النظرية الإشتراكية فبقول البعض ان الإشتراكية تعنى حرية الفرد وإحترامه فيجب البعض الآخر: بل إنها تملك وسائل الإنتاج للشعب. والسعى لتثبيت دكتاتورية الطبقة العاملة، رغم المناقشات الحامية داخل الإشتراكية إلا أن هناك عاملاً مشتركاً واحداً بين الآراء المختلفة هو إلغاء الملكية الخاصة مصدر كل ظلم فى المجتمع وعليه فإننا نستطيع ان نقدر على ان الإشتراكية فى مضمونها لاتعترف بوجود الحقوق فالدولة من المفترض فى ظل النظام الإشتراكى وبما تملكه من وسائل إنتاج ان تقوم بتوزيع الثروة توزيعاً عادلاً بحيث تحجز الطبقات الفقيرة الجزء الاكبر من عائد الثروة. ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هل إستطاعت الإشتراكية فعلاً أن تزيل الفقر؟ الإجابة على هذا السؤال بالطبع لا، لأن الإشتراكية ايضا تقوم على النظرة المادية للحياة والإنسان وتفتقر الدين وتعزله عن المجتمع وتؤدى الى دولة علمانية لا دينية وتقوم على الصراع والعنف الدموى وتدمير الاوضاع القائمة بالقوة³.

ثالثاً: النظرية الرأسمالية:

تعدده شر من شُرور الحياة ومشكلة من مشكلاتها ولكن المسئول عنه الفقير نفسه وكل فرد مسئول عن نفسه حر فى تصرفه، حر فى ماله، ويرى اتباع هذه النظرية ان مالك المال احق بماله من سواه وله حرية التصرف فيه بما يرى ويشاء. فإذا جاد شئ من ماله على الفقير فهو صاحب الفضل وعلى المجتمع أن يتيح الحرية للجميع ليكسبوا ويغنتموا فمن تخلف منهم عن الكسب والغنى فليس المجتمع مسئولاً عنه وليس الاغنياء مكفولين حمله والإنفاق عليه إلا من باب العطف والشفقة، وهذه هى النظرة الرأسمالية الخالصة التى سادت اوربا فى مطلع العصر الحديث ولاشك ان الفقراء هذا شأنهم وتلك فلسفتهم ولاحق لهم

1. يوسف القرضاوي، المصدر السابق، ص 32

2. إسماعيل حسن عبدالباري، مرجع سابق، ص 9

3. يوسف القرضاوي، مصدر سابق، ص 32

يطالبون به ولاسند لهم يعتمدون عليه ولاعجب أن تميزت الرأسمالية فى اوربا فى اول ظهورها وعنفوانها بالقسوة البالغة التى لاترحم صغيراً ولاتنحو على انثى ولاتشفق على ضعيف ولاتنظر بعين العطف على فقير او مسكين مما اكره النساء والصبيان والصغار ان يذهبوا الى المصانع ليعملون بأدنى أجر، ولكن هذه الراسمالية المتجبرة اضطرت تحت وطأة الظروف والثورات والحروب وتطور الافكار والمذاهب الإشتراكية فى العالم كله ان تعدل مواقفها، وهذا يقودنا الى معالجة الرأسمالية للفقير، وبمرور الزمن وبعد ان بدأت الثورة الصناعية فى مدن اوربا تستقطب العمالة وماتج عن ذلك من تدهور فى احوال العاملين بدأت تصدر الحكومات القوانين¹ فى محاولة لدرء الاخطار المحيطة ببناء هذه المجتمعات العمالية ففى المانيا مثلا عام 1889م صدر قانون التأمين الصحى ضد المرض والشيخوخة لعمال الصناعة والتجارة والزراعة، وفى العام 1911م اصدرت المانيا قانوناً لتأمين المستخدمين ضد العجز والشيخوخة والوفاة واتبعته عام 1923م قانوناً آخر لعمال المناجم ضد العجز والشيخوخة ومنذ بداية القرن العشرين حزت الدول الاوربية الاخرى كبريطانيا جزو المانيا حتى اصبح الضمان الاجتماعى اليوم من أهم القوانين التى تضبط توظيف العمال فى الدول الرأسمالية

بجانب ذلك بدأ المنظور الاقتصادى الرأسمالى وذلك بعد إنتشار موجات السخط فى اوساط وأفراد الشعب فى تطوير السلبية الاقتصادية بحيث يوضع فى الإعتبار وضع الفقراء ومحاربة الفقر، ففى مدخل النمو نحو السوق والإنتاج النقدى والذى بدأ يقف على اقدمه فى حقبة الستينات قامت الهيئات والوكالات العالمية بالترويج للفكرة القائلة بان الإرتفاع بمستوى الناتج القومى يعنى ضماناً لتحقيق نمو حقيقى كفيل بالقضاء على أشكال الفقر فى النهايه، وبدأ الإهتمام يسود بأن الموارد فى المجتمع يجب أن توزع بعدالة اكثر على السكان يشمل هذا كل الموارد الاساسية كالمستشفيات والمدارس والمشروعات الزراعية والصناعية².

اما عالم الإجتماع هربرت سبنسر (بدون تاريخ) يرى فى نظريته الاجتماعية (الدورانية) ان الفقر يرجع لعوامل عضوية تتعلق بالفقراء³ لأن عامل الذكاء موروث وان نجاح الفرد يتوقف على المقدرة الفعلية للفرد. والدليل الثانى على ذلك ان الوظائف الجيدة بالمدن تحتاج الى مؤهلات علمية، يؤدى الفقر الى خروج الابناء من المدارس بسبب عجز الآباء فى توفير المصروفات المدرسية كذلك يعانى معظم الفقراء من إعتلال فى الصحة وذلك لعدم توفر العناية الصحية للفقراء. وتردئ البيئة المحيطة بهم والعجز فى تغطية وتكاليف العلاج وبالتالي لا يكون هنالك مقدرة للدراسة والعمل وبظل الإستمرار فى ظاهرة الفقر وهذا ماتوصلت إليه نظرية التبعية.

1. يوسف القرضاوي، مصدر سابق، ص 30

2. إسماعيل عبد البارى، مصدر سابق، ص 9

3. يوسف القرضاوي، مصدر سابق، ص 35

إن البحث فى إزالة الفقر اصبح من الموضوعات الاساسية التى تمثل مكان الصدارة على الصعيدين المحلى والعالمى، وإنتشار الفقر كان نتيجة لتدخل المستعمر فى الشئون الاقتصادية للدول النامية نتيجة لإمتصاص ثرواتها وتكديس تبعيتها ثم نقل مواردها الى دول الإستعمار الامر الذى يؤدى الى تنمية تلك الدول وتخلف الدول المستعمرة النامية وتعميق الفقر بالريف والمدن ويجب عدم الخضوع والإستسلام للإستعمار. اى أن الدول المستعمرة تعتبر سبباً فى تخلف الدول النامية لأن المستعمر لم يزرع بذور التنمية فى الدول النامية بالرغم من توفيره للخدمات مثل شبكة المواصلات الجيدة ووسائل تعليم وإتصالات حديثة وإقامة بعض الخزانات والمشاريع التنموية ورعاية صحية لأن هذه الخدمات لم تكن بغرض تنموى بل لخدمة مصالحه فى الدول النامية¹.

إن التنمية الاقتصادية يجب عدم إرجاعها للمستعمر فقط بل ان هناك اسباب داخلية متمثلة فى بعض القيم والثقافات الموروثة لمجتمعات دول العالم الثالث والنظم الإدارية العقيمة وبيروقراطية الدولة مما يؤدى الى عدم كفاءة المؤسسات وعجز ميزانية الدولة وبالتالي تثقل كاهل الدولة بالديون الخارجية مما يؤدى للتبعية الاقتصادية للبنك الدولى الذى يقوم بدوره فى إملاء شروط غالباً ماتكون وسائل ضغط للدولة مما يجبرها الى خفض قيمة عملتها وإتباع آليات لاتتوافق مع الظروف الداخلية مما يؤدى الى إنتشار الفقر وعدم مقدرة الدولة إقتصادياً فى توفير الرعاية الاجتماعية للفقراء وذلك لهيمنة القطاع الخاص وتهميش دور القطاع العام وهذا ماتوصلت اليه نظرية التبعية².

إسراء فمر الدولة عبد الجليل، 2006م، الفقر الريفي في السوداندراسه ميدانيه في منطقة ام ضوأ 1 بان، ولاية الخرطوم رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين

الفصل الثالث: البطالة

المبحث الأول: مفهوم البطالة وأنواعها وطرق قياسها

المبحث الثاني: أسباب وآثار وعلاج مشكلة البطالة

المبحث الأول

مفهوم البطالة وأنواعها وطرق قياسها:

1.1.2. مقدمة:

البطالة ظاهرة اجتماعية اسبابها اقتصادية ذات صفة عالمية حيث قد تظهر فى اى دولة من دول العالم، وهذه الظاهره تمثل مشاكل اجتماعية منبثقة عن مشاكل اقتصادية فتنشر آثارها لأنها تسبب تعكير صفو حياة الأفراد وتثير القلق فى المجتمعات لأنها تزعزع إستقرار الفرد الذى يفقد عمله، أو يتخرج من دراسته فلا يجد عملاً ان هذا الوضع يفرز انعكاسات اجتماعية تصل الى الجرائم والانحرافات السلوكية الناجمة عن الإحباط الذى يلزم الفرد الذى يصطدم بالبطالة.¹

إن الكثير من المشاكل الاجتماعية، بل الجرائم اليومية التى ترتكب من قبل الأشخاص يعود أحد أسبابها إلى وجود مشكلة البطالة لأن البطالة تسبب للأشخاص العاطلين عن العمل اضطرابات نفسية وعصبية، فجرائم السرقة والقتل قد تعود جذورها الى مشكلة البطالة.

2.1.3. مفهوم البطالة:

تعتبر مشكلة البطالة ذات صفة عالمية سواء كان المجتمع متقدماً أو نامياً، وأدق تعريف للبطالة هو أن العاطلين عن العمل هم الذين يقدرّون على العمل، ومستعدون للقيام به ولكنهم عاجزون عن العثور على العمل المناسب وإعتبر البعض ان العاطلين عن العمل هم أولئك الأشخاص الذين كانوا يعملون سابقاً ولكنهم متعطّلون عن العمل فى وقت الاحصاء.

وأما الاقتصاديون فيعتبرون أن العاطلين عن العمل هم أولئك الأشخاص الذين يرغبون فى العمل ولا يستطيعون أن يجدوا أى فرصة عمل تتناسب مع طبيعة مؤهلاتهم العلمية وحتى الخبرة العملية.²

كما تعرف البطالة على أنها عدم وجود عمل فى مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليها إلا أن هذا التعريف لا يعتبر جامعاً مانعاً لمعنى البطالة حيث هنالك من هو محسوب على حجم البطالة وينضم الى الجيوش العاطلين عن العمل وهو لا يرغب فى العمل حتى وان وجد مثل المتسول وهناك من العاطلين من لا يبحث عن العمل بجديه مطلقه، كما ان المرضى غير القادرين فى وقت من الأوقات على العمل قد يصبحون قادرين عليه بعد مده.³

يمكن التفرقة بين مفهومين للبطالة هما: المفهوم الرسمى والمفهوم العلمى حيث تناولها د. على عبد الوهاب نجا.

. حسام داود وآخرون، 2001م، مبادئ الاقتصاد الكلى دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ص 1255

اسماعيل عبد الرحمن وحريبي محمد موسى عريقات، 1999م، مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد الكلي 2 دار وائل للنشر، عمان، ص 131

.حسام داود وآخرون، المرجع السابق، ص 256 3

1/ المفهوم الرسمي للبطالة:

وفقاً لهذا المفهوم تتمثل البطالة في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستويات الاجور السائدة، ومن ثم فإن حجم البطالة يتمثل في الفرق بين كل من الكمية المعروضة من العمل والكمية المطلوبة من العمل عند مستوى معين من الاجور، وبالتالي فإنه وفقاً للتعريف الرسمي للبطالة (أنها تتمثل في وجود اشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل، ومؤهلين له وراغبين فيه، وباحثين عنه، وموافقين على الولوج فيه في ظل الاجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة).

يلاحظ ان التعرف السابق للبطالة هو المتفق عليه دولياً ويجب ان تتوافر المعايير الثلاثة الآتية كي يعد الفرد عاطلاً خلال فترة البحث:

أولاً: ان يكون الفرد بدون عمل (With out work): ويدخل تحت هذا المعيار الأفراد الذين تجاوزت اعمارهم السن المحدده لقياس السكان النشطين إقتصادياً، ولا يعملون سواء اكان ذلك بمقابل أجر أم لحسابهم الخاص.

ثانياً: ان يكون الفرد متاحاً للعمل (Currently Available for work): ويتضمن هذا المعيار الأفراد الذين يرغبون في العمل ومستعدون له بأجر أو لحسابهم الخاص خلال فترة البحث، ومن ثم يتم إستبعاد كل الأفراد الذين يبحثون عن عمل لها شركة في المستقبل، مثل الطلبة الذين يبحثون عن عمل لكن يمارسونه في المستقبل، وكذلك الأفراد غير القادرين على العمل بسبب بعض المعوقات الخاصة بهم كالمرض أو المسؤوليات العائلية¹.

ثالثاً: ان يكون الفرد باحثاً عن عمل (Seeing work): أي ان يكون الفرد قد إتخذ خطوات جادة للبحث عن عمل بأجر أو لحسابه الخاص مثل: التسجيل في مكاتب العمل سواء الخاصة أم الحكومية ونشر إعلانات البحث عن وظيفة والرد عليها، وطلب مساعدة الأهل والاصدقاء في ذلك.

الانتقادات التي توجه الى المفهوم الرسمي للبطالة:

1/ لا يأخذ في حسبانته كلاً من البطالة المقنعة والبطالة الجزئية فالفرد يعد في تعداد العاملين مادام يعمل حتى ولو لساعة واحدة، مثله في ذلك مثل الذي يعمل سبع او ثمان ساعات يومياً.

2/ لا يربط بين العمل والإنتاجية فالفرد الذي يعمل وينتج ما قيمته جنيه واحد في اليوم. مثلاً يحسب في تعداد العاملين مثل الفرد الذي يعمل وينتج ما قيمته 100ج.

3/ لا يأخذ في تعداد العاطلين إلا الأفراد الذين لا يعملون ويبحثون عن عمل وبالتالي يهمل قطاعاً كبيراً من العاطلين الذين لا يبحثون عن عمل بعد ما يئسوا من الحصول على وظيفة.

4/ يتجاهل الأفراد الذين يعملون في وظائف هامشية او يقومون بأنشطة غير مشروعة.

السيد محمد احمد السريتي وآخر، 2008م، مبادئ الاقتصاد الكلي الدار الجامعية الاسكندرية، ص 316-1
319

المفهوم العلمي للبطالة:

تعرف البطالة وفقاً لهذا المفهوم بأنها (الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل إستخداماً كاملاً أو امثلاً، ومن ثم، يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع اقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي الى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول اليها ومن هذا التعريف يمكن التمييز بين بعدين للبطالة:

البعد الاول: يتمثل في عدم الإستخدام الكامل للقوة العاملة، ويتمثل ذلك في حالي البطالة السافرة والبطالة الجزئية وتتمثل البطالة السافرة في وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه، ولا يجدون فرصاً للعمل، وبالتالي لا يشاركون في عملية الإنتاج، وهذا هو الشكل الظاهر للبطالة، الحالة الثانية البطالة الجزئية فتتمثل في الأفراد الذين يعملون دون المعدل الطبيعي المتعارف عليه للعمل، مثل العمل لساعات محدودة في اليوم او لأيام محدودة في الإسبوع او لأشهر محدودة في السنة.

البعد الثاني: يتمثل في الإستخدام غير الأمثل للقوة العاملة، مما يترتب عليه ان تكون الإنتاجية المتوسطة للفرد اقل من حد ادنى معين، ومن ثم، فإن هذا النوع من البُعد يتحقق عندما تكون إنتاجية الفرد منخفضة عن الإنتاجية المتوسطة المتعارف عليها. وتُعد ظاهرة البطالة المقنعة المثال الواضح على ذلك. وهي تشير الى الحالة التي يمكن فيها سحب عدد من العمال من العملية الإنتاجية بدون حدوث اي نقص يذكر في الناتج الكلي او قد يزداد الناتج الكلي، وتكون إنتاجية العامل في الحالة الاولى صفراً او تقترب منه، وفي الحالة الثانية تكون سالبة. وتنتشر ظاهرة البطالة المقنعة في الدول النامية في قطاع الخدمات الحكومية، وكذلك في كلٍ من القطاع الزراعي والقطاعات الهامشية.¹ وفي تعريف آخر لمفهوم البطالة انها التعطل (التوقف) الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، برغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج²

3.1.3. البطالة بمفهوم مكتب العمل الدولي:

يعتبر مكتب العمل الدولي (BIT) ان كل شخص بلغ الخامسة عشرة من العمر في بطالة اذا كانت تتوفر فيه ثلاثة شروط ان يكون بلا عمل، ان يكون جاهزاً لأن يعمل في إستخدام مأجور أو غير مأجور ويكون يبحث عن العمل. اي أن يكون قد إتخذ إجراءات خلال مرحلة سابقة نوعية (تسجيل في مكاتب التوظيف، ترشيحات بالقرب المستخدمين ... الخ خلال الشهر السابق للتحقيق)¹

السيد محمد احمد السريني، مرجع سابق، ص 318 – 1319

خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي وآخرون، 2004م، مبادئ الاقتصاد الكلي دار وائل للنشر، 2 عمان، ص 265

(1) برنينة واسيمون، 1989، اصول الاقتصاد الكلي عبد الامير ابراهيم شمس الدين المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، عمان، ص 313(2) خالد واصف الوزني، مرجع سابق، ص 268
(3) حسام داؤد وآخرون، مرجع سابق، ص 257

3.1.4. أنواع البطالة:

تطل البطالة في المجتمعات المختلفة برؤوس عديدة، وبأشكال متنوعة وتختلف تسميات هذه الأنواع بين الباحثين وفيما يلي تلخيص لأهم هذه الأنواع:

1/ البطالة الهيكلية أو البنائية (Structural un employment):

تعرف البطالة الهيكلية على أنها حالة تعطل في اجزاء من القوة العاملة بسبب تطورات تؤدي الى إختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد القومي عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة، في هذا النوع من البطالة نجد شريحة من الموظفين ان إمكاناتهم ومؤهلاتهم لم تُعد مناسبة للمجتمع بسبب تغيير هيكل الاقتصاد ككل مما يجعل من التعطل امراً طويلاً المدى نسبياً⁽²⁾

كما تعرف البطالة الهيكلية بأنها هي جزء من القوة العاملة غير الغنية التي لا تستطيع العمل في الصناعة والزراعة الحديثة بسبب تطور أساليب الإنتاج وعدم تأهيل هذه القوة العاملة وان هذا النوع من البطالة تطول فترة تعطله حتى يتسنى لمن يريد من هذا النمط من العمالة ان يعيد تأهيل نفسه ليوكب التطور الجديد⁽³⁾

2/ البطالة الدورية (Cyclical un employment):

عند تعرض بعض النشاطات للركود أو التراجع على مستوى الاقتصاد ككل، أو حينما يدخل الاقتصاد القومي ما يسمى بدورة الركود تظهر البطالة الدورية وتعود الأوضاع الى الحالة العادية حينما تعود عجلة الاقتصاد الى الراج والإزدهار، مما يعني ان هذا النوع إنما يظهر متأثراً بحركة الاقتصاد القومي ومسيرة نموه وبمعنى آخر هي البطالة المرتبطة بالدورة الاقتصادية التي تظهر في فترات الكساد والتي تنتج عن قصور الطلب على الإنتاج وما يصاحب ذلك من ركود في تصريف المنتجات عند الاسعار والاجور السائدة، فينكمش الإنتاج، وقد تتوقف بعض المشاريع كلياً أو جزئياً مما يؤدي الى تسريح عدد من القوة العاملة.

3/ البطالة المقنعة (Disguised un employment):

تسمى مقنعة ومستترة لأنها غير ملحوظة وهي تصف العمال الذين يعملون بإنتاجية متدنية بل يعملون بإنتاجية حدية تساوي صفر. ويظهر هذا النوع من البطالة في مجال الزراعة التقليدية أو الوظائف الحكومية حيث يكون عدد العمال الذين يشتغلون في الوحدة الإنتاجية أكبر مما يجب، بمعنى ان مزرعة يستطيع ان يقوم على شؤونها عاملان نجد ان الذين يعملون فيها خمسة وهذا نلمسه في الزراعة التقليدية حيث نجد اسرة أفرادها عشرة منهم اربعة قادرين على العمل يشتغلون في ارضهم اياماً معدودة في السنة فلو حسبنا ساعات العمل التي يعملها الجميع لوجدنا ان عاملاً واحداً لو عمل ما معدله ثماني ساعات يومياً يزيد او يساوي ساعات عملهم.

كما ان مكتباً حكومياً فيه خمسة موظفين لو حسبت ساعات عملهم اليومية لوجدت أنها تساوي 16 ساعة. فإذا عرفنا ان عمل الموظف يومياً ثماني ساعات إذن فأن هذا المكتب يوجد فيه ثلاثة زيادة وهم ضمن البطالة المقنعة لكنها تسمى

البطالة المقنعة لأننا لا نستطيع ان نعرف من هم هؤلاء الثلاثة العاطلون في الدول النامية (1).

كما تُعرف البطالة المقنعة على انها حالة إلتحاق بعض الأشخاص بوظائف معينة يتقاضون عليها اجوراً، في حين ان إسهامهم في إنتاجية العمل لا يكاد يذكر فالإستغناء عنهم لا يؤثر باي حال على حجم الإنتاج. إذن فهي عماله يمكن سحبها من مواقع الإنتاج دون تأثير الكمية المنتجة. وينتشر مثل هذا النوع من البطالة في الدول ذات الحجم السكاني الكبير والجهاز الحكومي الضخم بحيث يستخدم التشغيل هنا لحل مشكلة البطالة في المجتمع (2)

4/ البطالة الاحتكاكية (Frictional un employment):

تكون البطالة الإحتكاكية عادة قصيرة الأمد، ويُعزى ظهورها الى عملية بحث وإنتقال العاملين بين جهات العمل للحصول على فرصة افضل، كما يُعزى الى إستغناء بعض منشآت الاعمال عن بعض العمال نتيجة لتدهور الأوضاع الداخلية للمنشأة او شروعها في الخروج من السوق، ومما يساعد على زيادة البطالة الإحتكاكية عدم كفاءة سوق العمل، وبطء حركة إنتقال العمال نتيجة لعدم المعرفة التامة بفرص العمل المتاحة، وقد تنشأ البطالة الإحتكاكية كذلك من الطبيعة الموسمية لبعض الصناعات، وبالتالي عدم قدرة الاقتصاد على إيجاد الأعمال التي تنسجم مع مؤهلات الأشخاص العاطلين وبصورة فردية، بعبارة أخرى. ان هذه البطالة تشمل اولئك الاشخاص العاطلين عن العمل بصورة مؤقتة أو موسمية بسبب عملية تغيير الوظائف أو البحث عن فرص عمل افضل، ولهذا يطلق عليها ايضا البطالة الإنتقالية Transition un employment وتعتبر هذه البطالة ظاهرة صحية في إقتصاد يتسم بالحركة والنمو ويتأثر امد هذا النوع من البطالة في الدول المتقدمة بمقدار تعويضات البطالة التي يحصل عليها العمال العاطلين. فكلما زادت هذه التعويضات إنخفضت تكلفة البحث عن العمل وازدادت الفترة الزمنية التي يقضيها العمال في البحث عن فرص عمل افضل (1).

كما تشير البطالة الإحتكاكية الى وجود أفراد قادرين على العمل، وبيحثون عن وظيفة مناسبة أو يبحثون عن وظيفة افضل من السابقة عليها علماً بأن هناك وظائف تناسب خبراتهم واعمارهم ومهاراتهم، الا إنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفتهم بهذه الوظائف وأماكن وجودها، هذا في الوقت الذي يحاول فيه اصحاب الاعمال البحث عن العمالة البديلة للمتقاعدين لديهم او لتشغيل الوظائف المترتبة على توسيع المنشآت الخاصة بهم تنشأ بسبب قصور المعلومات في سوق العمل. ومن أهم العوامل التي تؤثر في طول مدة البحث عن الوظيفة، ومن ثم، في حجم البطالة الإحتكاكية ومدتها: مدخرات العامل او إمكانية الإقتراض، وإعانات البطالة، حيث أنه كلما توافر لدى العاطلين مدخرات أو إمكانية الاقتراض، وكانت

(1)(1) حسام داؤد وآخرون، مرجع سابق، ص 258(2) خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص 270

(1)(1) فريد بشير طاهر وعبد الوهاب الامين، 2003م، مبادئ الاقتصاد الكلي الاسكندرية الدار الجامعية، ص 86(2) السيد محمد احمد السرتيني وعلى عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 324 - 325

الحكومة تقدم إعانات لهم كان العامل اقدر على مواجهة اعباء البطالة لفترة اطول، وتطول فترة البحث عن الوظيفة، والعكس صحيح ويتضح من ذلك ان البطالة الإحتكاكية تمثل بطالة مؤقتة وإجبارية تتوقف قدرتها عموماً على مدى توافر المعلومات في سوق العمل. وتعالج البطالة الإحتكاكية من خلال تحسين شبكة المعلومات الخاصة بسوق العمل والم المتاحة لكل من العمال ورجال الأعمال⁽²⁾.

5/ البطالة الموسمية: Seasonal Unemployment

تظهر بعض النشاطات الاقتصادية أو تزدهر بشكل موسمي، مثل الزراعة وبعض انواع المنتجات التي تستهلك اساساً فى أحد فصول العام. صيفاً أو شتاءً. ففى الموسم المخصص لتلك المنتجات يزداد الطلب عليها ويزدهر الأمر الذى يزيد من حجم الطلب على القوى العاملة المستخدمة فى تلك الصناعات. ولكن ذلك الطلب ينحسر أو يختفى احياناً عند إنتهاء موسم الإنتاج، وهنا تظهر ما يسمى بالبطالة الموسمية، حيث يواجه بعض العمال تعطلاً فى مواسم معينة.

5.1.3. هناك أنواع أخرى للبطالة: Other Types of Unemployment

أ/ البطالة السلوكية: Behavioral Unemployment

وهو نوع من البطالة يظهر نتيجة إجماع بعض العاطلين عن العمل عن الإنخراط بوظائف دنيا خوفاً من نظرة المجتمع، وقد تترك العديد من المهن التى صنفت ضمن الوظائف الدنيا، كالعمل فى تنظيف الشوارع وجمع القمامة وعمال البناء وغيرها للوافدين من دول أخرى ويصبح بالتالى ابناء البلد أو الوطن بدون عمل.

ب/ البطالة المستوردة: Imported Unemployment

تظهر هذه البطالة عندما يوفد العديد من أبناء الدول العربية المجاورة للبلد المعنى هرباً من البطالة فى بلدهم للعمل فى اى وظيفة مما يجعلهم يزاحمون ابناء البلد على الوظائف المتاحة، خاصة وانهم يقبلون اجوراً تقل بكثير عما يمكن ان يقبله العمال المحليون وهكذا تنشأ سلالات من البطالة نتيجة قوى العمل العاطلة والمستوردة من الخارج وبفعل أثر المزاحمة.⁽¹⁾

ج/ البطالة الجامدة:

وهى تمثل العاطلين الدائمين الذين لا يسعون وراء العمل حتى لو كان موجوداً رغم إنهم قادرين على العمل، وقد ينطبق هذا القول على أغنياء الدول النامية الذين يعتمدون بشكل أساسى على ثرواتهم أو دخولهم من فوائد اموالهم أو ايجارات عقاراتهم او ما يحصلون عليه من ميراث. كما يندرج تحت هذا النوع من البطالة المتسولون والمتسكعون فى الشوارع وأتباع بعض الحركات الفوضويه

(1) خالد واصف الوزنى واحمد حسين الرفاعى، مرجع سابق، ص 271 (2) اسماعيل عبد الرحمن وجرى محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 136

(3) اسماعيل عبد الرحمن وجرى محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 131

فى اوربا وأمريكا، كما ان هناك بطالة تنشأ عن التمييز العنصرى فى بعض المجتمعات او النظرة الى عمل المرأة.⁽²⁾

6.1.3. قياس البطالة:

تقاس البطالة عادة بما يسمى بمعدل البطالة (un-employment rate) وهى نسبة غير المشتغلين (المتعطلين) من القوة العاملة الى اجمالى قوة العمل

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالى القوة العاملة}} \times 100$$

والقوة العاملة من السكان هم جميع القادرين والراغبين فى العمل مع إستبعاد الأطفال دون سن 15 وكبار السن والمتقاعدين والعاجزين وربات البيوت غير الراغبات فى العمل والطلاب بمراحلهم المختلفة.¹

كما يمكن قياس البطالة وذلك من خلال المسح السكانى (population survey) الذى تقوم به الأجهزة الإحصائية فى الدول حيث تقوم بتقسيم السكان إلى ثلاث مجموعات: السكان فى عمر العمل (working age population) والسكان دون عمر العمل (الأطفال) والسكان فوق عمر العمل (المتقاعدين) اما السكان فى عمر العمل فهم الذين تتراوح أعمارهم بين (16 - 65) فى معظم الدول، ويستثنى من ذلك نزلاء السجون وأفراد الجيش والشرطة، وتقسم الأجهزة الإحصائية السكان فى عمر العمل الى مجموعتين ايضاً هما: الأشخاص فى قوة العمل الفاعلة (Active labor force) والأشخاص خارج قوة العمل الفاعلة من غير الراغبين فى العمل أو غير القادرين على العمل. كذلك تقسم قوة العمل الفاعلة الى مجموعتين هما: العاملون فعلاً، والعاطلون الجادون فى البحث عن العمل ويعتبر العامل مشمولاً فى قوة العمل الفاعلة اذا كان يعمل بدوام كامل (Full Time Job) أو بدوام جزئى (Part Time Job) أما بالنسبة للشخص العاطل عن العمل فيعرف بالشخص القادر والراغب فى العمل والذى يبحث بجدية عن عمل ولكن لا يجد له فرصة عمل.

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد الأفراد المتعطلين}}{\text{إجمالى القوة العاملة (15 - 65 سنة)}} \times 100$$

لا يمكن ان يصل معدل البطالة الى الصفر وإلا ارتفعت تكاليف الإنتاج والأسعار. لذلك هناك معدل طبيعي للبطالة هو حوالى 4% - 6% تقريباً.⁽¹⁾

مؤشرات سوق العمل:

هناك ثلاثة مؤشرات مهمة لسوق العمل (Labor market indicators)

- نسبة البطالة
- نسبة المشاركة فى قوة العمل الفاعلة

جلال جوده القصاص، 2011م، مبادئ الاقتصاد الكلى الدار الجامعية الاسكندرية، ص 1306

(1)

- نسبة الإستخدام الى السكان

7.1.3. نسبة البطالة:

ينظر الى نسبة البطالة (The rate of unemployment) كمؤشر للتعرف على نسبة الأشخاص المشاركين فى القوى العاملة لكنهم لا يجدون فرصاً للعمل. وتقاس نسبة البطالة بعدد الأشخاص العاطلين من مجموع قوة العمل الفاعلة، أي أن:

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{\text{عدد الاشخاص العاطلين}}{\text{قوة العمل الفاعلة}} \times 100$$

قوة العمل الفاعلة

نسبة المشاركة فى قوة العمل الفاعلة:

تمثل نسبة المشاركة فى قوة العمل الفاعلة (The active labor force participation rate) عدد الأشخاص الراغبين والقادرين على العمل ممن فى عمر العمل سواء كانوا يعملون فعلاً أو عاطلون عن العمل ويبحثون بجدية عن فرص للعمل، أي قوة العمل الفاعلة كنسبة من عدد السكان ممن فى عمر العمل أي أن:

$$\text{نسبة المشاركة فى قوة العمل الفاعلة} = \frac{\text{قوة العمل الفاعلة}}{\text{عدد السكان فى عمر العمل}} \times 100$$

عدد السكان فى عمر العمل

هناك عدة اسباب لإنخفاض نسبة المشاركة فى قوة العمل الفاعلة، من أهمها: إنتشار ظاهرة العمال المحبطين (Discouraged workers) وتتمثل فى وجود نسبة من العمال الراغبين فى العمل إلا أنهم لم يبذلوا الجهد الكافى فى البحث على فرصة عمل بسبب ما اصابهم من إحباط نتيجة لطول الفترة التى قضاها فى البحث دون جدوى عن فرص عمل.

نسبة الإستخدام الى السكان:

تستخدم نسبة الإستخدام الى السكان (The employment to population ration) كمؤشر لمدى توفر فرص العمل وكذلك درجة التوافق بين مهارات العمال وفرص العمل المتاحة. يمكن التوصل الى هذه النسبة من المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الإستخدام الى السكان} = \frac{\text{عدد الاشخاص العاملين}}{\text{عدد السكان فى عمر العمل}} \times 100$$

وتعكس هذه النسبة مدى قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة لإمتصاص النمو المتزايد للسكان الذين يبلغون عمر العمل ويبحثون عن فرص عمل جديدة. وتتسم هذه النسبة بالتذبذب نتيجة للتقلبات الاقتصادية، حيث تقل خلال فترة الركود الاقتصادي وتزداد خلال فترة الإنتعاش الاقتصادي. ومن أهم أسباب إرتفاع نسبة المشاركة فى قوة العمل الفاعلة وبالتالى إرتفاع نسبة الإستخدام الى السكان، زيادة عدد الإناث فى قوة العمل الفاعلة، وذلك بسبب زيادة نسبة تعليم المرأة والتوسع فى خلق فرص العمل المناسبة لها

وخاصة فى مجالات التعليم والصحة وغيرها. هذا بالإضافة إلى التقدم التكنولوجى، لاسيما فى مجال الإتصالات والمواصلات. الذى وفر فرص عمل جيدة وشجع المرأة على المشاركة فى قوة العمل الفاعلة فى كثير من الدول.

ومن الجدير بالملاحظة أن الإحصاءات المتعلقة بسوق العمل فى الأقطار المتقدمة تشير الى إنخفاض نسبة مشاركة الذكور فى قوة العمل الفاعلة وكذلك إنخفاض نسبة الإستخدام الى السكان خلال العقود الثلاثة الماضية، فمثلاً إنخفضت نسبة مشاركة الذكور فى قوة العمل الفاعلة فى الولايات الامريكية من 83% الى 74% خلال الفترة من 1961م - 2001م. ويُعزى إنخفاض هذه النسبة الى زيادة عدد الذكور فى مراحل التعليم المختلفة وكذلك الى الإتجاه المتزايد نحو التقاعد المبكر. هذا بالإضافة الى إرتفاع نسبة كبار السن فى الهياكل السكانية لتلك المجتمعات نتيجة لتباطؤ النمو السكاني والتقدم فى خدمات الرعاية الصحية.

ساعات العمل:

للمؤشرات الثلاثة السابقة لسوق العمل دلالات مفيدة تعكس مدى سلامة الاقتصاد، كما تعكس بصورة مباشرة الإهتمام الكبير الذى يوليه الأشخاص فى عمر العمل لأهمية الحصول على فرص العمل. إلا ان فرص العمل هذه لا توضح كمية العمل المستخدمة لإنتاج السلع والخدمات، أو الناتج المحلي الاجمالي كما لا تغير كثيراً فى قياس إنتاجية العمل (labor productivity) والتي تعد على جانب كبير من الأهمية بحكم تأثيرها على مستويات الاجور⁽¹⁾.

المبحث الثاني:

أسباب وابعاد وعلاج مشكلة البطالة:

1.2.3. أسباب مشكلة البطالة:-

تعتبر مشكلة البطالة من أهم المشكلات التى يعانى منها العالم أجمع، وتتفاوت حدة هذه المشكلة الأمر الذى دفع كافة المهتمين فى الحقل الاجتماعى والاقتصادى للبحث عن أسبابها ونتائجها وكيفية التعامل معها.

ولقد حاول كثير من علماء الاقتصاد التقليديين أن يشرحوا مسألة البطالة فى ضوء قانون العرض والطلب ولكن هذا الشرح قد يعتبر تمرينات المنطق وليس شرحاً يعبر عن واقع مشكلة. وتختلف اسباب البطالة وطريقة علاجها من

فريد بشير طاهر وعبد الوهاب الامين، مرجع سابق، ص 88- 91⁽¹⁾

مجتمع لآخر لأسباب تتعلق بطاقة الإنتاج الصناعي والزراعي من ناحية والتنظيم السياسي والاجتماعي من ناحية اخرى⁽¹⁾.

كما تختلف مشاكل المجتمع نتيجة لعدة ظروف منها درجة التغير الاجتماعي التي يتعرض لها المجتمع وحجم التقدم التكنولوجي والعلمي هذا الى جانب نوع التنظيم الاجتماعي. وقد ادى اتساع المجتمع الحديث الى خلق ظروف لم تعد لها المجتمعات القديمة كما ان اتساع نطاق العمران في مختلف البلاد ادى الى التغيير في التنظيم الاجتماعي التقليدي الذي يقوم على وحدات صغيرة نسبياً.

وكذلك قد ترتبت على زيادة السكان وتقسيم العمل والتغيير المستمر في طبيعة الإنتاج الى وجود خلافات كثيرة بين القوى المكونة لكل مجتمع، يضاف الى ذلك أن المجتمعات أصبحت تشغل مناطق جغرافية محددة ذات ظروف طبيعية متميزة. الأمر الذي أدى الى زيادة الضغط على مصادر الثروة الطبيعية، وقد أدت هذه العوامل الى حدوث تفاعل فيما بينها افرز متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية نجم عنها عدة مشكلات لعل أبرزها هي مشكلة البطالة⁽²⁾.

وفي كل الأحوال نجد ان كل عامل من هذه العوامل قد ساهم بدوره في خلق هذه المشكلة وإجهاها ومن هنا يمكن القول ان لمشكلة البطالة أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية.

وقد حذرت منظمة العمل الدولية (2001: 1) من وضع البطالة في العالم، مشيرة الى ضرورة توفير 500 مليون فرصة عمل جديدة خلال الأعوام العشرة لمواجهة التزايد المطرد في اعداد الداخلين الى سوق العمل بجميع الدول، ويشير التقرير السنوي للمنظمة ان عدد العاطلين في العالم بلغ 160 مليون عاطل بزيادة قدرها 20 مليون منذ تفجر الأزمة الاقتصادية والآسيوية في 1997م، وأشار التقرير الى ان فرص توفير 50 مليون وظيفة في العالم سنوياً خلال العقد المقبل تعتمد على إمكان إستمرار التوسع الذي شهده الاقتصاد العالمي خلال الأعوام الأخيرة، وتوقع التقرير إمكانية توفير فرص عمل من خلال التطور المستمر في الإبتكارات التكنولوجية، ولكنه أعرب عن القلق إزاء التوزيع غير المتكافئ للفرص الجديدة بين الدول، خاصة الأكثر تضرراً بأزمة البطالة.

2.2.3. أسباب مشكلة البطالة في الدول المتقدمة:

تظهر البطالة بدرجات متفاوتة بين الدول المتقدمة ويرجع ذلك في غالبته الى سببين رئيسيين هما التقدم التكنولوجي والإندماج بين الشركات العالمية علاوة على عدد من الأسباب الاخرى التي قد تؤثر في حدوث ضغط على فرص العمل المتاحة.

(1) التقدم التكنولوجي:

تعتبر مشكلة البطالة مشكلة عالمية وتتواجد بنسب متفاوتة في كافة دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء ورغم ان الدول المتقدمة تتميز على غيرها بإنخفاض معدل النمو السكاني إلا ان ظاهرة تواجد البطالة في تلك الدول

غبيش وسعد، 1990 ، ص 117⁽¹⁾

المجلس الأعلى للشباب والرياضة، 1993م ، ص 47⁽²⁾

المتقدمة تعود الى التقدم التكنولوجي المتناهي والإستعانة بالآلة عن الإنسان مع استبعادها للمشروعات كثيفة العمال.

(2) الاندماج بين الشركات العالمية:

في وقتنا الحاضر تقوم اعداد كبيرة من الشركات العالمية في الولايات المتحدة الامريكية واليابان وفي غيرها من الدول المتقدمة بالاندماج وإستخدام على للتكنولوجيا المتطورة كما انها على الجانب الآخر تقوم بالاستغناء عن العمالة

كما ترجع الدول الحديثة اسباب البطالة الى:

- (1) الزيادة السكانية: حيث ان تزايد عدد السكان سنوياً يسبب ضغط على موارد الدولة، ومن ثم فمن الصعب تحقيق فرص عمل لهذه الأعداد المتزايدة.
- (2) ندرة الموارد الاقتصادية: أدت ندرة الموارد الاقتصادية الى عدم وجود فرص وظيفية للعاطلين خاصة مع التحويلات الكبيرة التي يمر بها الاقتصاد العالمي وإنعكاساته على الاقتصاد الوطني، وهو الأمر الذي يشكل عبئاً إضافياً على الدولة في تمويل عمليات التنمية.
- (3) عجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين فهناك اعداد هائلة من الخريجين الحاصلين على مؤهلات بأنواعها المختلفة ومع ذلك يعجز سوق العمل عن إستيعابهم.

تفشي البطالة في الوطن العربي:

لقد بلغ عدد العاطلين عن العمل في الوطن العربي (16) مليون شخص ويتوقع ان تصل الى (ثمانين) مليون شخص بحلول عام 2020م، وهنا تجدر الإشارة على أنه ليس كل عاطل يعاني من البطالة، فقد يكون العاطل لا يبحث عن عمل على الرغم من قدرته عليه، لأنه لديه إمكانيات مادية توفر له حياة رغدة، فلا يحتسب ذلك الشخص من ضمن فئة البطالة⁽¹⁾.

تعتبر البطالة من اخطر المشاكل وأهمها التي تسبب وتهدد إستقرار المجتمع وتزعزع أمنه، لكننا نجد ان اسباب البطالة تختلف من مجتمع الى مجتمع آخر وايضاً تختلف من منطقة الى اخرى فهناك اسباب اقتصادية واخرى اجتماعية واخرى سياسية ولكل هذه الأسباب سلبية مؤثرة وناجئة عنها ومتفاقمة في المجتمع.

3.2.3. الاسباب الاقتصادية والسياسية التي تزيد من مشكلة البطالة :

- (1) الإعتماد على التكنولوجيا والآلات بدلاً عن العمالات البشرية في عملية إتمام وانجاز العمل.
- (2) إنخفاض الطلب على العنصر البشري للقيام ببعض الاعمال .
- (3) إنتقال عدد من الصناعات الموجودة بالبلاد التي تمتلك رؤوس أموال عالية الى الدول الفقيرة لرخص اليد العاملة.
- (4) الكثير من الحكومات الرأسمالية اصبحت تنتهج آليات تحميم وتقليل الإنفاق من الأموال على مشاريع الاستثمار في مختلف المجالات. وكان نتيجة هذه الآليات إنخفاض الطلب على العمالة.

الاسباب الاجتماعية التي تزيد من مشكلة البطالة:

- (1) إرتفاع معدلات النمو السكاني بشكل كبير جداً
- (2) عدم وجود اي محفزات للعمل والإتقان والتعلم واساليب التنشئة الاجتماعية
- (3) عدم تطور المناهج التعليمية في كافة المؤسسات التعليمية
- (4) التعليم ومستوياته حيث يؤثر التعليم عندما لا تتناسب مستويات التعليم من فئة الى اخرى ومستوياته في سوق العمل مع إحتياجات سوق العمل داخل الدولة.
- (5) عزوف بعض اصحاب رؤوس الأموال عن الاستثمار وعمل المشاريع العديدة التي يمكن من خلالها توظيف اعداد هائلة من الأفراد.
- (6) النظرة المتخلفة التي لازالت باقية في النظرة للجوء المرأة للعمل وعدم منحها هذه الفرصة.
- (7) زيادة اعداد السكان بشكل كبير تجعل توفير وظائف للأفراد عملية صعبة جداً على الحكومات.
- (8) الإعتماد التام على الآلات وعلى وسائل التكنولوجيا الحديثة تسبب في إنتشار ظاهرة البطالة¹.

- هنالك كثير من العوامل التي تسبب البطالة أو تزيد من حدتها بعضها مباشر تتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي وطبيعة مؤسساته ودرجة نموه وتوسعه وكفاءة ادائه، وبعضها الآخر يتعلق بالعاملين انفسهم من حيث مدى قدرتهم ورغبتهم في

1. ايمان الشمري، 2005م، البطالة معناها وأسبابها في ضوء الكتاب والسنة، رسالة غير منشورة⁽¹⁾

العمل أو مدى مؤهلاتهم وكفاءتهم وفرص التدريب والتأهيل التي حصلوا عليها إضافة الى اسباب اخرى غير مباشرة، وعموماً فإن اسباب البطالة يمكن إجمالها في:

- (1) عدم التوازن في العرض والطلب على عناصر الإنتاج ومنها قوة العمل.
- (2) عدم الإستفادة من قوة العمل من الناحية النوعية.
- (3) الأزمات الاقتصادية التي تعصف بالاقتصاد الوطني مما يؤدي الى توقف المشاريع والمصانع والوحدات الإنتاجية والخدمية عن العمل وبالتالي تسريح العاملين.
- (4) نقص المعلومات عن سوق العمل بحيث ان العاملين الباحثين عن فرص عمل لا يعلمون بوجودها في الوقت المناسب، وبالمقابل فإن أرباب العمل يجهلون أو لا يملكون المعلومات الكافية عن قوة العمل المتاحة من حيث عددها ومؤهلاتها وأماكن تواجدها.
- (5) موسمية بعض الأعمال مما يؤدي الى وجود بطالة موسمية.
- (6) نقص برامج التأهيل والتدريب مما يؤدي الى عدم القدرة على إيجاد أطر مؤهلة ومدربة وفق إحتياجات قطاعات العمل.
- (7) تخلف النظام التعليمي وعدم مواكبته لإحتياجات الاقتصاد الوطني مما يؤدي الى دخول أعداد متزايدة من الخريجين الى سوق العمل في وظائف مكتبية إدارية.
- (8) في الدول النامية يعود السبب الرئيسي للبطالة الى الركود الاقتصادي ومحدودية النشاط الاقتصادي وقلة المشاريع الجديدة التي تستوعب قوة العمل المتاحة.
- (9) الزيادة السكانية مما يؤدي وباستمرار الى دخول اعداد جديدة من العاملين الى سوق العمل وبالتالي نشوء ظاهرة البطالة.
- (10) الإضطرابات السياسية والحروب الأهلية والنزاعات الدولية التي تقصف بالاقتصاد وتؤدي الى تدمير المنشآت وتوقف النشاط الاقتصادي مما يدفع بالعاملين فيها الى البطالة.
- (11) الهجرة من الريف الى المدن يقابلها عجز السلطات عن إقامة المشاريع الإستثمارية التي تستوعب هذه اليد العاملة المهاجرة².

نداء حسين عبد الله، 2006م، واقع البطالة في العراق رسالة دبلوم عالي مقدم الى المعهد العربي للتدريب² والبحوث الاحصائية

4.2.3. أبعاد مشكلة البطالة وعلاجها:

ان البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية تعاني منها معظم البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، ولقد برزت مشكلة البطالة ضمن المشكلات التي تحاول الآليات والخطط الاقتصادية والاجتماعية مواجهتها ووضع الحلول لها. وتحتل قضية البطالة أهمية خاصة اذ لا تقتصر آثارها على النواحي الاقتصادية فقط بل تتعداها الى النواحي الاجتماعية والسياسية والنفسية.

وتكتسب مشكلة البطالة خطورتها من الإعتبارات التالية:

- (1) ان عنصر العمل يتميز عن بقية عناصر الإنتاج بأنه يمثل وسيلة الإنتاج والغاية منه في آن واحد. وعليه فالبطالة تمثل من ناحية إهدار لموارد المجتمع كما أنها تعد من ناحية اخرى مؤشراً لفشل النظام الاقتصادي في اشباع احتياجات سكانه، ومن ثم في تحقيق مستوى مرتفع لرفاهية الفرد والتي تُعد الهدف النهائي للتنمية.
- (2) ان الإنتاجية المادية للآلات وعمرها الإنتاجي لا يتناقصان اذا تُركت عاطلة على عكس رأس المال البشري الذي تتدهور إنتاجيته ويقل عمره الإنتاجي مع تركه عاطلاً.
- (3) ان الآلات العاطلة لا تؤثر على إنتاجية بقية الآلات بينما العامل العاطل (حالة البطالة المقنعة) يؤثر على إنتاجية رأس المال المادي والبشري اذ يمارس توفيراً سلبياً.
- (4) ان للبطالة آثار اجتماعية وسياسية لا تقل خطورتها عن الآثار الاقتصادية¹.

البُعد الاجتماعي:

ان الاسرة هي نواة المجتمع في مهدها تترى الطفولة التي هي زخيرة المستقبل والرصيد الانساني الممتد على طول الزمن، ان البطالة سبب من الأسباب التي تدفع الى الطلاق، الذي يفرق شمل الاسرة ويعاني منه الابناء، حيث يساهم مع غيره من الاسباب في دفعهم الى طريق الانحراف والاجرام (الشاذلي: 2000، 314) ويذكر عجون (1406هـ: 41-42) غالباً ما تؤدي البطالة الى العزلة الاجتماعية للعاطل، ومن ثم تضعف عنده القوى الاجتماعية، وتتضاءل قدرته على تحقيق التضامن مع المجتمع الذي يعيش فيه. ويترتب على ذلك ظهور حالة الأنومي Anomie عند العاطل التي تفقده الإلتزام بالمعايير والقيم الاجتماعية السائدة واحترامها فيرتكب الجريمة، وقد استخدم العالم الاجتماعي Emile Durkheim فكرة الأنومي كلفظ يرمز لعملية لنظريته المعروفة عن ظاهرة الإنتاج. والأنومي كلمة فرنسية من اصل يوناني تعني الإفتقار الى القواعد والقوانين، إستعارها علماء الاجتماع من الدراسات اللاهوتية لتعني حالة الفرد الذي لا يتقيد بالقواعد الاجتماعية السائدة، فالبطالة طبقاً لهذا التصور النظري تؤدي الى إنحلال الروابط الاجتماعية التي تربط العاطل بالآخرين في المجتمع الذي يعايشه، وإنهيار القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع لدى العاطل، نتيجة عدم قدرته على التمسك بها ومراعاتها لقصور الوسائل المتاحة لديه عن تحقيق ومراعاة هذه القيم نتيجة توقفه عن العمل، وفقدانه لأهميته الاجتماعية في ظل هذه القواعد والقيم. ويعتقد البعض ان الأمر قد يتطور لدى العاطل بأن يخلق لنفسه قيماً اجتماعية جديدة توائم ظروفه، وقواعد عامة للسلوك نحو الآخرين تتناسب مع عزلته الاجتماعية الجديدة وتصبح مبرراً كافياً

محمد علاء الدين عبد القادر، 2003م، البطالة اساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي1
في ظل اللجان العولمة تحديات الإصلاح الاقتصادي منشأة المعارف، الاسكندرية، ص 10

لسلوكه الإجرامي. ونجد ان الفعل الإجرامي يقع عندما يتوافر الموقف المناسب كما يحدده الفرد، وفي أحوال كثيرة يكون هذا الموقف المناسب هو ان يجد نفسه عاطلاً عن العمل، رغم قدرته ورغبته فيه مما يحفزّه على الإختلاط بغيره من العاطلين ممن يكون لديهم إتجاه عميق وقديم نحو السلوك الإجرامي. ويترتب على هذا الإختلاط إكتساب العاطل لعلاقات ومهارات وحوافز وأساليب السلوك الإجرامي.

ويشير تقرير المجلس الأعلى للشباب والرياضة (1993: 53) إن التغيرات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع المصري في اواخر القرن الماضي من أهم العوامل التي أدت الى ظهور مشكلة البطالة في مصر ومن تلك التغيرات الاجتماعية هجرة أهل الريف الى المدن للبحث عن حياة اجتماعية افضل مما أدى الى ظهور مجتمعات عمرانية عشوائية بضواحي تلك المدن يقطنها عدد كبير من السكان مختلفين في المستوى الاجتماعي مما جعلها بؤراً إجرامية وتربة جيدة للانحراف نظراً لوجود تكديس غير عادي في هذه المجتمعات وعدم وجود حياة اجتماعية افضل وتداخل الاسر فيما بينها، أدى ذلك الى التخلي عن بعض العادات والتقاليد التي كانت تحكم المجتمعات الريفية، ولزيادة عدد السكان في تلك المجتمعات عن إحتياجات العمالة في تلك المدن بدأت تظهر لها مشكلة البطالة. ونتيجة لذلك إنتشرت بعض الجرائم التي تتنافى مع العادات والتقاليد مثل جرائم الآداب العامة والتعدي على الآخرين والسرقة والتعدي على أملاك الدولة بهدف الحصول على المال. حيث يسيطر على الشباب الشعور بالفشل والإحباط مما ينعكس على علاقته بالمجتمع ويتولد لديه شعوراً اعمق بالقنوط واللامبالاة واليأس من إمكانية تحسين حالته في المستقبل وبذلك تقل مقاومته النفسية والاجتماعية للتحدي الذي فرضته البطالة مما يجعله سهل التعرض والتأثر بالتيارات الإنحرافية.

وينتج ايضاً عن البطالة درجة من الحقد والبغضاء بين المتعطلين مما يجعلهم قابلين للتعرض للتأثيرات السلبية مما يفقدهم ولاءهم لمجتمعهم⁽¹⁾.

البعد السياسي:

تؤثر البطالة على المجتمع من الناحية السياسية حيث يبدأ ظهور التيارات المختلفة حسب الظروف السياسية والاجتماعية التي تحيط بالمجتمع ككل مما يهدد الامن السياسي للدولة وهذا يؤدي الى عرقلة التنمية الاقتصادية للبلد. يستغل زعماء تلك التيارات وجود ظاهرة أو مشكلة البطالة بالمجتمع وتفرغ كثير من مواطنية بلا عمل فيقوموا بتشكيل التنظيمات المناهضة لنظام الحكم القائم مما يهدد الامن السياسي للوطن.

محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة اساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والامن القومي في (1)⁽¹⁾ ظل اللجان والعلومة تحديات الاصلاح الاقتصادي، مرجع سابق، ص 12

إن إنخفاض الرضى لدى المواطن عن أداء المؤسسات التنفيذية والتشريعية في مواجهة ظاهرة البطالة تضعف الولاء والانتماء لدى العاطل عن العمل وتعمل على خروجه عن النظام العام.

يلاحظ أن البطالة كانت من اقوى الاسباب التي أدت الى ظهور نقابات العمال التي من أسسها المدافع عن حقوقهم وحفظ تاميناتهم الاجتماعية والسياسية والصحية والتعليمية مما جعل لهذه النقابات بعداً سياسياً حتى أصبحت هي التي تسير شئون الدولة في بعض البلدان.

ويعتمد المرشحون عليهم لنيل اعلى الاصوات والامساك بزمام الامور. ومن هنا نلاحظ ان النقابات والاتحادات العمالية لما لها من تأثير كبير في رسم سياسات الدولة واسقاط الحكومة او ابقاءها فالبطالة لها تأثير واضح في خلق هزات سياسية واقتصادية في أي دولة كانت متقدمة صناعياً او دولة نامية¹.

1 أحمد عبد الله إبراهيم احمد، 2012م، المالية العامة التشريع والتطبيق في السودان، ط 2، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، ص 139.

الفصل الرابع
مشكلة الفقر في السودان
المبحث الاول: أسباب مشكلة الفقر وآليات الحد
منه:
المبحث الثاني: العمل الطوعي ومنظماته
العامة في السودان

المبحث الأول: مشكلة الفقر في السودان: 1.1.4. مقدمة:

لا تختلف ملامح ومعايير الفقر في السودان عن غيره من الدول، خاصة وأنه بلد مترامي الأطراف ومنفتح علي عشر دول افريقية تعاني من نقص حاد في الغذاء. مما يجعل السودان دولة مصب لكل أشكال الفقر والعوز، كما يعاني السودان في أطرافه بسبب الحروب وبالتالي فإن الفقر في السودان كان بشكل واضح دون وضع آليات بل بفعل ظواهر طبيعية واجتماعية. ورغم آليات الدوله لمحاربهه والحد منه إلا أن الظاهرة مازالت تحتاج العديد من الجهود والخطط لتحريك المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، وإنطلاقاً من منهج المدين الإسلامي القويم الذي هو أساس التشريع في البلاد، فقد تم تأسيس العديد من المؤسسات الاجتماعية التكافلية والخدمية مثل ديوان الزكاة ومؤسسات التأمين الصحي والرعاية الاجتماعية والبنوك ذات الصبغة الاقتصادية والخدمية.

أظهرت نتائج المسح القومي للبيانات الاساسية للاسر لعام 2009م والذي أُجري من قبل الجهاز المركزي للإحصاء أن هنالك تبايناً في مستوي الفقر بين الولايات، إذ يتراوح بين 26% في ولاية الخرطوم إلي 69.4% في ولاية شمال دارفور. وأن النسب الكلية للفقر بلغت 46.5%. وإن ولايات كردفان ودارفور هما الأكثر فقراً بين ولايات السودان. وأشارت النتائج إلي أن متوسط إنفاق الفرد في الريف السوداني 205 دولاراً بينما يبلغ إنفاق الفرد في الحضر 404 دولاراً في السنة¹.

وقد أظهرت الإحصاءات أن تراوح متوسط دخل الفرد بلغ 113.8 جنيهه سوداني في الشهر وأن نسبة الفقر تتراوح بين سكان الحضر (26.5%) بينما تصل إلي 57.6% بين سكان الولايات الشرقية.

2.1.4. أسباب الفقر في السودان : يمكن حصر أسباب الفقر في السودان في النقاط الآتية :

1/ برنامج الإصلاح الهيكلي²

ثبت تورط برنامج الإصلاح الهيكلي في إفقار الدول من خلال الدراسات التي اجريت وأهمها ملاحظات كوريو وروجاسي (1992:43) وقد لاحظنا من خلال الدراسة التي اجريها أن من بين 25 قطراً سبابة للتكيف كان هناك 16 قطراً من افريقيا جنوب الصحراء و 7 اقطار من امريكا اللاتينية والكاريبي وقطر واحد من شمال افريقيا وهذا يشير الي أن 24 دولة تنتمي للاقاليم التي إزدادت فيها مؤشرات قياس الفقر خلال النصف الثاني من الثمانينات وهى الفترة التي شهدت تطبيق هذا البرنامج. ولكن الي أي مدي أثرت هذه البرامج في مستوى الفقر في السودان؟ إن 52% من الاسر في السودان عام 1968 تقع تحت خط الفقر وفي عام 1978 إرتفعت النسبة الي 54% وقد وصلت الي 78% عام 1987 وهى

¹ الجهاز المركزي للإحصاء، 12009

² علي عبد القادر، 1994م، برنامج التكيف الهيكلي والفقر في السودان.

الفترة التي شهدت تطبيق آليات برامج التكيف الهيكلي. وبالمقارنة بين عامي 1968 وهي فترة ما قبل تطبيق البرامج وعام 1986م نجد أن الأسر الفقيرة زادت بنسبة 26. %

ومن الأزمة التي خلفها البرنامج تزايد فوائد الديون بصورة تفوق القرض الحقيقي ما يترتب عليه أعباء إضافية والشاهد في ذلك ان فوائد ديون السودان الخارجية قد بلغت 51% من جملة الديون عام 2002م. كما جاء في تصريح وزير الدولة للمالية نقلاً عن جريدة الرأي العام، عدد يوم 13/6/2002م. كما أن إستغلال هذه الديون لأغراض غير تنمية وشروط سدادها قد ساهم في إفقار وإهدار لكثير من الموارد إذ نجد أن معظم المشاريع التي اقيمت إعتماًداً على التمويل الخارجي قد توقفت إما لتوقف التمويل او لسوء التخطيط إضافة الى ربط التمويل والمنح بالأنظمة السياسية الحاكمة مما ادى لإعلان السودان دوله غير متعاونة في اوقات متكررة.

2/ آليات التحرير الاقتصادي:

آليات التحرير (التي أدخلت في الإقتصاد السوداني لأول مرة نوفمبر عام 1992م وهي نتاج المؤتمر القومي للإنقاذ الاقتصادي الذي عقد بالخرطوم في 1989م إعتماًد ضمن توصياته تحرير الإقتصاد السوداني) وكان لتلك الآليات العديد من الآثار السالبة في السودان وقد تمثل ذلك جلياً في التنصل التام للدولة من مسؤولياتها في كثير من القطاعات كالتعليم والصحة وتوفير الخدمات الضرورية مما نتج عنه تراجع أعداد كثيرة من الأسر نحو خط الفقر، بل أن الغالبية العظمى من الأسر إنتابتها العديد من المشاكل الاجتماعية إذ اختفت الطبقة الوسطى والتي تحفظ التوازن في المجتمع وأصبح سكان السودان طبقتين. كما ادى تحرير الإقتصاد الى فقدان سبل الدخل لكثير من العاملين بسبب تقلص فرص العمل مما زاد من المعاناة. وشهدت الفترة (1990-2002) تصفية عدد كبير من مؤسسات القطاع العام في كل القطاعات على سبيل المثال في القطاع الزراعي أن التصفية الكاملة لمؤسسة جبال النوبة الزراعية ومؤسسة النيل الأبيض، وفي القطاع التجاري نجد خصخصة الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة. وقد تم تسريح اعداد كبيرة من العاملين بالمراحل المختلفة لعملية الخصخصة مما أضاف اعباء حقيقية لهؤلاء. وفي قطاع الإتصال نجد تحويل المؤسسة العامة للبريد والبرق إلى شركة مساهمه عاملة (سوداتل). في واقع الأمر نجد أن آليات التحرير الاقتصادي غالباً ما تبني على أهداف سامية ويمثل تحريك جمود الإقتصاد أهم أركانها، ولكن يتم ذلك على حساب الفئات الضعيفة إقتصادياً

وابرز سلبيات هذه الآليات نجدها في القطاع الزراعي الذي يعتمد عليه 80% من سكان السودان و 90% من سكان الريف والذين يمثلون افقر القطاعات، كما ان الشروط التي يتم بموجبها تقديم القروض للمزارعين تؤثر بوضوح في إزدياد الفقر داخل هذا القطاع.¹

1. على عبد القادر، المصدر السابق 1

3/ الحرب والصراعات القبلية:

تعتبر الحرب والصراعات من أكبر معوقات التنمية بالإضافة لإفقارها للدول والمجتمع. ومن ثم ينعكس على المواطن نتيجة لإرتفاع حجم الإنفاق الحكومي في قطاع الدفاع والأمن والذي يقابله إنخفاض نسبة الإنفاق في القطاعات الأخرى وخاصة قطاعي السلع والخدمات واللذان يشكلان عبئاً ثقيلاً على الأسرة. وقد يلاحظ ان الدول المستقرة أكثر غنى من غيرها وفى السودان نجد ان الحرب والصراعات القبلية التي إندلعت منذ الإستقلال وحتى يومنا هذا عملت على إنهاء البلاد من خلال الميزانية المخصصة للدفاع المتزايدة عامًا بعد عام. فقد نزحت معظم القرى وتعطلت مشاريع التنمية بتلك المناطق.

4/ تمركز الخدمات في المدن:

يُمثل تمركز الخدمات في الدول النامية والمتخلفة عامل الإستقطاب الأول لسكان الريف ويختلف عن النزوح في انه يخطط له ودون ضغوط مفاجئة، وقد شهد السودان في الآونة الأخيرة تدفقات كبيرة من السكان تجاه المدن وخاصة ولاية الخرطوم حيث تتركز الخدمات مقارنة بالولايات الأخرى. وقد جاء في تقرير مستويات التنمية الاجتماعية ومؤشر توزيع الموارد (إن ولاية الخرطوم افضل مستوى في الخدمات بالمقارنة مع بقية الولايات، وقد كان مستوى التنمية الاجتماعية في ولاية الخرطوم 62% كأعلى نسبة)¹.

مما سبق يتعين فهم الفقر المستشري في السودان على أنه نتاج عمليات هيكلية مركبة تقع في عمق الاقتصاد السياسي، السبب الأساسي للفقر في السودان يمكن ان يؤجز في فشل إستراتيجيات التنمية التي طُبقت منذ الإستقلال، بما في ذلك التغيرات الاقتصادية الكلية التي أدخلت حديثاً، وقد عمق من تبعات هذا الفشل عبء الكوارث الطبيعية واسفر هذا الفشل قلة تراكم رأس المال بأنواعه الاربعة: البشري والمادي والمالي والاجتماعي، فالحرمان من انواع رأس المال المختلفة يؤدي الى ندرة فرص العمل المنتجة فالحرمان والتفاوت بين البشر في تملك رأس المال أهم الأسباب المباشرة للفقر. وجدير بالملاحظة ان الفقر والتشغيل يرتبطان بقوه فالعمل عنصر جوهري للقدرة البشرية.

3.1.4. متطلبات القضاء على الفقر:

تجتمع في السودان مجموعة من الظروف تبدو غير مواتية للقضاء على الفقر، تضم تدني رأس المال البشري، وهجرة واسعة النطاق للسودانيين خاصة الكفاءات العالية، وقصور البنية الأساسية وضعف اداء الاقتصاد، ومستوى مرتفع من البطالة، وعلى الرغم من هذه الصورة القاتمة يمتلك السودان إمكانيات للقضاء على الفقر وذلك من خلال النمو والتنمية.

البنية المؤسسية للقضاء على الفقر:

1. مستويات التنمية الاجتماعية ومؤشر توزيع الموارد تقرير، 2001: لجنة أطر ومقاييس الفقر

إن أكثر السبل فعالية للقضاء على الفقر هو تمكين الفقراء من إنتشال أنفسهم من الفقر، ومعلوم أن أهم اصناف رأس المال هو رأس المال البشري الذي يبنى عن طريق التدريب والرعاية الصحية وايضا رأس المال أساسي لتمكين الفقراء من إقامة المشروعات الصغيرة والتي تمثل أكثر السبل فعالية لخلق فرص العمل وتوليد الدخل. ولذلك مطلوب للدولة ان تضمن توافر أصناف رأس المال المختلفة للفقراء من خلال إجراءات العدالة التوزيعية، بالإضافة للحكومة يمكن ان يمثل المجتمع المدني الفاعل دوراً فاعلاً في القضاء على الفقر.

4.1.4. إستراتيجيات الحد من الفقر:

إن إستراتيجيات الحد من الفقر تختلف من قطر لآخر ومن فلسفة تنمية لآخري. إلا أن هناك اولويات ضرورية في خطط الحد من الفقر هي :
أولاً: تمكين النساء والرجال، وضمان مشاركتهم في القرارات التي تؤثر في حياتهم، فالفقراء والمجتمعات المحلية الفقيرة تعتمد في المقام الاول على طاقاتهم الذاتية وقدراتهم الإبداعية وإمكانياتهم الشخصية وهذه الإمكانيات ليست فقط إمكانيات اقتصادية فهي أيضاً اجتماعية وسياسية .
وينبغي لأى إستراتيجية للقضاء على الفقر ان تنطلق من هذا المحور الأساسي والذي يتطلب الآتي:

-إحداث إصلاحات في مجال السياسة العامة وإتخاذ الإجراءات التي تمكن الفقراء من الحصول على الموارد التي تحميهم من الفقر.

-الإلتزامات السياسية بتأمين وحماية الحقوق السياسية والمدنية للفقراء.

-توفير التعليم والرعاية الصحية والمياه للجميع.

-إقامة شبكات الأمان الاجتماعي للحيلولة دون سقوط الناس في وهدة العوز.

ثانياً: المساواة بين الجنسين وهو عنصر اساسي لتمكين المرأة للقضاء على الفقر. فالمرأة تحتل مكان الصدارة المنزلية والمجتمعية الرامية للافلات من الفقر ولكنها في كثير من الاحيان لا يكون لها صوت في اتخاذ القرارات على كل من المستوى الاسري والمجتمعي والقومي.

فهناك حاجة الى جعل المساواة بين الجنسين جزءاً من استراتيجيات كل بلد للقضاء على الفقر وذلك من خلال الآتي:

• تمكين المرأة عن طريق ضمان المساواة في الحقوق وفرص الحصول على الاراضي والائتمان وفرص العمل.

• العمل على إنهاء التمييز ضد البنات في جميع النواحي المتعلقة بالصحة والتعليم.

• توفير فرص العمل للجميع لأن ازدياد البطالة في البلدان الصناعية وانخفاض الاجور والحد من الخدمات الاجتماعية في الدول النامية تدفع بكثير من الناس في السقوط في وهدة الفقر كما تهدد هذه العملية مستقبل ملايين آخرين.

• اتخاذ مزيداً من الاجراءات لانهاء العنف ضد المرأة الذي يعد من اكبر جوانب الفقر البشري انتشاراً وان كان خافياً في كثير من الاحيان.

ثالثاً: التخطيط لنمو اقتصادي يكون أهم اولوياته محاربة الفقر ويجب أن يتضمن هذا النمو الاقتصادي الآتي:

1. تحقيق العمالة الكاملة كاولوية في السياسة الاقتصادية ويساهم النمو الاقتصادي اسهاماً كبيراً في تخفيف حدة الفقر اذا ما توسع في العمالة والانتاجية وزيادة اجور الفقراء وتوجيه الموارد العامة من اجل تعزيز التنمية البشرية.
 2. تقليل التفاوت في الدخل وتخفيض الفجوة بين الاغنياء والفقراء لان ذلك يؤدي الى عرقلة عملية النمو باكملها.
 3. تهيئة بيئة مواتية للزراعة الصغيرة والمشاريع البسيطة والقطاع غير الرسمي وهذه القطاعات تعتمد عليها اشد الناس فقراً لكسب رزقهم وهي تساهم في النمو ايضاً لانها توفر الدخل والعمالة كما ان هذه المشاريع الزراعية تساهم في خفض الاسعار.
- رابعاً:** العولمة والآليات التعاونية لمحاربة الفقر، لقد ساعدت العولمة على تخفيف الفقر في عدد من الدول النامية التي تمتاز بالقوى الاقتصادية مثل الصين والهند وبعض الدول الآسيوية. ولكنها ايضا الحقت الخسائر بأخرين (إتساع الفجوة بين الأغنياء).

خامساً: يجب على الدولة أن تقوم بوضع آليات مناصرة الفقراء وذلك من خلال توفير التعليم الأساسي، الرعاية الصحية، إصلاح المؤسسات لتحسين فرص الحصول على الأرصدة الإنتاجية بتحويل سياسة الاقتصاد الكلية صوب هدف العمالة الكاملة¹.

5.1.4 آليات الحد من الفقر في السودان:

لقد زادت وتيرة إنتشار الفقر وإتسع عمقه في الآونة الاخيرة الأمر الذي يجعل إيلاء هدف القضاء عليه وإزالته او علي الاقل التخفيف من وطأته من أهم الاولويات، إلا ان تحقيق ذلك الهدف يتطلب وضع إستراتيجيات فعّالة لمكافحته ورسم آليات وخطط وبرامج لتنفيذ تلك الإستراتيجيات علي الواقع ومتابعه دقيقه لتنفيذ تلك الآليات والبرامج، إلا ان المحك الأساسي يتمثل في المراقبة الدقيقه للتحقق من فاعلية تلك الآليات وكفاءتها في تحقيق الأهداف المرسومة. كما يجب ان تتوفر قاعدة معلومات شامله عن الفقر والظواهر المرتبطة به خاصة في الريف والمناطق الفقيرة بالحضر تمكن من التعرف علي الأسباب الرئيسية لنشأة الفقر وتوليده، كما يجب ان يصحب ذلك وضع مكافحة الفقر ضمن إهتمامات الجهاز التنفيذي بأعلي مستوياته والإهتمام بالقضية من قبل منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

تختلف إستراتيجيات الدول في مكافحة الفقر من دولة إلي أخرى حسب إختلاف البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. إلا انه يمكن الإستهداء بتوجهات اساسيه تشكل اساساً لتكوين توليفه من الآليات لمكافحة الفقر تتمثل في الآتي:

- 1) تنمية الموارد البشرية إذ يعتبر عنصر التنمية البشرية من أهم العناصر في صياغة آليات مكافحة الفقر فبدون تنمية الإنسان لا يمكن القضاء علي الفقر ولذلك

صفيه سليمان جاد الله، 2008 ، القطاع غير المنظم ودوره في محاربة الفقر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، ص (27- 28)

يجب إعطاء إلزامية التعليم ومجانيته خاصة التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية أهميه خاصة².

(2) إبرام عقد إجتماعي جديد يقوم عليه نموذج التنمية بإقامة علاقات صله وتضافر بين الدولة والسوق والمجتمع المدني مما يساعد علي إطلاق الطاقات الخلاقة للفقراء وتمكينهم وتقويتهم وذلك بإزالة عوائق الدخول الي السوق وفك الإحتكار وتشجيع المنافسة الفعالة وإزالة قيود الإئتمان وتأهيل الفقراء لإقتناص الفرص في الاسواق وإتاحة المعلومات لهم وتمكينهم من الحصول علي رأس المال المادي. (3) دعم منظمات المجتمع المدني المهتمه بقضيه الفقر وتشجيع المنظمات العاملة في مجال مكافحة الفقر خاصة المنظمات غير الحكوميه بهدف تكامل جهود مكافحة الفقر، وإلغاء القيود القانونية والإدارية لإنشاء مؤسسات المجتمع المدني ودمج شبكات الضمان والتكافل الاجتماعي والعمل علي رفع قدرتها وتمكين الفقراء من المشاركة في المؤسسات السياسية والاجتماعية خاصة تلك المهتمه بمكافحة الفقر.

(4) تبني آليات اقتصادية مناصره للفقراء تعمل علي زيادة النمو الاقتصادي وزيادة حجم الناتج القومي وخفض معدلات التضخم وإستقرار سعر صرف العملة وتشجيع مناخ الإستثمار المحلي والأجنبي وتبني مشاريع مناهضة للفقر وإستقطاب موارد العون الأجنبي لتمويل البنيات الاساسية وزيادة فرص الفقراء في الاستفادة من فرص النمو الاقتصادي ويجب ان يصحب ذلك عداله في توزيع الثروه والدخل وتقليل الفجوة بين الفقراء والأغنياء والتخفيف من آثار التكيف الهيكلي¹. (5) توظيف العلاقات الخارجية مع الدول ومؤسسات التمويل الدولي والمنظمات العاملة في مجال مكافحة الفقر من خلال برامج القروض والمنح لتمويل مشروعات محاربة الفقر.

(6) توفير قاعدة معلومات شامله ومتطوره تسمح بدراسة أسباب الفقر وإنشاء خرائط للفقر وإتجاهاته تقوم علي مسح اسريه عالية الجوده إذ تشكل هذه المعلومات المصدر الذي تستمد منه الآليات.

6.1.4. آليات المؤسسات الإقليمية والدولية لمعالجة الفقر:

إن المؤسسات الدولية العاملة بغرض محاربة الفقر أو مكافحة مشكلة الفقر وتخفيف آثاره يمكن إستعراضها كالآتي :

الصناديق والبرامج والهيئات التابعة للأمم المتحدة².

لقد تم نشر كتيب كدليل عن اللجان والهيئات والمنظمات التابعة للأمم المتحده حيث اوضح الدليل عن جميع المنظمات والصناديق والبرامج والهيئات العاملة في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، التعليمية والصحية وغيرها.

عبد القادر الفارس، 1979م، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 176.²

عبد الوهاب عثمان، 2001، منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة، ص 452

وزارة التخطيط، تقرير التنمية البشرية، 2000/2001 ص 40²

وهي تعمل في مجال مكافحة الفقر بصورة مباشرة سواء بتقديم العون المادي او بصورة غير مباشرة يتمثل دعمها في تقديم الدراسات والخدمات وهي:-

- البنك الدولي
- صندوق النقد الدولي
- برنامج الأمم الإنمائي
- مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين
- برنامج الغذاء العالمي
- منظمة العمل الدولية
- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)
- منظمة الصحة العالمية
- الصندوق الدولي لتنمية الزراعة

سوف نقصر الدراسة التفصيلية في ثلاث منظمات دولية لما لها من أثر فعال ومباشر حول مشكلة الفقر وآثاره.

1/ البنك الدولي:

تعريف البنك الدولي:

إن البنك الدولي ليس بنكاً بالمعنى المتعارف عليه لهذه الكلمة وإنما هو أحد مؤسسات الأمم المتحدة المتخصصة والذي يضم في عضويته 148 دولة، وجميع الدول الأعضاء مسئوله وبشكل جماعي عن كيفية تمويل وكيفية إنفاق موارده، وتصب جهود البنك الدولي جنباً الى جنب مع باقي المؤسسات التنموية الأخرى نحو بلوغ اهداف الألفية للتنمية المصادق عليها من قبل أعضاء الأمم المتحدة في عام 2000 والتي تهدف الى التخفيف من الفقر بطريقة مستدامة. والبنك الدولي عبارة عن خمس مؤسسات تمثل مجموعة واحدة تسمى مجموعة البنك الدولي وهي كما يلي:

1/ البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

وهو المؤسسه المسئوله عن تقديم قروض ومساعدات تنموية للبلدان المتوسطة الدخل في امريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا واروبا الشرقيه وتأتي معظم اموال البنك عن طريق بيع السندات في الأسواق الدولية.

2/ هيئة التنمية الدولية:

تلعب الهيئة دوراً هاماً لتقليص الفقر بدعم البلدان الأشد فقراً عن طريق تقديم الهبات والمساعدات ومنحها القروض بدون فوائد، وتعتمد الهيئة على مساهمات الدول الغنية الأعضاء (بما في ذلك بعض الدول النامية) في توفير معظم مواردها المالية.

3/ مؤسسة التمويل الدولية:

تدعم المؤسسة عمليات النمو في البلدان النامية عبر تمويل إستثمارات القطاع الخاص وتقديم الدعم الفني والمشورة للحكومات ومؤسسات الأعمال، كما تقوم بالتعاون مع المستثمرين من القطاع الخاص بتوفير القروض للمشاريع التجارية أو الصناعية في البلدان النامية المساهمة في رأسمالها.

4/ الوكالة الدولية لضمان الإستثمار:

تشجع الوكالة الإستثمار الاجنبي في البلدان النامية من خلال تقديم الضمانات للمستثمرين الأجانب ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية كذلك توفر الوكالة الدعم الفني الذي يساعد البلدان النامية في تعزيز فرص الإستثمار، كما تستخدم خدماتها القانونية في التخفيف قدر الإمكان من العوائق المحتملة التي تقف في وجه الإستثمار.

5/ المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار:

يوفر المركز تسهيلات لفض نزاعات الإستثمار التي تنشأ بين المستثمرين الأجانب والبلدان المضيفة.

مهام واهداف البنك الدولي:

- 1/ مكافحة الفقر بتعاطف وإقتدار للوصول الى نتائج دائمة
- 2/ تشجيع الناس على مساعدة انفسهم وبيئتهم من خلال توفير الموارد وتبادل المعارف وبناء القدرات وإقامة الشراكات من القطاعين العام والخاص.
- 3/ ان تكون مؤسسه فريده من نوعها وقادره على جذب الإهتمام وتعطي إهتماماً لتنمية طاقم وظيفي متميز وملتزم، ويتمتع بمهارات متفرده ويعرف كيف يصغي ويتعلم.

إن البنك الدولي يرفع شعار العمل في سبيل عالم خالي من الفقر، كما أنه يقول في إجابته لسؤال يطرحه هو ماذا نفعل؟

((ينصب تركيزنا الأساسي على مساعدة اشد الناس والبلدان فقراً. نحن نستخدم مالدنا من موارد مالية وموظفين وخبرات واسعة لمساعدة البلدان النامية في تقليص الفقر وزيادة النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة⁽¹⁾.)

صندوق النقد الدولي:

محمد يحي السعيد، 2004م، صناعة الفقر الطبعة الاولى اليمن، ص 436⁽¹⁾

يعتبر الصندوق أحد المؤسسات المالية الدولية التابعة للأمم المتحدة وقد أنشأ في بریتون دودز بولاية نيوهامبشر في الولايات المتحدة 1944م ومقره الدائم بواشنطن وأعمال الصندوق تعتبر متممة لأعمال البنك الدولي ويسعى الى توفير إستقرار النظام النقدي الدولي ومراقبة العملات الدولية².

الأهداف الأساسية:

- 1/ تشجيع التعاون النقدي عن طريق مؤسسه دائمه تهییء الوسائل المناسبة للتشاور والتعاون وتسوية مشاكل النقد العالمية.
- 2/ تيسير التوسع والنمو المتوازن والتجارة الدولية.
- 3/ العمل على تحقيق ثبات اسعار الصرف.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

يعتبر البرنامج الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة المسئول عن تنسيق العمل التنموي للأمم المتحدة في العالم³ وقد تم إنشائه في عام 1965 ومقره الرئيسي في مدينة نيويورك.

أهدافه:

- مساعدة الدول النامية على الإستخدام الفعّال للمساعدات.
- تشجيع حماية حقوق الإنسان وخاصة المرأة.
- كما ان البرنامج يقوم بالإشراف على عدد من البرامج والصناديق المعنية بحماية حقوق الإنسان والمرأه وغيرها.

7.1.4. من أهم آليات محاربة الفقر في السودان مايلي:

1/ الزكاة:

صرف مباشر للفقراء - المدعم المباشر يتّثل في الكفالات والعلاج المباشر والقوت والمساعدات المالية والصرف على المشروعات الخدمية والإنتاجية. يقول الله تعالى (الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ)¹. الزكاة احد أعمدة الإسلام الخمس وأحد الثلاث المعتبرين اكثر اهمية. وتعتبر الزكاة الركن الوحيد من أركان الإسلام الذي يتجه به العبد إلی الله عز وجل والمجتمع حيث ان الركنين الأولين يتعلقان بصله الإنسان بربه وخالقه سبحانه وتعالى عقيدة وعباده.

والفريضة ان كل مسلم تتعدي ثروته حداً معيناً مطالب بإعطاء نسبه ثابتة من ثروته لمنفعة أفراد الأمة الاقل حظاً مسلمين او غيرهم مره كل عام والحد المقرر في الزكاة ليس مجرد الكفاف ولكن مايسمي حد الكفاف وبهذا المعني تمثل الزكاة شكلاً راقياً من أشكال العدالة التوزيعية، كما ان الزكاة يجب أن تمكن متلقيها من توليد عيشة من خلال توفير أشكال مختلفة من رأس المال وقد

تقرير صندوق النقد الدولي، 1997م.²

تقرير برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2001م.³

تضمنت في حقب الإسلام كتب العلم وأدوات الصناعة، بعبارة اخري رأس المال البشري وإملاك الأصول. وهكذا من خلال تمكين متلقي الزكاة من أين يصبحوا معطين لها في المستقبل².

دور ديوان الزكاة في محاصرة الفقر:

إن ديوان الزكاة يركز على الصرف العيني والصرف عن طريق وسائل الإنتاج علي الفقراء والمساكين ولعل الداعي الي ذلك بدلاً من النظر إليهم كشريحة مستهلكة فقط فالإسلام ينظر للفقر ومعالجته منذ الوهلة الاولي وقد ثبت أن رجلا يسأل الرسول (ص) (إن الصدقة لاتحل لغني ولا ذي مرة سوى). بمعنى أن مال الزكاة لايجل للغني ولا القوي القادر علي العمل ويصرفه في إستهلاكه وهو قادر على العمل.

اما إذا كان لايملك مايبداً به العمل والإنتاج هنا يمكن أن يعطي من مال الصدقة مايعينه في ذلك. لذلك فأعطاه الرسول(ص) الفأس والحبل وامره بالإحتطاب فما كان من الرجل إلا ان جاءه بعد أسبوعين مستغنياً بعمله وإنتاجه عن الناس.

وان تمليك وسائل الإنتاج قد نص عليها قانون الزكاة سنة 1990 ومن إختصاصات الديوان وسلطاته نجد المادة(30) الفقرة (ي) تنص علي العمل علي تمليك الفقراء والمساكين وسائل الكسب ما أمكن ذلك حتي يستغنوا عن الزكاة كما أننا لو نظرنا لمال الصدقة المأخوذة في الأنعام لوجدناها بهائم كلها إناث (حقة بنت لبون...الخ) ليقوم الفقير بتربيتها للزيادة والنماء والاستفادة من لبنها.

لذلك يركز ديوان الزكاة علي التمليك العيني للحيوانات في البيئه الرعوية لأن الحيوانات هي وسيلة الإنتاج للرعاه المتنقلين من مكان إلي مكان وهي في السودان وسيله إنتاج هامه، كما يركز الديوان علي تمليك وسائل الإنتاج المختلفه في المناطق الاخري ففي المناطق الزراعية يقوم بتهيئة مناخ الزراعة للمزارعين الفقراء ليقوم القادر علي العمل بالزراعة. وفي مناطق زراعية اخري لا يملك فيها المزارعون الأرض نفسها دخل ديوان الزكاة في إتفاقية مع السلطات المحلية بتمويل حفر ترع للري سترتب عليها زيادة رقعة الأرض الزراعية وبموجب مثل هذه الإتفاقية ستتنازل السلطات المحلية عن(70%) من هذه المساحة لأهل المنطقة الفقراء ليقوموا بزراعتها وسيقوم الديوان بحرثها وإستجلاب البذور المحسنة وبالتالي ستكون هذه الاراضي وسيلة دائمة لهؤلاء المزارعين الفقراء للعمل والإستزاق وسيتحولون إلي دافعي الزكاة من الإنتاج الذي سيتحصلون عليه.

كما يقوم الديوان بتمويل الصناعات الصغيرة في تمليك وسائل الإنتاج والتي تعتبر من الخطوات الهامه والتي بموجبها ستتم دفعه قويه للاقتصاد القومي. كما أن هذه المشاريع ستتيح فرص العمل لعدد ضخم من العاطلين مما ينتج عنه

برنامج الأمم المتحدة للإنماءالخرطوم، 1998، نحو القضاء على الفقر في السودان تحليل لقصور² القدرة البشرية وأساس الإستراتيجية مكتب العمل الدولي، ص (65)

الإستقرار لكثير من الأسر وكذلك تخفيف نسبة الجريمة والإنحطاط الخلقي الذي يرتبط بالفقر والعوز⁽¹⁾.

إن مصاريف الزكاة الشرعية هي تلك التي حددت بالنص القرآني وبإجماع العلماء وأهل الفقه فإن النص القرآني جاء موضحاً لمصارف الزكاة والتي حددها الشرع في الآية الكريمة.

ومفهوم تلك المصارف كل علي حده شي أساسي، به يتم تحديد النسب للصرف.

أصحاب الحاجات:

ويقصد بهم ذوو الحاجة وهم الفقراء والمساكين وأبناء السبيل والغارمين. وإعتبر مصرف الفقراء والمساكين كمصرف واحد ويتم تحديد نسبة (50%) من إجمالي الجباية ليتم صرفها علي مصرف الفقراء كما تم تحديد أولويه للصرف كالآتي:

1. اليتامي
2. الارامل
3. المطلقات ممن ليس لديهن عائل
4. المهجورات المعلقة
5. المسنون والمرضي
6. العلاج
7. الطلاب الذين لا يجدون نفقات الدراسة
8. أي أشخاص آخرين تضيفهم لجنة التقدير والإستحقاق.

2/ مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية:

كما جاء في الدراسة التي أعدها محمد عثمان خليفة⁽¹⁾ إن التفكير في إيجاد مصرف نموذج للمصرف الإسلامي الذي يجسد أهداف وقيم الاقتصاد الإسلامي في الواقع المعاش كان السبب المباشر في قيام مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية يكون الهدف من قيامه هو تحقيق الإسهام الإستثماري المصرفي لتحقيق الاقتصاد الإسلامي من كافة جوانبه العدلية حتي لا يكون المال دولة بين الأغنياء كما ورد في الآية (7) من سورة الحشر.

إن أسلوب الضمان العقاري او الضمان المالي من متطلبات ومستقيات النظام الربوي في القروض، حيث يتطلب هذا النظام رد القرض ومن ثم الفائدة المقررة حتي لو خسر المشروع المقترض من اجله، إن إرتباط الإقتراض او التمويل في النظام الربوي بالضمان العقاري أو المالي يجعل التمويل مقصوراً علي القادرين والأغنياء، ويحول دون حصول الأغلبية من الفقراء علي التمويل ويقعدهم خارج دائرة الإنتاج الذي يقوم علي مبدأ الغرم بالغنم أي المشاركة في الربح والخسارة.

لقد قدم المصرف نموذجاً مباركاً في صيغة المشاركة في الربح والخسارة وهي الصيغة الأساسية التي تميز النظام الاقتصادي الإسلامي عن النظام الرأسمالي وتمكن صيغة المشاركة المصرف من المشاركة في إدارة الإستثمار مع الطرف

⁽¹⁾ يوسف القرضاوي مشكلة الفقر وكيف عالجه الاسلام، مرجع سابق، ص 38⁽¹⁾

مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية، 1997، الاهداف والمنهج، وزارة التخطيط الإجتماعي، الطبعة (1) الثانية.⁽¹⁾

المستثمر او الشريك في مجالات الصناعة او الزراعة او التجارة، إذن فصيغة المشاركة تعتبر صيغة مثلي لتجسيد أهداف الاقتصاد الإسلامي لكونها تدخل القطاعات التقليدية والصغيرة المنتجة في دائرة التمويل والإنتاج.

الاهداف والمنهج:

تم إنشاء بنك الإدخار السوداني عام 1973م، برأسمال بلغ 500 ألف جنيه، يهدف البنك لجمع المدخرات وإستخدامها لمصلحة ذوي الدخل المحدودة من فئات المجتمع السوداني وإستمر البنك هكذا حتى أواخر عام 1995م، حيث اصدر السيد/ رئيس الجمهورية مرسوما مؤقتاً¹ بقانون مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية لعام 1995. بعد إجراء تصفية لبنك الإدخار السوداني يقوم بتمويل صغار المنتجين من المزارعين والحرفيين والأسر المنتجة وإخراجهم من دائرة الفقر الي دائرة الكسب المنتج.

اهداف المصرف:

- التعامل مع الفقراء من صغار المنتجين والحرفيين والاسر المنتجة الذين لا يملكون ضمانات عقارية ومالية تمكنهم من الحصول علي التمويل.
- قيام مصرف إسلامي أنموذج يتميز عن المصارف التقليدية لتعامله مع المساكين والفقراء من صغار المنتجين والحرفيين والمزارعين.

3/ الصناديق الاجتماعية المتخصصة:

بدأ إنشاء الصناديق الاجتماعية والمتخصصة في إطار البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي وذلك لإحتواء الآثار السالبة لعملية تحريك جمود الاقتصاد السوداني وإعادة هيكلته. أهم الصناديق التي ساهمت في معالجة الفقر مايلي:

4/ الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي:

برز نظام التأمين الاجتماعي للوجود في السودان عام 1974م (تعديل 2004م) بعد صدور قانون التأمينات الاجتماعية الذي يهدف الي شمول ذوي النشاط الاقتصادي الغير منضوين تحت قانون المعاشات بالدولة بقصد بسط الحماية من مخاطر الشيخوخة والعجز والوفاة وإصابات العمل. ويؤدي الصندوق دوراً كبيراً وإسهاماً فاعلاً في التنمية القومية عبر إستثمار امواله في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات وصغار المستثمرين من حرفيين ومهنيين وأسر منتجه.

ولعل من اميز أدوار إستثمار اموال الصندوق مساهمته الفعالة في تحقيق التوازن الاجتماعي عبر تمويله للفئات الفقيرة وإنتشالها من دائرة الفقر والعوز الي دائرة الإنتاج وتحقيق طموحات العيش الأفضل. بدأ تمويل الأسر المنتجة عن طريق توفير ماكينات الخياطة ومستلزمات المشاغل ومعاصر الزيوت ومطاحن الغلال والملح وشراء عربات الكارو وجميع مدخلات إنتاج الأسر المنتجة².

5/ الصندوق القومي للمعاشات:

مرسوم موقت، 1995م، رئاسة الجمهورية. ¹

بكري علي آدم، 1992 ' تجربة الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي في اجهزة تمويل مشروعات الفقراء ومؤتمر بنك تسليف الفقراء، ص ²

صدر قانون الصندوق القومي للمعاشات في أكتوبر 1991م وتم التأسيس الفعلي للصندوق في العام 1994م. ويغطي العاملين في الدولة وهيئاتها ومؤسساتها وشركاتها العامة. ومالية الصندوق عبارة عن إستقطاعات المعاش من الاجور (ويمثل إيدخاراً إجبارياً لمستخدم الدولة) وإلتزام الحكومة المالي تجاه معاشه (ويمثل أجراً مؤجلاً) زائد عائدات إستثمار هذه الأموال والقروض والمنح التي يحصل الصندوق عليها.

8.1.4. التمويل الأصغر في إطاره المؤسسي

ترجع بدايات التمويل الأصغر في إطاره المؤسسي الى السبعينات من القرن العشرين، حيث نشأت في ظل الصيرفة المتخصصة (تجربة البنك الزراعي السوداني - تجربة بنك الشعب التعاوني) حيث كانت تواجه هاتين التجريبتين بصيغة السياسة لخدمة الشرائح المستهدفة في القطاع الريفي تلتها تجربة بنك الادخار السوداني (حالياً بنك الادخار والتنمية الاجتماعية) والتي تميزت عن سابقتها بأنها كانت موجهة إلى الشرائح المستهدفة في القطاع الحضري ثم جاءت بعد ذلك تجارب بالمصارف الاسلامية في الثمانينات من القرن الماضي ولعل ابرزها تجارب بنك فيصل الإسلامي السوداني، والبنك الإسلامي السوداني وبنك التنمية التعاوني (حالياً بنك النيل) ومصرف المزارع، ولعل ابرز ما يميز هذه المرحلة هو تدخلها الصريح ومحاولاتها لتحديد تكلفة التمويل وحجم أرباحه في مرحلة ما بعد الإصلاح الاقتصادي عام 1992م اتسعت دائرة المصارف التي تتعامل في مجال التمويل الأصغر خصوصاً بعد ظهور الفروع المتخصصة التي تتبع للمصارف (بنك ام درمان الوطني وبنك البركة السوداني) وظهور بنك الادخار والتنمية الاجتماعية كبديل لبنك الادخار.¹

الأهداف العامة لسياسات التمويل الأصغر في السودان:

1. التخفيف من حدة الفقر وتقليل التفاوت بين الطبقات بدفع عجلة النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة السيولة.
2. استيعاب الخريجين والشباب في مشروعات جماعية تنموية وفق تخصصاتهم للمساهمة في توفير فرص العمل وحل مشكلة البطالة.
3. تيسير وصول خدمات التمويل الأصغر إلى الشرائح الضعيفة غير القادرة على الوصول الى الخدمات المالية الرسمية للمساهمة في التنمية.
4. ترقية الخدمات المقدمة بواسطة مؤسسات التمويل الأصغر للمشروعات الصغرى والصغيرة.
5. الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية.
6. تشجيع روح التكافل الجماعي بإنشاء جمعيات تعاونية أو أي من منظمات المجتمع الخاصة بصغار المنتجين.

1. الفاتح عبد الوهاب العثيني، 2013م الملامح القطرية للتمويل الاصغر في السودان

7. نشر ثقافة الصيرفة التي تعزز قدرات التمويل الأصغر متناهي الصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعي.¹

9.1.4. تطور التمويل الأصغر:

بالنسبة لتطور التمويل الأصغر في السودان فقد انتهج بنك السودان المركزي من خلال إصداره للسياسات التمويلية منذ عقد التسعينات من القرن العشرين إلى تخصيص نسبة من سقوفات البنوك والمؤسسات التمويلية يتم توجيهها للشرائح ذات الدخل المحدود وذلك بمسميات مختلفة كالأسر المنتجة وصغار المنتجين والمهنيين والحرفيين، وبدءاً تم تحديد نسبة 5% لمرتفع إلى 7% ثم إلى 10% حتى وصلت 12% بعد العام 2007م وحتى العام 2011م. والهدف الرئيسي من ذلك هو رفع مستوى دخل تلك الفئات من خلال الاستفادة من خدمات التمويل المصرفي، كما امتد كذلك ليشمل انتشار مؤسسات تمويلية مصرفية تعنى بالتمويل الأصغر، مثل وجود مصارف تعنى بالخدمات المصرفية بصفة عامة، ومن أولوياتها تنفيذ سياسات بنك السودان المركزي بشأن عملاء التمويل الأصغر، ويدخل في إطار هذه المجموعة كل المؤسسات المصرفية التي أنشئت لتقديم الخدمات المصرفية لكافة قطاعات المجتمع، قيام مصارف التمويل الأصغر المتخصصة، كما هو الحال بالنسبة للبنك الزراعي (1957م) ومصرف الادخار للتنمية الاجتماعية (1975م) كمؤسسات مصرفية متمرسة في هذا المجال لفترات طويلة، قيام مؤسسات تمويل أصغر ناشئة حديثاً تهدف إلى الاهتمام بقطاع الطبقات الفقيرة النشطة اقتصادياً، كما هو الحال بالنسبة لبنك الأسرة (2008) ومؤسسة البحر الأحمر للتمويل الأصغر.

10.1.4. مؤسسات التمويل الأصغر المصرفية وغير المصرفية:

إنها المؤسسات التي تقدم خدمات تمويل للفقراء مباشرة وأغلبها مؤسسات قائمة على برامج القروض الصغرى وتقبل إيداع المبالغ الصغرى من عملائها فقط وليس من العامة كالمؤسسات التي تعمل تحت إشراف بنك السودان وتضم المؤسسات الرسمية كالبنوك والصناديق الاجتماعية وديوان الزكاة والمنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التي تعنى بالتمويل الأصغر.

¹سياسات بنك السودان المركزي، 2011

الفئات المستهدفة بالتمويل الأصغر في السودان:

إن عملاء/ زبائن التمويل الأصغر هم في العادة من ذوي الدخل المحدود غير القادرين على الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية وهم غالباً من أصحاب المشاريع الصغرى المشتغلين لحسابهم الخاص والذين يديرون أنشطتهم الاقتصادية في أغلب الأحيان من منازلهم.

وفي المناطق الريفية يكون عميل/ زبون التمويل الأصغر عادة من صغار المزارعين أو ممن يقومون بأعمال تدر دخلاً متواضعاً مثل إعداد وبيع المأكولات المنزلية وغيرها من أنواع التجارة البسيطة، أما في المدن فتتسم أنشطة التمويل الأصغر بالتنوع مثل أصحاب المتاجر، مقدمي الخدمات، الصناع، الحرفيين.

المبحث الثاني: العمل الطوعي ومنظماته العاملة في السودان: 1.2.4. مقدمة:

لقد لعبت المنظمات غير الحكومية من خلال تجارب دولية عديدة دوراً هاماً في التخفيف من حدة الفقر من خلال تطبيقاتها الواقعية وكان من أهم أساليبها لذلك هو خلق فرص عمل وزيادة مستوى الدخل ومن خلال تشجيع الأعمال أو المشروعات الصغيرة وذلك بمنح الطبقات الفقيرة إئتمناً ومنحاً للقيام بالمشروعات الصغيرة، وتمثلت هذه الطبقات في أفقر الفقراء من صغار المزارعين والنساء وجعل الفقراء مشاركين في دعم الجمعيات من خلال ما يسددونه من عوائد أرباحهم ومن ثم تقوم الجمعية بتدوير المال إلى فئة أخرى فقيرة. وأيضاً هنالك أسلوب آخر لهذه المنظمات لدعم الطبقات الفقيرة وهو التدريب لخلق مهارات فنية مختلفة ومن ثم فهو أحد ركائز التنمية البشرية وهكذا فإن هذه المنظمات قد تغير دورها من منظمات إغاثة ورعاية إلى منظمات فاعلة إقتصادياً وإجتماعياً ودعواً. هناك العديد من المسميات للعمل التطوعي والمنظمات التطوعية وقد تختلف هذه المسميات حسب المجتمع الذي تعمل به فمثلاً تعرف هذه المنظمات في الولايات المتحدة الأمريكية بالقطاع غير الهادف للربح، وفي أوروبا بالمنظمات الاجتماعية وفي العالم الثالث بالجمعيات الأهلية أو المنظمات غير الحكومية، بينما في أمريكا اللاتينية ينتشر مفهوم منظمات التنمية غير الحكومية.¹

2.2.4. تعريف تقرير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط القومي بالقاهرة للمنظمات غير الحكومية:

أن الجمعيات الأهلية هي منظمات أهلية تطوعية العضوية والنشاط تعبر عن رغبة الأفراد على الأخذ بالمبادرة والمبادئ في القيام بأنشطة اجتماعية متنوعة لخدمة أغراض ائتمانية وإنسانية محلية ودولية بالإعتماد على الجهود والتمويل الذاتي في المقام الأول عن طريق حث الأفراد والمنظمات المختلفة، وكذلك الحكومات على تخصيص تمويل أكبر لأداء أنشطتها المختلفة.² وأيضاً يمكن تعريف المنظمات غير الحكومية بأنها هيئات أهلية تطوعية تعمل على إرساء دعائم الرعاية الاجتماعية في المجتمعات المحلية وتحاول رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الذي تعمل في نطاقه.³

مصطفى محمود محمد عبدالعال، 2008م، دور الجمعيات الخيرية الإسلامية في تحقيق حدة الفقر، بحث، مقدم إلى مؤتمر العمل الخيري الخليجي بدبي ص 9

تقرير التنمية البشرية، 2000م، معهد التخطيط القومي القاهرة2

زينب عبدالعظيم، 2002م، الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، مركز الدراسات 3 الآسيوية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ص 25-26

وصف ماركو بادرون الجمعيات الأهلية بأنها أي منظمة لا تعتبر جزءاً من الحكومة ولم تؤسس بناءً على إتفاق بين الحكومات وقد تكون منظمات متخصصة أو نقابات إتحاد عمالية أو وكالات محلية أو دولية ليس لها طبيعة حكومية.¹

الشروط الواجب توفرها في المنظمة حتى تدخل ضمن القطاع الثالث هي:

1. ضرورة توافر شكل رسمي للمنظمة له سمة الإستمرار، وبالتالي يتم إستبعاد التجمعات المؤقتة وغير المؤسسية.
2. التي لا تهدف إلى تحقيق ربح، وبالتالي تستبعد الجمعيات الأهلية التي تقوم بتوزيع أرباحها على أعضائها، وذلك لأن الربح المتحقق يجب أن يوجه إلى تطوير فاعلية المنظمة ذاتها.
3. لا ترتبط كلية بالحكومة ، وإن كان بإمكانها الحصول على دعم مالي أو فني من الدولة.
4. ضرورة توافر المشاركة التطوعية سواء في أنشطة المنظمة أو ادارتها.
5. أن تكون الادارة الخاصة بالمنظمة نابعة من ذاتها (Self- Governing) وبالتالي تستبعد المنظمات التي تدار من الحكومة أو من أي قوى خارجية عنها.
6. ألا تكون المنظمة حزبية أي لا تتبع حزباً معيناً.²

3.2.4. العمل الطوعي ومنظماته العاملة في السودان:

إن المنظمات الطوعية بالسودان التي يقارب عددها 5100 منظمة (المنظمات الوطنية عددها 5.000 والأجنبية عددها 100 منظمة) تبذل جهوداً كبيرة ومقدرة رغم ما يجابهها من صعوبات ومعوقات في مقدمتها قضايا الجفاف والتصحر والفقر والجهل والمرض وما تحدته الحروب من دمار ونزوح وتشرد ولجوء³. تقدم المنظمات الطوعية بالسودان أنواعاً متعددة من الدعم تتمثل في الإغاثات العاجلة ومكافحة الكوارث وإعادة التعمير، هذا بجانب الرعاية الطبية والخدمات التعليمية، وتسعى جاهدة في سبيل الوصول للتنمية الشاملة المتوازنة المستدامة مستهدفة في ذلك رفاهية الإنسان.

وتنتهج المنظمات الطوعية بالسودان نهجاً إستراتيجياً في التعامل مع المشكلات التي يجابهها السودان، ذلك لأنها لا تقتصر في عملها على المعالجات الآنية بل تجتهد في إيجاد الحلول الجذرية لسائر مشكلات البلاد في مقدمتها إحتواء آثار الحرب وإعادة توطين النازحين وتهيئة سبل الحياة الحرة الكريمة لهم.

وفي سبيل تحقيق هذه الغاية فقد بدأت هذه المنظمات في الإتجاه إلى تنمية قدرات القطاعات التي تتعامل معها وإعاتتها على تمليك وسائل الإنتاج بمنحها

1Marco Pardon, 1987 ((nongovernment development organization form development Aid to development corporation oxford program , p20.

مصطفى محمود، المرجع السابق، ص 11²

افادة مكتب تسجيل المنظمات، 2016م، مفوضية العون الانساني.³

القروض ورفع كفاءتها بالتوعية والتدريب حتى تعتمد على ذاتها، بدلاً من الإعتماد على الإغاثات والإعانات.

وبإزاء هذه المهام الجسميّة فإن المنظمات الطوعية بالسودان لا تنقلق على نفسها بل تعمل على تعزيز أطر ومجالات التعاون مع السلطات الرسمية في داخل البلاد، كما تمد جسور التعاون وتلقي العون من المؤسسات والمنظمات في خارج السودان حتى تتمكن من الوصول إلى هذه الغايات لاسيما في مجال محاربة الفقر.

وعلى الرغم من أن الخدمات الانسانية التي تبذل في مجالات الصحة والتعليم تدخل في دائرة محاربة الفقر بصورة غير مباشرة، فإن المنظمات الطوعية لها دور فاعل في محاربة الفقر وسوف تتناول نماذج لدور المنظمات في محاربة الفقر بصورة مباشرة، وذلك بمنح القروض الميسرة وتمليك وسائل الإنتاج، ورفع كفاءة المستفيدين بالتوعية والتدريب.

دور المنظمات الطوعية في محاربة الفقر: 4.2.4 خلفية تاريخية لمفوضية العون الانساني¹:

- تم إنشاء مفوضية الاغاثة واعادة التعمير تحت اشراف وزارة الاغاثة والنازحين في 1986م
 - مفوضية الاغاثة واعادة التعمير في العام 1989م
 - قانون تسجيل الجمعيات الوطنية في 1957م وقانون تسجيل المنظمات الاجنبية 1988
 - مفوضية العمل الطوعي في العام 1993م تحت اشراف وزارة الداخلية
 - دمج مفوضية الاغاثة واعادة التعمير ومفوضية العمل الطوعي تحت اشراف وزارة التخطيط الاجتماعي في العام 1994م.
 - مفوضية العون الانساني تحت اشراف وزارة التعاون الدولي في 1998م.
 - مفوضية العون الانساني تحت اشراف وزارة الشؤون الانسانية 2003م .
- تعتبر مفوضية العون الانساني هي الشكل القانوني في الدولة والتي ينطوي تحتها العديد من المنظمات المحلية والأجنبية، تم إنشاء المفوضية بموجب المادة (18) من قانون تنظيم العمل الطوعي والانساني لعام 2006م لتكون لها الإختصاصات التالية:
- 1/ رفع درجة الوعي وترسيخ المفهوم الصحيح للعمل الطوعي والانساني.
 - 2/ التدريب على إدارة الكوارث على كافة المستويات بالتنسيق مع الجهات الأخرى.
 - 3/ تعبئة الموارد وإعداد وتطوير قوائم شاملة للإمكانات في حالة الكوارث ونشوء الحاجة لإستخدام تلك الموارد.
 - 4/ إبتدأ المشاريع وتحديد إحتياجات العون الانساني الهادفة لدرء الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية بالتنسيق مع الجهات المختصة.
 - 5/ العمل على توفير مخزون إستراتيجي للطوارئ لمقابلة الإحتياجات الضرورية.
 - 6/ تعبئة الجهود الداخلية والخارجية بالتنسيق مع السلطات المعنية في إعادة إعمار المناطق المتأثرة وتوطين النازحين.
- متابعة وتقييم كل برامج العمل الطوعي والانساني في السودان تعمل كثير من المنظمات الطوعية في محاربة الفقر بصورة مباشرة في السودان منذ زمن بعيد، يمكن التطرق لبعض النماذج التي تمثل البداية للعمل الطوعي في السودان منها على سبيل المثال:

1/ بنك الكفاية التابع لمنظمة الدعوة الاسلامية:

تأسس هذا البنك سنة 1993م برأسمال قدره (45) مليون جنيه سوداني ويعمل على محاربة الفقر في مختلف ولايات السودان بمنح القروض الميسرة للأسر الفقيرة حتى تتمكن من زيادة دخولها ومن ثم تحسين أحوالها المعيشية بممارسة المهن والحرف الصغيرة الآتية:
أ- الطبالي الصغيرة أمام المنازل.

¹.مفوضية العون الانساني، 2016م، الخرطوم 1

- ب- إمتلاك عربات الكارو الصغيرة.
- ج- بيع المدفقات (البهارات).
- د- بيع الأسماك في أشكالها المختلفة (طازجة ومجففه).
- هـ- إنشاء مطاعم صغيرة.
- و- تمليك ماكينات حياكة.
- ز- تمليك ماكينات لصنع الشعيرية والمكرونه.

2/ جمعية صباح لرعاية وتنمية الطفولة:

وضعت جمعية صباح هدف وقاية الأطفال من التشرذ كأساس للعمل بمدينة النصر جنوب الحزام بولاية الخرطوم، وقد تواصلت الجهود للكشف عن أسباب المشكلة وإيجاد الحلول المناسبة لها. وقد إنتهجت الجمعية أسلوب مشاركة المجتمع في تحديد الوصول إلى حلول للمشاكل التي تؤثر في رعاية الطفولة وتوفير إحتياجاتها. وصولاً إلى هذا فقد أجرت الجمعية مسحاً مبدائياً اشتمل على مقابلات مع قادة المجتمع وشرائحه الاجتماعية المختلفة. وقد اكدت نتائج المسح أن الفقر من الأسباب الأساسية التي تؤدي إلى الكثير من المشاكل الاجتماعية. ويمتحن معظم أرباب الأسر مهناً هامشية وغير مستقرة لا يغطي العائد منها الإحتياجات الأساسية للأسرة.

ومن ثم إتجه التفكير للتشجيع وتطوير النشطة المدرة للدخل. وقد جاء الإهتمام في المقام الأول للنساء بإرتباط نشاطهم بالمنزل وقد وضعت الجمعية برنامجاً يهدف إلى:

- أولاً: إقامة مشاريع مدرة للدخل أو تطوير مشاريع قائمة بالفعل.
- ثانياً: التعرف على قدرات ومهارات النساء بقصد تطويرها وتميئتها لرفع قيمة منتجاتهن.
- ثالثاً: تنمية قدرات الفتيات من الفاقد التربوي وتشجيعهن للمشاركة في أنشطة من شأنها رفع دخول الأسر.
- رابعاً: تشجيع النشاط التعاوني والعمل في مجموعات.
- خامساً: التوفيق بين النشاط الإنتاجي للنساء وواجبات الرعاية الأسرية.

3/ منظمة البر الدولية:

تعمل منظمة البر الدولية التي أسست عام 1991م في مجالات الإغاثة والتنمية وإعادة التعمير، مع التركيز على محاربة الفقر ورفع المستوى المعيشي للمواطنين في مختلف أنحاء القطر.

4/ لجنة تنمية المجتمع:

تبنى لجنة تنمية المجتمع مشروع التسليف ويهدف المشروع: أولاً: تزويد النساء الفقيرات والنساء وليات امور اليافعين اللائي يعملن في الأعمال الهامشية ولهن الرغبة في التعليم برؤوس أموال لتحسين وضعهن الاقتصادي والاجتماعي في شكل قروض تتفاوت أحجامها حسب نوع المشروع ودراسة جدواه، كما تتراوح مدة السداد بين 12 شهراً كحد اقصى وستة أشهر كحد أدنى.

ثانياً: تنظيم النساء في مجموعات وتزويدهن بمهارات تمكنهن من المشاركة الفعلية في تنمية المجتمع.

وقد تم ضمن هذا المشروع تمويل وتدريب 1210 مستفيدة في الفترة بين عامي 1996-95م احترف واحدة من المهن الآتية:

1. تربية ماغز لبيع الألبان.
2. بيع مأكولات ومرفقات.
3. بيع حلويات في الطباقي.
4. بيع احذية وحقائب.
5. بيع عطور وأواني.

5/ جمعية بابكر بدري العلمية للدراسات السنوية:

تعمل هذه الجمعية على محاربة الفقر في أوساط النساء عبر المشاريع الآتية:

أولاً: مشروع القروض الدواره ويهدف إلى:

- التدريب في مهارات متعددة لزيادة الدخل كترية الدواجن والحيافة.
- تأسيس مراكز تنمية المرأة الريفية.
- تمويل النساء بقروض مادية وعينية.
- إنشاء المشاتل.

والقروض الراجع من هذا المشروع تم توظيفه في:

1. قروض دواره لمستفيدات جدد.
2. تأسيس مراكز صحية وشراء مضخات مياه.

ثانياً: مشروع تدريب المرأة الريفية:

يهدف المشروع لتدريب المرأة الريفية على الأعمال اليدوية، تصنيع الأغذية وتخزينها.

ثالثاً: إنشاء مراكز تنمية المرأة الريفية

تم إنشاء عدة مراكز للتدريب داخل القرى يتم إمدادها بماكينات الخياطة وادوات الاقتصاد المنزلي.

رابعاً: مكتب المساعدات الانسانية:

يعتبر مكتب المعونات الانسانية من ضمن مكاتب الجمعية المتخصصة في مجال رفع المستوى المعيشي للأسر الفقيرة، وقد نبعت فكرة إنشاء المكتب لمقابلة الظروف الطبيعية الصعبة التي مرت بها البلاد كالجفاف والتصحر والحرب.¹

5.2.4 . من تجارب المنظمات غير الحكومية العالمية:

1. تجربة منظمة اكورد:

تعمل منظمة أكورد البريطانية في مجال التنمية الريفية واستجابة منها للمتغيرات قررت تنفيذ برنامج نموذجي للتنمية الحضرية من خلال العمل في القطاع غير الرسمي - الحرفي في الأحياء الفقيرة في مدينة بورتسودان وكسلا وكذلك قامت بمسح ميداني لتحديد مناطق الفقر بولاية الخرطوم.

1. تقارير منظمة أكورد، بدون تاريخ 1

تهدف برامج منظمة اكورد التنموية إلى رفع وتحسين مستوى المعيشة للأسر الفقيرة وزيادة الاعتماد مع الذات من خلال المساعدة في تنمية الأعمال الصغيرة في القطاع غير الرسمي وتمثل وسائل توسيع اهدافها التنموية في:

- (1) مساعدة الأعمال الصغيرة التي يريدها الفقراء وذلك عبر تمويل المشروعات الصغيرة التي تعمل لخلق فرص العمالة وزيادة الدخل ورفع وتنمية المهارات للمجتمعات المستهدفة.
- (2) دعم المجموعات والتعاونيات والمنظمات القائمة لتمكين الفقراء للاستفادة من هذه الأنشطة.
- (3) سلفيات للنساء لتحسين المنازل من أجل تحسين المأوى والوضع الاجتماعي.
- (4) الفئات المستهدفة: المرأة، اللاجئين، كبار السن النازحين والمعوقين. مع ارتفاع نسبة الفقر نلاحظ أن المنظمة ومنذ بداية عملها تمكنت من تحويل 27000 فرد ومجموعة¹

2. تجربة اوكسفام:

تمثل الأهداف الرئيسية لمنظمة اوكسفام في:

- 1 في مجال الاغاثة للفقراء.
- 2 تخفيف المعاناة الناتجة عن الفقر لتقليل عدد الفقراء.
- 3 تقليل اثار الصراعات.
- 4 تحسين المداخل الى الخدمات الأساسية.

3. تجربة اللجنة الدولية للإنقاذ:

بدأت اللجنة الدولية للإنقاذ أعمالها في السودان في 1986م لتمويل خدمات في مجال (الصحة- المياه- الصرف- اللاجئين في اثيوبيا وارتريا) ثم تسليم البرنامج إلى المنظمة الطوعية في 1994م، عملت اللجنة في مجال المساعدات وتم تمويلها بواسطة الوكالة الامريكية العالمية للتنمية.

- تستهدف النساء كمستفيدات ويسلط البرنامج عمله على المتطلبات الخاصة بالمجموعة المهمشة من السكان في السودان وبالأخص النساء.
- الممولين الرئيسيين للبرنامج: هم الحكومة الهولندية العون الايرلندي، ومشروعات زيادة الدخل واحد من الأنشطة الرئيسية للجنة. وتتمثل في منح القروض لمجموعات من النساء في شكل تنظيمات نسوية بفلسفة الصندوق الدوار من مصادر وهي الخاصة أكثر من الدعم الخارجي، وفي هذا المضمار استطاعت اللجنة ان تشجع عدد من النساء لتكوين مجموعات إدخارية اقتراضية تعتمد على التمويل الذاتي.

1. مسودة استراتيجية مكافحة الفقر، 2002-2007 ، 2001م، وزارة المالية والاقتصاد الوطني

الفصل الخامس: الفقر في ولاية البحر الاحمر
المبحث الاول: خلفية تاريخية عن الولاية
المبحث الثاني: الآليات الحكومية وغير الحكومية
لمحاربة الفقر

المبحث الاول: خلفية تاريخية عن الولاية: 1.1.5 مقدمة:

تتميز ولاية البحر الأحمر بموقع متفرد بين ولايات السودان، كونها تقع في أقصى الشمال الشرقي للبلاد على طول ساحل البحر الأحمر، مما جعلها تمثل بوابة السودان للخارج عبر ميناء بورتسودان. وتوجد بها منطقة للتجارة الحرة في إفريقيا، إضافة الي ميناء بشائر لتصدير البترول وميناء سواكن، الأمر الذي أكسب الولاية أهمية كبرى إقتصادياً، إجتماعياً وسياسياً.

2.1.5. الموقع:

تقع ولاية البحر الأحمر بين خطي (عرض 17-22 درجة شمالاً) وخطي (طول 23-38.5 شرقاً)، يحدها من الشرق البحر الأحمر ومن الغرب ولاية نهر النيل ومن الشمال جمهورية مصر العربية ومن الجنوب الشرقي دولة إرتريا ومن الجنوب الغربي ولاية كسلا.

3.1.5. المساحة:

تبلغ مساحة الولاية 218887 كلم مربع وتمثل (63%) من مساحة الإقليم الشرقي و(10%) من مساحة السودان الكلية.

4.1.5. الطبوغرافيا:

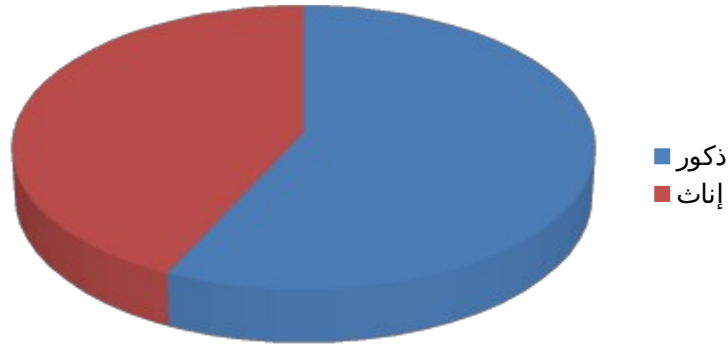
تتميز ولاية البحر الأحمر بساحلها الممتد على طول 740 كيلو متراً وسلسلة جبالها البركانية التي تمتد من الشمال الى الجنوب ويتراوح بعدها عن الساحل 20-40 كيلو متراً. ويبلغ إرتفاعها ما بين 5000 قدم الى 7000 قدم فوق سطح البحر وتكون طرف الأُحدود الإفريقي العظيم. يفصل هذه السلسلة ساحل البحر الأحمر من الأراضي الصحراوية الداخلية. اما السلسلة الثانية فتكون من الطرف الشمالي للهضبة الأثيوبية، وتمتد لحوالي 30-40 كيلو متراً في منطقة طوكر. تكون الصحراء ثلثي المساحة الكلية للولاية. وتكون الخيران المنحدرة من الهضبة الأثيوبية والأودية من سلسلة جبال البحر الأحمر الشبكة الرئيسية لتدفقات المياه¹.

5.1.5. السكان:

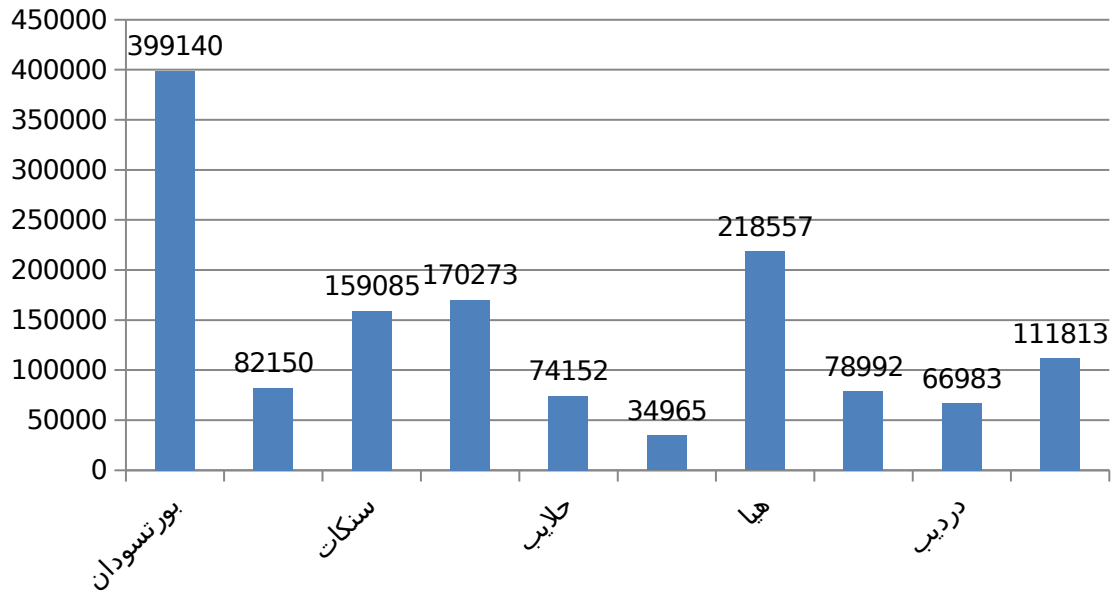
يقدر عدد سكان الولاية حسب تعداد السكان والمساکن الخامس لعام 2008م بحوالي 1.4 مليون نسمة ويمثلون نسبة 4.5% من سكان السودان (57% منهم ذكور و43% منهم إناث و 558.224 منهم دون سن 16 سنة).

الشكل (5/1) توزيع السكان حسب النوع

1 مؤسسة البحر الأحمر للتمويل الأصغر، 2015م- الخطة الإستراتيجية 2012-2017.



شكل رقم (2 /5) يوضح توزيع السكان حسب الكثافة السكانية¹



¹ مؤسسة البحر الأحمر للتمويل الأصغر، المصدر السابق 1

6.1.5. التقسيم الإداري:

إدارياً تنقسم ولاية البحر الأحمر الى عشر محليات على نحو ما يلي:

جدول رقم (5/1) يوضح التقسيم الإداري لولاية البحر الأحمر

نسبة التمثيل	السكان			العاصمة	المحلية	
	كلى	إناث	ذكور			
29%	3991 40	1787 67	22037 3	بورتسودان	محلية بورتسودان	1
06%	8215 0	3580 8	46342	سواكن	محلية سواكن	2
11%	1590 85	6865 6	90429	سنكات	محلية سنكات	3
12%	1702 73	6935 2	10092 1	طوكر	محلية طوكر	4
05%	7415 2	3017 9	43973	أوسيف	محلية حلايب	5
03%	3496 5	1442 5	20540	جـبيـت المعادن	محلية جـبيـت المعادن	6
16%	2185 57	7744 6	14000 0	هيا	محلية هيا	7
06%	7899 2	3498 8	44004	عقيق	محلية عقيق	8
05%	6698 3	3882 0	28163	درديب	محلية درديب	9
08%	1118 13	4698 1	64832		محلية القنب والاوليب	10
100%					الجملة	
المصدر تعداد السكان والمساكن الخامس 2008						

من الجدول اعلاه نلاحظ أن محلية بورتسودان تعتبر من المحليات ذات الحجم السكاني الكبير حيث تأتي في المرتبة الأولى من حيث السكان و يبلغ عدد سكانها حوالي 399000 نسمة حسب تعداد السكان والمساكن الخامس لعام 2008م وتمثل 29% من عدد سكان السودان، تليها محلية هيا من حيث الكثافة السكانية و يبلغ عدد سكانها 286000 نسمة وتمثل 16% من عدد سكان القطر، اما محلية طوكر فنجدها تحتل المرتبة الثالثة من حيث حجم السكان 170000 نسمة وتمثل 12%، ثم تأتي محلية سنكات في المرتبة الرابعة فنجد سكانها 159000 نسمة وتمثل 11%، اما محلية القنب والأوليب فتحتل المرتبة الخامسة من حيث عدد السكان الذي يبلغ عددهم 112000 يمثلون 8%، تليها محلية سواكن في المرتبة السادسة و يبلغ عدد سكانها 82000 وتمثل 6% ثم محلية عقيق في المرتبة السابعة من حيث السكان البالغ عددهم 79000 وتمثل 6%، اما محلية حلايب فتحتل المرتبة الثامنة و يبلغ عدد سكانها 74000 تمثل 5%، تليها محلية درديب

فتحتل المرتبة التاسعة من حيث عدد السكان 67000 وتمثل 5%، اما محلية جبيت المعادن فتحتل المرتبة العاشرة بعدد سكان 65000 وتمثل 3%.

7.1.5. محليات الولاية مفصلاً:-

1/ محلية بورتسودان:

أنشئت محلية بورتسودان بموجب أمر تأسيس رقم(1) لسنة 2006م والذي حدد فيه الحدود الجغرافية لمحلية بورتسودان بعد فصل محليتي سواكن وريف القنب والأوليب. كما حُددت السلطات والإختصاصات وفقاً لقانون الحكم المحلي لسنة 2003م.

الموقع:

تقع محلية بورتسودان بين خطي طول 37.6-37.14 وعرض 19.33-19.44 ويحدها من الناحية الشرقية البحر الأحمر ومن الناحية الجنوبية محلية سواكن ومن الناحية الغربية محلية القنب والأوليب ومن الناحية الشمالية محلية حلايب وتبلغ مساحة بورتسودان 10.166 كيلو متر وعدد سكانها 399.140 نسمة حسب تعداد 2008م.

النشاط السكاني والاقتصادي:

إن أغلب السكان يمارسون التجارة ويتقلدون الوظائف الحكومية او الأعمال الحرة، بالنسبة للزراعة نجد أن محلية بورتسودان تقل فيها الاراضي الزراعية للعوامل التالية:-

- وجود جبال البحر الأحمر
- زيادة نسبة الأملاح في التربة
- قلة مياه الري والامطار
- إنتشار اشجار المسكيت
- الموانئ البحرية تعتبر من اهم اركان النشاط الاقتصادي لإرتباطها بالعالم الخارجي من إستيراد وتصدير.

القبائل التي تسكن المنطقة:

يعيش بمحلية بورتسودان العديد من القبائل منها الهدندوة- البني عامر- الأمرار- الشماليون وهم (الداقلة - الشايقية - الجعلية - الرباطاب) وقبائل الجنوب¹.

2/ محلية هيا:

مقدمة:

في ظل توسيع المشاركة السياسية لبسط الشورى وتقصير الظل الإداري ولتقديم الخدمات، فقد تم تأسيس محلية هيا والتي كانت وحده إدارية تابعة لمحلية سنكات. وبناءً على قرار مجلس الوزراء الولائي تم رفعها الي معتمدية نسبة لتوفر المقومات من حيث المساحة والكثافة السكانية.

1 ولاية البحر الأحمر، 2013- وزارة الشؤون الاقتصادية والإستثمار- إدارة التخطيط الإقتصادي والتعاون الدولي خطة تنمية محلية بورتسودان، (2010-2012)

تبلغ مساحتها 16.580 كيلو متر مربع وعدد سكانها 218.557 نسمة حسب تعداد عام 2008م، ويلاحظ إزدیاد مستمر في الكثافة السكانية. وتمثل رئاسة المحلية (مدينة هيا) ملتقى طرق تقاطع خط السكة حديد وتقاطع الطريق البري الذي يربط ولاية البحر الأحمر بولايتي كسلا ونهر النيل، وهذا ميزها بنوع من التميز في سهولة المواصلات مما إنعكس إيجاباً على العمل التجاري، وإيضاً يمر بها الخط الناقل للبتروك على إمتداد المحلية من غربها الي شرقها.

الموقع:

تقع غرب رئاسة الولاية على بعد 205 كيلو متر بين خطي طول 34-36 وخطي عرض 18-20 تقريباً، ويحدها من الشرق محلية سنكات ومن الشمال محلية القنب والأوليب ومن الجنوب محلية درويدب ومن الغرب ولاية نهر النيل.

النشاط السكاني:

النشاط السكاني السائد في المحلية هو الرعي في المرتبة الاولى بنسبة 70% والزراعة التقليدية في المرتبة الثانية ثم العمل في المؤسسات الحكومية والثروة الغابية بالإضافة الى الأعمال الهامشية.

القبائل التي تسكن المنطقة:

قبائل الهدندوة وأتمن وابناء البحر والغرب والجنوب والأرتيقة مما جعل المحلية عبارة عن سودان مصغر.

المنظمات العاملة والشركات:

تعمل بالمحلية كثير من المنظمات الاجنبية والوطنية. الأجنبية مثل منظمة رعاية الطفولة البريطانية. والوطنية مثل الهلال الأحمر السوداني. وجمعية خور عرب وجمعية أبوهدي وجمعية الخيرات الخيرية. وشركات البترول مثل النيل محطة رقم (6) وشركة بترودار محطة رقم (6) سقوديت مما أكسب المحلية مشروعات في التنمية¹

3/ محلية طوكر:

مقدمة:

تعتبر مدينة طوكر من أهم مدن ولاية البحر الأحمر وذلك لطبيعتها الزراعية التي تعتمد عليها الولاية في مدنها بالمحاصيل الزراعية، وتأتي أهميتها لما كانت في السابق حيث كانت تغذي مصانع النسيج بمنتوج القطن قصير التيلة والذي يُنقل عبر خطوط السكك الحديدية التي تربطها بميناء سواكن والعاصمة.

الموقع:

تقع محلية طوكر جنوب شرق حاضرة الولاية حيث تحدها من الجنوب محلية عقيق وشمالاً تحدها محلية سواكن وغرباً تحدها محلية سنكات وشرقاً البحر الأحمر.

الطوبوغرافيا:

ولاية البحر الأحمر، 2013م، وزارة الشؤون الاقتصادية والإستثمار، إدارة التخطيط الإقتصادي والتعاون 1 الدولي، خطة تنمية محلية هيا (2010-2012)

تتسم المحلية بطبوغرافيا تتمثل في السهل الساحلي الذي يمتد في شكل شريط على طول ساحل البحر الأحمر ويتراوح عرضه من 5-7 كلم، وبها منطقة الدلتا التي تتميز بتربة ذات خصوبة عالية ومتجدده، إضافة للهضاب والجبال التي تقع في الجزء الجنوبي حيث تعتبر جزء من سلسلة جبال البحر الأحمر. وبها كثبان رملية تنتشر في أجزاء المحلية بصورة غير منتظمة نتيجة لعوامل التعرية والجفاف ويتخللها عدد كبير من الوديان الموسمية، أشهرها خور برکه الذي يروي الدلتا الزراعية.

القبائل التي تسكن المنطقة:

تقطن المحلية قبائل البني عامر، الحباب، الهدندوه، ارتيقه، كميلاب، أشراف، شاياب، نوراب، حسناب، الهوسا، البرنو والفلاته وأهل البحر وهى تطلق على أهل النيل.

المنظمات العاملة والشركات:

المنظمات التي تعمل في المحلية منظمة اوكسفام وجمعية مقدم وجمعية اومهيل. ومن الشركات الكبيرة في المحلية الشركة الصينية للبتروك والتى دخلت المحلية مؤخراً¹

1 ولاية البحر الأحمر، 2013م، وزارة الشؤون الاقتصادية والإستثمار، إدارة التخطيط الإقتصادي والتعاون الدولي، خطة تنمية محلية طوكر (2010-2012)

4/ محلية سنكات:

مقدمة:

تقع منطقة سنكات على الحدود الغربية لولاية البحر الأحمر، و يبلغ عدد سكانها 159000 نسمة ويسكن حوالي 80% منهم في الريف والبقية في المَدن، وتُعتبر الحرفة الرئيسية هي النشاط الزراعي بشقية الحيواني والنباتي مع التركيز على الرعي خاصة الإبل والأغنام، أمَّا الزراعة النباتية وهى في نطاق ضيق فتتمثل في زراعة الذرة في بَطون الوديان فالمناخ السائد هنالك هو المناخ الصحراوي في الأطراف الجنوبية الشرقية وشبه صحراوي في بقية المناطق ما عدا منطقة أركويت والتي يبلغ إرتفاعها ما بين (3000 إلى 4000) قدم فوق سطح البحر والتي تتمتع بمناخ البحر الأبيض المتوسط، من ناحية التضاريس الجغرافية فالمنطقة تتسم بالسلاسل الجبلية في شمالها وشرقها والسهول في غربها وتُشكل خط تقسيم المياه بين الوديان المُتجهة إلى نهر عطيرَه والمُتجهة إلى البحر الأحمر (إستخدمت كلمة متجهه عوضاً عن المصب و ذلك لأن معظم الوديان لا يصل إلي المصب، لأن الإنسان تحكّم في ذلك ووظفه لتحقيق التنمية الزراعية)، وذلك بسبب تدبّي مُعدّلات الأمطار من (صفر إلى 200 ملم) في العام وتباعدها الزماني .

النشاط الاقتصادي:

الحرفة الرئيسية هي الرعي (الإبل والأغنام) أما الزراعة النباتية فهي تتمثل في زراعة الذرة وفي نطاق ضيق وبغرض الإستهلاك وحتى هذا، يتم في أفضل المواسم لتأمين حُمس الإحتياجات الأسرية في العام عن طريقها والباقي يتم شرائها من السوق المحلي وذلك بسبب عدة عوامل، منها قلة المساحة الأرضية الصالحة للزراعة مقارنة مع حجم السكان وقلة الأمطار وتذبذبها وتباعد فترات هطولها، ولذلك نجد أن محلية سنكات تُعتبر من المحليات الفقيرة بالولاية والتي تعاني من قلة مصادر الدخل ونقص الغذاء في كثير من الأحيان والذي غالباً ما يتم سد هذه الثغرة بالمساعدات والإغاثات من المُنظمات الطوعية العالمية والمحلية إضافة إلى الجهد الحكومي الذي كان يأتي في صورة ذرة مُدعومة والذي أخذ شكلاً آخر في الفترة الأخيرة وأصبح يُمنح ضمن برنامج الغذاء مقابل التعليم، وذلك لتشجيع الآباء على التعليم لأسرهم وبذلك يكون هنالك هدفان قد أستهدفا من كل هذا العمل وهما محاربة الجهل و التشجيع على التعليم و المساهمة في سد النقص في الغذاء بتوفير مواد غذائية تُعين الأسر على الإيفاء ببعض إحتياجاتها الغذائية ونسبة لقلة فرص العمل بالمحلية فقد اضطرت بعض الأسر إلى إرسال بعض أبنائهم للعمل في مدينة بورتسودان وسواكن حيث توجد الموانئ ولكن نسبة لعدم نيلهم قسط كافي من التعليم وعدم توفر مهارات فنية تؤهلهم للعمل كموظفين فقد عملوا ضمن عمال الموانئ في شكل مجموعات الشحن و التفريغ وذلك بما يُعرف ب (الكلات) إلا أن عدد مرتادي هذه المهنة أصبح كثيرين مما أدّى إلى إنخفاض العائد وعدم وجودها للبعض وبذلك عاد بعضهم إلى موطنه الأصلي بحثاً عن مصدر دخل آخر.

فى ظل هذه الظروف نشطت بعض المنظمات العاملة في مجال التنمية والتخفيف من جِدة الفقر والأمن الغذائي سواءاً كانت حكومية أو طوعية مثل مؤسسات الزكاة وجمعيات الهلال الأحمر ومنظمات الأمم المتحدة.

أهم القبائل بالمنطقة:

غالبية سكان المنطقة من قبائل الهد ندوة بفروعها المختلفة حيث نجد قبائل البشارياب في المنطقة الجنوبية لمدينة سنكات علي طول ما يُعرف بالمحطات علي خط السكة حديد (صمت، شكن، براميو، براسيت وايرهيب) والمناطق المجاورة لتلك المحطات، وهي من الفروع الكبيرة لقبائل الهد ندوة الموجوده في محلية سنكات. ويتاخم هذه القبيله من الناحيه الشرقيه قبائل (الشرعاب) والذين تُعتبر أركويت هي مركزهم والمناطق التي حولها ويجاورهم أيضاً قبائل (الترك كالميشياب والباساب والنابساب) كذلك نجد أنّ وسط المحليه وبالتحديد منطقة سنكات يسكن فيها قبيلة (الأميراب) والتي يتاخمها من الناحيه الشماليه قبيلة (القرعيب) ومركزها جبيت ويجاورهم (بالتحديد في منطقة العقبة) (الهنسيلاب) ومن الناحيه الغربيه نجد قبيلة (الحامداب) وأيضاً قبائل ما يُعرف (بالكليت) ومن الناحيه الشرقيه قبيلة (البقلوني) كذلك يُوجد عدد من قبائل الهدندوه الأخرى والتي تُشكّل أكبر القبائل ضمن مجموعة قبائل البجا القاطنة في شرق السودان كما يُوجد في المُدن الكبرى للمحلية (سنكات، جبيت) عدد من السكان المنحدرين من قبائل في شمال السودان كالشايقيه والجعليين والدناقلة والرباطاب وغيرها من قبائل السودان المختلفه وأيضاً يُوجد في منطقة أركويت أحفاد الشيخ المجذوب (المجاذيب) ذات الأصول الجعلية والذين أسسوا خلاوي القرآن الكريم بالمنطقة وقطنوا فيها، كذلك يُوجد بمدينة سنكات قبيلة (الأشراف) وبعض أحفاد المراغنه والذين من أشهرهم السيدة مريم المرغنية (زائعة الصيت) والتي يُوجد قبرها بمدينة سنكات.¹

5/ محلية القنب والأوليب:

مقدمة:

تعتبر محلية القنب والأوليب من اقدم المحليات بولاية البحر الأحمر، وعرفت بمجلس ريفي الامرار في عام 1967م، وسميت في قانون الحكم المحلي لعام 1971م بمجلس ريفي بورتسودان بعد انفصال مجلس ريفي حلايب عنها، وفي قانون الحكم المحلي لعام 1980م سميت بمجلس منطقة ريفي بورتسودان، وفي قانون 1990م سميت بمحلية ريفي بورتسودان، وفي العام 1996م انفصلت عنها محلية ريفي الأوليب، وفي عام 2000م تم دمجها مع محلية ريفي الأوليب لتصبح محلية ريفي بورتسودان مره أخرى. وفي العام 2006م تم فصلها بقرار ولائي من حكومة الولاية وسميت بمحلية القنب والأوليب.

الموقع:

تقع محلية القنب والأوليب في الجزء الشمالي الغربي من ولاية البحر الأحمر وتحدها من الشمال محلية جبيت المعادن وجنوباً محليتي سواكن وسنكات وتحدها غرباً محلية هيا إمتداداً لولاية نهر النيل، تبلغ مساحتها 49.172 كيلو متر مربع.

النشاط السكاني والاقتصادي:

1 ولاية البحر الأحمر، 2013، وزارة الشؤون الاقتصادية والإستثمار، إدارة التخطيط الاقتصادي والتعاون الدولي، خطة تنمية محلية سنكات (2010-2012)

أغلب السكان يزاولون الزراعة التقليدية في الوديان والخيران مثل أربعاء، أقوامت، هيت، وادي أمور، وارياب وتمالج. وكذلك الرعي والتحطيب والتعدين في بعض اجزاء المحلية.

القبائل التي تسكن المنطقة:

معظم القبائل من الأمرار بالإضافة للقوميات السودانية الأخرى¹.

6/ محلية سواكن:

مقدمة:

مدينة سواكن مدينة تاريخية قديمة ومن أشهر الموانئ على الساحل الغربي للبحر الأحمر وتعني باليجاوية (واسوك) السوق حيث كانت السوق الوحيد في كل المنطقة من كسلا وحتى بورتسودان.

كانت سواكن في بداية القرن الماضي هي الميناء الأول في السودان وللحجاج في غرب افريقيا وقد ورد ذكرها في كثير من كتب المؤرخين والرحالة الاوائل، كما كانت مصرتولى سواكن عناية خاصة ايام الخلافة العثمانية لتأمين نفوذها في المنطقة ولوقوع سواكن في منطقة وسط بالنسبة للتجارة المصرية خاصة مع الهند وافريقيا. تبلغ مساحتها حوالي 10.102 كيلو متروعدد سكانها 82.150 نسمة حسب تعداد 2008م.

الموقع:

تمتد مساحة محلية سواكن من كبري تهمبوك شمالاً وحتى ابرم جنوباً ومن البحر شرقاً وحتى الجبل المشقوق غرباً تحدها شمالاً محلية بورتسودان ومحلية القنب والأوليب من الشمال الغربي ومحلية سنكات غرباً ومحلية طوكر جنوباً.

الطوبوغرافيا:

تقع سواكن في منطقة منخفضة تحت مستوى البحر هنالك أراضي سهلية منبسطة شمال وجنوب المدينة حيث تمارس فيها الزراعة وهنالك إمتداد لسلسلة جبال البحر الأحمر في غرب المحلية.

النشاط السكاني والاقتصادي:

يعتمد السكان في معيشتهم على الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك وقد تأثرت هاتين الحرفتين بصورة كبيرة مما ادى الى إعتماد السكان حالياً على العمل كعمال بميناء سواكن والذي توسع العمل فيه بإنشاء مرابط جديد مثل صادر المواشي وصادر الغاز والإسمنت.

إمكانات الزراعة والثروة الحيوانية والسلمكية لم تستغل بالكامل نسبة لإعتماد السكان على وسائل إنتاج تقليدية ومدخلات متدنية تؤدي بدورها الى ضعف الإنتاج. وايضا هنالك مشكلة التسويق حيث لاتصل المنتجات الي الاسواق نسبة

1 ولاية البحر الأحمر، 2013، وزارة الشؤون الاقتصادية والإستثمار، إدارة التخطيط الإقتصادي والتعاون الدولي، خطة تنمية محلية القنب والأوليب (2010-2012)

لعدم توفر المدخلات الأساسية، أهم المحاصيل المنتجة هي الطماطم، الدخن، البطيخ والخضروات

القبائل التي تسكن المنطقة:

سواكن المدينة عبارة عن سودان مصغر وذلك نتيجة للنزوح المتكرر في داخل وخارج المحلية بحثاً عن فرص العمل. أما الريف فتقطنه قبائل الهدندوه وبعض قبائل الامرار والارتيقه والكميراب هذا الي جانب الرشايده.

المنظمات العاملة:

تعاني المحلية في جانب المنظمات العاملة من حيث قلتها وحتى الفرص المحدودة لاتغطي المدينة غالباً وتتمثل في جمعية ابو هدية وبرنامج المياه وإصاح البيئة هذا الي جانب الإتحادات المهنية مثل الصيادين وغيره¹

1 ولاية البحر الأحمر، 2013م، وزارة الشؤون الإقتصادية والإستثمار، إدارة التخطيط الإقتصادي والتعاون الدولي، خطة تنمية محلية سواكن (2010-2012)

7/ محلية عقيق:

مقدمة:

كانت المنطقة الواقعة جنوب سواكن وحتى الحدود الإريترية بعد الإستقلال تسمى مجلس ريفي البني عامر، ومع التطور الإداري سميت مجلس ريفي طوكر ورئاسته في مدينة طوكر ثم في عام 1982م تم تقسيمه الي مجلسين مجلس ريفي شمال طوكر ورئاسته في مدينة طوكر. ومجلس ريفي جنوب طوكر ورئاسته في عقيق، وفي ظل التوسع الإداري في عهد الإنقاذ تم تقسيم ريفي جنوب طوكر الي محليتين محلية عقيق ومحلية قرورة وفي عام 2003م تم دمج وتقليص المحليات وأصبح المجلس جزء من محلية طوكر الكبيرة، ثم في عام 2006م تم إعادة محلية عقيق لتشمل محليتي عقيق وقرورة.

الموقع:

محلية عقيق محلية متميزه جداً من حيث الموقع حيث تبدأ حدودها الشمالية بدلتا طوكر والجزء الشرقي من الدلتا يتبع محلية عقيق (قرية المرافيت) وحدودها الجنوبية مع الجاره إرتريا وتمتد السلسلة الجبلية في غرب المحلية حيث يشكل الجزء الأكبر من مساحة المحلية من جبال (هقر) حتى جبال عتيريه. تتميز محلية عقيق بمصادر المياه العذبة وذلك لكثرة الخيران التي تشكل اودية ومن هذه الخيران خور سئيت وخور عيدب وخور عدارات وخور قروره مما جعل مجال المحلية رحب للزراعة.

النشاط السكاني والاقتصادي:

توجد الزراعة في دلتا طوكر والأودية المتعددة التي تشمل معظم قرى المحلية. النشاط الأكبر هو الرعي.

القبائل التي تسكن المنطقة:

ومعظم سكان المحلية يعتمدون على الثروة الحيوانية بأنواعها المختلفة. سكان المحلية هم من قبائل البني عامر مع وجود قليل للقبائل الأخرى الأرتيقة والحسناب، الأشراف، الحباب بالإضافة لوجود مجموعات من الرشايدة في المناطق الساحلية. ولكن هذه المحلية بقبائلها المختلفة تشكل تركيبة اجتماعية واحده نتيجة التعايش والمصاهرة والتداخل الاجتماعي ولذلك تختفي الصراعات القبلية والعرقية.

تعرضت المحلية للإحتلال في عام 1999م من قبل المعارضة السودانية والقوات الإريترية وقد دمرت عملية الغزو البنيات الأساسية البسيطة في التعليم والصحة وتسببت في نزوح عدد كبير من الناس وفقدتهم لمقتنياتهم وأموالهم وثرواتهم فعدد من القرى دُمرت مثل قرية عقيق والتي كانت رئاسة المحلية وفي 1998م بدأ العمل في معظم البنيات وحتى اليوم تعاني المنطقة من آثار ذلك الدمار الاقتصادي والاجتماعي¹

8/ محلية جببت المعادن:

مقدمة:

تأسست محلية جببت المعادن بنهاية العام 2007م بعد إنفصالها من محلية حلايب وهى تقع في الجزء الشمالي الغربي من الولاية إبتدأ من قرية عروس السياحة

ولاية البحر الأحمر، 2013، وزارة الشؤون الاقتصادية والإستثمار، إدارة التخطيط الإقتصادي والتعاون 1 الدولي، خطة تنمية محلية عقيق(2010-2012)

شمال بورتسودان وتمتد حتى منطقة دلاوت جنوب اوسيف بحوالي 20 كلم. يبلغ عدد سكانها 65.000 نسمة حسب تعداد 2008م، تبلغ مساحتها 59.181 كيلو متر مربع

الموقع:

تقع محلية جببت المعادن في الجزء الشمالي الشرقي من ولاية البحر الأحمر في مساحة شاسعة تمتد من البحر الأحمر شرقاً الي ولاية نهر النيل غرباً ومحلية ريفي القنب جنوب غرباً عند نقطة إدكو خشم قبائيت، ومن منطقة عروس جنوباً الي منطقة دلاوت شمالاً. ساحلها على البحر الأحمر لأكثر من 20 كلم

الطبوغرافيا:

معظم أراضي المحلية مناطق جبلية وتلال تتخللها سهول رملية وصخرية ووديان كثيرة أهمها وادي الدئيب وعلى ساحل البحر الأحمر توجد سهول ساحلية واسعة.

النشاط السكاني والاقتصادي:

النشاط الاقتصادي لأغلب سكان المناطق الساحلية هو صيد الأسماك وتسويقها في بورتسودان. هنالك بعض الأنشطة الاقتصادية مثل إستخراج الملح والحجر الجيري والرخام، كما يوجد الرعي والزراعة المطرية والتعدين التقليدي.

القبائل التي تسكن المنطقة:

تقطن في المحلية بصورة دائمة قبائل من البشاريين وقبائل من الامرار.

المنظمات العاملة:

كانت تعمل في المحلية منظمة اكورد (مشروع جبال البحر الأحمر)¹

9/ محلية دروديب:

مقدمة:

انشئت عام 1980م ثم تحولت الي وحده إدارية تابعة الي محلية سنكات عند تقسيم الولاية الي أربعة محليات كبيره وبعد تقسيم الولاية الي ثمانية محليات أصبحت وحده إدارية تابعة لمحلية هيا حتى أصبحت محلية قائمة بذاتها عام 2007م. يوجد بها خام الإسمنت، معظم اراضيها رعوية وبها اراضي زراعية، ظهر فيها تنقيب المذهب على المستوى الفردي، مساحتها 12.287 كيلو متر وعدد سكانها 66.983 نسمة حسب تعداد 2008م.

الموقع:

تقع في الحدود بين ولاية البحر الأحمر وكسلا ونهر النيل يحدها شرقاً محلية طوكر والشمال الشرقي محلية هيا ومن الجنوب الشرقي محلية همشكوريب ولاية كسلا وغرباً محلية نهر النيل.

النشاط السكاني والاقتصادي:

التجارة- الزراعة- الرعي

القبائل التي تسكن المنطقة:

1 ولاية البحر الأحمر، 2013م، وزارة الشؤون الاقتصادية والإستثمار، إدارة التخطيط الاقتصادي والتعاون الدولي، خطة تنمية محلية جببت المعادن(2010-2012)

الهاكولاب، شيوديناب، الاشوياب، الفرعيب، جميلاب، سمرندواب، قورهاب،
بيوداب، حامداب وعميراب

المنظمات العاملة:

الهلل الأحمر السودانى¹

10/ محلية حلايب

مقدمة:

تتميز محلية حلايب بموقع جغرافي متفرد، ومناخ يسوده الإستقرار. للمحلية حدود جغرافية شمالية مشتركة مع جمهورية مصر العربية مما أسهم في عملية التبادل التجاري المشترك بين الدولتين، فيها بعض المنشآت الحيوية مثل الميناء باوسيف والذي يعتبر المرفق الحيوي وعمل من اجل تصدير خام الحديد المتوقع إستخراجة من جبال منطقة فودكوان للخارج، تم إنشاء البنك السودانى المصرى بمدينة اوسيف، مساحتها 28.992 كيلو متر مربع وعدد سكانها 44.364 نسمة حسب تعداد 2008م.

الموقع:

تقع محلية حلايب شمال ولاية البحر الأحمر يحدها شرقاً ساحل البحر الأحمر بطول 256 كلم تقريباً من منطقة دلاوت جنوباً وشمالاً الشلاتين وغرباً ولاية نهر النيل وجنوباً محلية جببت المعادن.

الطبوغرافيا:

طبوغرافيا المنطقة تتكون من تضاريس طبيعية متنوعة من الجبال وسهول واودية وخيران موسمية وتلال وهضاب.

النشاط السكاني والاقتصادي:

يمتهن بعض الأفراد حرفة التجارة والتي غالباً ماتكون مصدر قوتهم ومنهم من يسلكون مهنة الرعي والتي يعتمدون عليه في معيشتهم في المقام الأول، التبادل التجاري بين مصر والسودان عبر الطريق الدولى الساحلى المار بالمحلية يعتبر هو النشاط الاقتصادي الأول بالمحلية.

القبائل التي تسكن المنطقة:

محلية حلايب ومنذ قديم السنين عامرة بالسكان وكانت أرض ذو امطار موسمية وفيرة وهي اشبه بمناطق السافنا الفقيرة، ومنذ اربعة عقود أخذ الزحف الصحراوي يجتاحها وأصبحت منطقة صحراوية، أهم القبائل التي تقطنها هي قبيلة البشاريين في المقام الأول وتنسب لهم المحلية باكملها. هنالك بعض القبائل تتجاوز المحلية في حدودها الجغرافية الشمالية مع مصر وهى قبائل العبايدة والنوبة جنوب مصر وايضا هناك هجرات قبيلة الرشيدة من كسلا.

المنظمات العاملة:

المنظمات العاملة في المحلية ليست لها إقامة دائمة وهى تأتي في فترات متقطعة بغرض الدراسات التنموية للمجتمع المحلى وذلك بإنشاء مراكز للتأهيل وتدريب ذو الإحتياجات الخاصة من مشاريع داعمة لذوي الدخل المنخفضة. ومثال لهذه المنظمات: منظمة الصحة العالمية ومنظمة اكورد جبال البحر الأحمر ومنظمات الأمم المتحدة في مجالات مختلفة.تنوع اعمال هذه المنظمات

ولاية البحر الأحمر، 2013م، وزارة الشؤون الاقتصادية والإستثمار، إدارة التخطيط الإقتصادي والتعاون 1 الدولي، خطة تنمية محلية درويدب(2010-2012)

في المجتمع منها بغرض المياه ومنها بغرض الصحة ومنها بغرض المشاريع المدرة للدخل، في الفترة الأخيرة انشئت منظمة اكورد في اوسيف مبنى خاص بها على الساحل ويتم تكوين لجنة من اهل المنطقة وذلك بهدف المتابعة للخدمات الممنوحة من المنظمة للمجتمع.¹

1 ولاية البحر الأحمر، وزارة الشؤون الاقتصادية والإستثمار، إدارة التخطيط الإقتصادي والتعاون الدولي، خطة تنمية محلية حلايب(2010-2012)

8.1.5. البطالة بولاية البحر الأحمر:

تقدير البطالة بالولاية:

لا توجد بيانات حقيقية يمكن الاعتماد عليها في تحديد حجم البطالة في الولاية ولكن هناك بعض المعلومات او المؤشرات التي يمكن إن تشير الى عدد العاطلين في الولاية والى البطالة في القطاع الحكومي وهي مأخوذة من اجتهادات من جهات مختلفة:

- أ/ البطالة حسب تقارير وزارة الشؤون الاقتصادية والاستثمار:
في الجدول ادناه تم تقدير البطالة بالولاية اعتماداً على ما يلي:
- تم التعامل مع حجم السكان بكل محلية حسب بيانات تقديرات السكان للعام 2015م والتي اصلاً هي بيانات تعداد 2008م.
- تم اعتماد نسبة البطالة 18.8% حسب دراسة السوق للعام 2013م كمتوسط للسودان
- تم اعتبار نسبة السكان النشطين اقتصادياً 41% وذلك بناءً على بيانات تعداد 2008م بالولاية.

جدول رقم (5/2) يوضح العاطلين بالمحليات

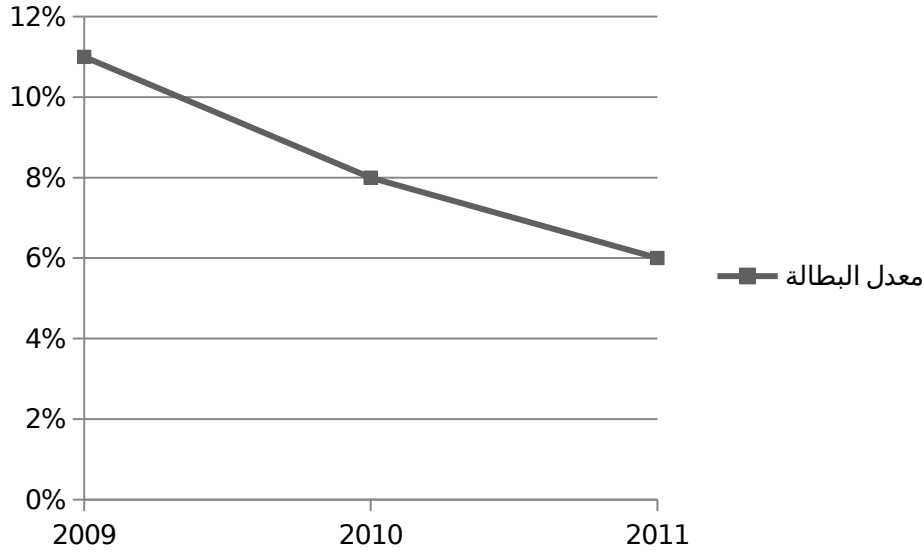
المحلية	عدد العاطلين
حلايب	3575
جيبب المعادن	5146
بورتسودان	31616
القنب والاوليب	8721
سواكن	6541
سنكات	13082
هيا	16517
درديب	5287
طوكر	13082
عقيق	5450
الجملة	109017

ب/ معدل البطالة حسب ما هو مقدر من تقارير اللجنة العلمية:
يقيس معدل البطالة إجمالي عدد السكان الذين هم في سن العمل الى إجمالي القوى العاملة:

جدول رقم (5/3) معدل البطالة في الولاية للعام (2009م - 2013م)

العام	2009	2010	2011	2012	2013
معدل البطالة	11%	8%	6%	-	-

المصدر: تقارير الاداء الرقمي للولاية 2009م وتقارير اللجنة العلمية
الشكل رقم (5/3) يوضح البطالة في الولاية للأعوام من (2009 - 2013)



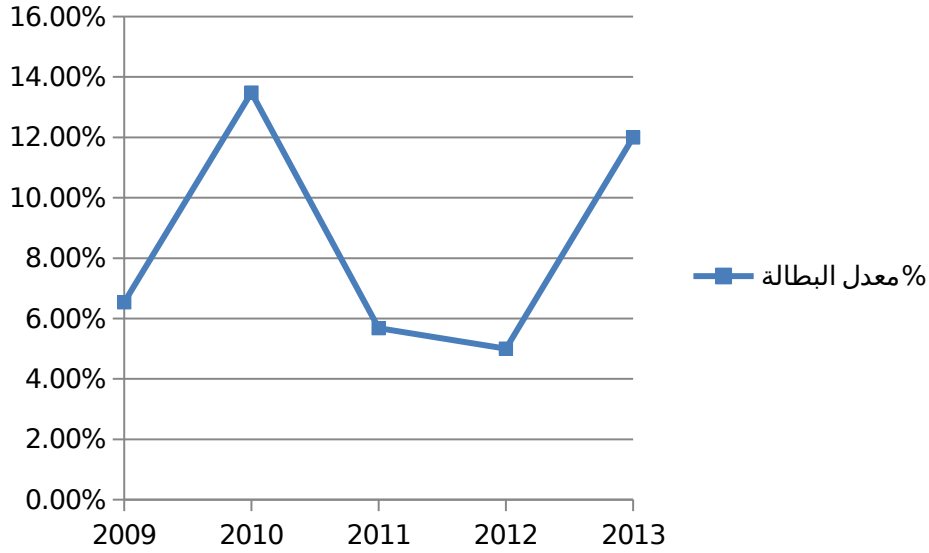
يلاحظ من جدول معدلات البطالة اعلاه الانخفاض المستمر في معدلات البطالة في الولاية خلال الفترة (2009 - 2011م) ويرجع ذلك لجهود التنمية الشاملة التي انتظمت الولاية منذ العام 2005م.
ج/ البطالة من تقرير العمالة في القطاع الحكومي:
تم حساب نسبة الباحثين عن عمل في القطاع الحكومي من جملة الراغبين في العمل في القطاع الحكومي واعتبارها كمؤشر للبطالة في الولاية.

جدول رقم (5/4) يوضح العمالة في القطاع الحكومي

العام	العاملين	الباحثين	جملة الراغبين	معدل البطالة %
2009	16000	1119	17119	6.54%
2010	16132	2513	18645	13.48%
2011	15132	911	16043	5.68%
2012	14889	832	15721	5%
2013	15974	2246	18220	12%

المصدر: تقارير مكتب شؤون العاملين ومكتب العمل

شكل رقم (5/4) يوضح نسبة الباحثين عن عمل في القطاع الحكومي



من الشكل السابق وبأخذ نسبة الباحثين عن عمل في القطاع الحكومي كمؤشر لمعدل البطالة تلاحظ ارتفاع حاد في العام 2010 وذلك نسبة لتوقف التعينات خلال 2009م - 2010م. جهودات الولاية لمحاربة البطالة:

1. تاهيل الشباب للمنافسة في سوق العمل وذلك بتدريبهم على بعض التقنيات مثلاً (مركز سنابن للتاهيل)
2. نشر ثقافة العمل الحر من خلال عملية التمويل الاصغر والخريج المنتج.
3. مشاريع تنمية ساهمت في توفير فرص عمل مثلاً (مدينة البشير الثانية).
4. سياسة استيعاب الخريجين في المؤسسات الحكومية مثلاً (تعيين المعلمين).
5. خلق فرص عمل للمرأة من خلال المجمعات التجارية والاقتصادية.
6. دعم بعض الفئات المنتجة كمنقابة التاكسي الحضاري والركشات والكارو البديل وذلك من اجل توفير فرص عمل.
7. توفير آليات ومعينات للمزارعين.
8. دعم الرعاة من خلال سياسة تحسين النسل وتنظيم السوق ومحاولة ادخال عملية التصنيع الالوية للالبان.
9. تشجيع المؤسسات التي تستوعب عدد مقدر من العمالة (هيئة النظافة وشركة الهدف)¹.

ولاية البحر الاحمر ، 2014، الاطار الكلي للاقتصاد، 2009 - 2013م ، وزارة الشؤون الاقتصادية 1 والاستثمار، إدارة التخطيط الاقتصادي والتعاون الدولي

المبحث الثاني:

الآليات الحكومية وغير الحكومية لمحاربة الفقر:

1.2.5. مقدمة:

العمل الطوعي ومنظماته العاملة بولاية البحر الاحمر:

مرت على منطقة البحر الأحمر ظروف مجاعات منذ بداية القرن العشرين وكانت مجاعة سنة 1306 هجرية من أكبر المجاعات في البحر الأحمر تلتها عدة مجاعات كان آخرها في أعوام 1995-1996م. لكن تعتبر المجاعات التي حدثت في الفترة من 1883-1885م من أصعب المجاعات التي مرت على السودان وخاصة منطقة البحر الأحمر وتشير التقارير إلى أن كل المجاعات إرتبطت بشح الأمطار وتدهور المراعي ونقص إنتاج المحاصيل الشئ الذي أدى إلى إرتفاع اسعارها وتدني اسعار الحيوانات وقلة الطلب عليها. كما أن المجاعات أثرت تأثيراً مباشراً على أكثر من ثلث سكان السودان مما أدى إلى نزوح أعداد كبيرة من ديارهم بحثاً عن الطعام، كذلك سجلت في تلك الفترة نسب عالية من الوفيات خاصة بين الأطفال. وعمت امراض سوء التغذية أكثر من 50,000 شخص في البحر الأحمر وأجبرت ظروف المجاعة الكثيرين من النزوح للمدن الرئيسية ومعسكرات الإغاثة على جانبي الطريق الرئيسي آنذاك (الخرطوم- بورتسودان) وتأثر إقتصاد البجا بصورة كبيرة جداً نتيجة لفقدان الثروة الحيوانية بنسبة تفوق 50% والتي تعتبر العمود الفقري لإقتصادهم.

نتيجة لكل هذه الأسباب دخلت المنظمات عبر برامج إغاثية في البحر الأحمر في اعوام 1985 -1986م في جميع أنحاء الولاية عدا مدينة بورتسودان حيث تولت منظمة اوكسفام بالتعاون مع الهلال الأحمر السوداني توزيع الإغاثة في حين أن برنامج الغذاء العالمي كان يقوم بتوفير الغذاء ويشرف على عمليات التخزين والترحيل. كان اثر توزيع الإغاثة إيجابياً بصورة كبيرة وذلك لإنقاذ حياة الكثيرين وعودة أعداد كبيرة لقراهم. نسبة لتزايد سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة فقد أقيم برنامج خاص لتغذية الأطفال المصابين بسوء التغذية بواسطة منظمة اوكسفام البريطانية في بداية عام 1987م. ثم تحول برنامج الإغاثة لبرنامج إعادة التأهيل وذلك بتشجيعهم والسماح لهم ببيع جزء من الإغاثة لشراء الأغنام ليتمكنوا من إستعادة الحياة الطبيعية وإستمر هذا البرنامج حتى عام 1989م الذي بدأ فيه برنامج إعادة التعمير بواسطة منظمة اوكسفام في شمال طوكر وريف بورتسودان ومنظمة أكورد في ريفي حلايب ومنظمة الساحل في أربعاء وبرنامج إعادة تأهيل سنكات (الأمم المتحدة) بريف محلي سنكات، إضافة إلى منظمات أخرى عملت مع الفقراء في مدينة بورتسودان كمنظمة إنقاذ الطفولة البريطانية واكوندفينشن وهيئة الإغاثة الاسلامية.

كذلك بنت فلسفة برنامج إعادة التعمير والتنمية على إستراتيجيات توفير الخدمات الأساسية والمساعدة في بناء القدرات وتوفير المصادر المالية والفنية التي تعين على تحسين الظروف المعيشية وتوفير الخدمات الأساسية.

فيما يلي إستعراض لعدد من المنظمات غير الحكومية العاملة.

(1) منظمة اوكسفام البريطانية:

تعتبر من أهم المنظمات التي عملت في مجال التنمية الريفية ومن اوائل المنظمات التي قامت بجهود واسعة في إطار برنامج إعادة التعمير والتأهيل والتنمية، ففي الأعوام 1987-1988م قامت بتوزيع الغذاء بعد زوال حالة المجاعة وذلك بغرض مساعدة السكان لشراء الأغنام لإعادة المجتمعات. وسبقت ذلك في الأعوام 85-1987م ببرنامج صيانة آبار مياه الشرب وحفر آبار جديدة في مناطق هيا ودروديب. كذلك أقامت برامج لمتابعة التغيرات المناخية والتغيرات في الغطاء النباتي وتبنت برامج لمتابعة الحالة الغذائية وبرنامج الإنذار المبكر بعد إنتهاء فترة الإغاثة الأولى لمتابعة التغيرات التي تحدث لأحوال الناس وإتخاذ الإجراء المناسب. كذلك قامت بدراسة التوزيع السكاني والحيواني والغطاء النباتي في عام 1986-1988م لكل مناطق الولاية وأجزاء من كسلا وأصبح هذا التقرير يعرف بالمسح الجوي مرجع في هذا المجال.

ايضا قامت المنظمة بإجراء دراسة الإحتياجات شملت منطقة طوكر ومنطقة دروديب بغرض إختيار منطقة لمشروع تنموي حيث وقع الإختيار على منطقة شمال طوكر على أساس الحاجة الماسة ووجود المقومات المساعدة للتنمية وبدأ العمل في عام 1988م وفق الأهداف التالية:

1/ العمل مع المجموعات لإقامة مشاريع جديدة وتأهيل المشاريع القديمة لإنتاج الغذاء أو إيجاد مصادر دخل ثابتة.

2/ مساعدة المواطنين المتضررين من الجفاف وتأهيلهم بإيجاد البدائل المناسبة.

3/ تمويل المنظمات والمجموعات التي تعمل في هذا المجال.

بدأ العمل في شمال طوكر بإختيار القرى المستهدفة وعددها 25 قرية حيث تم تكوين لجان تنمية مهمتها قيادة العمل التنموي والعمل كحلقة وصل بين القرية والمنظمة، أنظر الجدول.

الموقع	الانشطة	طرق التمويل
شمال طوكر	1- توفير مياه الشرب (حفر ابار سطحية) 2- انشاء سدود ترابية لاغراض الزراعة 3- انشاء مزارع جماعية بستانية بتوفير مدخلات الانتاج 4- توزيع اغنام للنساء 5- توفير الدواء للحيوان 6- تغذية الحيوان بتوفير بذور اعلاف خضراء 7- توفير قوارب ومدخلات صيد 8- الصناعات اليدويه للنساء	مجانا مجانا مجانا استرداد عيني مال دوار تسليف جزئي مجانا

تسليف	9- بناء القدرات الادارية والمهنية	
مجانا	10- تدريب المعاونين البيطريين والمرشدين الزراعيين	
مجانا	11- توزيع شتول النخيل والغابات	
مجانا	12- انشاء مراكز نسوية وبرامج محو امية.	

المصدر: منظمة اوكسفام، المشروعات التنموية شمال طوكر 1988م.

من الجدول اعلاه، نلاحظ أن المنظمة كانت تقوم بتوفير التمويل لكل الأنشطة مجاناً عدا الأدوية البيطرية حيث تم تطبيق نظام المال الدوار وأنشأت المنظمة أجزخانة بيطرية مركزية في مدينة طوكر ويقوم المعاونين البيطريين بتوزيع الأدوية على الرعاة وإسترداد القيمة وهى النشاط الوحيد الذى إستمر بعد فترة إنتهاء عمل المنظمة بالمنطقة.

2/ منظمة اكورد- جبال البحر الأحمر:

بدأ البرنامج في أواسط الثمانينات ويهدف الى تقليل الآثار السلبية للجفاف والمجاعات في مجالات المياه، الثروة الحيوانية، التنمية الزراعية وتنمية المرأة بالتدريب ومحو الأمية وتنمية المهارات الخاصة بالصناعات اليدوية بمحلية حلايب. بدأ المشروع بتكوين لجان للتنمية لعدد ثلاثة عشرة قرية. لجنة للنساء وأخرى للرجال في كل قرية ومن ثم تم تكوين ثلاثة لجان مناطق من لجان القرى هى: لجنة محمد قول، لجنة منطقة اوسيف، ولجنة جيبب المعادن. في نظام التمويل تقوم المنظمة بتقديم مدخلات للمشاريع المدرة للدخل (الدواء، المتاجر، الدواجن والأعلاف) بنظام المال الدوار ويتم توزيع الأرباح مناصفة بين القرية المعنية ومنظمة اكورد.

تم تطبيق الصندوق في قريتين هما سلاسير وفودوكوان وكانت التجربة فاشلة لعدة اسباب منها: عدم فهم لجان القرى لنظام الصندوق، قلة التدريب في النظام المالي، وبعد المنطقة وخاصة فودوكوان مما تعذر المتابعة والإشراف¹.

3/ منظمة الساحل:

تشمل برامج منظمة الساحل تنمية خور أربعاء من خلال: رفع القدرات الفنية للمزارعين لزيادة الإنتاج، تنمية المرأة الريفية، والمحافظة على البيئة. يتم تنفيذ العمل من خلال ثلاثة عشرة لجنة قرية وثلاثة إتحادات مزارعين وبنيت المشاريع التي تنفذها المنظمة على أساس المشاركة بين المنظمة ووزارة الزراعة والمستفيدين في مجال الزراعة.

تركز عمل البرنامج على توفير البذور المحسنة وتنفيذ برامج الإرشاد الزراعي بجانب تحسين موارد المياه للري بإنشاء السدود الترابية وإقامة المزارع المنزلية البستانية .

¹.تقاريرمنظمة اكورد 11

وفي مجال تنمية المرأة اقيمت فصول لمحو الأمية والتدريب في مجال التثقيف الصحي وركزت إستراتيجيات البرنامج علي إحداث التنمية المستدامة على النحو التالي:

- 1- تطبيق نظام المال الدوار حيث تقوم المنظمة بتقديم المدخلات الإنتاجية بنظام التسليف للرجال بسعر التكلفة أما بالنسبة للنساء يتم السداد بنسبة 25%.
- 2- إدارة المال الدوار يتم بواسطة لجنة تنمية اربعات والعاملين بالمنظمة.
- 3- هنالك ضمانات شخصية للفرد الذي يتم تسليفه وتكون في حدود 50 ألف دينار(سابقاً) كحد اقصى. لكن لم يكتب لهذه التجربة النجاح لعدم كفاية التدريب للجان.

4/ جمعية الهلال الأحمر السوداني:

تعتبر جمعية الهلال الأحمر السوداني من المنظمات الرائدة في العمل التنموي في السودان حيث تأسست بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 869 في 3 إبريل 1956م وتعمل كجهة مساعدة لأجهزة الدولة في حالتها السلم والحرب وفق مبادئ الحركة الدولية لجمعيات الهلال والصليب الأحمر وهي: الانسانية، الحياد، عدم التحيز، الإستقلال، الخدمة الطوعية، الوحدة، العالمية. وتتركز رسالتها في مساندة الجهود الرسمية والطوعية لرفع معاناة الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع.

أهداف الجمعية فتمثل في:

- 1- الإرتقاء بالقيم الانسانية وقيم التطوع
 - 2- تعزيز قدرات الجمعية والمجتمع لتخفيض الطوارئ ودرء آثار الكوارث.
 - 3- الإرتقاء بمعدلات الأداء بالجمعية في كافة برامجها وتطوير النظم الإدارية والمالية وتنمية الموارد البشرية.
 - 4- تقديم خدمات الإسعافات الأولية والرعاية الصحية الأولية وصحة البيئة.
- ومن أهم المشاريع التنموية التي اشرفت عليها الجمعية مشروع تنمية سنكات الذي تموله جمعية الصليب الأحمر النرويجي. بدأ تنفيذ المشروع عام 1988م بعد إجراء مسح للمياه الجوفية بالمنطقة بإستخدام جهاز الجيورا دار. ومن أبرز نتائج تلك الدراسة ضالة كمية المخزون الجوفي للمياه بالمنطقة وعلى ضوء تلك النتائج أصبح العمل على زيادة المخزون بالمنطقة هدفاً إستراتيجياً للمشروع في الفترة الأولى من عمره.

من أهم إنجازات المشروع خلال الأعوام الماضية توعية مواطن الريف بدوره في التنمية وحثه على إستغلال إمكانياته المحلية والإعتماد على الذات في إنتاج غذائه والإهتمام ببيئته، كما ساعدت نشاطات المشروع في تنوير المواطن بالوعي الديني والصحي والزراعي مما ساعد كثيراً في تقبل المواطن للمشاريع والمساهمة والمشاركة الفاعلة في طرح وتنفيذ المشاريع حيث كانت الفكرة تأتي من المواطنين أنفسهم.

أبان المجاعة الطاحنة التي ضربت دول الساحل والصحراء في عامي 1984-1985م نتيجة لتدني معدلات الأمطار في الأعوام السابقة لتلك الفترة وعدم هطولها في بعض المناطق لأكثر من أربعة سنوات متتالية أدى إلى نفوق المواشي بكميات كبيرة وترتب على ذلك إنهيار نمط الإنتاج التقليدي (الرعي- الزراعي) السائد في هذه المناطق التي تعتمد على الإنتاج التقليدي في غرب السودان والبحر الأحمر حيث كان لمحافظة سنكات نصيب الأسد من الكارثة لعدة أسباب:

*معدل الأمطار السنوي قليل جداً ومتذبذب من عام لآخر ومتباعد زمنياً مما يؤثر سلبياً على النباتات عموماً.

*الموقع الجغرافي لمحليتي سنكات وجبيت حيث أنها تقع في خط تقسيم المياه بين الوديان التي تصب في البحر الأحمر ونهر عطبرة وبالتالي سرعة جريان الوديان تقلل كثيراً الترسيب الجوفي والري للنباتات.

وإستجابة للإستغاثة الانسانية التي اطلقتها الحكومة في حينها حضرت منظمة الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الحمر والهلال الأحمر وقامت بتقديم عون غذائي ودوائي إستمر لمدة عامين نجح في حفظ الكثيرين من الموت جوعاً وكان الصليب الأحمر النرويجي فاعلاً في تلك العملية بالتمويل وتواجد مناديه في منطقة سنكات. لم يجد إنسان الريف ما يحفزه للبقاء في بئته بعد نفوق أعداد كبيرة من الثروة الحيوانية التي تعتبر المصدر الرئيسي له فنزحت الأسر إلى اقرب المدن وذلك في الأعوام (1984-1985م /1990م-1991م) فأصبحت المنظمات الطوعية والمحلية والعالمية تتولى إعانتهم وإيوائهم¹.

5/ جمعية أبو هديه لتنمية المرأة والمجتمع الوطنية:

تأسست الجمعية في عام 1985م وكانت اولى الجمعيات التي تهتم بتنمية المرأة والمجتمع. تم تسجيلها بالرعاية الاجتماعية في عام 1990م، رئاستها في البداية كانت في مدينة سنكات وتحولت الى مدينة بورتسودان لتكون قريبة من نظيراتها ومن مؤسسات الدولة ولتكون قريبة من ممثلي الجهات المانحة.

لدى الجمعية فروع في سنكات، طوكر، هيا، دروديب، سواكن بكامل معيناته. وفي بقية المحليات وتمارس الجمعية أنشطتها من رئاسة الجمعية في بورتسودان، ومن ابرز اهداف الجمعية العمل على تغيير المجتمع وخلق قيادة رشيدة من خلال التركيز على التعليم وتحسين الوضع الاقتصادي خاصة للمرأة في الولاية.

للجمعية إسهامات واضحة في :

المياه
الأمن الغذائي
الصحة
التعليم

يحي محمد ابوكنه، 2013م (دور ديوان الزكاة فى التنمية الريفية) دراسة حالة محلية سنكات- رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة البحر الأحمر

الإهتمام بالقضايا الاجتماعية ومناصرة المرأة من خلال التوعية مثل (برامج الإيدز- الزواج المبكر-ختان الإناث).
 فيما يتعلق بالتعليم يتم التركيز على التعليم الأساسي لتقليل الفاقد التربوي ومنع التسرب من المدارس وتدريب العاملين.
 في جانب تمكين المرأة تهتم الجمعية بالمرأة من خلال مساعدتها ودمجها في المجتمع عبر:

- إقامة الدورات التدريبية والتأهيل
- توزيع التقاوي ومدخلات الإنتاج
- التجفيف والتصنيع الغذائي
- الأعمال اليدوية
- شتول الفواكة والنباتات المنتجة¹

2 المنظمات الاجنبية العاملة بالولاية منذ (2002م - 2014م)

المحليات	المشاريع التي تعمل فيها بالولاية	عدد المنظمات الاجنبية	العام
شمال طوكر، ريفي بورتسودان، حلايب، بورتسودان	الامن الغذائي، التعليم، الصحة، تدريب، وبناء قدرات	4	200م2
شمال طوكر، ريفي بورتسودان، حلايب، بورتسودان	الامن الغذائي، التعليم، الصحة، تدريب، وبناء قدرات	4	200م3
شمال طوكر، ريفي بورتسودان، حلايب، بورتسودان، سنكات، جببت، هيا	الامن الغذائي، التعليم، الصحة، تدريب، وبناء قدرات، الغذاء مقابل الاستشفاء، التوعية بمخاطر الالغام	8	200م4
شمال طوكر، ريفي بورتسودان، حلايب، بورتسودان، سنكات، جببت، هيا	الامن الغذائي، التعليم، الصحة، تدريب، وبناء قدرات، الغذاء مقابل الاستشفاء	8	200م5
ريفي بورتسودان، سنكات، سواكن، عقيق، بورتسودان، حلايب، طوكر	الامن الغذائي، التعليم، الصحة، تدريب، وبناء قدرات، تحسين وضع المعيشي	9	200م6
القنب والاوليب، سواكن، بورتسودان، سنكات، درديب، هيا، جببت المعادن، حلايب، شمال وجنوب	الامن الغذائي، التعليم، الصحة، تدريب، وبناء قدرات، تحسين وضع معيشي، إصحاح البيئة، الطوارئ	9	200م7

مقابلة مع الأستاذة. سعيدة محمد بدري أبو هدية نائب رئيس مجلس إدارة جمعية ابو هدية الأحد 13/12/2015. بورتسودان

ولاية البحر الاحمر، وزارة الشؤون الاجتماعية، مفوضية العون الانساني، انجازات المنظمات الاجنبية من 2002 الى 2014م

طوكر			
سواكن، بورتسودان، القنب والاوليب، طوكر، عقيق، سنكات، هيا، جببت المعادن، حلايب، درديب	الامن الغذائي، التعليم، الصحة، تدريب، وبناء قدرات، تحسين وضع معيشي، غذاء مقابل العمل، الطوارئ	7	200 م8
بورتسودان، حلايب، جببت المعادن، القنب والاوليب، جنوب طوكر	الامن الغذائي، التعليم، الصحة، تدريب، وبناء قدرات، تحسين وضع معيشي ، دعم السلام	4	200 م9
سنكات، هيا، درديب، طوكر، عقيق، حلايب، جببت المعادن، القنب والاوليب، سواكن، بورتسودان	الامن الغذائي، تحسين سبل كسب العيش، التعليم، الصحة، التدريب وبناء القدرات، الطوارئ	8	201 م0
سنكات، هيا، درديب، طوكر، عقيق ، حلايب، جببت المعادن، القنب والاوليب، سواكن، بورتسودان	الامن الغذائي، تحسين سبل كسب العيش، التعليم، الصحة، التدريب وبناء القدرات، حماية الطفل	8	201 م1
سنكات، هيا، درديب، طوكر، عقيق، حلايب، جببت المعادن، القنب والاوليب، سواكن، بورتسودان	الامن الغذائي، تحسين سبل كسب العيش، التعليم، الصحة، التدريب وبناء القدرات،	8	201 م2
سنكات، طوكر، عقيق ، حلايب، جببت المعادن، القنب والاوليب، سواكن، بورتسودان	الامن الغذائي الصحة، التدريب وبناء القدرات،	5	201 م3
سنكات، هيا، درديب، طوكر، عقيق ، حلايب، جببت المعادن، القنب والاوليب، سواكن، بورتسودان	الامن الغذائي الصحة، التدريب وبناء القدرات، التعليم، غذاء مقابل العمل	5	201 م4

المصدر: مفوضية العون الانساني ولاية البحر الاحمر 2014م.

2.2.5. الآليات الحكومية لتخفيض الفقر والبطالة بولاية البحر الأحمر:

حاولت الحكومات المتعاقبة على ولاية البحر الأحمر القضاء على مشكلة الفقر بعدة وسائل تنوعت وتعددت من خلال ديوان الزكاة ومصرف الإدخار ومؤسسة البحر الأحمر للتمويل الأصغر وغيرها من الآليات، سوف يستعرض المدارس الحديث عن تلك الآليات والوسائل.

1/ديوان الزكاة:

قال تعالى: (وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره إن ذلك لآيات لقوم يعقلون. ومازرأ لكم في الأرض مختلفاً ألوانه إن في ذلك لآيات لقوم يذكرون. وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحماً طرياً وتستخرجوا منه حلية تلبسونها وترى الفلك مواخر فيه ولتبتغوا من فضله لعلكم تشكرون)¹.

وقال (ص): (إلتمسوا الرزق في خبايا الأرض) تشير الآيات والحديث إلى أن الكون مسخر لكل الناس من أرض وسماء وجبال ومعادن وغيرها، وإن هذا التسخير مرتبط بالسعي نحو استخدام الأسلوب العلمي والمجهود الانساني لإستغلال الموارد، فالموارد الطبيعية تتوقف في جدواها الاقتصادية على مجهود الإنسان والإستفادة مما خلقه الله له وعدم الركون الى الكسل.

إن النظام المالي يولي الموارد الطبيعية إهتماماً كبيراً ويدعو إلى الإستفادة منها، ويوجب على الدولة أن تساعد المواطنين الذين يمتلكون القدرة على العمل وتعوزهم الإمكانيات للإستفادة من تلك الموارد.

من هنا جاء إهتمام الدولة عبر أمانة ديوان الزكاة بولاية البحر الأحمر بالمشروعات لما لها من مردود إقتصادي وإجتماعي يعود نفعه على عدد كبير من فئات المجتمع المختلفة، وقد اولى مجلس أمناء الزكاة بالولاية إهتماماً بالغاً بالصرف على هذه المشروعات وذلك بتخصيص نسبة 38% من جملة الجباية لتنفيذ عدد من المشروعات النوعية التي تتناسب مع طبيعة الولاية والمهارات الفنية للمستفيدين.

نفذ الديوان عدداً من المشروعات النوعية منذ العام 2008 وحتى 30/9/2015 والذي تم تنفيذه بصورة واضحة في الأعوام (2013-2014) بلغ في جملته مبلغ 21042789 ومن أهم هذه المشاريع التي عملت على تخفيف الفقر وتشغيل عدد من المتعطلين مايلي:

أولاً: مشروع تملك قوارب الصيد:

يعتبر ساحل البحر الأحمر قبالة السودان من اغنى السواحل بالثروة السمكية إلا اننا نجد أن ماتم إستغلاله بواسطة الصيادين السودانيين قليل جداً رغم

القران الكريم، سورة النحل، الآية (12,13,14)1

وجود سبعة محليات تطل على الساحل ويحترف عدد كبير من سكانها حرفة صيد الأسماك وذلك لعدم الإمكانيات التي تجعل صيدهم إقتصادي يعود عليهم بعائد مجزئ خاصة بعد أن أصبحت سلعة الأسماك من السلع المرغوبة وزيادة الطلب عليها بعد إرتفاع اسعار اللحوم الحمراء سواء على المستوى المحلي او القومي، علاوة على ذلك أصبحت حاضرة الولاية من المدن الجاذبة سياحياً وبرتادها عدد كبير من السياح من داخل وخارج السودان والمذين يحرصون على تناول وجبات الأسماك مما زاد الطلب عليها، لتلك الأسباب وبالتعاون مع إدارة المصائد البحرية والجهات ذات الصلة قام الديوان بتملك عدد من الصيادين قوارب صيد بلغت خلال الفترة اعلاه عدد (95) قارب بطول سبعة الى ثمانية أمتار ويعمل بمحرك خارجي قوة (40) حصان إضافة الى معدات صيد ومثونة للرحلة الاولى بتكلفة بلغت 4741698,000,000 ج يسدد المستفيد 30% منها على أقساط لفترة (24) شهراً عبر البنوك وذلك بغرض إشراك المستفيد وتقوية إرتباطه بالمشروع والعمل على إنجازه وإستمرار الإنتاج، علماً بأن القارب الواحد يشغل عدد اربعة صيادين على الأقل (عدد المستفيدين من القوارب 380 صياد).

ثانياً: مشروع تملك الإبل الحلوب:

يشكل الرعي الحرفة الرئيسية لمواطني المحليات الريفية بولاية البحر الأحمر وتعتبر الألبان أهم المواد الغذائية التي يتناولها إنسان تلك المناطق، إلا اننا نجد أنه في السنوات الماضية فقد كثير من المواطنين عدد كبير من ثروتهم الحيوانية بفعل الجفاف المتتالي، لتلك الأسباب ولتكيف الإبل مع طبيعة المنطقة ووجود الخبرة الكافية لدى مواطني تلك المناطق وسهولة رعيه جاءت فكرة تملك الإبل الحلوب للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي بتلك المناطق، وقد تم تملك عدد(360) رأس من الإبل الحلوب بصغارها خلال الفترة اعلاه بتكلفة بلغت 4475443 ج لعدد(120) اسرة بواقع ثلاثة رأس للأسرة الواحد يتحمل الديوان قيمة اثنين منها ويقوم المستفيد بسداد قيمة رأس بالأقساط عن طريق البنك ومؤسسة البحر الأحمر للتمويل الأصغر.

ثالثاً: مشروع تملك مواتر إحلال الكارو:

شهدت الولاية طفرة نموية كبرى في البنية التحتية وإصحاح البيئة خاصة حاضرتها محلية بورتسودان حيث تم تعبيد الطرق الرئيسية وصدار قرار محلي يمنع عمل الكارو التقليدي من دخول السوق لما يسببه من إزدحام في الحركة وما يتركه من آثار تضر بإصحاح البيئة، ونسبة لأن العاملين في هذا المجال من الشرائح الضعيفة كان لابد من إيجاد بديل فكان مشروع إحلال الكارو حيث تم تملك عدد من مواتر نقل البضائع ومواتر نقل المياه لعدد من الأسر حيث بلغت خلال العام (2013-2014م والتسعة أشهر من العام 2015) عدد 286 موتر

بشقية البضائع والمياه بتكلفة بلغت 3978189 ج تم توزيعها على جميع محليات الولاية العشر. يتم سداد 30% من قيمة الموتر بواسطة المستفيد على أقساط لمدة ثمانية عشر شهراً عبر البنوك.

رابعاً: مشروع تملك الأغنام:

في إطار تملك الأسر الفقيرة مشروعات تتناسب مع طبيعة المنطقة تم توزيع أغنام في كل من محليتي طوكر وعقيق عبارة عن زكاة عينية يتم تحصيلها عينياً ومن ثم يتم توزيعها في تلك المناطق للمساكين حيث تم توزيع عدد 1430 رأس بتكلفة قدرها 1294921 جنيه إستفادت منها 370 أسرة خلال العام (2013-2014 والتسعة أشهر من العام 2015).

خامساً: المشروعات الزراعية النباتية:

ضمن سياسة ديوان الزكاة الرامية لدعم المزارعين الفقراء القادرين على الإنتاج تم توزيع عدد عشرون دقاقة + تقاوي + دواب (حمير) لزيادة الإنتاج في المناطق الزراعية بمبلغ 827,218 جنيه إستفاد منها 500 مزارع وذلك خلال الفترة من (2013-2014 والتسعة أشهر من العام 2015م)

سادساً: المشروعات المتنوعة:

نسبة لوجود عدد كبير من الحرفيين من النوعين (الرجال والنساء) في المدن الرئيسية بالولاية تم تملك مشروعات متنوعة لعدد 596 أسره بمبلغ 2043187 ج خلال الفترة اعلاه.¹

1 مقابلة مع الاستاذ: يحي محمد ابوكنه مدير إدارة المشروعات ديوان الزكاة - ولاية البحر الأحمر 6 ديسمبر 2015م.

**جدول رقم (5/5) يوضح المشروعات المنفذة خلال الفترة من
30/9/2015 - 1/1/2013**

المشروع	العدد	التكلفة	المستفيدين
قوارب الصيد	95	4741698	380
الإيل الحلوب	360	4475443	120
موتر إحلال الكارو	286	3978189	286
تمليك أغنام	2329	1294921	370
الزراعية النباتية	-	827218	500
موتر المعاقين حركياً	153	2137330	153
المشروعات المتنوعة	596	2043187	596
الجملة	3891	21042789	2405

يوضح الجدول اعلاه المشروعات التي تم تنفيذها خلال العامين (2013-2014) ضمن جهود الحكومة الرامية لتخفيف الفقر بالولاية وقد ساهمت تلك المشروعات في تشغيل عدد لا يستهان به في فترة الراسة (2405 مستفيد).

الفصل السادس
إجراءات الدراسة الميدانية
المبحث الأول: منهجية إجراء الدراسة الميدانية
المبحث الثاني: التحليل وإثبات الفرضيات

المبحث الأول:

منهجية إجراء الدراسة الميدانية:

1.1.6. منهجية إجراءات الدراسة الميدانية:

يتناول هذا المبحث وصفاً لمنهج الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة وكذلك أدوات القياس المستخدمة وطرق إعدادها، كما يتضمن هذا المبحث تقييم أدوات القياس للتأكد من صلاحيتها ومدى اتساق عباراتها بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واختبار فروض الدراسة وذلك على النحو التالي:

أولاً: تحديد مجتمع وعينة الدراسة .

ثانياً: وصف أداة الدراسة.

ثالثاً: مقياس الدراسة

رابعاً: اختبارات الصدق والثبات على أداة الدراسة .

خامساً: أساليب معالجة البيانات .

أولاً: - مجتمع وعينة الدراسة:-

1/ مجتمع الدراسة.

يتكون مجتمع الدراسة من المستفيدين من اليات تخفيض الفقر بالمحليات التالية

:

*/ محلية بور تسودان.

*/ محلية سواكن.

*/ محلية سنكات.

*/محلية طوكر.

تم توزيع عدد (400) استمارة على المبحوثين بطريقة عشوائية على مجتمع الدراسة وتم استرجاع عدد (390) استمارة بنسبة استرجاع بلغت (97.5)%.
بيانها كالاتي:

جدول (6/1) الاستبيانات الموزعة والمعادة

البيان	العدد	النسبة
الاستبيانات الموزعة	400	100%
الاستبيانات التي تم إرجاعها	390	97.5%
الاستبيانات التي لم يتم إرجاعها	10	2.5%
الاستبيانات غير صالحة للتحليل	0	0
الاستبيانات الصالحة للتحليل	390	97.5%

المصدر : إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016.

ثانياً "وصف" أداة الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على وسيلة الاستبانة كأداة رئيسية للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع الدراسة وتحقيقاً للغرض السابق للاستبانة قامت الباحثة بتصميم استمارة تهدف إلى قياس رأى أفراد العينة المبحوثة حول موضوع الدراسة. وتتكون الاستمارة من أربعة أقسام:

القسم الأول:

ويشتمل على البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة: وهى البيانات الشخصية المتعلقة بوصف عينة الدراسة وهى:

1/ النوع. 2/ المحلية. 3/ العمر. 4/ المؤهل العلمي. 5/ الحالة الاجتماعية. 6/ عدد أفراد الأسرة. 7/ المهنة. 8/ السكن. 9/ نوع السكن

القسم الثاني:

يقيس فرضية الدراسة الأولى: (العلاقة بين الآليات الحكومية المستخدمة لتخفيض الفقر ومعدل البطالة بمنطقة الدراسة) ويشتمل على عدد (17) عبارات.

القسم الثالث:

يقيس فرضية الدراسة الثانية (العلاقة بين آليات المنظمات غير الحكومية لتخفيض الفقر ومعدل البطالة بمنطقة الدراسة) ويشتمل على عدد (14) عبارة.

القسم الرابع:

يقيس فرضية الدراسة الثالثة (العلاقة بين السياسات الحكومية لتخفيض الفقر وخفض معدل البطالة بالمنطقة) ويشتمل على عدد (13) عبارات.

ثالثاً "مقياس الدراسة:

كما تم قياس درجة الاستجابات المحتملة على الفقرات إلى تدرج خماسي حسب مقياس ليكرت الخماسي (Likart Scale)، فى توزيع اوزان اجابات أفراد العينة والذي يتوزع من اعلى وزن له والذي اعطيت له (5) درجات والذي يمثل فى حقل الاجابة (أوافق بشدة) الى ادنى وزن له والذي اعطى له (1) درجة واحدة وتمثل فى حقل الاجابة (لاوافق بشدة) وبينهما ثلاثه اوزان. وقد كان الغرض من ذلك هو اتاحة المجال أمام أفراد العينة لاختيار الاجابه الدقيقة حسب تقدير أفراد العينة. كما هو موضح فى جدول رقم (1).

جدول رقم (6/2) مقياس درجة الموافقة

الدلالة الإحصائية	النسبة	الوزن	درجة
-------------------	--------	-------	------

الموافقة	النسبي	المئوية	
أوافق بشدة	5	من 80 % فأكثر	درجة موافقة مرتفعة جدا
أوافق	4	من 70 إلى أقل من 80 %	درجة موافقة مرتفعة
أوافق لحد ما	3	50 إلى أقل من 70 %	درجة موافقة متوسطة
لا أوافق	2	20 إلى أقل من 50 %	درجة موافقة منخفضة
لا أوافق بشدة	1	أقل من 20 %	درجة موافقة منخفضة جدا

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2016م

وعليه يصبح الوسط الفرضي للدراسة:

الدرجة الكلية للمقياس هي مجموع درجات المفردة على العبارات (3+4+5) $\frac{1+2}{5} = 0.5$ (3 = $\frac{15}{5}$) وهو يمثل الوسط الفرضي للدراسة وعليه إذا زاد متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دل ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة.

رابعاً " اختبارات الصدق والثبات على أداة الدراسة:

وللتأكد من صلاحية أداة الدراسة تم استخدام كل من اختبارات الصدق والثبات وذلك على النحو التالي:

1/ صدق أداة الدراسة:

يقصد بصدق أو صلاحية أداة القياس أنها قدرة الأداء على قياس ما صممت من أجله وبناء على نظرية القياس الصحيح تعنى الصلاحية التامة خلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة, وقد اعتمدت الدراسة في قياس صدق أداة الدراسة على كل من:

(أ). اختبار صدق محتوى المقياس (content validity):

بعد أن تم الانتهاء من إعداد الصيغة الأولية لمقاييس الدراسة وحتى يتم التحقق من صدق محتوى أداة الدراسة والتأكد من أنها تخدم أهداف الدراسة تم عرضها على مجموعة من المحكمين والخبراء المختصين بلغ عددهم (7) خبيراً "ومحكماً" في مجال موضوع الدراسة كما هو موضح في الملحق (3), وقد طلب من المحكمين إبداء آرائهم حول أداة الدراسة ومدى صلاحية الفقرات وشموليتها وتنوع محتواها وتقويم مستوى الصياغة اللغوية أو أية ملاحظات يرونها مناسبة, فيما يتعلق بالتعديل أو التغيير أو الحذف. وبعد أن تم استرجاع الاستبيان من جميع الخبراء تم تحليل استجاباتهم والأخذ بملاحظاتهم وإجراء التعديلات التي اقترحت عليه, مثل تعديل محتوى بعض الفقرات, وتعديل بعض الفقرات لتصبح أكثر

ملائمة, وحذف بعض الفقرات وتصحيح أخطاء الصياغة اللغوية. وقد اعتبر الباحث الأخذ بملاحظات المحكمين وإجراء التعديلات المشار إليها بمثابة الصدق الظاهري, وصدق المحتوى للأداة واعتبرت الباحثه أن الأداة صالحة لقياس ما وضعت له. وبذلك تمَّ تصميم الاستبانة في صورتها النهائية (انظر ملحق).

(ب) / الصدق البنائي (construct validity):

تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة وكل محور من محاورها ومدى ارتباط هذه الفقرات المكونة لها مع بعضها البعض والتأكد من عدم التداخل بينها، وتحقق الباحث من ذلك بإيجاد معاملات الارتباط معامل ارتباط سبيرمان والجداول التالية توضح ذلك:

جدول رقم (6/3) نتائج اختبار الصدق لمقياس محاور الدراسة

المحاور	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1/ العلاقة بين الآليات الحكومية المستخدمة في تخفيض الفقر ومعدل البطالة	0.80	0.000
2/ العلاقة بين آليات المنظمات غير الحكومية لتخفيض الفقر ومعدل البطالة	0.82	0.000
3/ العلاقة بين السياسات الحكومية لتخفيض الفقر وعلاقتها بالبطالة	0.86	0.000

المصدر : إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2016م. الجدول (6/3) يوضح معاملات الارتباط بين كل محور من محاور الدراسة والمجموع الكلي والذي يبين أن معاملات الارتباط لجميع المحاور دالة عن مستوى معنوية (0.05) حيث نجد أن جميع قيم مستوى المعنوية أقل من مستوى الدلالة (0.05) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي لجميع محاور الدراسة ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة تتمتع بالصدق الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

(2). اختبار الثبات:

يقصد بالثبات أن المقياس يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة⁽¹⁾. في نفس الظروف والشروط وبالتالي فهو يؤدي إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة القياس. أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعنى الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات خلال فترات زمنية معينة وبالتالي كلما زادت درجة الثبات واستقرار الأداة كلما زادت الثقة فيه، وهناك عدة طرق للتحقق من ثبات المقياس منها طريقة التجزئة النصفية وطريقة الفأ كرنباخ للتأكد من الاتساق الداخلي للمقاييس، وقد اعتمدت الدراسة لاختبار ثبات أداة الدراسة على ثلاثة طرق وهي: طريقة إعادة تطبيق الاختبار، وطريقة التجزئة النصفية، وطريقة التباين، وذلك كما يلي:

(1) طريقة إعادة تطبيق الاختبار:

القااهرة: دار) SPSS د. عز عبد الفتاح، 1981، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS-1 ص 560 (، النهضة العربية، الطبعة الأولى

تمكنت الباحثة من إعادة تطبيق الاختبار على عدد 50 مفردة من عينة الصدق والثبات، وذلك بعد أسبوعين من تطبيق الاختبار الأول، وقد استخدمت الباحثة معادلة بيرسون للارتباط، وذلك كما يلي:

معامل ارتباط بيرسون (R)

$$R = \frac{\sum x \cdot \sum y}{N \sum xy}$$

$$\sqrt{\frac{(\sum y^2 - (\sum x)^2)(\sum x^2 - (\sum y)^2)}{N}}$$

وباستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) تم تقدير معامل الارتباط وبلغ (0.85) وهذا يشير إلى أن معامل الثبات المحسوب يعتبر معامل مرتفع وهو دليل على ثبات المقياس، وهذا يعني أن: معامل الصدق الذاتي للاختبار = (0.85) $\frac{1}{2}$ = 0.92، وهذا يعني أن المقياس صادق ذاتياً وثابت قياسياً.

(2) طريقة التجزئة النصفية:

حيث تم تقسيم الاختبار إلى فقراته الفردية ثم استخدمت درجات النصفين، في حساب معامل الارتباط بينهما، فنتج معامل ثبات نصف الاختبار ($\frac{1}{2}$)، وبلي ذلك استخدام معادلة سبيرمان براون Spearman Brown لحساب معامل ثبات الاختبار كله وهي:

$$R = \frac{2r}{1+r}$$

$$R = 1 + \frac{1}{2}r$$

حيث أن: 2: عدد أقسام الاختبار.

$\frac{1}{2}r$: معامل الارتباط بين نصفي الاختبار.

1 : معامل ثبات الاختبار كله.

وقد قامت الباحثة باستخراج هذا المعامل، باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، وفيما يلي جدول يوضح نتائج الاختبار.

جدول رقم (6/4) توزيع محاور الدراسة

المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	مستوى المعنوية
1/ العلاقة بين الآليات الحكومية المستخدمة في تخفيض الفقر ومعدل البطالة	17	0.68	0.81	0.000
2/ العلاقة بين آليات المنظمات غير الحكومية لتخفيض الفقر ومعدل البطالة	14	0.67	0.80	0.000
3/ العلاقة بين السياسات الحكومية لتخفيض الفقر وعلاقتها بالبطالة	13	0.65	0.78	0.000

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2016
يتضح من الجدول رقم (6/4) ارتفاع معامل الثبات لجميع محاور الدراسة حيث بلغ معامل الثبات للمحور الأول (0.81) و(0.80) للمحور الثاني و(0.78) للمحور الثالث ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

(3) طريقة التباين باستخدام معادلة إلفا كرونباخ Cronbach Alpha :

في هذه الدراسة تم استخدام معامل إلفا كرونباخ " (Cronbach,s Alpha)، والذي يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد صحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد صحيح. أي أن زيادة معامل إلفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة. كما أن انخفاض القيمة عن (0.60) دليل على انخفاض الثبات الداخلي. وتعتمد معادلة إلفا كرونباخ على تباينات أسئلة الاختبار، وتشتت أن تقيس بنود الاختبار سمة واحدة فقط، ولذلك قامت الباحثة بحساب معامل الثبات لكل محور على أفراد، ثم قامت بحساب معامل ثبات المقياس ككل، وبالرغم من أن الباحثة استخدمت البرنامج الإحصائي SPSS لحساب معاملات الثبات، فإنها ستورد صيغة معادلة إلفا كرونباخ للتوضيح :

معامل الثبات = ن (1 - مجموع تباينات الأسئلة)

ن - 1 تباين الدرجات الكلية

حيث أن

ن: عدد أسئلة الاختبار.

والجدول الآتي يوضح قيم معاملات ألفا كرونباخ لجميع محاور الدراسة:

جدول رقم (6/5) نتائج اختبار ألفا كرونباخ لعبارات الدراسة

محاور الدراسة	عدد العبارات	ألفا كرونباخ
1/ العلاقة بين الآليات الحكومية المستخدمة في تخفيض الفقر ومعدل البطالة	17	0.78
2/ العلاقة بين آليات المنظمات غير الحكومية لتخفيض الفقر ومعدل البطالة	14	0.87
3/ العلاقة بين السياسات الحكومية لتخفيض الفقر وعلاقتها بالبطالة	13	0.85
إجمالي العبارات	44	0.89

المصدر : إعداد الباحثة من نتائج التحليل 2016م.

يوضح الجدول (6/5) نتائج اختبار الثبات حيث بلغت قيم ألفا كرونباخ لجميع العبارات أكبر من (60%) وتعني هذه القيم توافر درجة عالية جدا" من الثبات الداخلي لجميع محاور الدراسة حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ للمقياس الكلي (0.89) وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس جميع محاور الدراسة تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

خامسا" أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة في الدراسة:

1 اختبار الصدق حيث تم استخدام كل من:

أ/ اختبار الصدق الظاهري. (ب). اختبار الصدق البنائي:

2/ اختبار الثبات واعتمدت الدراسة على - معادلة ألفا- كرونباخ (Cronbach's Alpha).

(3) أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة

من خلال : أ/ التوزيع التكراري لعبارات فقرات الاستبانة.

وذلك للتعرف على التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة على عبارات فروض الدراسة.

ب/ الوسط الحسابي الموزون:

تم اعتماد هذا الأسلوب الإحصائي لوصف آراء أفراد العينة حول متغيرات الدراسة باعتباره أحد مقاييس النزعة المركزية، وهو أكثر عمومية من الوسط الحسابي،

حيث أن الوسط الحسابي الاعتيادي يعد حالة خاصة من الوسط الحسابي المرجح عندما ينظر إلى كافة المفردات بنفس الأهمية (الوزن).

ج/الانحراف المعياري:

تم استخدام هذا المقياس لمعرفة مدى التشتت في آراء المستجيبين قياساً بالوسط الحسابي المرجح .

(4)-اختبار (كاي تربيع) لدلالة الفروق:

وتم استخدام هذا الاختبار لاختبار الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة عند مستوى معنوية 5% ويعنى ذلك أنه إذا كانت قيمة (كاي تربيع) المحسوبة عند مستوى معنوية اقل من 5% يرفض فرض العدم وهذا يعنى (وجود فروق ذات دلالة معنوية وتكون الفقرة ايجابية). إما إذا كانت قيمة (كاي تربيع) عند مستوى معنوية اكبر من 5% فذلك معناه قبول فرض العدم وبالتالي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وتكون الفقرة سلبية .

المبحث الثاني:

التحليل وإثبات الفرضيات:

القسم الأول: :تحليل البيانات الأولية:

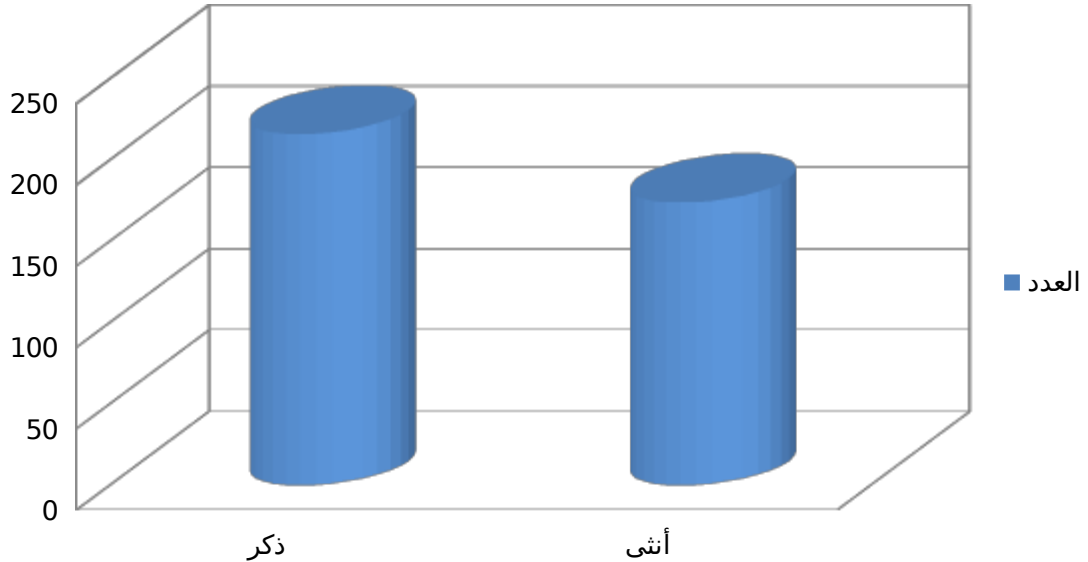
من خلال البيانات العامة التي تم جمعها عن المبحوثين بواسطة القسم الأول من الاستبانة، وباستخدام التكرارات الإحصائية تم تحديد خصائص عينة الدراسة، وذلك بهدف التعرف على صفات مجتمع المبحوثين من حيث التركيبة العلمية والعملية والاجتماعية، حيث إن هذه الصفات تمثل متغيرات قد يؤثر تغيرها في نتيجة هذه الدراسة إذا ما أعيد تطبيقها في وقت لاحق، وكذلك قد يؤثر تغيرها في نتائج الدراسات المماثلة إذا ما طبقت على نفس مجتمع هذه الدراسة واتخذت نتيجة هذه الدراسة كمحك لنتائجها. وفيما يلي توزيع عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الشخصية:

1. توزيع أفراد العينة حسب النوع:

جدول رقم(6/ 6) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير النوع

النوع	العدد	النسبة %
ذكر	216	55.4
أنثى	174	44.6
المجموع	390	100%

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2016.
شكل رقم (6/1) التوزيع التكراري لمتغير النوع



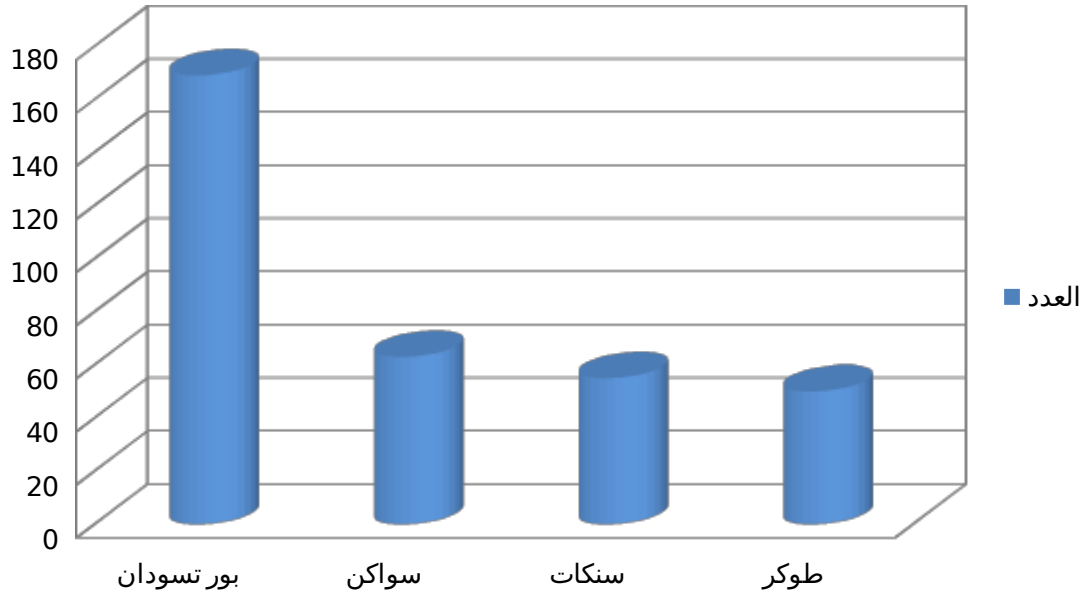
يتضح من الجدول (6/6) والشكل رقم (6/1) أن غالبية أفراد العينة المبحوثة من الذكور حيث بلغت نسبتهم (55.4) % بينما بلغت نسبة الإناث في العينة (44.6) % ويتضح أن هنالك تمثيل متقارب بين الذكور والإناث مما يدل على أن المستفيدين من آليات تخفيض الفقر في ولاية البحر الأحمر من الذكور.

2/ توزيع أفراد العينة حسب المحلية:

جدول رقم (6/7) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المحلية

المحلية	العدد	النسبة %
بور تسودان	169	43.3
سواكن	63	16.2
سنكات	55	14.1
طوكر	50	12.8
المجموع	390	100%

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2016.
شكل رقم (6/2) التوزيع التكراري لمتغير المحلية



يتضح من الجدول (6/7) والشكل رقم (6/2) أن غالبية أفراد العينة المبحوثة من محلية بور تسودان حيث بلغت نسبتهم (43.3) % ثم يأتي في المرتبة الثانية أفراد العينة من محلية سواكن بنسبة (16.2) % ثم محلية سنكات بنسبة (14.1) % أما المرتبة الأخيرة فكان أفراد العينة من محلية طوكر حيث بلغت نسبتهم (12.8) %.

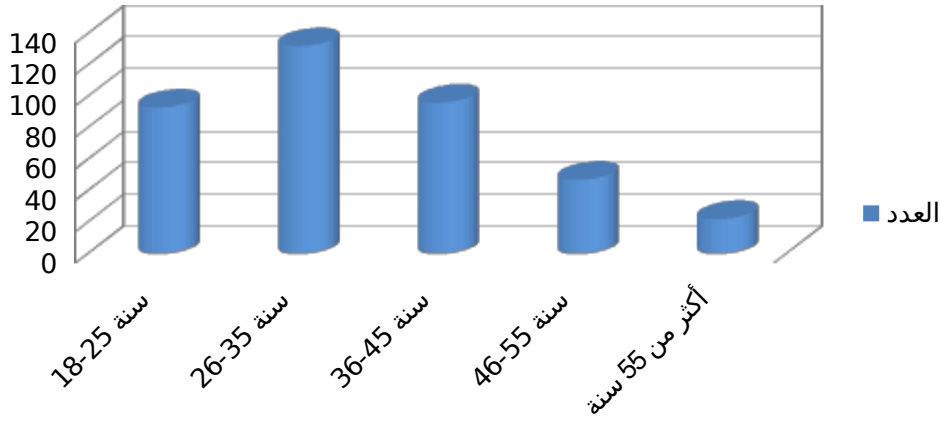
3/ توزيع أفراد العينة حسب العمر:

جدول رقم (6/8) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير العمر

العمر	العدد	النسبة %
18-25 سنة	93	23.8
26-35 سنة	132	33.8
36-45 سنة	96	24.6
46-55 سنة	47	12.1
أكثر من 55 سنة	22	5.7
المجموع	390	100%

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج البيانات الميدانية 2016.

شكل رقم (6/3) التوزيع التكراري لمتغير العمر

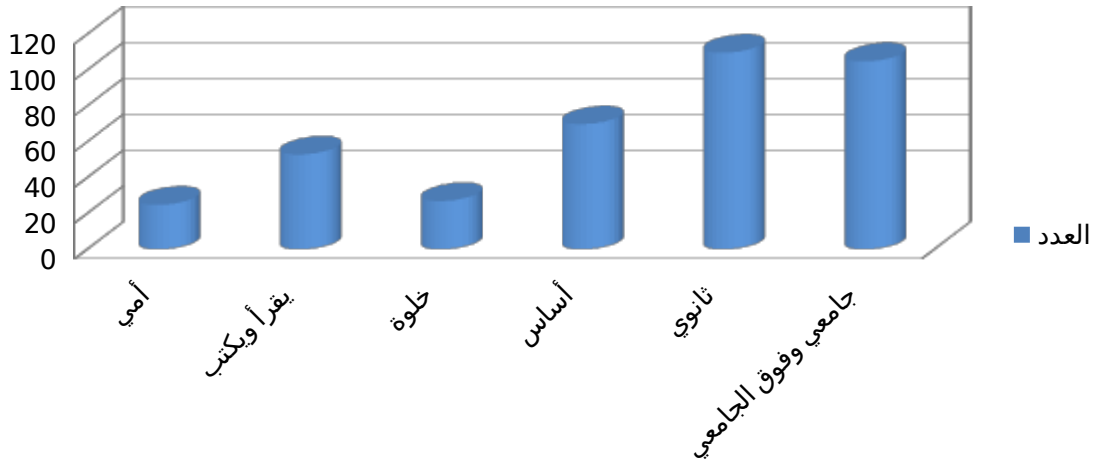


يتضح من الجدول (6/8) والشكل رقم (6/3) أن أفراد العينة الذين تتراوح أعمارهم ما بين (18-25 سنة) بلغت نسبتهم (23.8) % بينما بلغ عدد الذين تتراوح أعمارهم ما بين (26-35 سنة) (33.8) % إما أفراد العينة والذين تتراوح أعمارهم ما بين (36-45 سنة) فقد بلغت نسبتهم (24.6) %. أما أفراد العينة الذين تتراوح أعمارهم ما بين (55 سنة فأكثر) بلغت نسبتهم (5.7) % من إجمالي العينة المبحوثة. يتضح من ذلك أن غالبية أفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين (26-35) سنة حيث بلغت نسبتهم (68.4) % مما يدل على جودة العينة وقدرة أفرادها على فهم عبارات الاستبانة والإجابة عليها.

4/ توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي: جدول رقم (6/9) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
أمي	25	6.4
يقراً ويكتب	53	13.6
خلوة	27	6.9
أساس	70	17.9
ثانوي	110	28.2
جامعي وفوق الجامعي	105	26.9
المجموع	390	100%

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج البيانات الميدانية 2016.
شكل رقم (6/4) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المؤهل العلمي

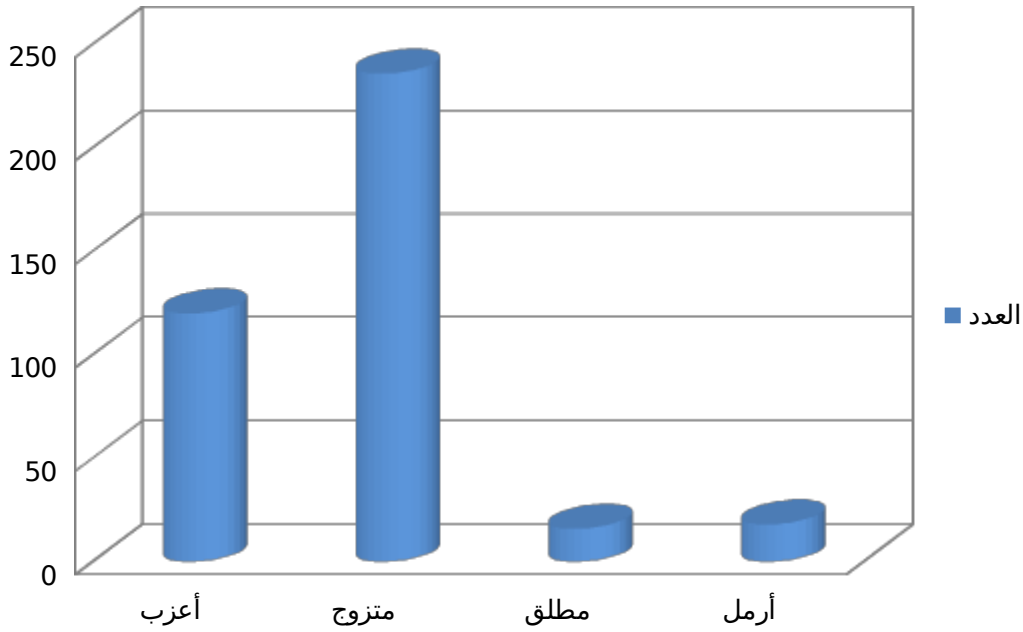


يتضح من الجدول رقم (6/9) والشكل رقم (6/4) أن غالبية أفراد العينة من المستوى التعليمي (الثانوي والجامعي وفوق الجامعي) حيث بلغت نسبتهم (55.1%)، بينما بلغت نسبة حملة شهادة الأساس (17.9%) أما المستويات التعليمية الأخرى في العينة (خلوة، يقرأ ويكتب) فقد بلغت نسبتهم (26.9%) فقط من إجمالي العينة المبحوثة. ويتضح من ذلك أن غالبية أفراد العينة ممن يحملون درجات جامعية وفوق الجامعية حيث بلغت نسبتهم (98.8%) مما يدل على جودة التأهيل العلمي لأفراد العينة وبالتالي قدرتهم على فهم عبارات الاستبانة بشكل جيد والإجابة عليها بدقة.

5. توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية: جدول رقم (6/10) توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة %
أعزب	120	30.7
متزوج	236	60.5
مطلق	16	4.1
أرمل	18	4.7
المجموع	390	100%

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج البيانات الميدانية 2016.
شكل رقم (6/5) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير الحالة الاجتماعية

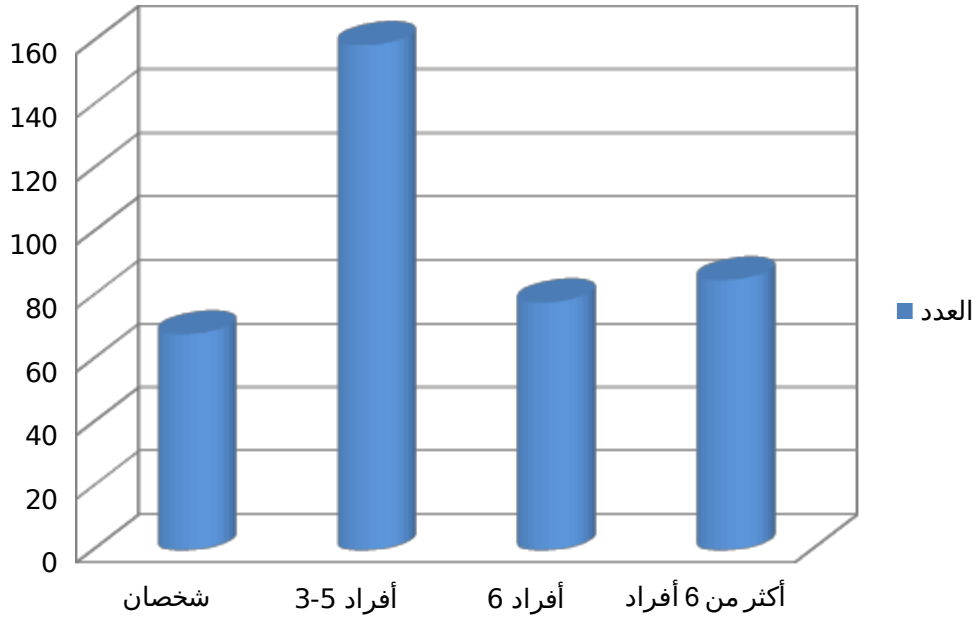


يتضح من الجدول (6/10) والشكل رقم (6/5) أن غالبية أفراد العينة من المتزوجين حيث بلغت نسبتهم (60.5) % من أفراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة غير المتزوجين (30.7) % من اجمالي العينة المبحوثة. أما أفراد العينة من الحالات الأخرى (مطلق, أرمل) فقد بلغت نسبتهم (8.8)%. ويتضح من كل ذلك أن الغالبية العظمى من المتزوجين وهذه النتيجة تدل على مدى استقرار أفراد العينة على المستوى العائلي مما ينعكس ذلك على مستوى الأداء.

6/ توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة جدول رقم (6/ 11) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير عدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	العدد	النسبة %
شخصان	68	17.4
3-5 أفراد	159	40.8
6 أفراد	78	20
أكثر من 6 أفراد	85	21.9
المجموع	390	100%

المصدر إعداد الباحثة من نتائج البيانات الميدانية 2016
شكل رقم (6/6) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير عدد أفراد الأسرة



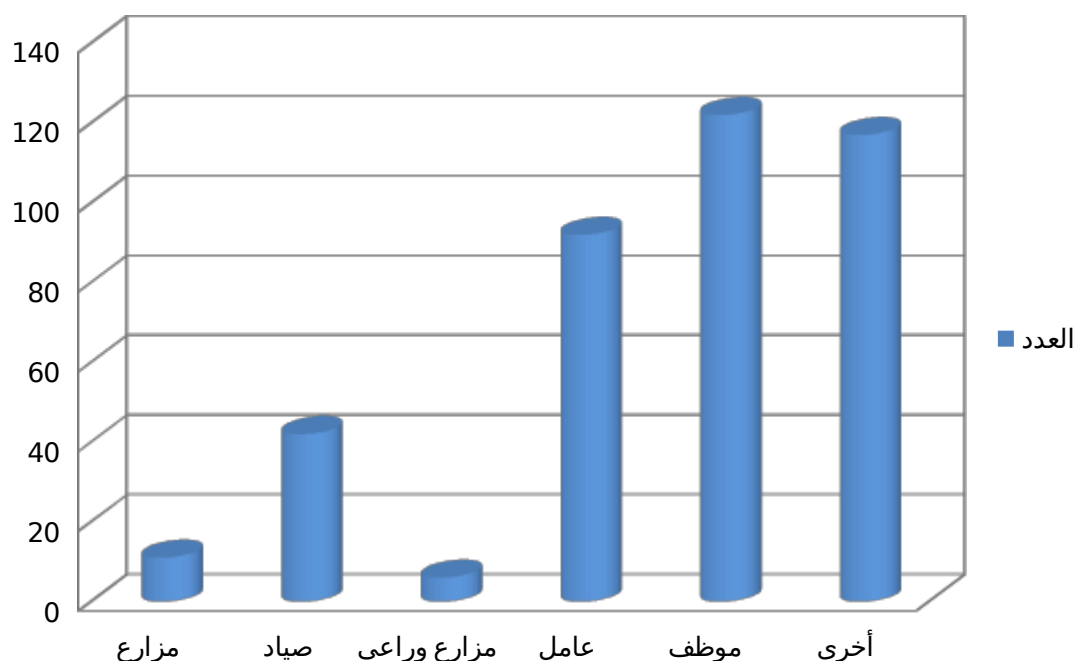
يتضح من الجدول (6/11) والشكل رقم (6/6) أن غالبية أفراد العينة المبحوثة يتراوح عدد أفراد أسرهم ما بين (3-5 أفراد) حيث بلغت نسبتهم (40.8) % من أفراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة الذين يتراوح عدد أفراد أسرهم (6 أفراد) (20) % إما أفراد العينة والذين يتراوح عدد أفراد الأسرة ما بين (أكثر من 6 أفراد) فقد بلغت نسبتهم (21.9) % من اجمالي العينة المبحوثة.

7/ توزيع أفراد العينة حسب المهنة:
جدول رقم (6/12) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المهنة

المهنة	العدد	النسبة %
مزارع	11	2.8
صياد	42	10.8
مزارع وراعى	6	1.5
عامل	92	23.6
موظف	122	31.3
أخرى	117	30
المجموع	390	100%

مصدر: إعداد الباحثة من نتائج البيانات الميدانية 2016

شكل رقم (6/7) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المهنة



يتضح من الجدول رقم (6/12) والشكل رقم (6/7) أن غالبية أفراد العينة المبحوثة من العمال والموظفين حيث بلغت نسبتهم في العينة (54.9%) بينما بلغت نسبة أفراد العينة من المزارعين والرعاة (4.3%) أما المهن الأخرى فقد بلغت نسبتهم (30%) من اجمالي العينة المبحوثة.

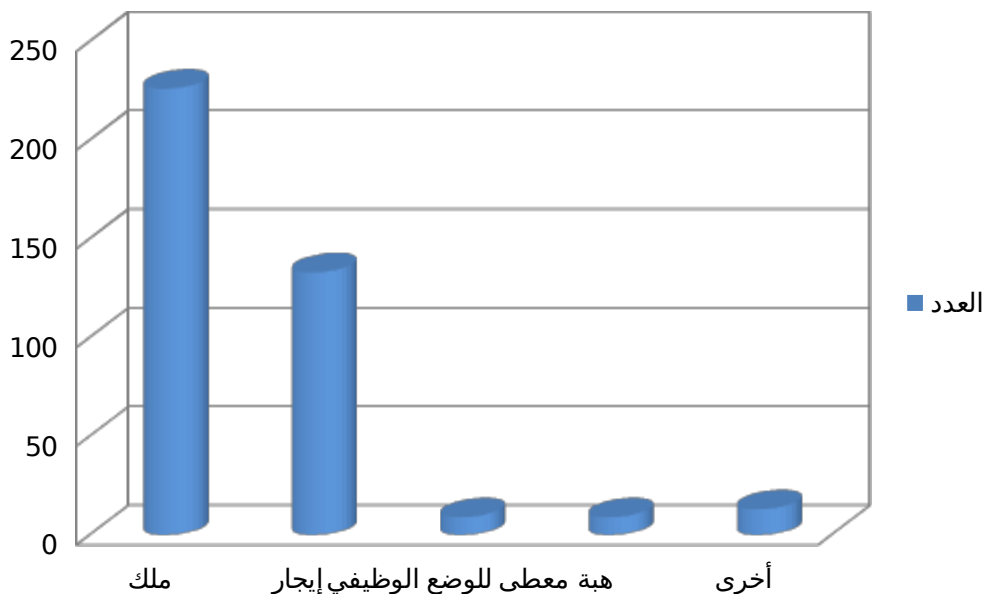
8/ توزيع أفراد العينة حسب السكن:
جدول رقم (6/ 13) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير السكن

السكن	العدد	النسبة %
ملك	226	57.9
إيجار	133	34.1
معطى للوضع	9	2.3

الوظيفي		
هبة	9	2.3
أخرى	13	3.3
المجموع	390	100%

المصدر إعداد الباحثة من نتائج البيانات الميدانية 2016

شكل رقم (6/8) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير السكن



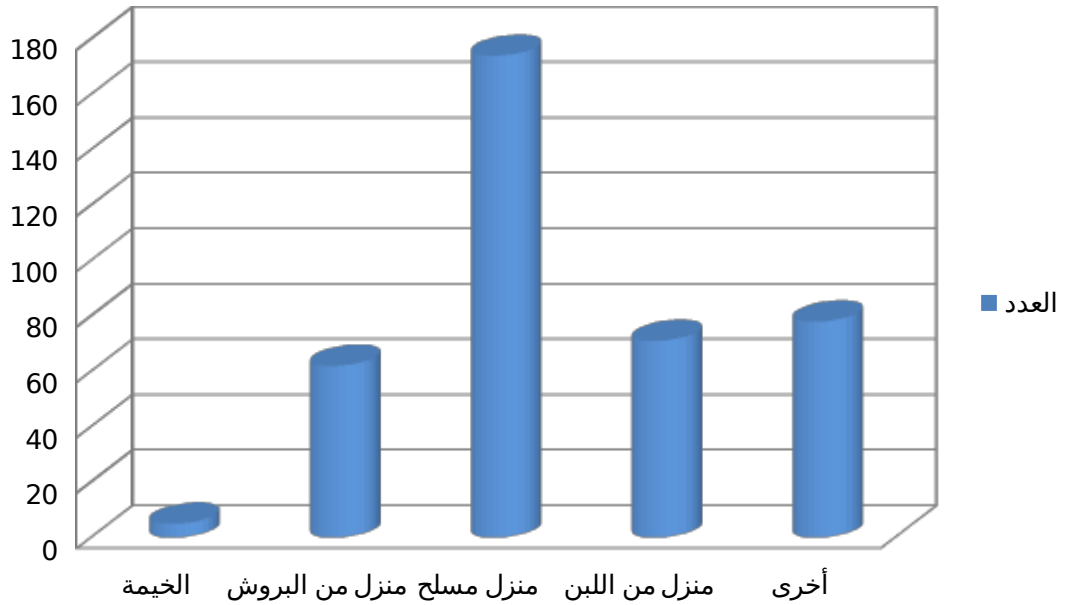
يتضح من الجدول (6/ 13) والشكل رقم (6/8) أن غالبية أفراد العينة سكنهم ملك حيث بلغت نسبتهم (57.9) % من أفراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة السكن عن طريق الإيجار (34.1) % إما أفراد العينة من غير ذلك فقد بلغت نسبتهم (5.6) % من اجمالي العينة المبحوثة.

**9/ توزيع أفراد العينة حسب نوع السكن:
جدول رقم (6/ 14) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير نوع السكن**

نوع السكن	العدد	النسبة %
الخيمة	5	1.3
منزل من البروش	62	15.8
منزل مسلح	174	44.6
منزل من اللين	71	18.2
أخرى	78	20
المجموع	390	100%

المصدر إعداد الباحثة من نتائج البيانات الميدانية 2016

شكل رقم (6/9) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير نوع السكن



يتضح من الجدول (6/ 14) والشكل رقم (6/9) أن غالبية أفراد العينة نوع سكنهم مسلح حيث بلغت نسبتهم (44.6) % من أفراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة نوع السكن من البروش (15.8) % إما أفراد العينة نوع سكنهم من اللين فقد بلغت نسبتهم (18.2) % من اجمالي العينة المبحوثة.

القسم الثاني:

تحليل بيانات الدراسة الأساسية:

يشتمل هذه الجزء من الدراسة تحليل لمحاور الدراسة الأساسية وذلك لمناقشة فروض الدراسة من خلال إتباع الخطوات التالية:

1/التوزيع التكراري النسبي لإجابات الوحدات المبحوثة على عبارات الدراسة:

وذلك من خلال تلخيص إجابات أفراد العينة على عبارات محاور الدراسة المختلفة في شكل أرقام ونسب مئوية .

2/ التحليل الاحصائي لعبارات الدراسة:

وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة حيث يتم حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات محور الدراسة ويتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة (3) حيث تتحقق الموافقة على الفقرات إذا كان الوسط الحسابي للعبارة أكبر من الوسط الفرضي (3), وتتحقق عدم الموافقة إذا كان الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي. وإذا كان الانحراف المعياري للعبارة يقترب من الواحد الصحيح فهذا يدل على تجانس إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات.

3 / اختبار (كاي تربيع) :

ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة على عبارات الدراسة يتم اختبار الفروق بين الوسط الحسابي للعبارات ومقارنتها بالوسط الفرضي للدراسة (3) لمعرفة مدى وجود دلالة إحصائية.

المحور الأول:

العلاقة بين الآليات الحكومية المستخدمة لتخفيض الفقر ومعدل البطالة في المجتمع موضع الدراسة:

ويشتمل هذا المحور على تحليل ومناقشة العلاقة بين الآليات الحكومية المستخدمة لتخفيض الفقر ومعدل البطالة بمجتمع الدراسة وذلك من خلال طرح الأسئلة التالية لأفراد عينة الدراسة:

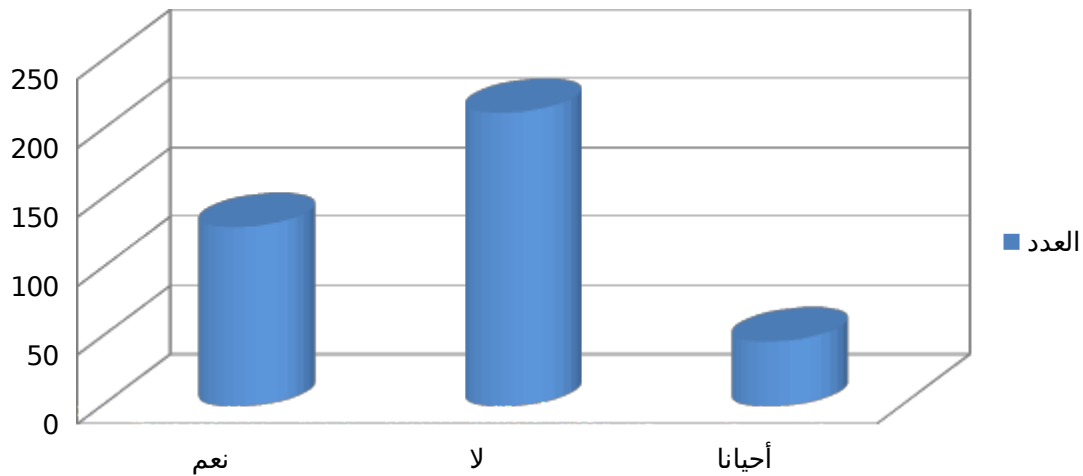
1/ هل تمارس عملاً خاصاً حالياً:

جدول رقم (6/15) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة بممارسة العمل الخاص

الإجابة	العدد	النسبة %
نعم	130	33.3
لا	213	54.6
أحياناً	47	12.1
المجموع	390	100

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج البيانات الميدانية 2016.

شكل رقم (6/10) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة بممارسة العمل الخاص



يتضح من الجدول رقم (6/15) والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة لا يوافقون على أنهم يمارسون عملاً خاصاً حالياً حيث بلغت نسبتهم (54.6) % بينما بلغت نسبة الموافقين على ذلك (33.3) %. إما أفراد العينة والذين يوافقون أحياناً فقد بلغت نسبتهم (12.1) %.

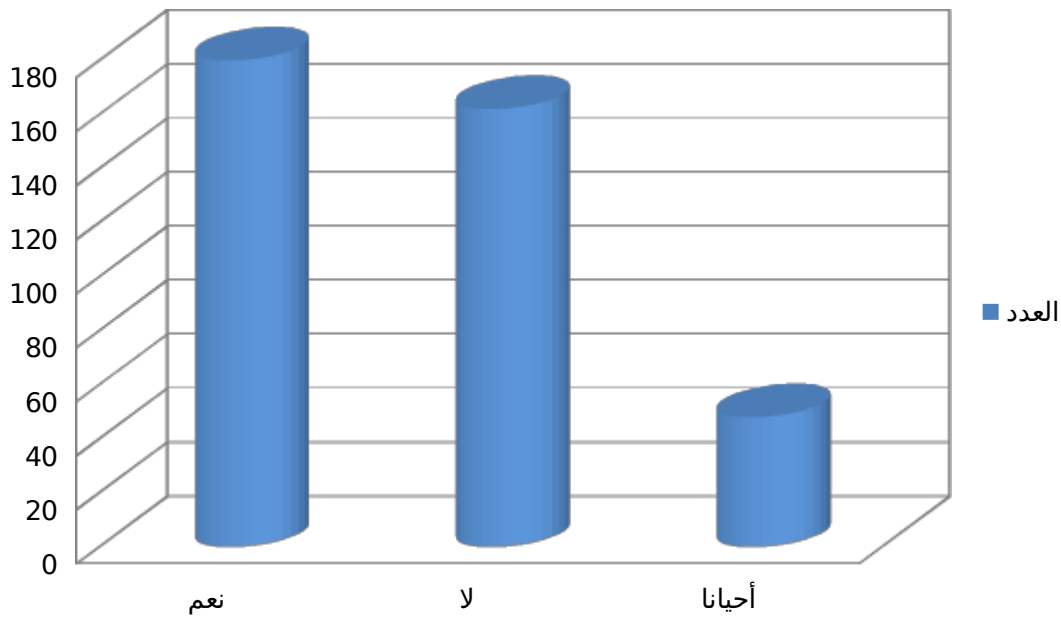
2/ هل تمارس عملا " عاما " حاليا":

جدول رقم (6/16) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة المتعلقة بممارسة العمل العام

الإجابة	العدد	النسبة %
نعم	180	46.2
لا	162	41.5
أحيانا	48	12.3
المجموع	390	100

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج البيانات الميدانية 2016.

شكل رقم (6/11) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة المتعلقة بممارسة العمل العام



يتضح من الجدول رقم (6/16) والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أنهم **يمارسون عملا " عاما " حاليا** حيث بلغت نسبتهم (46.2) % بينما بلغت نسبة غيرا لموافقون على ذلك (41.5) %. إما أفراد العينة والذين يوافقون أحيانا" فقد بلغت نسبتهم (12.3) %.

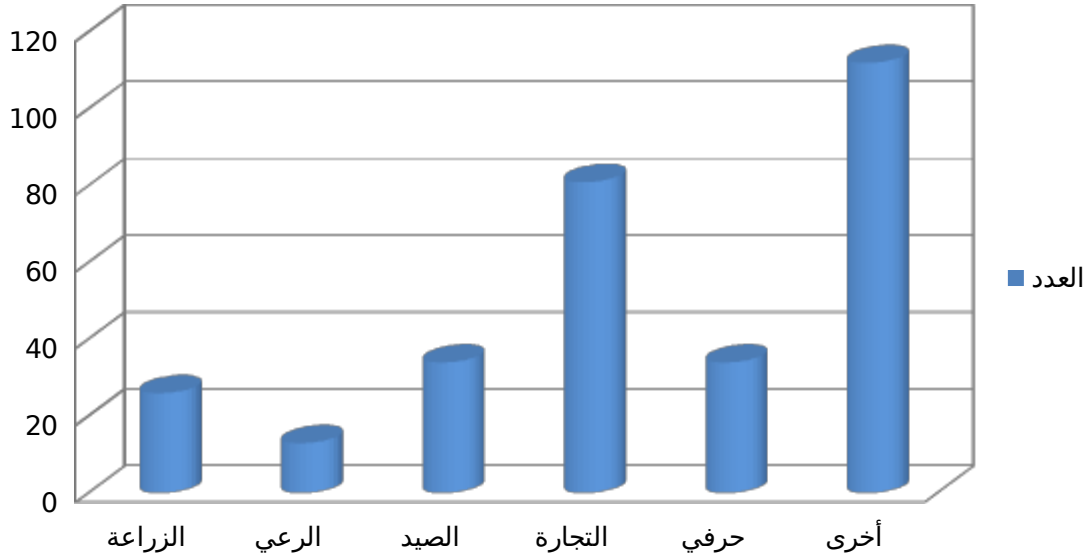
13 مجال العمل:

جدول رقم (6/17) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة المتعلقة بمجال العمل

الإجابة	العدد	النسبة %
الزراعة	26	6.7
الرعي	13	3.3
الصيد	34	8.7
التجارة	81	20.8
حرفي	34	8.7
أخرى	112	28.7
المجموع	390	100

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج البيانات الميدانية 2016.

شكل رقم (6/12) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة المتعلقة بمجال العمل



يتضح من الجدول رقم (6/17) والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة مجال عملهم هو التجارة والمجال الحرفي حيث بلغت نسبتهم (29.5) % بينما بلغت نسبة الذين يعملون في مجال الزراعة والرعي (10) %. إما أفراد العينة والذين يعملون في المهن الأخرى بلغت نسبتهم (28.7) %.

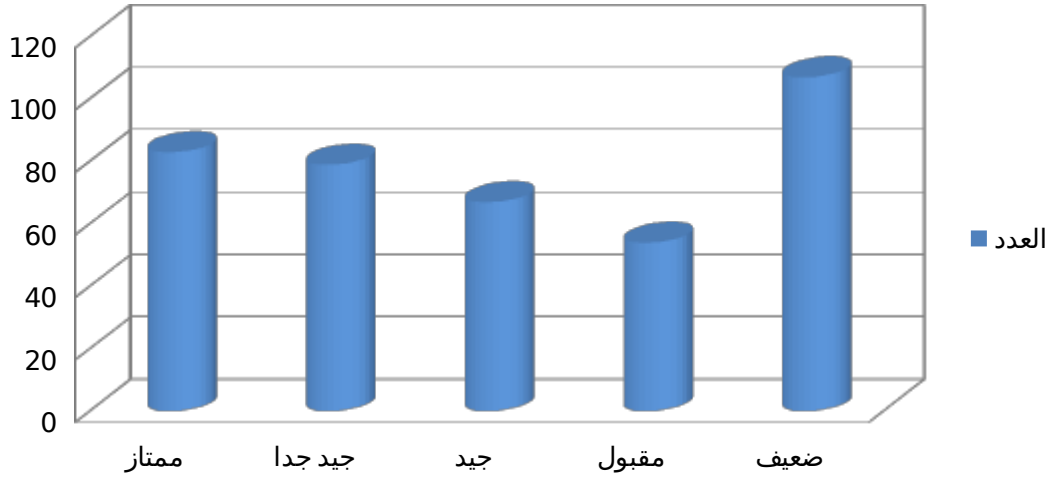
4/ التمويل الأصغر احد آليات الحكومة الهادفة لمعالجة مشكلة البطالة بالمنطقة حدد مستوى فعاليته:

جدول رقم (6/ 18) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة المتعلقة بتقييم مستوى فعالية التمويل الأصغر

الإجابة	العدد	النسبة%
ممتاز	83	21.3
جيد جدا	79	20.3
جيد	67	17.2
مقبول	54	13.8
ضعيف	107	27.4
المجموع	390	100

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج البيانات الميدانية 2016.

شكل رقم (6/13) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة المتعلقة بتقييم مستوى فعالية التمويل الأصغر



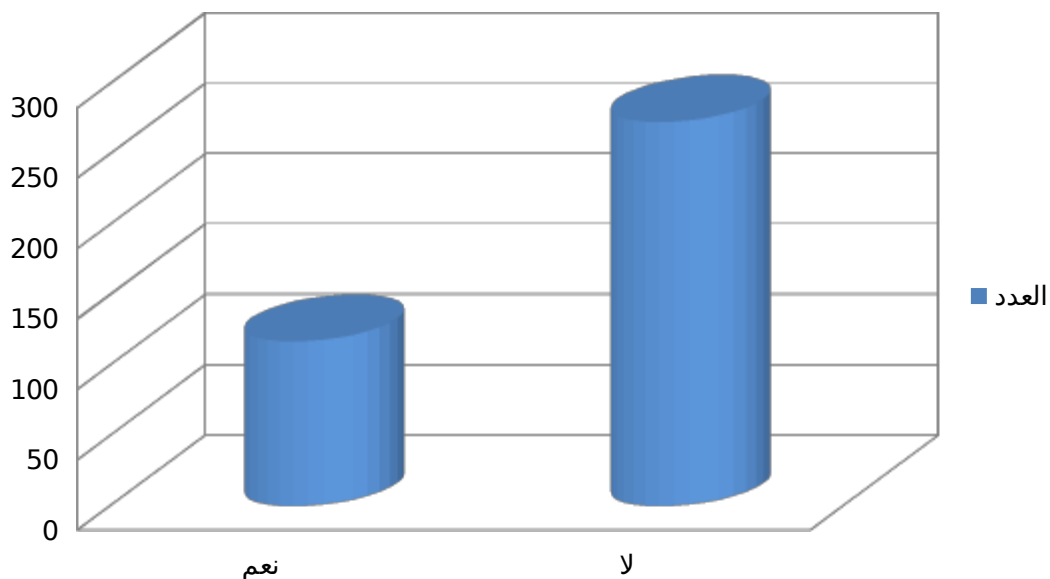
يتضح من الجدول رقم (4/18) والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن فعالية التمويل الأصغر لمعالجة مشكلة البطالة ما بين الجيدة جدا والممتازة حيث بلغت نسبتهم (41.6) % بينما بلغت نسبة الذين أوضحوا بأن الفاعلية ما بين الجيدة والمقبولة (31) %. إما أفراد العينة والذين قالوا بأن الفاعلية ضعيفة فقد بلغت نسبتهم (27.4) %.

5/ هل تم منحك تمويل أصغر بهدف القيام بمشروع التوظيف:

جدول رقم (6/ 19) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة الحصول على تمويل أصغر من الجهات الحكومية

الإجابة	العدد	النسبة%
نعم	117	30
لا	273	70
المجموع	390	100

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج البيانات الميدانية 2016.
شكل رقم (6/14) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة
الحصول على تمويل أصغر من الجهات الحكومية



يتضح من الجدول رقم (6/19) والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة لا يوافقون على أنه تم منحهم تمويل أصغر بهدف القيام بمشروع التوظيف حيث بلغت نسبتهم (70) % بينما بلغت نسبة الموافقين على ذلك (30) %.

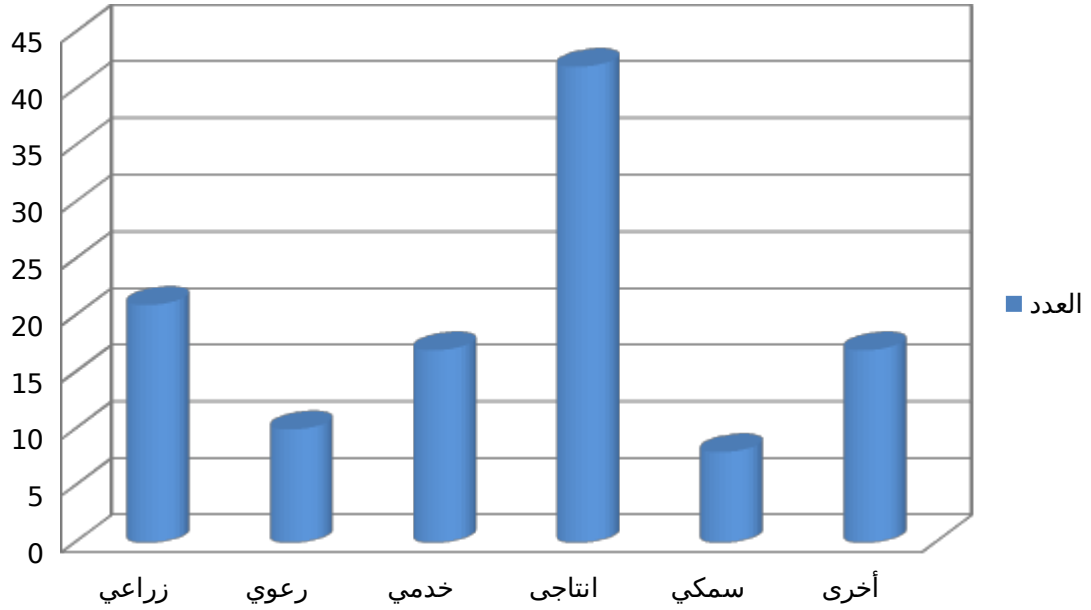
16/ إذا كانت الإجابة بنعم حدد نوع المشروع:

جدول رقم (6/ 20) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة المتعلقة بتحديد نوع المشروع

النسبة %	العدد	الإجابة
17.9	21	زراعي
8.5	10	رعوي
14.5	17	خدمي
35.9	42	انتاجي
6.8	8	سمكي
14.5	17	أخرى
100	117	المجموع

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج البيانات الميدانية 2016.

شكل رقم (6/15) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة المتعلقة بتحديد نوع المشروع



يتضح من الجدول رقم (6/20) والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة والذين وافقوا على منحهم تمويل أصغر نوع مشروعهم مشروع (إنتاجي) حيث بلغت نسبتهم (35.9 %) بينما بلغت نسبة نوع مشروعهم خدمي (14.5 %) . إما أفراد العينة والذين أوضحوا بأن نوع مشروعهم زراعي ورعوي فقد بلغت نسبتهم (26.4 %) .

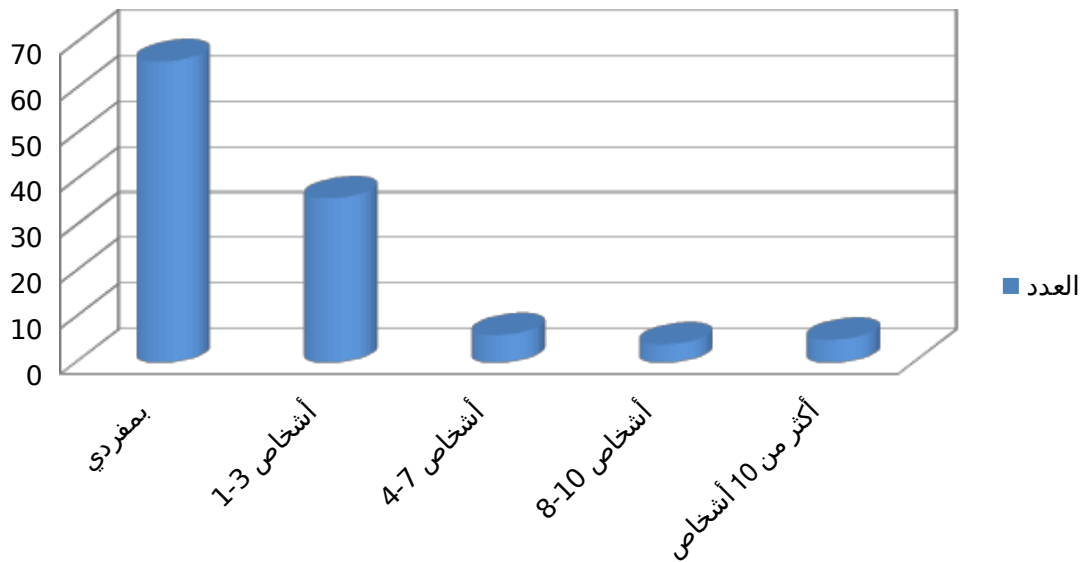
17 كم عدد الأفراد الذين يعملون معك في المشروع:

جدول رقم (6/21) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة المتعلقة بعدد العاملين بالمشروع

الإجابة	العدد	النسبة %
بمفردي	66	56.4
1-3 أشخاص	36	30.8
4-7 أشخاص	6	5.1
8-10 أشخاص	4	3.4
أكثر من 10 أشخاص	5	4.3
المجموع	117	100

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج البيانات الميدانية 2016.

شكل رقم (6/16) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة المتعلقة بعدد العاملين بالمشروع



يتضح من الجدول رقم (6/21) والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة يعملون بمفردهم حيث بلغت نسبتهم (56.4) % بينما بلغت نسبة عدد الذين يعملون ما بين (1-3 أشخاص) (30.8) %. إما أفراد العينة والذين يعملون معهم أكثر من 10 أشخاص فقد بلغت نسبتهم (4.3) %.

8 / الآليات الحكومية لتخفيض الفقر وانخفاض معدلات البطالة:

فيما يلي التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة حول العبارات التي تقيس الآليات الحكومية لتخفيض الفقر وانخفاض معدلات البطالة.

جدول رقم (6/22) يوضح الآليات الحكومية لتخفيض الفقر وانخفاض معدلات البطالة

لا أوافق بشدة		لا أوافق		أوافق لحد ما		أوافق		أوافق بشدة		العبارة
عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	
35	35.4	138	26.4	103	15.1	59	14.1	55	14.1	1/ تعمل الدولة على معالجة مشكلتي الفقر والبطالة بعدة آليات
64	25.6	100	30.3	118	15.4	60	12.3	48	12.3	2/ التمويل الأصغر أحد آليات الحكومة ذات أثر ايجابي في تخفيض مشكلة البطالة بمنطقة الدراسة
63	36.9	144	24.1	94	9.7	38	13.1	51	13.1	3/ تساهم الحكومة في معالجة مشكلة البطالة عبر تملكها الأفراد قوارب صيد الأسماك ومعينات (الشباك)
90	44.9	175	21.3	83	5.4	21	5.4	21	5.4	4/ الكارو البديل (التاكسي الحضاري) من آليات الحكومة الناجحة لتوفير وظائف
30	30.8	120	19.7	77	25.9	101	15.9	62	15.9	5/ تعمل الدولة على علاج مشكلة البطالة بمنطقة الدراسة من خلال توفير مدخلات إنتاج زراعية للعمل
106	30.5	119	20.5	80	15.1	59	6.7	26	6.7	6/ تعمل الدولة على علاج مشكلة البطالة عبر تمكين المرأة وتمليكها وسائل الإنتاج (أدوات خبائز، تطريز، حياكة الملابس، ماكينات، أعمال يدوية متعددة)
40	29	113	31.5	123	16.9	66	12.3	48	12.3	7/ يمكن اعتبار محاولات الحكومة في معالجة مشكلة البطالة من خلال تعدد الآليات ناجحة وفعالة
84	36.2	141	17.4	68	7.9	31	16.9	66	16.9	8/ بطاء وتأخر تمليك المواطنين معينات

									العمل من قبل الحكومة قلل إعداد المستفيدين ومن ثم زيادة أعداد المتعطلين	
11.8	46	30.8	120	27.2	106	19.7	77	10.5	41	9/ انعكست المشاريع المقامة إيجاباً على منطقة الدراسة من خلال تنميتها وتوظيف الغالبية العظمى من المواطنين
13.1	51	27.9	109	22.1	86	19	74	17.9	70	10/ تعتبر جميع آليات الحكومة المنفذة ذات أثر ايجابي في معالجة مشكلة الفقر ومشكلة البطالة للإسهام في تحويل الفقراء إلى عناصر منتجة تكفل الأسر وتوفر مصدر دخل ثابت

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج البيانات الميدانية 2016م

يتضح من الجدول رقم (6/ 22) ما يلي:

1. يتبين من العبارة رقم (1) أن نسبة (29.2) % من أفراد العينة يوافقون على أن **الدولة تعمل على معالجة مشكلتي الفقر والبطالة بعدة آليات** بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (44.4)% أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (26.4) %.
2. يتبين من العبارة رقم (2) أن نسبة (27.7) % من أفراد العينة يوافقون على أن **التمويل الأصغر أحد آليات الحكومة ذات أثر ايجابي في تخفيض مشكلة البطالة بمنطقة الدراسة** بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (42)% أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (30.3) %.

3. يتبين من العبارة رقم (3) أن نسبة (22.8) % من أفراد العينة يوافقون على أن **الحكومة تساهم في معالجة مشكلة البطالة عبر تملكها الأفراد قوارب صيد الأسماك ومعينات العمل (الشباك)** بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (53.1)% أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (24.1) %.

4. يتبين من العبارة رقم (4) أن نسبة (10.8) % من أفراد العينة يوافقون على أن **الكارو البديل (التاكسي الحضاري) من آليات الحكومة الناجحة لتوفير وظائف للمواطنين** بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك ()

68%) أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (21.3) %.

5. يتبين من العبارة رقم (5) أن نسبة (41.8) % من أفراد العينة يوافقون على أن الدولة تعمل على علاج مشكلة البطالة بمنطقة الدراسة من خلال توفير مدخلات إنتاج زراعية للعمل بالقطاع الزراعي بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (38.5%) أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (19.7) %.

6. يتبين من العبارة رقم (6) أن نسبة (21.8) % من أفراد العينة يوافقون على أن الدولة تعمل على علاج مشكلة البطالة عبر تمكين المرأة وتمليكها وسائل الإنتاج (أدوات خبائر , تطريز , حياكة الملابس, ماكينات, أعمال يدوية متعددة) بمنطقة الدراسة بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (57.7%) أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (20.5) %.

7. يتبين من العبارة رقم (7) أن نسبة (29.2) % من أفراد العينة يوافقون على أنه يمكن اعتبار محاولات الحكومة في معالجة مشكلة البطالة من خلال تعدد الآليات ناجحة وفعالة بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (39.3%) أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (31.5) %.

8. يتبين من العبارة رقم (8) أن نسبة (24.8) % من أفراد العينة يوافقون على أن بقاء وتأخر تملك المواطنين معينات العمل من قبل الحكومة قلل أعداد المستفيدين ومن ثم زيادة أعداد المتعطلين بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (57.7%) أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.4) %.

9. يتبين من العبارة رقم (9) أن نسبة (30.2) % من أفراد العينة يوافقون على أن المشاريع المقامة انعكست إيجاباً على منطقة الدراسة من خلال تنميتها وتوظيف الغالبية العظمى من المواطنين بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (42.6%) أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (27.2) %.

10. يتبين من العبارة رقم (10) أن نسبة (36.9) % من أفراد العينة يوافقون على أن جميع آليات الحكومة المنفذة تعتبر ذات أثر إيجابي في معالجة مشكلة الفقر ومشكلة البطالة للإسهام في تحويل الفقراء إلى عناصر منتجة تكفل الأسر وتوفر مصدر دخل ثابت بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (41%) أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (22.1) %.

المحور الثاني:

العلاقة بين آليات المنظمات غير الحكومية لتخفيض الفقر ومعدل البطالة في المجتمع موضع الدراسة:

ويشتمل هذا المحور على تحليل ومناقشة العلاقة بين آليات المنظمات غير الحكومية لتخفيض الفقر ومعدل البطالة بمجتمع الدراسة وذلك من خلال طرح الأسئلة التالية لأفراد عينة الدراسة:

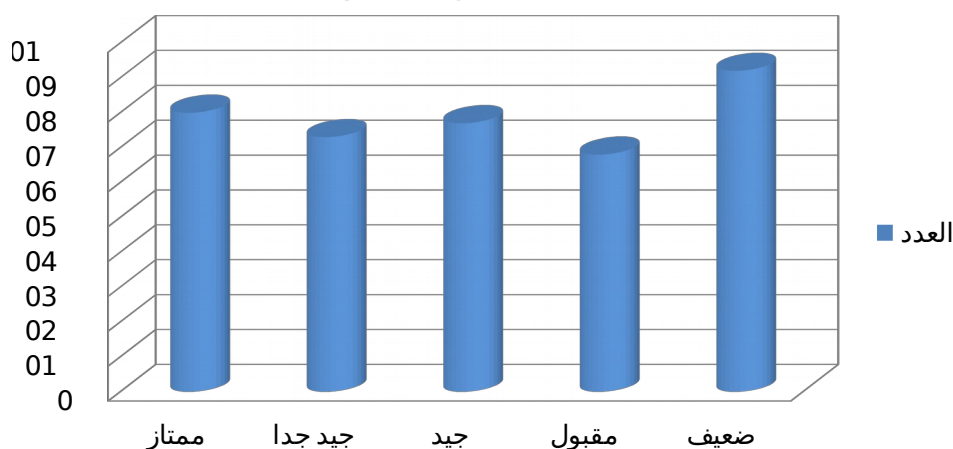
1/ توجد العديد من المنظمات غير الحكومية العاملة بمنطقة الدراسة ذات أثر إيجابي في محاربة الفقر والبطالة:

جدول رقم (6/23) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة المتعلقة بفعالية المنظمات غير الحكومية العاملة بالمنطقة

الإجابة	العدد	النسبة %
ممتاز	80	20.5
جيد جدا	73	18.7
جيد	77	19.7
مقبول	68	17.4
ضعيف	92	23.6
المجموع	390	100

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج البيانات الميدانية 2016.

شكل رقم (6/17) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة المتعلقة بفعالية المنظمات غير الحكومية العاملة بالمنطقة



يتضح من الجدول رقم (6/23) والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة يوافقون أن العديد من المنظمات غير الحكومية العاملة بمنطقة الدراسة ذات أثر إيجابي في محاربة الفقر ومعدل البطالة بمستوى يتراوح ما بين الممتاز والجيد جدا حيث بلغت نسبتهم (39.2) % بينما بلغت نسبة الموافقة بمستوى جيد ومقبول (37.1) %. إما أفراد العينة والذين يوافقون بمستوى ضعيف فقد بلغت نسبتهم (23.6) %.

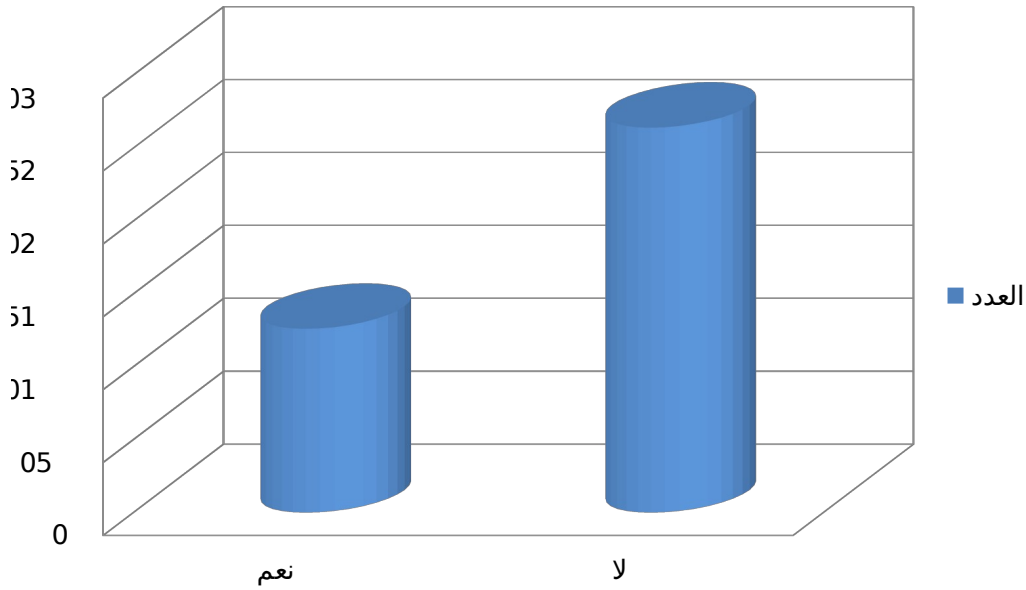
2/ هل ساهمت المنظمات غير الحكومية بمنطقة الدراسة في إيجاد عمل لك:

جدول رقم (6/ 24) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة المتعلقة بمساهمة المنظمات غير الحكومية في توفير فرص عمل

الإجابة	العدد	النسبة %
نعم	126	32.3
لا	264	67.7
المجموع	390	100

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج البيانات الميدانية 2016.

شكل رقم (6/18) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة المتعلقة بمساهمة المنظمات غير الحكومية في توفير فرص عمل



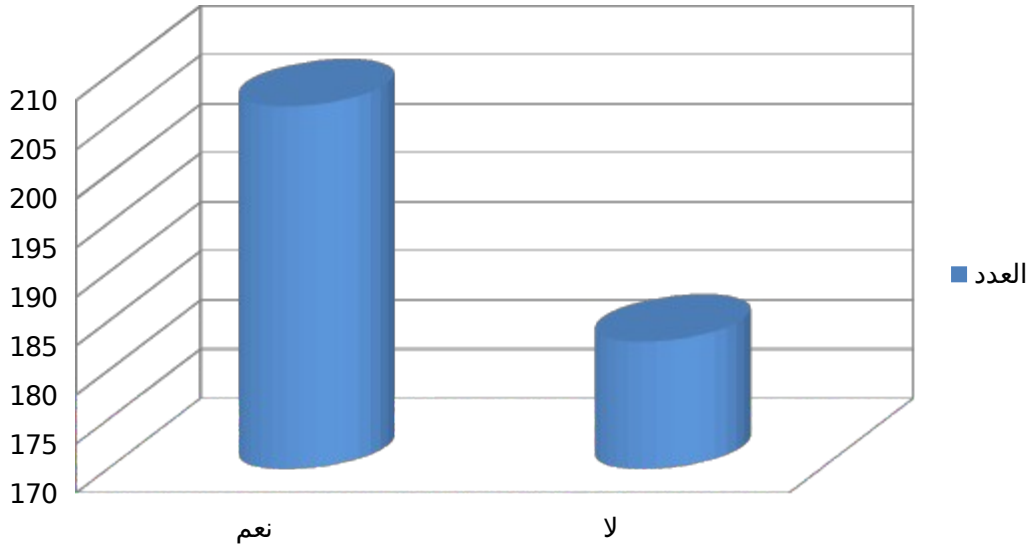
يتضح من الجدول رقم (6/24) والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة لا يوافقون على أن المنظمات غير الحكومية بمنطقة الدراسة ساهمت في إيجاد عمل لهم حيث بلغت نسبتهم (67.7) % بينما بلغت نسبة الموافقين على ذلك (32.3) %.

3/ تعمل المنظمات غير الحكومية على مساعدة المواطنين في التوظيف وذلك بتقديم قروض حسنة لإقامة مشاريع مدرة للدخل: جدول رقم (6/ 25) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة المتعلقة بمساعدة المنظمات غير الحكومية في التوظيف عبر القروض الحسنة

الإجابة	العدد	النسبة %
نعم	207	53.1
لا	183	46.9
المجموع	390	100

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج البيانات الميدانية 2016.

شكل رقم (6/19) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة المتعلقة بمساعدة المنظمات غير الحكومية في التوظيف عبر القروض الحسنة



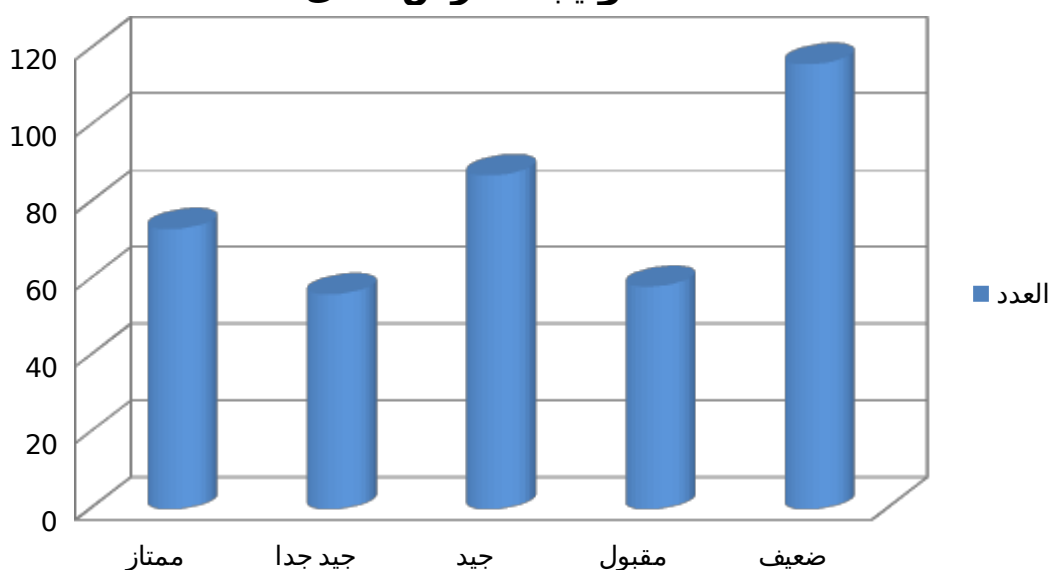
يتضح من الجدول رقم (6/25) والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن المنظمات غير الحكومية تعمل على مساعدة المواطنين في التوظيف وذلك بتقديم قروض حسنة لا قامة مشاريع مدرة للدخل حيث بلغت نسبتهم (53.1) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (46.9) %.

4/ تساعد المنظمات غير الحكومية في تخفيف حدة الفقر بالمنطقة والعمل على إيجاد فرص عمل للمواطنين بمستوى:
جدول رقم (6/ 26) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة المتعلقة بمساعدة المنظمات غير الحكومية في تخفيض حدة الفقر وإيجاد فرص عمل

الإجابة	العدد	النسبة %
ممتاز	73	18.7
جيد جدا	56	14.4
جيد	87	22.3
مقبول	58	14.9
ضعيف	116	29.7
المجموع	390	100

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج البيانات الميدانية 2016.

شكل رقم (6/20) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة المتعلقة بمساعدة المنظمات غير الحكومية في تخفيض حدة الفقر وإيجاد فرص عمل



يتضح من الجدول رقم (6/26) والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة يوافقون أن المنظمات غير الحكومية تساعد في تخفيف حدة الفقر بالمنطقة والعمل على إيجاد فرص عمل للمواطنين بمستوى **الجيد والمقبول** حيث بلغت نسبتهم (37.2) % بينما بلغت نسبة الذين قالوا بمستوى يتراوح ما بين الممتاز والجيد جدا (33.1) %، أما أفراد العينة والذين يوافقون بمستوى ضعيف فقد بلغت نسبتهم (29.7) %.

5/ آليات المنظمات غير الحكومية لتخفيض الفقر:

فيما يلي التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة حول العبارات التي تقيس آليات المنظمات غير الحكومية لتخفيض الفقر.

جدول رقم (6/27) يوضح آليات المنظمات غير الحكومية لتخفيض الفقر وأثرها على البطالة

لا بشدة أوافق		لا أوافق		أوافق لحد ما		أوافق		أوافق بشدة		العبارة
نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
15.1	59	31	121	21.8	85	21.3	83	10.8	42	1/ تتعدد المنظمات الحكومية إلى المواطنين بدراسة
8.2	32	26.4	103	31.5	123	23.8	93	10	39	2/ للمنظمات الحكومية فاعلة في المجال الزراعي
7.7	30	27.9	109	25.4	99	28.5	111	10.5	41	3/ تعتبر الاستشارات الزراعية إحدى آليات المنظمات الحكومية في توظيف شريحة من المواطنين بمدخلات الإنتاج
17.4	68	31.5	123	21.8	85	19.7	77	9.5	37	4/ توفر المنظمات غير الحكومية قروضاً حسنة للمواطنين لاستغلالها وتشغيلها في مشاريع تزيد من أعداد العاملين بالمنطقة
33.6	131	24.9	97	19.2	75	14.1	55	8.2	32	5/ تعمل المنظمات غير الحكومية على تشغيل النساء من خلال برامج ومشاريع تمكين المرأة (مثل الأعمال اليدوية المتعددة - العصائر الجافة والسائلة - تجفيف الخضار)

17.2	67	35.6	13.9	21/8	85	15.6	61	9.7	38	16 المنظمات غير الحكومية تعمل بالمنطقة وآلياتها الموجهة لعلاج مشكلة الفقر والبطالة بالمنطقة الدراسة
22.8	89	31	12.1	20	78	18.5	72	7.7	30	17 تشجع المنظمات غير الحكومية على تكوين الجمعيات لتقديم خدماتها في توفير فرص العمل لسكان المنطقة
14.6	57	35.1	13.7	26.7	10.4	15.1	59	8.5	33	18 آليات المنظمات غير الحكومية تعتبر فاعلة في علاج البطالة وتخفيف بالمنطقة
22.3	87	30.5	11.9	21	82	14.1	55	12.1	47	19 تعتبر القروض الحسنة الممنوحة من المنظمات غير الحكومية وأجل سدادها مناسبة مع إمكانيات المستفيدين ماديا" مما يزيد من إعدادهم وتشغيلهم
19.5	76	32.3	12.6	22.1	86	15.4	62	10.3	40	10/ تتفوق المنظمات غير الحكومية في سعيها لمعالجة مشكلة الفقر وتخفيض معدل البطالة بالمنطقة

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج البيانات الميدانية 2016م

يتضح من الجدول رقم (64/ 27) ما يلي:

1. يتبين من العبارة رقم (1) أن نسبة (32.1) % من أفراد العينة يوافقون على تعدد نشاطات المنظمات غير الحكومية الهادفة إلى توظيف المواطنين بمنطقة الدراسة بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك ()

46.1%) اما أفراد العينة والذين لم يبدووا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (21.82.1%).

2. يتبين من العبارة رقم (2) أن نسبة (33.8) % من أفراد العينة يوافقون على أن للمنظمات غير الحكومية إسهامات فاعلة في المجال الزراعي بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (34.6%) اما أفراد العينة والذين لم يبدووا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (31.5) %.

3. يتبين من العبارة رقم (3) أن نسبة (39) % من أفراد العينة يوافقون على أن الاستشارات الزراعية تعتبر إحدى آليات المنظمات غير الحكومية في توظيف شريحة من المواطنين بمدتهم بمدجلات الإنتاج بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (45.6%) اما أفراد العينة والذين لم يبدووا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (21.8) %.

4. يتبين من العبارة رقم (4) أن نسبة (29.2) % من أفراد العينة يوافقون على أن المنظمات غير الحكومية توفر قروض حسنة للمواطنين لاستغلالها وتشغيلها في مشاريع تزيد من إعداد العاملين بالمنطقة بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (48.9%) اما أفراد العينة والذين لم يبدووا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (21.8) %.

5. يتبين من العبارة رقم (5) أن نسبة (22.3) % من أفراد العينة يوافقون على أن منظمات غير الحكومية تعمل على تشغيل النساء من خلال برامج ومشاريع تمكين المرأة (مثل الأعمال اليدوية المتعددة - العصائر الجافة والسائلة - تجفيف الخضار) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (58.5%) اما أفراد العينة والذين لم يبدووا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (19.2) %.

6. يتبين من العبارة رقم (6) أن نسبة (25.3) % من أفراد العينة يوافقون على أن المنظمات غير الحكومية تعمل بالمنطقة وتنوع آلياتها الموجهة لعلاج مشكلة الفقر والبطالة بمنطقة الدراسة بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (52.8%) اما أفراد العينة والذين لم يبدووا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (20) %.

7. يتبين من العبارة رقم (7) أن نسبة (23.6) % من أفراد العينة يوافقون على أن المنظمات غير الحكومية تشجع على تكوين الجمعيات لتقديم خدماتها في توفير فرص العمل لسكان المنطقة بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (49.7%) اما أفراد العينة والذين لم يبدووا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (26.7) %.

8. يتبين من العبارة رقم (8) أن نسبة (23.6) % من أفراد العينة يوافقون على أن آليات المنظمات غير الحكومية تعتبر فاعلة في علاج وتخفيض البطالة بالمنطقة بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (49.7%) اما أفراد العينة والذين لم يبدووا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (26.7) %.

9. يتبين من العبارة رقم (9) أن نسبة (26.2) % من أفراد العينة يوافقون على أن القروض الحسنة الممنوحة من المنظمات غير الحكومية وأجل سدادها تعتبر مناسبة مع إمكانيات المستفيدين مادياً" مما يزيد من إعددهم وتشغيلهم بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (52.8) % أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (21) %.

10. يتبين من العبارة رقم (10) أن نسبة (26.2) % من أفراد العينة يوافقون على أن المنظمات غير الحكومية تتفوق في سعيها لمعالجة مشكلة الفقر وتخفيض معدل البطالة بالمنطقة بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (51.8) % أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (22.1) %.

المحور الثالث:

العلاقة بين السياسات الحكومية لتخفيض الفقر وخفض معدل البطالة بمنطقة المجتمع موضع الدراسة:

ويشتمل هذا المحور على تحليل ومناقشة العلاقة بين السياسات الحكومية لتخفيض الفقر ومعدل البطالة بمجتمع الدراسة وذلك من خلال طرح الأسئلة التالية لأفراد عينة الدراسة:

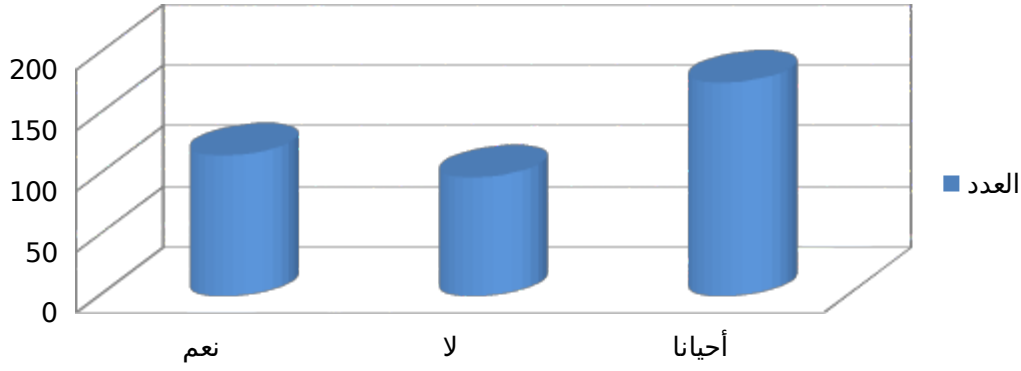
1/ يتم التوظيف في المحلية وفقاً لمعايير المؤهلات الأكاديمية والكفاءات:

جدول رقم (6/ 28) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة للمعايير والمؤهلات الأكاديمية والكفاءات للتوظيف في المحلية

الإجابة	العدد	النسبة %
نعم	116	29.7
لا	98	25.1
أحياناً	176	45.1
المجموع	390	100

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج البيانات الميدانية 2016.

شكل رقم (6/21) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة للمعايير والمؤهلات الأكاديمية والكفاءات للتوظيف في المحلية



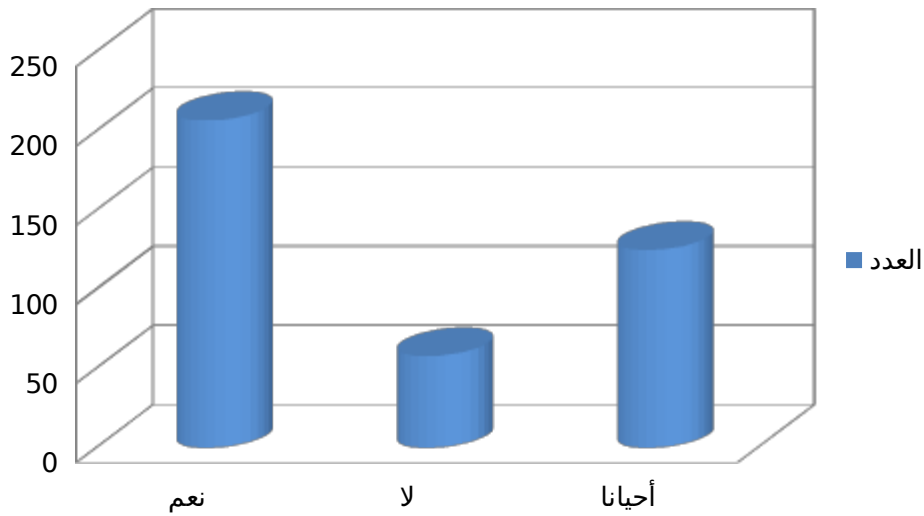
يتضح من الجدول رقم (6/28) والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة يوافقون أحيانا" على أن التوظيف في المحلية يتم وفقا" لمعايير المؤهلات الأكاديمية والكفاءات حيث بلغت نسبتهم (45.1) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (25.1) %. أما أفراد العينة الموافقين فقد بلغت نسبتهم (29.7) %.

2/ يفضل الكثير من المواطنين العمل الخاص وذلك لتدنى الاجور في القطاع العام.

جدول رقم (6/29) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة عن تفضيل العمل الخاص على العمل في القطاع العام

الإجابة	العدد	النسبة %
نعم	207	53.1
لا	58	14.9
أحيانا"	125	32
المجموع	390	100

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج البيانات الميدانية 2016.
شكل رقم (6/22) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة عن تفضيل العمل الخاص على العمل في القطاع العام

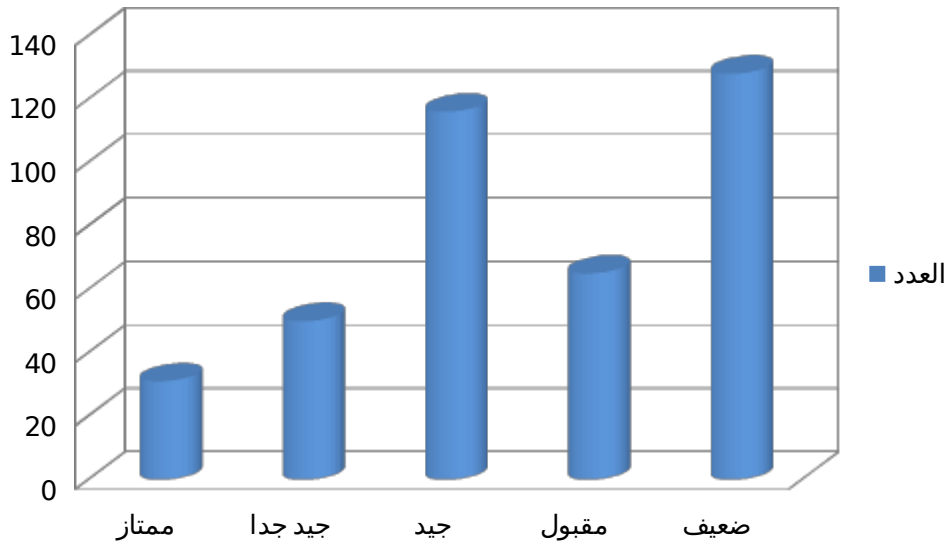


يتضح من الجدول رقم (6/29) والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن **الكثير من المواطنين يفضلون العمل الخاص وذلك لتدنى الاجور في القطاع العام** حيث بلغت نسبتهم (53.1) % بينما بلغت نسبة غيرالموافقون على ذلك (14.9) %. اما أفراد العينة والذين يوافقون إلى حد ما فقد بلغت نسبتهم (32) %.

3/ تلعب الحكومة دورا " بارزا" في تخفيف حدة الفقر بين المواطنين بالمنطقة وذلك بتوفير فرص عمل بمستوى: جدول رقم (6/ 30) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة عن دور الحكومة في توفير فرص العمل لتخفيف حدة الفقر بالمنطقة

الإجابة	العدد	النسبة %
ممتاز	31	7.9
جيد جدا	50	12.8
جيد	116	29.7
مقبول	65	16.7
ضعيف	128	38.8
المجموع	390	100

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج البيانات الميدانية 2016. شكل رقم (6/23) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة عن دور الحكومة في توفير فرص العمل لتخفيف حدة الفقر بالمنطقة



يتضح من الجدول رقم (6/30) والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة يوافقون أن الحكومة تلعب دورا " بارزا" في تخفيف حدة الفقر بين المواطنين بالمنطقة وذلك بتوفير فرص عمل بمستوى يتراوح ما بين (الجيد والمقبول) حيث بلغت نسبتهم (46.6) % بينما بلغت نسبة الموافقين بمستوى يتراوح ما بين (الممتاز والجيد جدا) (20.7)%. أما أفراد العينة والذين يوافقون بمستوى ضعيف فقد بلغت نسبتهم (38.8) %.

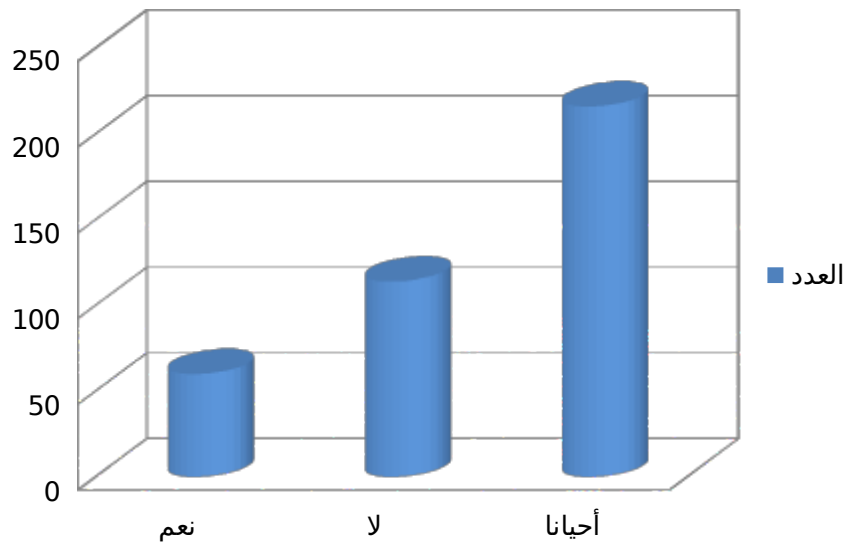
4/ الوسائل والإجراءات الحكومية المتبعة بالمنطقة ساعدت على زيادة فرص العمل:

جدول رقم (6/31) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة حول الوسائل والإجراءات الحكومية لزيادة فرص العمل

الإجابة	العدد	النسبة %
نعم	60	15.4
لا	114	29.2
أحيانا	216	55.4
المجموع	390	100

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج البيانات الميدانية 2016.

شكل رقم (6/24) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة الوسائل والإجراءات الحكومية لزيادة فرص العمل



يتضح من الجدول رقم (6/31) والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة يوافقون أحيانا على أن الوسائل والإجراءات الحكومية المتبعة بالمنطقة ساعدت على زيادة فرص العمل حيث بلغت نسبتهم (55.4)% بينما بلغت نسبة الموافقين على ذلك (15.4)%. أما أفراد العينة والذين لا يوافقون فقد بلغت نسبتهم (29.2)%.

5/ السياسات الحكومية لتخفيض الفقر والبطالة بولاية البحر الأحمر

فيما يلي التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة حول العبارات التي تقيس السياسات الحكومية لتخفيض الفقر والبطالة بولاية البحر الأحمر.

جدول رقم (6/32) يوضح السياسات الحكومية لتخفيض الفقر والبطالة
بولاية البحر الأحمر

لا أوافق بشدة		لا أوافق		أوافق لحد ما		أوافق		أوافق بشدة		العبارة
نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
8.5	33	24.9	97	31	121	20.3	79	15.4	60	1/ تعمل الدولة على زيادة اعداد العاملين من خلال فتح المزيد من فرص التوظيف
15.9	62	29.7	116	27.4	107	14.1	55	12.8	50	2/ للزكاة إسهامات فاعلة في محاربة الفقر ومن ثم محاربة البطالة بمنطقة الدراسة
22.8	89	30.5	119	26.9	105	14.4	56	5.4	21	3/ يعتبر التمويل الأصغر من أهم وسائل تخفيف الفقر ومحاربة البطالة بالمنطقة
7.7	30	33.6	131	25.9	101	23.6	92	9.2	36	4/ توفير فرص العمل بالمنطقة ساعد على تخفيف فقر الأسرة
12.3	48	31.3	122	25.9	101	22.6	88	7.9	31	5/ اهتمام الدولة بالتدريب والتأهيل يزيد من فرص التوظيف ويقلل البطالة بمنطقة الدراسة
16.2	63	34.9	136	21.8	85	19.7	77	7.4	29	6/ نجاح المشروع واستمراره عمل على استقطاب العديد من المواطنين
13.6	53	30	117	30.8	120	15.9	62	0.7	38	7/ وفر قيام المشروع للاحتياجات الأساسية ومصدر دخل ثابت للمواطنين بمنطقة

الدراسة										
15.4	60	28.9	113	26.4	103	20	78	9.2	36	8/ قيام العديد من المشروعات المدرة للدخل خفض عدد المتعطلين ورفع مستوى المعيشة للمواطنين بمنطقة الدراسة
12.3	48	23.8	93	31	121	19.7	77	13.1	51	9/ جهود الحكومة في تخفيف الفقر بمنطقة الدراسة ساهمت في زيادة أعداد التوظيف

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج البيانات الميدانية 2016م

يتضح من الجدول رقم (6/ 32) ما يلي:

1. يتبين من العبارة رقم (1) أن نسبة (35.7) % من أفراد العينة يوافقون على أن الدولة تعمل على زيادة إعداد العاملين من خلال فتح المزيد من فرص التوظيف بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (33.4)% إما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (31) %.

2. يتبين من العبارة رقم (2) أن نسبة (26.9) % من أفراد العينة يوافقون على أن للزكاة إسهامات فاعلة في محاربة الفقر ومن ثم محاربة البطالة بمنطقة الدراسة بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (45.6)% أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (27.4) %.

3. يتبين من العبارة رقم (3) أن نسبة (19.8) % من أفراد العينة يوافقون على أن التمويل الأصغر يعتبر من أهم وسائل تخفيف الفقر ومحاربة البطالة بالمنطقة بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (53.3)% أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (26.9) %.

4. يتبين من العبارة رقم (4) أن نسبة (32.8) % من أفراد العينة يوافقون على أن توفير فرص العمل بالمنطقة ساعد على تخفيف فقر الأسرة بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (41.3)% أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (25.9) %.

5. يتبين من العبارة رقم (5) أن نسبة (30.5) % من أفراد العينة يوافقون على أن اهتمام الدولة بالتدريب والتأهيل يزيد من فرص التوظيف ويقلل البطالة بمنطقة الدراسة بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك ()

43.6%) اما أفراد العينة والذين لم يبدووا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (25.9%).

6. يتبين من العبارة رقم (6) أن نسبة (27.1) % من أفراد العينة يوافقون على أن **نجاح المشروع واستمراره عمل على استقطاب العديد من المواطنين** بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (51.1%) اما أفراد العينة والذين لم يبدووا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (21.8) %.

7. يتبين من العبارة رقم (7) أن نسبة (25.6) % من أفراد العينة يوافقون على أن **وفر قيام المشروع للاحتياجات الأساسية ومصدر دخل ثابت للمواطنين بمنطقة الدراسة** بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (43.6%) اما أفراد العينة والذين لم يبدووا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (30.8) %.

8. يتبين من العبارة رقم (8) أن نسبة (29.8) % من أفراد العينة يوافقون على أن **قيام العديد من المشروعات المدرة للدخل خفض عدد المتعطلين ورفع مستوى المعيشة للمواطنين بمنطقة الدراسة** بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (43.4%) اما أفراد العينة والذين لم يبدووا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (26.4) %.

9. يتبين من العبارة رقم (9) أن نسبة (32.8) % من أفراد العينة يوافقون على أن **جهود الحكومة في تخفيف الفقر بمنطقة الدراسة ساهمت في زيادة أعداد التوظيف** بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (36.1%) اما أفراد العينة والذين لم يبدووا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (31) %.

المبحث الثالث: اختبار ومناقشة فروض الدراسة:

يهدف هذا المبحث إلى تحليل البيانات الأساسية من خلال تقديم إحصاءاً وصفاً للبيانات الأساسية يعكس الأهمية النسبية لعبارات الدراسة واستخدام اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق ومن ثم مناقشة فروض الدراسة وذلك على النحو التالي:

1/ التحليل الاحصائي لعبارات الدراسة:

وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة حيث يتم حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات محور الدراسة ويتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة (3) حيث تتحقق الموافقة على الفقرات إذا كان الوسط الحسابي للعبارة أكبر من الوسط الفرضي (3)، وتتحقق عدم الموافقة إذا كان الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي. وإذا كان الانحراف المعياري للعبارة يقترب من الواحد الصحيح فهذا يدل على تجانس إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات.

2 / اختبار (كاي تربيع):

ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين وغير الموافقين على عبارات الدراسة يتم اختبار الفروق بين الوسط الحسابي للعبارات ومقارنتها بالوسط الفرضي للدراسة (3).

(1) / عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالفرض الأول:
بنص الفرض الأول (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الآليات الحكومية لتخفيض الفقر وانخفاض معدل البطالة بولاية البحر الأحمر).

وللتحقق عن مدى صحة الفرضية تم إتباع الخطوات التالية:

أولاً الإحصاء الوصفي لعبارات فرضية الدراسة الأولى:

فيما يلي جدول يوضح المتوسط والانحراف المعياري والأهمية النسبية للعبارات التي تقيس محور الفرضية الأولى وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم . وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (6/33) الإحصاء الوصفي لعبارات محور الفرضية الأولى

الترتيب	مستوى الموافقة	الأهمية النسبية	المتوسط	الانحراف المعياري	العبارات
4	متوسط	58.0%	2.90	1.19	1/ تعمل الدولة على معالجة مشكلتي الفقر والبطالة بعدة آليات
6	متوسط	56.2%	2.81	1.23	2/ التمويل الأصغر أحد آليات الحكومة ذات أثر ايجابي في تخفيض مشكلة البطالة بمنطقة الدراسة
7	متوسط	53.2%	2.66	1.23	3/ تساهم الحكومة في معالجة مشكلة البطالة عبر تمليكها للأفراد قوارب صيد الأسماك ومعينات العمل (الشباك)
10	منخفضة	45.0%	2.25	1.04	4/ الكارو البديل (التاكسي الحضاري) من آليات الحكومة الناجحة لتوفير وظائف للمواطنين
1	متوسط	62.2%	3.11	1.22	5/ تعمل الدولة على علاج مشكلة البطالة بمنطقة الدراسة من خلال توفير مدخلات إنتاج زراعية للعمل بالقطاع الزراعي
9	منخفضة	48.6%	2.43	1.22	6/ تعمل الدولة على علاج مشكلة البطالة عبر تمكين المرأة وتمليكها وسائل الإنتاج (أدوات خبائز , تطريز , حياكة الملابس, ماكينات, أعمال يدوية متعددة) بمنطقة الدراسة
3	متوسط	58.4%	2.92	1.16	7/ يمكن اعتبار محاولات الحكومة في معالجة مشكلة البطالة من خلال تعدد الآليات ناجحة وفعالة
8	متوسط	52.4%	2.62	1.35	8/ بطء وتأخر تمليك المواطنين معينات العمل من قبل الحكومة قلل إعداد المستفيدين ومن ثم زيادة أعداد المتعطلين
5	متوسط	57.2%	2.86	1.17	9/ انعكست المشاريع المقامة إيجاباً على منطقة الدراسة من خلال تنميتها وتوظيف الغالبية العظمى من المواطنين
2	متوسط	60.0%	3.0	1.30	10/ تعتبر جميع آليات الحكومة المنفذة

	ة				ذات أثر ايجابي في معالجة مشكلة الفقر ومشكلة البطالة للإسهام في تحويل الفقراء إلى عناصر منتجة تكفل الأسر وتوفر مصدر دخل ثابت
	متوسط ة	55%	2.75	1.21	المؤشر الكلي

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي 2016

يتضح من الجدول رقم (6/ 33) ما يلي:

1/ أن جميع العبارات التي **تعبّر عن الفرضية الأولى** يقل متوسطها عن الوسط الفرضي (3) ما عدا العبارات (الخامسة والعاشر) وهذه النتيجة تدل على عدم موافقة أفراد العينة على غالبية العبارات التي توضح (**تخفيض الفقر وانخفاض معدل البطالة بولاية البحر الأحمر**) بمستوى موافقة متوسطة حيث حققت جميع العبارات متوسطاً عام مقداره (2.75) وبانحراف معياري (1.21) وأهمية نسبية (55)%.

2/ ويلاحظ من الجدول أن العبارة (**تعمل الدولة على علاج مشكلة البطالة بمنطقة الدراسة من خلال توفير مدخلات إنتاج زراعية للعمل بالقطاع الزراعي**) جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (3.11) بانحراف معياري (1.22) بأهمية نسبية متوسطة بلغت (62.2)%. تليها في المرتبة الثانية العبارة (**تعتبر جميع آليات الحكومة المنفذة ذات أثر إيجابي في معالجة مشكلة الفقر ومشكلة البطالة للإسهام في تحويل الفقراء إلى عناصر منتجة تكفل الأسر وتوفير مصدر دخل ثابت**) بمتوسط حسابي (3.00) وانحراف معياري (1.30) وبأهمية نسبية (60)% ..

3/ أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت العبارة (**الكارو البديل (التاكسي الحضاري) من آليات الحكومة الناجحة لتوفير وظائف للمواطنين**) حيث بلغ متوسطها (2.25) وبانحراف معياري (1.04) وأهمية نسبية بلغت (45)% .

ثانياً: اختبار (كاي تربيع): لعبارات فرضية الدراسة الأولى:

ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار (كاي تربيع) لدلالة الفروق. وفيما يلي جدول يوضح نتائج اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق للعبارات التي تقيس محور الفرضية الأولى.

جدول رقم (6/34) اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور فرضية الدراسة الأولى

العبارات	قيمة كاي تربيع	درجات الحرية	القيمة الجدولية	مستوى المعنوية	الدلالة
1/ تعمل الدولة على معالجة مشكلتي الفقر والبطالة بعدة آليات	89.9	4	9.48	0.000	وجود فروق
2/ التمويل الأصغر أحد آليات الحكومة ذات أثر إيجابي في	44.9	4	9.48	0.000	وجود

فروق					تخفيض مشكلة البطالة بمنطقة الدراسة
وجود فروق	0.000	9.48	4	91.8	13 تساهم الحكومة في معالجة مشكلة البطالة عبر تمليكها الأفراد قوارب صيد الأسماك ومعيونات العمل (الشباك)
وجود فروق	0.000	9.48	4	206.1	14 الكارو البديل (التاكسي الحضاري) من آليات الحكومة الناجحة لتوفير وظائف للموظفين
وجود فروق	0.000	9.48	4	62.2	15 تعمل الدولة على علاج مشكلة البطالة بمنطقة الدراسة من خلال توفير مدخلان إنتاج زراعية للعمل بالقطاع الزراعي
وجود فروق	0.000	9.48	4	70.9	16 تعمل الدولة على علاج مشكلة البطالة عبر تمكين المرأة وتمليكها وسائل الإنتاج (أدوات خبائز , تطريز , حياكة الملابس , ماكينات, أعمال يدوية متعددة) بمنطقة الدراسة
وجود فروق	0.000	9.48	4	73.5	17 يمكن اعتبار محاولات الحكومة في معالجة مشكلة البطالة من خلال تعدد الآليات ناجحة وفعالة
وجود فروق	0.000	9.48	4	82.7	18 بقاء وتأخر تمليك المواطنين معيونات العمل من قبل الحكومة قلل إعداد المستفيدين ومن ثم زيادة أعداد المتعطلين
وجود فروق	0.000	9.48	4	63.3	19 انعكست المشاريع المقامة إيجابيا على منطقة الدراسة من خلال تنميتها وتوظيف الغالبية العظمى من المواطنين
وجود فروق	0.000	9.48	4	23.5	10/ تعتبر جميع آليات الحكومة المنفذة ذات أثر ايجابي في معالجة مشكلة الفقر ومشكلة البطالة للإسهام في تحويل الفقراء إلى عناصر منتجة تكفل الأسر وتوفر مصدر دخل ثابت
وجود	0.000	9.48	4	80.8	الإجمالي

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي 2016

يتضح من الجدول رقم (6/ 34) ما يلي:

1. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الأولى (89.9) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (2.90) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة **(تعمل الدولة على معالجة مشكلتي الفقر والبطالة بعدة آليات).**

2. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثانية (44.9) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (2.81) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة **(التمويل الأصغر أحد آليات الحكومة ذات أثر إيجابي في تخفيض مشكلة البطالة بمنطقة الدراسة).**

3. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثالثة (91.8) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (2.66) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة **(تساهم الحكومة في معالجة مشكلة البطالة عبر تملكها الأفراد قوارب صيد الأسماك ومعينات العمل (الشباك)).**

4. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الرابعة (206.1) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (2.25) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة منخفضة على العبارة **(الكارو البديل (التاكسي الحضاري) من آليات الحكومة الناجحة لتوفير وظائف للمواطنين).**

5. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الخامسة (62.2) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.11) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة **(تعمل الدولة على علاج مشكلة البطالة بمنطقة الدراسة من خلال توفير مدخلان إنتاج زراعية للعمل بالقطاع الزراعي).**

6. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة السادسة (70.9) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (2.43) والوسط الفرضي للدراسة

(3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة (تعمل الدولة على علاج مشكلة البطالة عبر تمكين المرأة وتمليكها وسائل الإنتاج (أدوات خبائز , تطريز , حياكة الملابس, ماكينات, أعمال يدوية متعددة بمنطقة الدراسة).

7. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة السابعة (73.5) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (2.92) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة (يمكن اعتبار محاولات الحكومة في معالجة مشكلة البطالة من خلال تعدد الآليات ناجحة وفعالة).

8. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثامنة (82.7) وهى أكبر من القيمة الجدولية (7.81) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (2.62) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة (بطء وتأخر تملك المواطنين معينات العمل من قبل الحكومة قلل إعداد المستفيدين ومن ثم زيادة أعداد المتعطلين).

9. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة التاسعة (63.3) وهى أكبر من القيمة الجدولية (7.81) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (2.86) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة (انعكست المشاريع المقامة إيجاباً على منطقة الدراسة من خلال تنميتها وتوظيف الغالبية العظمى من المواطنين).

10. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة العاشرة (23.5) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.00) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة (تعتبر جميع آليات الحكومة المنفذة ذات أثر ايجابي في معالجة مشكلة الفقر ومشكلة البطالة للإسهام في تحويل الفقراء إلى عناصر منتجة تكفل الأسر وتوفر مصدر دخل ثابت).

11. بلغت قيمة (كاي تربيع) لجميع العبارات (80.8) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (2.75) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على اجمالى عبارات (الفرضية الأولى).

ملخص الفرضية الأولى:

يتضح من الجدول رقم (4/33) والجدول رقم (4/34) أن المتوسطات الحسابية لجميع العبارات التي تقيس الفرضية الأولى للدراسة تدل على أن مستوى الاستجابة مرتفعة جدا حيث بلغ المتوسط العام لجميع العبارات (2.75) بانحراف معياري (1.21) وأهمية نسبية مقدارها (55)% - كما بلغت قيمة (كاي تربيع) لدلالة الفروق لجميع عبارات محور فرضية الدراسة الأولى (80.8) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) وعلية فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة.

وبناء على نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الفقرات السابقة يتم رفض فرضية الدراسة الأولى والتي نصت (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات الحكومة لتخفيض الفقر وانخفاض معدل البطالة بولاية البحر الأحمر) في جميع العبارات ماعدا العبارات التالية حيث يتم قبولها بمستوى موافقة متوسطة:

1/ تعمل الدولة على علاج مشكلة البطالة بمنطقة الدراسة من خلال توفير مدخلات إنتاج زراعية للعمل بالقطاع الزراعي.

2/ تعتبر جميع آليات الحكومة المنفذة ذات أثر إيجابي في معالجة مشكلة الفقر ومشكلة البطالة للإسهام في تحويل الفقراء إلى عناصر منتجة تكفل الأسر وتوفر مصدر دخل ثابت
الفرضية الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات المنظمات غير الحكومية لتخفيض الفقر وانخفاض معدل البطالة بولاية البحر الأحمر:

أولا" الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثانية:

فيما يلي جدول يوضح المتوسط والانحراف المعياري والأهمية النسبية للعبارات التي تقيس محور الفرضية الثانية وترتيبها وفقا" لإجابات المستقصى منهم . وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (6/35) الإحصاء الوصفي لعبارات محور الفرضية الثانية

الترتيب	مستوى الموافقة	الأهمية النسبية	المتوسط	الانحراف المعياري	العبارات
3	متوسط	56.2%	2.81	1.23	1/ تتعدد نشاطات المنظمات غير الحكومية الهادفة إلى توظيف المواطنين بمنطقة الدراسة
2	متوسط	60.2%	3.01	1.11	2/ للمنظمات غير الحكومية إسهامات فاعلة في المجال الزراعي
1	متوسط	61.2%	3.06	1.13	3/ تعتبر الاستشارات الزراعية إحدى آليات المنظمات غير الحكومية في

	ة				توظيف شريحة من المواطنين بمدعمهم بمدخلات الإنتاج
4	متوسط	54.4%	2.72	1.23	14 توفر المنظمات غير الحكومية قروض حسنة للمواطنين لاستغلالها وتشغيلها في مشاريع تزيد من إعداد العاملين بالمنطقة
10	منخفضة	47.6%	2.38	1.29	15 تعمل منظمات غير الحكومية على تشغيل النساء من خلال برامج ومشاريع تمكين المرأة (مثل الأعمال اليدوية المتعددة - العصائر الجافة والسائلة - تجفيف الخضار)
7	متوسط	53.0%	2.65	1.21	16 المنظمات غير الحكومية تعمل بالمنطقة وتتذوق آلياتها الموجهة لعلاج مشكلة الفقر والبطالة بمنطقة الدراسة
9	متوسط	51.4%	2.57	1.15	17 تشجع المنظمات غير الحكومية على تكوين الجمعيات لتقديم خدماتها في توفير فرص العمل لسكان المنطقة
5	متوسط	53.4%	2.67	1.29	18 آليات المنظمات غير الحكومية تعتبر فاعلة في علاج وتخفيف البطالة بالمنطقة
8	متوسط	52.6%	2.63	1.28	19 تعتبر القروض الحسنة الممنوحة من المنظمات غير الحكومية وأجل سدادها مناسبة مع إمكانيات المستفيدين ماديا" مما يزيد من إعدادهم وتشغيلهم
7	متوسط	53.0%	2.65	1.24	10 تتفوق المنظمات غير الحكومية في سعيها لمعالجة مشكلة الفقر وتخفيف معدل البطالة بالمنطقة
	متوسط	54.2%	2.71	1.21	اجمالي العبارات

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي 2016

يتضح من الجدول رقم (6/35) ما يلي:

1/ أن جميع العبارات التي تعبر عن الفرضية الثانية يقل متوسطها عن الوسط الفرضي (3) ما عدا العبارة (الثانية والثالثة) وهذه النتيجة تدل على عدم موافقة أفراد العينة على غالبية العبارات التي توضح (العلاقة بين آليات

المنظمات غير الحكومية لتخفيض الفقر وانخفاض معدل البطالة (ولاية البحر الأحمر) بمستوى موافقة متوسطة حيث حققت جميع العبارات متوسطاً عام مقداره (2.71) وانحراف معياري (1.21) وأهمية نسبية (54.2%).

2/ ويلاحظ من الجدول أن العبارة (تعتبر الاستشارات الزراعية إحدى آليات المنظمات غير الحكومية في توظيف شريحة من المواطنين بمدتهم بمدخلات الإنتاج) جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (3.06) بانحراف معياري (1.13) بأهمية نسبية متوسطة بلغت (61.2)%. تليها في المرتبة الثانية العبارة (للمنظمات غير الحكومية إسهامات فاعلة في المجال الزراعي) بمتوسط حسابي (3.01) وانحراف معياري (1.11) وبأهمية نسبية (60.2)%. ..

3/ أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت العبارة (تعمل منظمات غير الحكومية على تشغيل النساء من خلال برامج ومشاريع تمكين المرأة) (مثل الأعمال اليدوية المتعددة - العصائر الجافة والسائلة - تجفيف الخضار) حيث بلغ متوسطها (2.36) وانحراف معياري (1.29) وأهمية نسبية بلغت (47.6)%. .

ثانياً " اختبار (كاي تربيع): لعبارات فرضية الدراسة الثانية:

ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار (كاي تربيع) لدلالة الفروق. وفيما يلي جدول يوضح نتائج اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق للعبارات التي تقيس محور الفرضية الثانية.

جدول رقم (6/36) اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور فرضية الدراسة الثانية

العبارات	قيمة كاي تربيع	درجات الحرية	القيمة الجدولية	مستوى المعنوية	الدلالة
1/ تتعدد نشاطات المنظمات غير الحكومية الهادفة إلى توظيف المواطنين بمنطقة الدراسة	45.8	4	9.48	0.000	وجود فروق
2/ للمنظمات غير الحكومية إسهامات فاعلة في المجال الزراعي	83.4	4	9.48	0.000	وجود فروق
3/ تعتبر الاستشارات الزراعية إحدى آليات المنظمات غير	79.0	4	9.48	0.000	وجود فروق

فروق					الحكومية في توظيف شريحة من المواطنين بمداهم بمدخلات الإنتاج
وجود فروق	0.000	9.48	4	49.4	14 توفر المنظمات غير الحكومية قروض حسنة للمواطنين لاستغلالها وتشغيلها في مشاريع تزيد من إعداد العاملين بالمنطقة
وجود فروق	0.000	9.48	4	74.6	15 تعمل المنظمات غير الحكومية على تشغيل النساء من خلال برامج ومشاريع تمكين المرأة (مثل الأعمال اليدوية المتعددة - العصائر الجافة والسائلة - تجفيف الخضار)
وجود فروق	0.000	9.48	4	74.1	16 المنظمات غير الحكومية تعمل بالمنطقة وتتذوع آلياتها الموجهة لعلاج مشكلة الفقر والبطالة بمنطقة الدراسة
وجود فروق	0.000	9.48	4	55.2	17 تشجع المنظمات غير الحكومية على تكوين الجمعيات لتقديم خدماتها في توفير فرص العمل لسكان المنطقة
وجود فروق	0.000	9.48	4	89.5	18 آليات المنظمات غير الحكومية تعتبر فاعلة في علاج وتخفيض البطالة بالمنطقة
وجود فروق	0.000	9.48	4	41.8	19 تعتبر القروض الحسنة الممنوحة من المنظمات غير الحكومية وأجل سدادها مناسبة مع إمكانيات المستفيدين مادياً مما يزيد من إعدادهم وتشغيلهم
وجود فروق	0.000	9.48	4	52.2	10/ تتفوق المنظمات غير الحكومية في سعيها لمعالجة مشكلة الفقر وتخفيض معدل البطالة بالمنطقة
وجود فروق	0.000	9.48	4	64.5	الإجمالي

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي 2016

يتضح من الجدول رقم (6/ 36) ما يلي:

1. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الأولى (45.8) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (2.81) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة **(تتعدد نشاطات المنظمات غير الحكومية الهادفة إلى توظيف المواطنين بمنطقة الدراسة).**

2. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثانية (83.4) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.01) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة **(للمنظمات غير الحكومية إسهامات فاعلة في المجال الزراعي).**

3. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثالثة (79.0) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.06) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة **(تعتبر الاستشارات الزراعية إحدى آليات المنظمات غير الحكومية في توظيف شريحة من المواطنين بمدهم بمدخلات الإنتاج).**

4. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الرابعة (49.4) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (2.72) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة **(توفر المنظمات غير الحكومية قروض حسنة للمواطنين لاستغلالها وتشغيلها في مشاريع تزيد من إعداد العاملين بالمنطقة).**

5. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الخامسة (74.6) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (2.38) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة **(تعمل منظمات غير الحكومية على تشغيل النساء من خلال برامج ومشاريع تمكين المرأة (مثل الأعمال اليدوية المتعددة - العصائر الجافة والسائلة - تجفيف الخضار)).**

6. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة السادسة (74.1) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (2.65) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة **(المنظمات غير الحكومية تعمل بالمنطقة وتنوع آلياتها الموجهة لعلاج مشكلة الفقر والبطالة بمنطقة الدراسة).**

7. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة السابعة (55.2) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (2.57) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة **(تشجع المنظمات غير الحكومية على تكوين الجمعيات لتقديم خدماتها في توفير فرص العمل لسكان المنطقة).**

8. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثامنة (89.5) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (2.67) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة **(آليات المنظمات غير الحكومية تعتبر بطالة بالمنطقة).**

9. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة التاسعة (41.8) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (2.63) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة **(تعتبر القروض الحسنة الممنوحة من المنظمات غير الحكومية وأجل سدادها مناسبة مع إمكانيات المستفيدين ماديا" مما يزيد من إعدادهم وتشغيلهم).**

10. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة العاشرة (52.2) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (2.65) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة **(تتفوق المنظمات غير الحكومية في سعيها لمعالجة مشكلة الفقر وتخفيض معدل البطالة بالمنطقة).**

11. بلغت قيمة (كاي تربيع) لجميع العبارات (64.5) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (2.71) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على اجمالى عبارات (الفرضية الثانية).

ملخص الفرضية الثانية:

يتضح من الجدول رقم (6/35) والجدول رقم (6/36) أن المتوسطات الحسابية لجميع العبارات التي تقيس الفرضية الثالثة للدراسة تدل على أن مستوى الاستجابة مرتفعة جدا حيث بلغ المتوسط العام لجميع العبارات (2.71) بانحراف معياري (0.612) وأهمية نسبية مقدارها (54.6)% - كما بلغت قيمة (كاي تربيع) لدلالة الفروق لجميع عبارات محور فرضية الدراسة الثالثة (64.5) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) وعليه

فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة.

وبناء على نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الفقرات السابقة يتم رفض فرضية الدراسة الثانية والتي نصت (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات المنظمات غير الحكومية لتخفيض الفقر وانخفاض معدل البطالة بولاية البحر الأحمر) في جميع العبارات ما عدا العبارات التالية حيث تم قبولها بمستوى موافقة متوسطة.
1/ للمنظمات غير الحكومية إسهامات فاعلة في المجال الزراعي.

2/ تعتبر الاستشارات الزراعية إحدى آليات المنظمات غير الحكومية في توظيف شريحة من المواطنين بمدعم بمدخلات الإنتاج.

الفرضية الثالثة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات الحكومية لتخفيض الفقر والبطالة بولاية البحر الأحمر:

أولاً: الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثالثة:

فيما يلي جدول يوضح المتوسط والانحراف المعياري والأهمية النسبية للعبارات التي تقيس محور الفرضية الثانية وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم. وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (6/37) الإحصاء الوصفي لعبارات محور الفرضية الثالثة

الترتيب	مستوى الموافقة	الأهمية النسبية	المتوسط	الانحراف المعياري	العبارات
1	متوسط	61.8%	3.09	1.18	1/ تعمل الدولة على زيادة إعداد العاملين من خلال فتح المزيد من فرص التوظيف
6	متوسط	55.6%	2.78	1.24	2/ للزكاة إسهامات فاعلة في محاربة الفقر ومن ثم محاربة البطالة بمنطقة الدراسة
9	منخفضة	49.6%	2.48	1.14	3/ يعتبر التمويل الأصغر من أهم وسائل تخفيف الفقر ومحاربة البطالة بالمنطقة
3	متوسط	58.6%	2.93	1.11	4/ توفير فرص العمل بالمنطقة ساعد على تخفيف فقر الأسرة
4	متوسط	56.4%	2.82	1.14	5/ اهتمام الدولة بالتدريب والتأهيل يزيد من فرص التوظيف ويقلل البطالة بمنطقة الدراسة
8	متوسط	53.4%	2.67	1.17	6/ نجاح المشروع واستمراره عمل على استقطاب العديد من المواطنين
5	متوسط	55.8%	2.79	1.16	7/ وفر قيام المشروع الاحتياجات الأساسية ومصدر دخل ثابت للمواطنين بمنطقة الدراسة
7	متوسط	55.4%	2.77	1.19	8/ قيام العديد من المشروعات المدرة للدخل خفض عدد المتعلمين ورفع مستوى المعيشة للمواطنين بمنطقة الدراسة

2	متوسط ة	59.4%	2.97	1.20	19 جهود الحكومة في تخفيف الفقر بمنطقة الدراسة ساهمت في زيادة أعداد التوظيف
	متوسط ة	56.4%	2.82	1.17	اجمالي العبارات

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2016

يتضح من الجدول رقم (6/37) ما يلي:

1/ أن جميع العبارات التي **تعبر عن الفرضية الثالثة** يقل متوسطها عن الوسط الفرضي (3) ماعدا العبارة الأولى وهذه النتيجة تدل على عدم موافقة أفراد العينة على جميع العبارات التي توضح (**العلاقة بين الآليات الحكومية لتخفيض الفقر والبطالة بولاية البحر الأحمر**) بمستوى موافقة متوسطة حيث حققت جميع العبارات متوسطاً عام مقداره (2.82) وبانحراف معياري (1.17) وأهمية نسبية (56.4)%.

2/ ويلاحظ من الجدول أن العبارة (**تعمل الدولة على زيادة إعداد العاملين من خلال فتح المزيد من فرص التوظيف**) جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (3.09) بانحراف معياري (1.18) بأهمية نسبية مرتفعة جدا بلغت (61.8)%، تليها في المرتبة الثانية العبارة (**جهود الحكومة في تخفيف الفقر بمنطقة الدراسة ساهمت في زيادة أعداد التوظيف**) بمتوسط حسابي (2.97) وانحراف معياري (1.20) وبأهمية نسبية (59.4)% ..

3/ أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت العبارة (**يعتبر التمويل الأصغر من أهم وسائل تخفيف الفقر ومحاربة البطالة بالمنطقة**) حيث بلغ متوسطها (2.48) وبانحراف معياري (1.14) وأهمية نسبية بلغت (49.6)%.

ثانياً " اختبار (كاي تربيع): لعبارات فرضية الدراسة الثالثة:

ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار (كاي تربيع) لدلالة الفروق، وفيما يلي جدول يوضح نتائج اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق للعبارات التي تقيس محور الفرضية الثالثة.

جدول رقم (6/38) اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور فرضية الدراسة الثالثة

العبارات	قيمة كاي تربيع	درجات الحرية	القيمة الجدولية	مستوى المعنوية	الدلالة
1/ تعمل الدولة على زيادة إعداد العاملين من خلال فتح المزيد من فرص التوظيف	58.4	4	9.48	0.000	وجود فروق
2/ للزكاة إسهامات فاعلة في محاربة الفقر ومن ثم محاربة البطالة بمنطقة الدراسة	49.4	4	9.48	0.000	وجود فروق

وجود فروق	0.000	9.48	4	80.3	13 يعتبر التمويل الأصغر من أهم وسائل تخفيف الفقر ومكافحة البطالة بالمنطقة
وجود فروق	0.000	9.48	4	97.4	14 توفير فرص العمل بالمنطقة ساعد على تخفيف فقر الأسرة
وجود فروق	0.000	9.48	4	72.7	15 اهتمام الدولة بالتدريب والتأهيل يزيد من فرص التوظيف ويقلل البطالة بمنطقة الدراسة
وجود فروق	0.000	9.48	4	77.4	16 نجاح المشروع واستمراره عمل على استقطاب العديد من المواطنين
وجود فروق	0.000	9.48	4	73.9	17 وفر قيام المشروع الاحتياجات الأساسية ومصدر دخل ثابت للمواطنين بمنطقة الدراسة
وجود فروق	0.000	9.48	4	50.4	18 قيام العديد من المشروعات المدرة للدخل خفض عدد المتعطلين ورفع مستوى المعيشة للمواطنين بمنطقة الدراسة
وجود فروق	0.000	9.48	4	47.4	19 جهود الحكومة في تخفيف الفقر بمنطقة الدراسة ساهمت في زيادة أعداد التوظيف
وجود فروق	0.000	9.48	4	67.4	الإجمالي

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي 2016

يتضح من الجدول رقم (6/ 38) ما يلي:

1. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الأولى (58.4) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.09) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة **(تعمل الدولة على زيادة إعداد العاملين من خلال فتح المزيد من فرص التوظيف).**

2. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثانية (49.4) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (2.78) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة **(للزكاة إسهامات فاعلة في محاربة الفقر ومن ثم محاربة البطالة بمنطقة الدراسة).**

3. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثالثة (80.3) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (2.48) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة منخفضة على العبارة **(يعتبر التمويل الأصغر من أهم وسائل تخفيف الفقر ومحاربة البطالة بالمنطقة).**

4. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الرابعة (97.4) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (2.93) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة **(توفير فرص العمل بالمنطقة ساعد على تخفيف فقر الأسرة).**

5. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الخامسة (72.7) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (2.82) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة **(اهتمام الدولة بالتدريب والتأهيل يزيد من فرص التوظيف ويقلل البطالة بمنطقة الدراسة).**

6. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة السادسة (77.4) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (2.67) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة **(نجاح المشروع واستمراره عمل على استقطاب العديد من المواطنين).**

7. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة السابعة (73.9) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (2.78) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة **(وفر قيام المشروع الاحتياجات الأساسية ومصدر دخل ثابت للمواطنين بمنطقة الدراسة).**

8. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثامنة (50.4) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (2.78) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة **(قيام العديد من المشروعات المدرة للدخل خفض عدد المتعطلين ورفع مستوى المعيشة للمواطنين بمنطقة الدراسة).**

9. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة التاسعة (47.4) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات

دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (2.97) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة (**جهود الحكومة في تخفيف الفقر بمنطقة الدراسة ساهمت في زيادة أعداد التوظيف**).

10. بلغت قيمة (كاي تربيع) لجميع العبارات (67.4) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (2.82) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على اجمالى عبارات (الفرضية الثالثة).

ملخص الفرضية الثالثة:

يتضح من الجدول رقم (6/36) والجدول رقم (6/37) أن المتوسطات الحسابية لجميع العبارات التي تقيس الفرضية الثالثة للدراسة تدل على أن مستوى الاستجابة مرتفعة جدا حيث بلغ المتوسط العام لجميع العبارات (2.82) بانحراف معياري (1.17) وأهمية نسبية مقدارها (56.4)% - كما بلغت قيمة (كاي تربيع) لدلالة الفروق لجميع عبارات محور فرضية الدراسة الثالثة (67.4) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة.

وبناء على نتائج التحليل الاحصائي الموضحة في الفقرات السابقة يتم رفض فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الآليات الحكومية لتخفيف الفقر والبطالة بولاية البحر الأحمر) في جميع العبارات ماعدا العبارة:

تعمل الدولة على زيادة إعداد العاملين من خلال فتح المزيد من فرص التوظيف.

الخاتمة

النتائج والتوصيات

اولاً: النتائج:

1. آليات الحكومة المتبعة لتخفيض الفقر ومن خلال الدراسة وضح أنها ذات اثر ضعيف على خفض البطالة خلال فترة الدراسة بالمنطقة.
2. آليات المنظمات غير الحكومية المنفذة لتخفيض الفقر ومن خلال الدراسة وضح انها ذات اثر ضعيف على خفض البطالة خلال فترة الدراسة بالمنطقة.
3. تتبع الحكومة والمنظمات غير الحكومية آليات متشابهة في الوصول للفقراء والمتعطلين عن العمل بالولاية.
4. تتفاوت المحليات في نصيبتها في تنفيذ الآليات وفقاً لطبيعة المحلية وعدد السكان.
5. تركز اهتمام الحكومة والمنظمات غير الحكومية على الجانب الاستهلاكي على حساب الجانب الانتاجي وذلك نتيجة لظروف الجفاف والظروف الطبيعية والكوارث التي مرت بها الولاية.
6. غياب الرقابة والمتابعة الخاصة بقياس وتقييم جدوى المشروعات المنفذة عبر الآليات الحكومية وغير الحكومية حيث أنحصرت الرقابة على الجانب المالي وسداد الاقساط.
7. اغلب المستفيدين من الاليات غير المستحقين ويشغلون وظائف على حساب المتعطلين عن العمل.
8. تعتبر الزكاة والتمويل الاصغر والصناديق الاجتماعية من ابرز الاليات الحكومية المتبعة لتخفيض الفقر وتشغيل المتعطلين بالولاية.
9. يعتبر مشروع قوراب الصيد من المشاريع الناجحة والمنفذ عبر ديوان الزكاة، وضح من خلال الدراسة الميدانية وإفادات المبحوثين أنه يعاني من اشكاليات مثل عدم الاهتمام بالصيانة وتمليك القوارب في بعض الاحيان لغير اصحاب الاختصاص رغم أن اختيار الصيادين يتم وفق لجنة.
10. تعتبر الزكاة واحدة من مميزات الحماية المجتمعية قامت بتنفيذ وتمويل العديد من المشروعات الانتاجية الهادفة لتخفيف الفقر والبطالة ولكن الديوان لم ينجح في مراقبة ومتابعة المشروعات المنفذة عبره مما ادى الى ان تصيح اغلب مشروعات الزكاة ذات ديمومة قصيرة.
11. يعتبر التمويل الاصغر من اهم آليات الحكومة بالولاية لتخفيف الفقر ومحاربة البطالة إلا ان به بعض السلبيات منها قلة مبالغ التمويل الممنوحة للمستفيدين مما نتج عنها ضعف العائد من المشروع.
12. تركز التمويل على القطاع الخدمي والعقاري على حساب تمويل المشروعات الانتاجية.
13. كثير من المشروعات نتاج للمحاكاة ولم تخضع لدراسات جدوى اقتصادية يمكن اعتبار دراسة الجدوى اجرائية.
14. النساء أكثر التزاماً وانضباطاً في السداد.
15. يفضل الكثير من المبحوثين التعامل مع المنظمات غير الحكومية في المشاريع الانتاجية.

16. تقلص عدد المنظمات غير الحكومية العاملة في الولاية منذ العام 2008م مما إنعكس سلباً على دعم وإقامة المشروعات بالمنطقة.
17. تهتم المنظمات غير الحكومية بتدريب المستفيدين وذلك من خلال إقامة الدورات التدريبية والمتابعة الدورية للمشروعات الانتاجية المنفذة.

ثانياً: التوصيات:

1. ضرورة تنوع الآليات المتبعة للوصول للفقراء والمتعطلين عن العمل من الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.
2. ضرورة متابعة المشروعات المنفذة عبر ديوان الزكاة ومؤسسات التمويل الاصغر والتأكد من نجاح المشروعات واستمرارها.
3. منح الباحثين عن العمل الاولوية في الاستفادة من معينات العمل والمشروعات الانتاجية المقدمة.
4. اعفاء المستفيدين من الآليات الهادفة لتخفيف الفقر والبطالة من الرسوم والغرامات المحلية حتى يتثنى للمستفيد الاستفادة من المشروع من خلال خفض التكاليف.
5. الاهتمام بتوفير اقتصاديين بوحدات ديوان الزكاة والمؤسسات التمويلية لغرض دراسة المشروعات المقترحة ومدى جدواها الاقتصادية.
6. السماح للمنظمات غير الحكومية بالعودة للولاية والمحليات والعمل على محاربة الفقر والبطالة مع الحكومة.
7. توفير موارد مالية للمنظمات غير الحكومية لزيادة المشروعات الانتاجية الممولة.
8. اعادة تفعيل آلية مشروع تشغيل الخريجين ليستوعب الاعداد الكبيرة من الخريجين المتعطلين عن العمل.
9. الاستفادة القصوى من امكانيات الولاية والمحليات الزراعية والحرفية والسمكية والرعية لتتعدى الاكتفاء الذاتي.
10. العمل على تسويق منتجات النساء والمزارعين المستفيدين من المشروعات المنفذة لتتعدى التسويق المحلي.
11. التوصية بدراسات مستقبلية:
 - تقييم جهودات الحكومة في تخفيف البطالة بالولاية.
 - تقييم مساهمة المنظمات غير الحكومية في خفض البطالة بالولاية.
 - دور التمويل الاصغر في خفض البطالة دراسة حالة مشروعات ولاية البحر الاحمر منذ 2013م - 2016م.

المصادر والمراجع:

أولاً: القرآن الكريم

1. القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية، 155
2. القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية، 275
3. القرآن الكريم، سورة المطففين، الآيات، 1-3
4. القرآن الكريم، سورة النحل، الآيات، 12، 13، 14.

ثانياً: الكتب والمراجع:

1. أحمد عبد الله ابراهيم احمد، 2012م، المالية العامة التشريع والتطبيق في السودان، ط 2، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم.
2. إسماعيل حسن عبد البارين، 1984م، أبعاد التنمية، دار المعارف، القاهرة، مصر.

3. إسماعيل عبد الرحمن وحربي محمد موسى عريقات، 1999م، مفاهيم السياسة فى علم الاقتصاد الكلى، دائل وائل للنشر، عمان.
4. برنية واسيمون، 1989، اصول الاقتصاد الكلى، عبد الامير ابراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، عمان.
5. بكري علي آدم، 1992، تجربة الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي في اجهزة تمويل مشروعات الفقراء ومؤتمر بنك تسليف الفقراء.
6. بيان حرب، البطالة ومكافحتها في إطار الخطة الخمسية العاشرة، 2006م، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر.
7. التجاني عبدالقادر حامد، 1994م، مشكلة الفقر، دار هائل للطباعة والنشر.
8. جلال جوديه القصاص، 2011م، مبادئ الاقتصاد الكلى، الدار الجامعية، الاسكندرية.
9. حسام داود وآخرون، 2001م، مبادئ الاقتصاد الكلى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان.
10. حسن القمحاوي، 26/6/2000، الامم المتحدة، فشلنا فى علاج الفقر والبطالة - موقع إسلام أون لاين دوت نت، باب الحديث.
11. حسين شخاتره وآخرون، 2000، البطالة والفقر واقع وتحديات: الأردن المغرب مصر، مؤسسة عبد الحميد شومان، الاردن.
12. خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي وآخر، 2004م، مبادئ الاقتصاد الكلى، دار وائل للنشر، عمان.
13. خديجه محمد الإيسر، 1993، مبادئ الاقتصاد الزراعي، دار جامعة القاهرة للنشر.
14. زينب عبدالعظيم، 2002م، الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، مركز الدراسات الآسيوية كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة.
15. سوزان أحمد ابوريه، 2007م، مشكلات اجتماعية، مذكرات غير منشورة، كليه الآداب جامعة حلوان.
16. السيد محمد السريتي واحمد محمد مندور، 2002م، مبادئ الاقتصاد الكلى، الدار الجامعية، الإسكندرية.
17. صابر بلول، 2009م، السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الاول.
18. عبد القادر الفارس، 1979م، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
19. عبد الوهاب عثمان، 2001، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة.
20. عز عبد الفتاح، 1981، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، (القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى).
21. علي عبد القادر، 1994م - برنامج التكيف الهيكلي والفقر في السودان.

22. فريد بشير طاهر وعبد الوهاب الامين، 2003م ، مبادئ الاقتصاد الكلي، الاسكندرية، الدار الجامعية.
23. كريمه كريم، يونيو 1994م، الفقر وتوزيع الدخل في مصر، صادر عن منتدى العالم الثالث مكتب الشرق الأوسط، القاهرة، مطابع نجد المصرية السعودية.
24. مؤسسة البحر الأحمر للتمويل الأصغر، 2015، - الخطة الإستراتيجية 2012-2017
25. المجلس الأعلى للشباب والرياضة، 1993م.
26. محمد صابر، 1995م، الفقر والبيئة، الحد من دوامة الفقر، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع.
27. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، 2006م، التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، الدار الجامعية.
28. محمد علاء الدين عبد القادر، 2003م، البطالة اساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل اللجان، العولمة تحديات الاصلاح الاقتصادي، منشأة المعارف الاسكندرية.
29. محمد علاء الدين عبد القادر، 2005، أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات.
30. محمد يحي السعيد، 2004م، صناعة الفقر، ط 1.
31. محمود يونس وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية.
32. مختار عثمان الصديق، 2011، الفقر نظرة تأصيلية لحالة العون وجهد الدولة في المعالجة، منشورات المعهد العالي لعلوم الزكاة، ديوان الزكاة، الأمانة العامة.
33. مصطفى أحمد حامد رضوان، 2011، الفقر في ظل العولمة، المدار الجامعية، الإسكندرية.
34. مصطفى محمود محمد عبدالعال، 2008م، دور الجمعيات الخيرية الاسلامية في تحقيق حدة الفقر، بحث مقدم إلى مؤتمر العمل الخيري الخليجي بدبي.
35. معتز سلامة، 2005: الآليات الاجتماعية لنشوء الفقر ومعدلاته في الدول العربية، الفقر في الوطن العربي، تحرير احمد السيد النجار، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية بالاهرام
36. ناصر عبيد، 2001، سياسات الاصلاح وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي "حاله مصر العربيه، منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق)
37. نانسي بيرد صول (بدون تاريخ) - الحكومات والسكان والفقر، كتاب السكان والتنمية.
38. نبيل شيب (بدون تاريخ) - قمة جنيف الاجتماعية: استمرار احتكار الاغنياء، موقع إسلام أون لاين، نماء، قضايا اقتصادية، إقتصاديات عالمية.
39. نداء حسين عبد الله، 2006م، واقع البطالة في العراق، رسالة دبلوم عالي مقدم الى المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية.
40. ولاية البحر الحمر (2013م)- وزارة الشؤون الإقتصادية والإستثمار- إدارة التخطيط الاقتصادي والتعاون الدولي، خطة تنمية محلية بورتسودان (2010-2012)

41. يوسف القرضاوي، 1980، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، مكتبة وهبه، دار غريب للطباعة والنشر، الطبعة الرابعة.
42. يوسف القرضاوي، 1994، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة العاشرة.

ثالثاً: الرسائل الجامعية

1. آدم أحمد تيراب آدم، 2009م، أساليب محاربة الفقر فى السودان بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على ديوان الزكاة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
2. إسراء قمر الدوله عيد الجليل 2006م الفقر الريفي في السودان، دراسة ميدانية في منطقة ام ضوأ بان- ولاية الخرطوم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين.
3. حسين سليمان محمد أحمد، 2007، الفقر والتنمية الريفية دراسة ميدانية في مشروع التنمية الريفية لشمال كردفان، جامعة النيلين.
4. خالد محمد يس، 1999م، الضمان الاجتماعي فى السودان تجسيد لدور الدولة لمحاربة الفقر (1985م - 1995م) رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
5. الرضي بله الرضي، 2010، دور ديوان الزكاة في مكافحة الفقر في السودان ولاية الخرطوم، جامعة السودان.
6. سلوى محمد أحمد على الجمى، 2002، دور البنوك الاسلامية والمنظمات الطوعية في معالجة الفقر في السودان (1995م - 2000م)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
7. سليمان الشين الوالى، 2003م، تقييم جهود منظمة البر الدولية، ولاية جنوب كردفان، جامعة الخرطوم.
8. صفيه سليمان جاد الله، 2008، القطاع غير المنظم ودوره في محاربة الفقر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم.
9. صلاح مصرى محمد مهدى، 2002م، دور ديوان الزكاة فى الحد من آثار الفقر دراسة حالة ولاية غرب كردفان، جامعة الخرطوم.
10. عبد العزيز الامين الشيخ، الهشاشة والفقر في المجتمعات الريفية، رسالة دكتوراه غير منشوره، جامعة الخرطوم، 2002.
11. عمر محمد عبد لرحمن أحمد، 2014، العوامل المؤثرة على معدل البطالة في السودان خلال الفترة (1981 - 2012)، جامعة النيلين.
12. فاطمة محمد نور الصديق، دور بنك الكفاية في تخفيف حدة الفقر بولاية الخرطوم، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية- جامعة الخرطوم 2009.
13. سامية علي أحمد إبراهيم، 2010م، بناء قدرات المرأة وأثرها فى تخفيف حدة فقر الأسرة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
14. مريم على أونور عبد الله، 2008م، دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة البحر الأحمر.

15. نادره مصطفى الحاج موسى، 2005م، دور برامج الأسر الفقيرة في مكافحة الفقر ودراسة ميدانية محلية الفاشر (1993م - 2003م)).
16. النسيم شوقار آدم محمد، 2015م، إستخدام الزكاة في تمويل المشروعات الصغيرة ودوره في تخفيض حدة الفقر في السودان دراسة على ولاية النيل الأزرق (2005-2012) رسالة دكتوراه غير منشورة - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
17. هبه عوض الله على حسين، 2010م، تقويم سياسات تخفيض الفقر فى السودان دراسة تحليلية لمؤسسات الضمان الاجتماعي بولاية نهر النيل (1970 - 2008م)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
18. يحي محمد ابوكنه، 2013م، دور ديوان الزكاة فى التنمية الريفية، دراسة حالة محلية سنكات- رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة البحر الأحمر.
- الرسائل العربية والاجنبية:**
1. Poverty reduction and the World Bank, Progress in Fiscal, 1996
2. ايمان الشمري، (2009)، البطالة معناها وأسبابها في ضوء الكتاب والسنة، 2005م، رسالة دكتوراه غير منشورة، المملكة العربية السعودية.
3. زياد أبو الفحام، 2009، (دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي).
4. سليمان شعبان القدسي، 2004م، الكفاءة التوزيعية لشبكات التكافل الاجتماعي في الاقتصاد العربي، معهد التخطيط العربي، الكويت.
5. الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (2015) التقرير السنوي الثالث- الفقر 2003م
6. عبد المنعم محمد الطيب، 2011، ورقة بحثية، تقويم تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان خلال الفترة (2000 - 2010)، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، دولة قطر - الدوحة.
7. فواز رطروط، 1989: (مستوى الارتباط بين معدل الفقر والبطالة فى الاردن فى الفترة 1987م - 2002م وعلاقته بالتخطيط لبرامج مشاريع توليد الدخل).
8. محمد أحمد مقبل العذري، 2007م، الفقر في اليمن اسبابه وطرق معالجته، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين.
9. وديع أحمد كايلى، 2013: (إشكالية البطالة فى السعودية الأسباب والحلول)

رابعاً: التقارير:

1. برنامج الأمم المتحدة الانمائي 1997م
2. برنامج الامم المتحدة الانمائي، 1997، ادارة دعم التنمية والخدمات الادارية بالامم المتحدة، المكتب الإقليمي للدول العربية، مكافحة وإزالة الفقر، نيويورك.
3. برنامج الأمم المتحدة للإنماء، 1998، الخرطوم، نحو القضاء على الفقر في السودان تحليل لقصور القدرة البشرية وأساس الإستراتيجية، مكتب العمل الدولي.
4. تقارير منظمة او كورد.
5. تقرير التنمية البشرية في العالم لعام 1997م.
6. تقرير التنمية البشرية في العالم لعام 1997م - الصادر لحساب برنامج الأمم المتحدة الانمائي.
7. تقرير التنمية البشرية في العالم، 1997م - الصادر لحساب برنامج الأمم المتحدة الانمائي.
8. تقرير التنمية البشرية، 2000م، معهد التخطيط القومي، القاهرة.
9. تقرير التنمية البشرية، 2004 الصادر لحساب برنامج الأمم المتحدة الانمائي، النسخة الالكترونية.
10. تقرير الفقر في سوريا، 1996م - 2004م، برنامج الامم المتحدة.
11. تقرير ديوان الزكاة، 2015م - ولاية البحر الاحمر.
12. الجهاز المركزي للإحصاء، 2009.
13. دليل التنمية البشرية في العالم، 1997م - الصادر لحساب برنامج الأمم المتحدة الانمائي.
14. سلمان خان - الفقر مع التنمية الكل أصبح فقيراً - موقع اسلام اون لاين - باب مفاهيم ومصطلحات.
15. الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (2015) التقرير السنوي الثالث- الفقر 2003م.
16. شبكة النبا المعلوماتية، الثلاثاء 10 تشرين الاول 2006- ربع سكان بنجلاديش يعيشون فى فقر مدقع.
17. الفقر في ولاية البحر الاحمر، 2009، تقديرات من المسح القومي للبيانات الاساسية للاسر، الجهاز المركزي للاحصاء.
18. مستويات التنمية الاجتماعية ومؤشر توزيع الموارد، تقرير 2001: لجنة أطر ومقاييس الفقر.
19. مسودة استراتيجية مكافحة الفقر 2002-2007، يناير 2001م - وزارة المالية والاقتصاد الوطني.
20. مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية، 1997 - الاهداف والمنهج - وزارة التخطيط الاجتماعي-الطبعة الثانية.

21. منير الحمشي، الجوانب الاجتماعية للاصلاح الاقتصادي - منشورات جمعية العلوم الاقتصادية السورية - النسخة الالكترونية.
22. موقع اخبار واعلام الخاص بالبنك الدولي، اغسطس 2006، (موضوع الفقر).
23. موقع البنك الدولي على شبكة الانترنت - اخبار وإعلام 21/1/2004.
24. النتائج العامة للجفاف، مارس 2002م - الخطط طويلة الاجل بشأن ادارة ظاهرة الجفاف، طهران، ايران.
25. ورشة عمل حول (القروض الصغيرة ودورها في تخفيف حدة الفقر في السودان، المنظمات الطوعية ودورها في محاربة الفقر، 1997م، الخرطوم، قاعة الشارقة، جامعة الخرطوم.
26. وزارة تنمية الموارد البشرية والعمل، 2014م.
27. ولاية البحر الأحمر، 2013م، وزارة الشؤون الاقتصادية والإستثمار، إدارة التخطيط الاقتصادي والتعاون الدولي، خطة تنمية محلية (بورتسودان، سواكن، سنكات، جبيت المعادن، هيا، طوكر، درديب، عقيق، القنب والاوليب، حلايب) (2010-2012).

خامساً: الانترنت:

1. global employment trends for youth 2004
2. <http://www.un.org/arabic/esa/hdr/2004>
3. <http://www.albankaldawli.org>
4. <http://www.dhadh.com/> page ph p2 id – 9058
5. <http://www.fao.or/docrop/muting>
6. <http://www.islamonline.net/id-arabic/dowlia/alhadath2000-june-26/alhadath12.asp>
7. <http://www.mafhoum.com/syr/articles2/hamsh.html>
8. <http://www.unicef.org/publications/fiels/sowc-2005-english>
9. Marco Pardon ((nongovernment development organization form development Aid to development corporation oxford program , 1987,
10. www.3loom-eltgara.com/2014//dunemployment
11. www.mosd.gov.jo/30ftion.com.contentfview=articlfid

سادساً: المقابلات الشخصية:

1. حسن ابو فاطمة - مدير المفوضية العليا للتنمية.
2. حسن محمد علي شوف - المصائد البحرية.
3. سعيدة محمد أبو هدية - جمعية أبو هدية لتنمية المجتمع والمرأة.
4. عبير عبد الله جمعية - بورتسودان لتطوير الأعمال والمشروعات الصغيرة -
باسيد.
5. مدير بنك السودان المركزي - فرع ولاية البحر الأحمر.
6. نصر الدين فضل المولى - المدير العام لمعهد علوم الزكاة.
7. نعمات ابو قصيصة - المفوض العام، لمفوضية العون الانساني.
8. الهادي عباس طه - نقابة التاكسي الحضاري.
9. هاشم - جمعية الهلال الأحمر السوداني.
10. هبه يعقوب محمد - المفوضية العليا للتنمية.
11. ياسر محمد عباس - مؤسسة البحر الاحمر للتمويل الاصغر.
12. يحي محمد ابو كنه - ديوان الزكاة ولاية البحر الاحمر.
13. عفاف جاد الله - مفوضية العون الانساني، مكتب تسجيل المنظمات.

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا
إستبيان

أخي الكريم / أختي الكريمة:

يهدف هذا الاستبيان إلى معرفة رأيك حول آليات وسياسات مجابهة الفقر وأثرها على البطالة بولاية البحر الأحمر (دراسة حالة دور الدولة والمنظمات غير الحكومية في الفترة (2000-2013)).
المعلومات سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي, عليه نرجو كريم تعاونك في الإجابة عن الأسئلة الواردة في الاستبيان بوضع علامة (√) حسب ماتراه مناسب.

الطالبة / اولقا حسن محمد صالح
تلفون 0912913242 -
0117885731

المحور الأول: البيانات الشخصية:

- 1- النوع :** (1) ذكر (2) إنثى (3) سنكات
- 2- المحلية:** (1) بوتسودان (2) سواكن (4) طوكر

- 3- العمر:** (1) 18-25 سنة (2) 26-35 سنة (3) 36-45 سنة

- 4- المستوى التعليمي:** (1) أمي (2) يقرأ ويكتب (3) خلوة
- (4) من 46 - 55 (5) أكبر من 55 سنة

- (4) أساس (5) ثانوي (6) جامعي وفوق الجامعي
- 5- الحالة الاجتماعية:** (1) أعذب (2) متزوج (3) مطلق

- (4) أرمل
- 6- عدد أفراد الأسرة:** (1) شخصان (2) 3-5 أفراد (3) 6 أفراد

- (4) أكثر من 6
- 7- المهنة:** (1) مزارع (2) صياد (3) مزارع وراعي
- (4) عامل (5) موظف (و) أخرى / حدد

- 8- السكن:** (1) ملك (2) إيجار (3) معطي للوضع الوظيفي
- (4) هبة (5) أخرى / حدد

- 9- نوع السكن:** (1) الخيمة (2) منزل من البروش (3) منزل مسلح
- (4) منزل من اللين (5) أخرى / حدد

المحور الثاني: خاص بإثبات أو نفي فرضية العلاقة بين الآليات الحكومية المستخدمة لمجابهة الفقر ومعدل البطالة بمنطقة الدراسة:

- 10- هل تمارس عملاً خاصاً حالياً** (1) نعم (2) لا (3) أحياناً

- 11- هل تمارس عملاً عاماً حالياً** (1) نعم (2) لا (3) أحياناً

- 12- ماهو مجال العمل** (1) الزراعة (2) الرعي (3) الصيد
- (4) التجارة (5) حرفي (6) أخرى / حدد

13- التميل الأصغر احد آليات الحكومة الهادفة لمعالجة مشكلة البطالة بالمنطقة, حدد مستوى فاعليته

- (1) ممتاز (2) جيد جدا (3) جيد
 (4) مقبول (5) ضعيف

14 - هل تم منحك تمويل أصغر بهدف القيام بمشروع للتوظيف

- (1) نعم (2) لا

15- إذا كانت الإجابة بنعم حدد نوع المشروع

- (1) زراعي (2) رعي (3) خدمي (4) إنتاجي
 (5) سمكي (6) أخرى / حدد

16- كم عدد الأفراد الذين يعملون معك في المشروع:

- (1) 1-3 شخص (2) 4-7 أشخاص (3) 8-10 أشخاص
 (4) أكثر من 10

ضع علامة (√) امام ما تراه مناسباً

أوافق بشدة	أوافق	أوافق لحد ما	لا أوافق	لاأوافق بشدة	درجة الإتفاق مضمون العبارة
					تعمل الدولة على معالجة مشكلتي الفقر والبطالة بعدة آليات.
					التمويل الأصغر أحد آليات الحكومة ذات أثر إيجابي في تخفيض مشكلة البطالة بمنطقة الراسة.
					تساهم الحكومة في معالجة مشكلة البطالة عبر تمليكها الأفراد قوارب صيد الأسماك ومعينات العمل (الشباك)
					الصناديق الاجتماعية المختلفة احد آليات الحكومة لتخفيف الفقر بين المواطنين ومن ثم توفير وظائف.
					تعمل الدولة على علاج مشكلة البطالة بمنطقة الراسة من خلال توفير مدخلات إنتاج زراعية للعمل بالقطاع الزراعي.
					تعمل الدولة على علاج مشكلة البطالة عبر تمكين المرأة وتمليكها وسائل الإنتاج (أدوات خبائز- تطريز - حياكة الملابس - ماكينات) بمنطقة الراسة
					يمكن اعتبار محاولات الحكومة في معالجة مشكلة البطالة من خلال تعدد الآليات ناجحة وفعالة.
					بطء وتأخر تمليك المواطنين معينات العمل من قبل الحكومة قلل أعداد المستفيدين ومن ثم زيادة أعداد المتعطلين.

					إنعكست المشاريع المقامة إيجاباً على منطقة الـراسة من خلال تنميتها وتوظيف الغالبية العظمى من المواطنين .
					تعتبر جميع آليات الحكومة المنفذة ذات أثر إيجابي في معالجة مشكلة الفقر ومشكلة البطالة للإسهامها في تحويل الألفقراء إلى عناصر منتجة تكفل الأسر وتوفر مصدر دخل ثابت.

- **المحور الثالث:** خاص بإثبات أو نفي فرضية العلاقة بين آليات المنظمات غير الحكومية لمجابهة الفقر ومعدل البطالة بمنطقة الدراسة
- **17- توجد العديد من المنظمات غير الحكومية العاملة بمنطقة الدراسة ذات أثر إيجابي في محاربة الفقر وتخفيض البطالة. حدد مستوى أثرها**
- (1) ممتاز (2) جيد جداً (3) جيد (4) مقبول (5) ضعيف
- **18- هل ساهمت المنظمات غير الحكومية بمنطقة الدراسة في إيجاد عمل لك :**
- (1) نعم (2) لا
- **19- تعمل المنظمات غير الحكومية على مساعدة المواطنين في التوظيف وذلك بتقديم قروض حسنة لإقامة مشاريع مدرة للدخل**
- (1) نعم (2) لا
- **20- تساعد المنظمات غير الحكومية في تخفيف حدة الفقر بالمنطقة والعمل على إيجاد فرص عمل للمواطنين, حدد مستوى المساعدة.**
- (1) ممتاز (2) جيد جداً (3) جيد (4) مقبول (5) ضعيف

ضع علامة (√) امام ما تراه مناسباً

درجة الإتفاق	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	لا أوافق بشدة
مضمون العبارة				
تتعدد نشاطات المنظمات غير الحكومية الهادفة إلى توظيف المواطنين بمنطقة الـراسة .				
للمنظمات غير الحكومية إسهامات فاعلة في المجال الزراعي .				
تعتبر الإستشارات الزراعية احدى آليات المنظمات غير الحكومية في توظيف شريحة من المواطنين بمدهم بمدخلات الإنتاج.				
توفر المنظمات غير الحكومية قروض حسنة للمواطنين لإستغلالها وتشغيلها في مشاريع تزيد من أعداد العاملين بالمنطقة.				
يعتبر تملك الكارو البديل احد آليات المنظمات غير الحكومية الهادفة لتشغيل المواطنين بمنطقة الـراسة.				
المنظمات غير الحكومية تعمل بالمنطقة منذ زمن بعيد ولم تتوقف بفضل تنوع آلياتها الموجهة لعلاج مشكلة الفقر والبطالة بمنطقة الـراسة.				
تشجع المنظمات غير الحكومية على تكوين الجمعيات لتقديم خدماتها في توفير فرص العمل لسكان المنطقة .				
آليات المنظمات غير الحكومية تعتبر فاعلة في تخفيف معدل البطالة بالمنطقة .				
تعتبر القروض الحسنة الممنوحة من المنظمات غير الحكومية وأجل سدادها مناسبة مع إمكانيات المستفيدين مادياً مما يزيد من اعدادهم وتشغيلهم .				
تتفوق المنظمات غير الحكومية في سعيها لمعالجة مشكلة الفقر وتخفيض معدل البطالة بالمنطقة .				

- المحور الرابع :** خاص بالسياسات الحكومية لمجابهة الفقر وعلاقتها بالبطالة.
 إثبات أو نفي فرضية العلاقة بين السياسات الحكومية لمجابهة الفقر وخفض معدل البطالة بالمنطقة.
 21- يتم التوظيف في المحلية وفقاً لمعايير المؤهلات الأكاديمية والكفاءات

- نعم (2) لا (3) احياناً
 22- يفضل الكثير من المواطنين العمل الخاص وذلك لتدني الأجور في القطاع العام

- (1) نعم (2) لا (3) الى حد ما
 23- تلعب الحكومة دوراً بارزاً في تخفيف حدة الفقر بين المواطنين بالمنطقة وذلك بتوفير فرص عمل, حدد مستوى دورها.
 (1) ممتاز (2) جيد جداً (3) جيد (4) مقبول
 (5) ضعيف

- 24- الوسائل والإجراءات الحكومية المتبعة بالمنطقة ساعدت على زيادة فرص العمل

(1) نعم (2) لا (3) إلى حد ما
ضع علامة (√) امام ما تراه مناسباً

درجة الإتفاق مضمون العبارة	لاأوافق بشدة	لا أوافق	أوافق لحد ما	أوافق	أوافق بشدة
تعمل الدولة على زيادة اعداد العاملين من خلال فتح المزيد من فرص التوظيف.					
للزكاة اسهامات فاعلة في محاربة الفقر ومن ثم محاربة البطالة بمنطقة الولاية.					
يعتبر التمويل الأصغر من أهم وسائل تخفيف الفقر ومحاربة البطالة بالمنطقة.					
توفير فرص العمل بالمنطقة ساعد على تخفيف فقر الأسرة					
اهتمام الدولة بالتدريب والتأهيل يزيد من فرص التوظيف ويقلل البطالة بمنطقة الولاية					
نجاح المشروع واستمراره عمل على استقطاب العديد من المواطنين .					
وفر قيام المشروع الإحتياجات الأساسية ومصدر دخل ثابت للمواطنين بمنطقة الولاية.					
قيام العديد من المشروعات المبررة للدخل خفض عدد المتعطلين ورفع مستوى المعيشة للمواطنين بمنطقة الولاية					
جهود الحكومة في تخفيف الفقر بمنطقة الولاية ساهمت في زيادة أعداد التوظيف.					

قائمة المحكمين:

1. بروفسيور. أحمد عبد العزيز - جامعة البحر الاحمر.
2. دكتور. عثمان حسن أحمد خيرى - جامعة الخرطوم.
3. دكتور. أبو القاسم ابو النور - جامعة الخرطوم.
4. دكتور. صديق بلل - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
5. دكتور. نور الهدى - جامعة النيلين.
6. دكتور. ياسر عباس سعيد - جامعة الاحفاد.
7. استاذ. سيف الدين عبد الواحد حمدتو - جامعة الخرطوم.